

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة *بومرداس*



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في:

شعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك

أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة
التنافسية للبنوك الجزائرية

إعداد الطالبة:

آسيا قاسيمي

لجنة المناقشة:

رئيسا	المدرسة العليا للتجارة	أستاذ التعليم العالي	أ.د عبد القادر بريش
مقررا	جامعة بومرداس	أستاذ التعليم العالي	أ.د عبد الله بلوناس
مناقشا	جامعة البويرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د احمد جميل
مناقشا	جامعة بومرداس	أستاذ محاضر قسم أ	د. مجيد شعباني
مناقشة	جامعة بومرداس	أستاذة محاضرة قسم أ	د. صباح شنايت
مناقشا	جامعة البليدة 2	أستاذ محاضر قسم أ	د. محمد يدو

السنة الجامعية: 2014 - 2015

إهداء

إلى رمز الكفاح والتضحية ونبع الحنان الوالدين الكريمين

حفظهما الله

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل أساتذتي طيلة مشواري الدراسي

حسناً آسياً



كلمة شكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف

الدكتور عبد الله بلوناس

لإشرافه على هذه الرسالة وتعهده بالمراجعة والتصويب،
وكذا لقيامه بتزويدي بالنصائح والارشادات القيمة التي سرت
على ضوئها في تتبع مراحل هذا العمل إلى أن وصل إلى
صورته التي هو عليها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة شكري معمر سعاد .

والحمد لله من قبل ومن بعد واليه يرجع الفضل كله.

الفهرس العام

الفهرس العام

كلمة شكر

الإهداء

الفهرس العام

فهرس الإشكال والجداول

أ-د مقدمة عامة

الفصل الأول

الإطار النظري للعولمة المالية

02	تمهيد.....
03	المبحث الأول : العولمة الاقتصادية (معالمها أركانها و أدواتها).....
03	المطلب الأول : مدخل إلى العولمة.....
08	المطلب الثاني : مفاهيم عامة حول العولمة الاقتصادية.....
12	المطلب الثالث: أركان النظام الاقتصادي العالمي
16	المطلب الرابع : أدوات العولمة الاقتصادية.....
20	المبحث الثاني :مقاربة العولمة المالية.....
21	المطلب الأول : التأسيس النظري العولمة المالية.....
26	المطلب الثاني : أسس العولمة المالية.....
31	المطلب الثالث : مراحل العولمة المالية
35	المبحث الثالث : العوامل المسرعة في تزايد العولمة المالية
	المطلب الأول: تطور أسواق عملات الاورو دولية والتطور التكنولوجي وانخفاض تكاليف
35	النقل والاتصالات
37	المطلب الثاني:تطور أسواق السندات الدولية و تنامي الرأسمالية المالية.....
39	المطلب الثالث: التحرير المالي- تدويل الإنتاج.....

42	المطلب الرابع :عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية والتجديد المالي.....
44	المبحث الرابع : العولمة المالية وثلاثية الميم (مظاهرها- مخاطرها - منافعها).....
44	المطلب الأول : مظاهر العولمة المالية
54	المطلب الثالث : مخاطر العولمة المالية
58	المطلب الثاني : منافع العولمة المالية
64 خلاصة

الفصل الثاني

تطور الجهاز المصرفي الجزائري

66تمهيد
67	المبحث الأول: الجهاز المصرفي قبل قانون النقد والقرض (10/90).....
67	المطلب الأول: الجهاز المصرفي قبل مسيرة الإصلاحات.....
73	المطلب الثاني: إصلاحات السبعينيات.....
76	المطلب الثالث: إصلاحات الثمانينات.....
80	المبحث الثاني: قانون النقد والقرض مفهومه أهدافه ومبادئه.....
81	المطلب الأول: مدخل إلى قانون النقد والقرض.....
82	المطلب الثاني: أهداف قانون النقد والقرض
82	المطلب الثالث: مبادئ قانون النقد والقرض.....
84	المبحث الثالث: الجهاز المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض.....
84	المطلب الأول: هيكل النظام النقدي على ضوء قانون النقد والقرض.....
89	المطلب الثاني: هيئات الرقابة في النظام البنكي الجزائري.....
90	المطلب الثالث: أهم تعديلات قانون النقد والقرض في ظل أزمة البنوك الخاصة.....
94	المبحث الرابع :تشخيص واقع المنظومة المصرفية (2008-2012).....
94	المطلب الأول: الملامح الأساسية للقطاع المعرفي الجزائري (2008-2012).....
97	المطلب الثاني: دراسة مؤشرات النشاط في البنوك الجزائرية.....
101	المطلب الثالث: دراسة مؤشرات الأداء.....

106المطلب الرابع: دراسة مؤشرات الصلابة المالية في الجهاز المصرفي الجزائري
108 خلاصة

الفصل الثالث

تحديات الصناعة المصرفية الجزائرية في ظل العولمة المالية

110تمهيد
111المبحث الأول: اتفاقية تحرير تجارة الخدمات في إطار المنظمة العالمية للتجارة
111المطلب الأول: مفهوم اتفاقية تحرير تجارة الخدمات ونطاق تطبيقها
115المطلب الثاني: الجوانب المختلفة لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات
117المطلب الثالث: تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات
119المطلب الرابع: انعكاسات الاتفاقية على الجهاز المصرفي الجزائري
121المبحث الثاني: لجنة بازل للرقابة المصرفية
121المطلب الأول: ظهور لجنة بازل والجوانب الأساسية لها
124المطلب الثاني: تقييم لاتفاقية بازل I
126المطلب الثالث: مفهوم بازل II و أهدافها
128المطلب الرابع: أركان اتفاقية بازل II
137المطلب الخامس: لجنة بازل الثانية في الحديث عن توصيات بازل الثالثة
139المطلب السادس: تطبيق مقترحات لجنة بازل على البنوك الجزائرية
142المبحث الثالث: الأزمات المالية طابعها التدويلي
142المطلب الأول: مفهوم و مؤشرات الأزمات المالية
145المطلب الثاني: قنوات انتشار الأزمات المالية
147المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية
150المطلب الرابع: إدارة الأزمات المالية
153المطلب الرابع: تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري
157المبحث الرابع: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وملامح الاقتصاد الرقمي
157المطلب الأول: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المفهوم والمتطلبات

161	المطلب الثاني: مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومزاياه.....
164	المطلب الثالث : مفهوم ومميزات الاقتصاد الرقمي
165	المطلب الرابع: خصائص وهيكل الاقتصاد الرقمي
167	المطلب الخامس: واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر.....
170	المبحث الخامس: ظاهرة غسيل الأموال ومسؤولية البنوك عن مكافحتها.....
170	المطلب الأول : مفاهيم عامة حول غسيل الأموال
174	المطلب الثاني : خطوات و مراحل غسيل الأموال
175	المطلب الثالث : الجهود الدولية لمكافحة غسيل الأموال وموقف الجزائر منها
179	المطلب الرابع : البنوك وعمليات تبييض الأموال.....
183 خلاصة

الفصل الرابع

التوجهات الجديدة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية

186	تمهيد.....
187	المبحث الأول: تبني خيار الصيرفة الشاملة.....
187	المطلب الأول : مفاهيم حول البنوك الشاملة
189	المطلب الثاني : وظائف البنوك الشاملة و دوافع التحول إليها
192	المطلب الثالث : متطلبات و مناهج التحول إلى البنوك الشاملة
195	المطلب الرابع: ايجابيات البنوك الشاملة و إستراتيجية نموها.....
197	المطلب الخامس: إشكالية البنوك الشاملة في الجزائر.....
199	المبحث الثاني : الحوكمة المصرفية.....
199	المطلب الأول: التأصيل النظري للحوكمة المصرفية.....
203	المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة المصارف.....
205	المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة في المصرف.....
208	المطلب الرابع: إدارة المخاطر في ظل الحوكمة المصرفية.....
212	المطلب الخامس: واقع الحوكمة البنكية في الجزائر.....

213	المبحث الثالث :التكنولوجيا المصرفية ومختلف أشكالها.....
213	المطلب الأول: مدخل إلى التكنولوجيا المصرفية
216	المطلب الثاني :الشكل الأول وسائل الدفع الالكترونية
219	المطلب الثالث: الشكل الثاني البنوك الالكترونية
222	المطلب الرابع : واقع التكنولوجيا المصرفية في الجزائر.....
229	المبحث الرابع : الخصصة البنكية
229	المطلب الأول :مفاهيم عامة حول الخصصة البنكية.....
231	المطلب الثاني: شروط نجاح الخصصة البنكية وأهدافها.....
234	المطلب الثالث : دوافع خصصة المصارف.....
235	المطلب الرابع : طرق وأساليب خصصة البنوك
238	المطلب الخامس : خصصة البنوك في الجزائر
239	المبحث الخامس : الاندماج المصرفي
239	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاندماج
243	المطلب الثاني :أشكال الاندماج
246	المطلب الثالث: دوافع و مراحل و مزايا الاندماج.....
250	المطلب الرابع: اثر الاندماج المصرفي على البنوك.....
252	المطلب الخامس: تطور عمليات الاندماج بفعل الأزمة المالية وتوصيات لجنة بازل الثالثة.
254خلاصة

الفصل الخامس

تطوير الخدمات المصرفية كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية

257	تمهيد.....
258	المبحث الأول: الخدمات المصرفية والحاجة إلى تطويرها
258	المطلب الأول: مفهوم الخدمات المصرفية وتقسيماتها
262	المطلب الثاني: خصائص الخدمة البنكية
265	المطلب الثالث : التطور التاريخي للخدمات المصرفية.....

267	المطلب الرابع: تطوير الخدمات المصرفية المفهوم والأهمية.....
272	المبحث الثاني : توظيف توجهات الصناعة المصرفية في تطوير الخدمات المصرفية.....
272	المطلب الأول: مبررات تطوير الخدمات المصرفية.....
275	المطلب الثاني: مستلزمات ودوافع التطوير.....
277	المطلب الثالث: مصادر تطوير الخدمات المصرفية.....
281	المطلب الرابع : أبعاد تطوير الخدمة المصرفية.....
284	المبحث الثالث: القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية.....
285	المطلب الأول: التنافسية المصرفية.....
288	المطلب الثاني: القدرة التنافسية في البنوك وأسباب الاهتمام بها.....
292	المطلب الثالث: مؤشرات القدرة التنافسية.....
293	المطلب الرابع: القدرات التي تشكل القدرة التنافسية ومعاييرها.....
295	المبحث الرابع : متطلبات تدعيم القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية.....
295	المطلب الأول:الاستراتيجيات التنافسية في البنوك.....
298	المطلب الثاني: طرق دعم القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.....
201	المطلب الثالث: أهمية تطوير الخدمة المصرفية في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية
303خلاصة
306الخاتمة
312قائمة المراجع
	الملخص

فهرس الجداول والأشكال

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
10	دراسة خاصة العبور ل100 اكبر الشركات المتعددة الجنسيات الغير مالية خلال الفترة 1999 و2008	1.1
24	توسع وضع الأسواق المالية لسنة 2007 (بنسبة تابعة الجدول (PIB))	2.1
26	تطور سوق الصرف ما بين 1989 و2010 (المتوسط اليومي بملايين الدولار شهر أفريل من كل عام).	3.1
33	نسبة المعاملات الدولية في الأسهم و السندات بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة 75 - 97	4.1
34	تطور رسملة بعض الأسواق المالية بين سنة 1983 و 1997م	5.1
42	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بملايير الدولارات خلال المدة 1999-2010	6.1
49	يوضح أصول أموال المعاشات بملايير الدولارات	7.1
50	حجم التبادلات في الأسواق المشتقة (المتوسط اليومي في أفريل بملايير الدولارات)	8.1
98	هيكل الودائع الجهاز المصرفي الجزائري (2008-2012)	1.2
100	هيكل القروض للقطاع المصرفي (2008-2012)	2.2
101	هيكل القروض الممنوحة للاقتصاد (2008-2012)	3.2
103	مؤشرات نجاعة السياسة الائتمانية للقطاع المصرفي الجزائري	4.2
104	مؤشرات المردودية للبنوك خلال المدة (2007-2010)	5.2

105	عائد أحوال البنوك العمومية والخاصة خلال المرحلة 2007- 2012	6.2
130	تقييم المخاطر الائتمانية من قبل مؤسسة ستاندر اندبور	1.3
261	تقسيم الخدمات حسب نوع الخدمة	1.5
261	تقسيم الخدمات حسب نوع العملاء	2.5
294	القدرات التي تتشكل منها القدرة التنافسية للبنك	3.5
296	الاستراتيجيات التنافسية في البنوك	4.5

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
38	تطور أسواق السندات للدول الناهضة من السنوات 1997، 2005	1.1
39	تطور الأسواق الدولية خلال المدة 1990، 2005.	2.1
45	تطور المستثمرين المؤسسون خارج صناديق التحوط لسنة 2009	3.1
47	تطور صناديق التحوط من 2000 إلى 2009	4.1
58	مكونات انسياب رأس المال الدولي	5.1
69	هيكل الجهاز المصرفي إبان الاستعمار	1.2
96	هيكل الجهاز المصرفي سنة 2012	2.2
99	نسبة الودائع في البنوك العمومية والخاصة (2008-2012)	3.2
128	بازل II مسار طويل للاتفاقية	1.3
127	الدعائم الثلاث لبازل II	2.3
232	العناصر التي يغطيها أسلوب التصنيف الداخلي	3.3
134	متطلبات الحد الأدنى لرأس المال	4.3
147	قنوات انتشار الأزمات المالية	5.3
167	عناصر الاقتصاد الرقمي	6.3
190	وظائف البنك الشامل	1.4

269	العوامل المؤثرة على تصميم سياسة الخدمات المصرفية للبنك	1.5
280	مصادر تطوير الخدمات المصرفية	2.5
290	نظام تكوين وتنمية القدرة التنافسية	3.5

مقدمة عامه

الإشكالية:

يعرف الاقتصاد العالمي تحولات وتغيرات جذرية تتم بصورة سريعة ومتلاحقة، تمثل في مجملها ترسيخا لمسيرة التدويل الاقتصادية التي تراكمت في تغيرات خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ونهاية المعسكر الشيوعي والتفرد الأمريكي لقيادة العالم بأفكاره الرأسمالية.

تجسد هذه المسيرة توسعا في تحرير التجارة العالمية بكافة جوانبها السلعية والخدماتية و حقوق الملكية الفكرية ما سايرها من الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال والمعلوماتية، وتساعد قوى التغيير في مواطن كثيرة في العالم، وكان الناتج لمزج هذه التغيرات بروز تحول كفي في مسيرة التدويل وتحوله إلى ظاهرة العولمة الاقتصادية.

تمثل العولمة الاقتصادية أهم قواعد النظام العالمي الجديد وتعد بمثابة بداية لنهاية القيود على السلع والخدمات والأفكار ورؤوس الأموال، ودور أكبر للأسواق والمؤسسات المالية في الحياة الاقتصادية، ويتجلى ذلك من خلال تحرير العمليات الاقتصادية ليصبح العالم سوق حرا واحدا في قرية اقتصادية واحدة تختفي فيها الحدود المصطنعة بين البلدان، حيث تتحرر فيه من سيطرة السياسات القومية ويتم توجيهها بقوانين وقوى فوق القومية حسب الفكر المهيمن الذي تروج له كل من المؤسسات المالية والتجارية والنقدية الدولية، تأكيدا على فكرة الاندماج الاقتصادي بشقيها الإنتاجي والمالي أو ما يعرف بالعولمة المالية.

العولمة المالية كظاهرة ارتبطت بموجة التحرير المالي فازداد بذلك التشابك والاندماج للأنظمة المالية والنقدية للدول، فقد قامت الكثير من الدول بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود وأصبحت هذه الدول متكاملة مع النظام المالي العالمي، وقد دعم هذا الاتجاه العالمي إطار اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة من خلال بروز اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية أو إزالة القيود التي تحول دون تدفق رؤوس الأموال وتعيق حريات المؤسسات المالية والمصرفية.

الجزائر كباقي دول العالم الثالث يعيش اقتصادها موجة من التغيرات تتمثل في سياسة التحول إلى تطبيق آليات اقتصاد السوق، الأمر الذي دفعها إلى تبني العديد من الإصلاحات الهيكلية التي مست كل القطاعات، وترمي من وراء هذه الإصلاحات إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومحاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مما سيفرض عليها تحديات كبيرة.

في ظل هذا الوضع وجدت البنوك الجزائرية نفسها في وضع حساس خاصة وان القطاع المصرفي من أكثر الأنشطة استجابة لهذه التغيرات العالمية، إذ يعتبر الواجهة الحقيقية لحالة الاقتصاد الوطني والركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي، لذلك أولت الجزائر اهتماما خاصا بإصلاح وتحديث النظام المصرفي الوطني وذلك من خلال إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، والذي يعتبر من أهم القوانين التي تضمنت رؤية واضحة لدور النظام المصرفي في ظل تطبيق آليات اقتصاد السوق، هذا بالإضافة إلى محطات أخرى من الإصلاح سعت الجزائر من خلالها إلى تطوير وعصرنة النظام المصرفي الجزائري.

فرضت هذه المتغيرات على المؤسسات المصرفية تحديات كبيرة اشتملت على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS ومقررات لجنة للرقابة المصرفية، وقد عزز من ذلك كله تعاظم تأثير ثورة المعلومات والاتصالات والاتجاه العالمي نحو التكنولوجيا، وانتشار الأزمات المالية وتميزها بطابع العدوى إضافة إلى جريمة غسل الأموال وتحميل البنوك مسؤوليتها.

تأتي هذه الدراسة في نظرة شاملة تحدد مقدرة البنوك على مواجهة هذه التحديات برسم توجهات البقاء في ظل العولمة المالية، من خلال البنك الشامل الذي يضمن تنويع الخدمات مرورا بالاندماج المصرفي بسعيه لتحقيق وفورات الحجم تحت مظلة الحوكمة المصرفية مدعوما بالتكنولوجيا المصرفية.

أمام هذا الطرح تبرز معالم إشكالية بحثنا كالتالي:

مامدى تأثير العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية كمدخل لتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية؟

من اجل فهم وتوضيح هذه الإشكالية أكثر نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بظاهرة العولمة المالية وما هي إفرازاتها؟
- 2- ما هي المحطات الأساسية لإصلاح الجهاز المصرفي الجزائري، وما مدى نجاحها في تحرير وتطوير القطاع؟
- 3- ما هي التحديات التي تفرضها العولمة المالية على البنوك الجزائرية؟
- 4- ما هي التوجهات الجديدة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية؟
- 5- ما مدى تأثير الخدمة المصرفية بتوجهات الصناعة المصرفية في الجزائر؟
- 6- هل يمكن تجسيد القدرة التنافسية في البنوك من خلال مدخل تطوير الخدمات المصرفية ؟

فرضيات البحث

- 1- للعلومة المالية دور كبير في تحديث النظم المالية بالرغم من أثارها السلبية؛
- 2- يتطلب نجاح تطوير وتحرير القطاع المصرفي الجزائري ضرورة انتهاج إجراءات حكيمة، وفق مراحل مدروسة بما تقتضيه الاتفاقيات الدولية لاسيما اتفاقية بازل للرقابة المصرفية؛
- 3- الاندماج المصرفي أحد التوجهات الجديدة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية؛
- 4- تتأثر تطوير الخدمات المصرفية بتطلعات وتوجهات العملاء من خلال شكل ونمط تقديم الخدمة؛
- 5- تساهم تطوير الخدمات المصرفية في تحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار الموضوع دون غيره من المواضيع الاقتصادية الأخرى، نذكر منها على الخصوص:

- أصبحت مكانة المنظومة المصرفية في الواقع مهمة نظرا للدور الأساسي الذي ينتظر منها أن تؤديه في مجال التنمية؛
- الدور الكبير والمتزايد للخدمات البنكية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتلبية طلبات المجتمع؛
- عدم إدراك الكثير من البنوك الجزائرية للمتغيرات العالمية التي أفرزتها العولمة المالية التي ساهمت في ظهور تحديات كبيرة، عليها مسايرتها على ضوء اتجاه الجزائر إلى اقتصاد السوق، ومحاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- التعرف على آخر التوجهات للصناعة المصرفية المعولمة؛
- محاولة استكشاف مجال مهم في التسويق المتمثل في القدرة التنافسية وربطها بمجال تخصصي المالية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ردة فعل لمساعدة البنوك الجزائرية على الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة المالية وتجنب المخاطر التي ستنج عنها، وذلك من خلال تقييم قدرتها على مواجهة متطلبات العولمة المالية وتحدياتها، واقتراح التوجهات الملائمة التي يمكن البنوك من احتضانها؛
- معرفة وفهم أهم المداخل لتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية؛

- تحسيس البنوك الجزائرية بضرورة الاستعداد لمرحلة ما بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- محاولة إيجاد علاقة بين التوجهات الحديثة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية، وتطوير الخدمات المصرفية التي تستعمل كمدخل لتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية؛
- عرض أهم ملامح المتغيرات الدولية الحاصلة والتي أثرت على البنوك وأجبرتها على تغيير نمط تقديم الخدمة، بما يسمح لها بالتكيف مع هذه الاتجاهات الحديثة؛
- محاولة الوقوف على أهم المتغيرات التي ساهمت في تطوير الخدمات المصرفية؛
- محاولة رصد التوجه العالمي في مجال الخدمات المصرفية الحديثة؛
- تحديد الاستراتيجيات التي تمكن من تحديث النظام المصرفي الوطني، حتى يمكنه مواجهة تحديات المرحلة الراهنة والمستقبلية في ظل تزايد حدة المنافسة والتطورات التي تعرفها البيئة المصرفية المعولمة؛

أهمية البحث

تتبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع المصرفي الجزائري بالنسبة للاقتصاد الجزائري، إذ أن القطاع يشكل أحد أهم الركائز الاقتصادية الجزائرية لما يقوم به من دور هام في حشد المدخرات وإعادة توجيهها للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

كما أن تحليل وإبراز عمل البنوك في بيئة عالمية تتسم بالتغير والمنافسة والتطور في حاجات الزبائن، هو ما يدفع القائمين على البنوك بالتفكير جليا في أفضل السبل لمواجهة التحديات التي تفرضها هذه العولمة المالية من خلال تطوير خدماتها بما يتماشى ويتلاءم مع الخدمات على المستوى العالمي.

حدود الدراسة

سوف تركز الدراسة على ثلاثة متغيرات هي العولمة المالية - الخدمات المصرفية والقدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، ومحاولة إيجاد علاقة تربط بين اثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية من اجل تدعيم القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

كما أن الدراسة تمتد على مرحلة زمنية من 1962 إلى غاية 2012 في تناول واقع النظام المصرفي الجزائري و مختلف محطات إصلاحه، أما عن العولمة المالية في ضمن الفترة الممتدة من 1914 إلى غاية 2010.

منهجية الدراسة

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وبلوغ تطلعات الدراسة والإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات، سوف نعتد استخدام المنهج التاريخي لاستعراض أهم محطات بعض المتغيرات المتعلقة بالموضوع، وعلى المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع وهذا بغية الوصول إلى نتائج منطقية محددة وفق الفرضيات المطروحة.

الأدوات المستعملة في الدراسة:

أهم الأدوات التي أعتمدت عليها في دراستنا نذكر منها:

- المراجع والكتب باللغة العربية والفرنسية؛
- المجالات العلمية المتخصصة؛
- الرسائل العلمية من ماجستير ودكتوراه؛
- منشورات وتقارير مثل تقرير بنك الجزائر؛
- المصادر الالكترونية المحكمة؛
- القوانين والأوامر والمقررات الخاصة بالعمل المصرفي؛
- بعض الإحصائيات المتعلقة بواقع الجهاز المصرفي الجزائري؛
- أوراق بحثية ضمن ملتقيات وطنية ودولية.

الدراسات السابقة

دراسة مزهود إبراهيم 2011: دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر بعنوان: انعكاسات العولمة المالية على قطاع الخدمات المالية والمصرفية - واقع وتحديات - حالة بعض البلدان العربية.

للبحث أهمية علمية وأكاديمية وذلك انه تتناول أهم المتغيرات الاقتصادية الراهنة وهي ظاهرة العولمة المالية وواقع القطاع المالي والمصرفي العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة في ظل هذه الاخيرة، ومن جهة أخرى فانه يستعرض تحديات العولمة المالية للقطاع المالي والمصرفي الجزائري والمتمثلة أساسا في تحدي الأزمات المالية وعولمة الجرائم المالية والسبل الكفيلة لتأمين القطاع المالي والمصرفي العربي ضد هذه الانعكاسات.

دراسة مطاي عبد القادر 2011 دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر تحت عنوان:
الاندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك - حالة الجزائر -

يهدف البحث إلى إبراز اثر الاندماج المفتوح على تحسين أداء المنظومة المصرفية، والذي سيكون متوافقا مع الرؤية الإستراتيجية الشاملة لبنك للنمو مستقبلا كما يكون معززا لخطط البنك في هذا المجال لكي يستمر البنك في تقديم أفضل العوائد لمساهمييه، كذلك معرفة فعالية الاندماج المصرفي في رفع القدرات التنافسية، كما ينبغي لهذا الاندماج أن يؤدي إلى التحول نحو البنوك الشاملة.

دراسة بريش عبد القادر 2006 دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر بعنوان: التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

تبرز أهمية البحث في ربط إشكالية الإصلاح والتحرير المصرفي في الجزائر بتطوير الخدمات المصرفية ودعم القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، خاصة في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي وتحديدا بعد إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

دراسة احمد طه محمد العجلوني، 2004 دكتوراه جامعة عمان العربية للدراسات العليا بعنوان:
آثار العولمة المالية على المصارف الإسلامية الأردنية والاستراتيجيات المقترحة لمواجهتها.

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة بوضع استراتيجيات المصارف الإسلامية الأردنية لمواجهة التحديات المستقبلية في ظل سيطرة الدول المتقدمة اقتصاديا في عصر العولمة، حتى تستطيع هذه المصارف مجابهة تحديات العولمة المالية للاستفادة من مزاياها وفرصها وتجنب المخاطر الناجمة عنها.

مساهمة الباحثة

قامت الباحثة بدراسة شاملة لموضوع اثر العولمة على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة

التنافسية للبنوك الجزائرية، حيث كانت مساهمة هذه الدراسة في المجال العلمي فيما يلي:

- محاولة إيجاد علاقة تربط بين العولمة المالية و تطوير الخدمات المصرفية الذي يعد مطلب الكثير من زبائن البنوك؛
- توضيح بأن تطوير الخدمات المصرفية أصبح ضرورة، و إن هذه الضرورة تنبع من العولمة المالية والتحديات التي تفرضها، وعلى رأسها المنافسة المتوقعة خلال السنوات القادمة، من جانب

- البنوك و المؤسسات المالية العالمية التي ستدخل إلى السوق الجزائرية، في ظل تطبيق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية؛
- تبيان أن هناك العديد من محفزات التطوير، كالفرص و التهديدات المرتبطة بالتطور الهائل في مجال التكنولوجيا المصرفية، و ارتفاع تطلعات الزبائن حيث صارت الخدمات المتطورة، و ليس ولاء الزبائن للبنك هي معيار الاختيار بين البنوك بالنسبة للزبائن؛
 - محاولة توظيف التوجهات الحديثة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية في تطوير الخدمات المصرفية؛
 - إبراز أهمية تطوير الخدمة المصرفية كمدخل ضمن مداخل تحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

خطة وهيكل البحث

لانجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى خمسة فصول تسبقهم مقدمة عامة وتعقبهم الخاتمة، تضمنت ملخصا عاما واختبار الفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم عرضنا النتائج التي توصلنا إليها في الأخير قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية بناء على النتائج التي توصلنا إليها

الفصل الأول: الإطار النظري للعولمة المالية

حولنا من خلال هذا الفصل الإمام بموضوع العولمة المالية، ف جاء في أربعة نقاط الأولى تطرقنا إلى العولمة الاقتصادية من خلال مفهومها ومعالمها وإبراز أدواتها وأركانها، التي هي في نفس الوقت أركان النظام الاقتصادي العلمي، ثم النقطة الثانية تناولنا فيه مقارنة العولمة من خلال مفهومها ومراحلها، أما النقطة الثالثة فتطرقنا فيه إلى العوامل المساعدة في تسريع وتيرة العولمة المالية، أما النقطة الرابعة والأخيرة فقد كانت للحديث عن العولمة المالية ومخاطرها منافعها ومظاهرها.

الفصل الثاني: تطور الجهاز المصرفي الجزائري

تم استعراض نشأة وتطور الجهاز المصرفي الجزائري منذ الاستعمار الفرنسي إلى غاية سنة 2012، وبيان مكوناته وأهم مراحل الإصلاحات التي مر بها وما يميز كل إصلاح، بالإضافة إلى تحليل بعض المؤشرات كمؤشرات الأداء ومؤشرات السلامة المصرفية وتطور ومجوداتها ومطلبوياتها لسنوات معينة الأخيرة كمؤشرات على تطور البنوك العاملة في الجزائر.

الفصل الثالث : تحديات الصناعة المصرفية الجزائرية في ظل العولمة المالية

ومن بين التحديات التي تواجهها الصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية نجد:

- اتفاقية تحرير تجارة الخدمات؛
- لجنة بازل للرقابة المصرفية؛
- الأزمات المالية طابعها الدولي؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظل الاقتصاد الرقمي؛
- ظاهرة غسل الأموال ومسؤولية البنوك عن مكافحتها.

الفصل الرابع: التوجهات الجديدة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية

الأمر الذي خلق بدوره تحديا كبيرا للبنوك والمؤسسات المالية أينما كانت من أجل البقاء في بيئة مصرفية ديناميكية، يجب أن ترسم لها خطوط عريضة وتوجهات من أجل الصمود ومن هذه التوجهات نجد:

- البنوك الشاملة؛
- الاندماج المصرفي؛
- الحوكمة المصرفية؛
- التكنولوجيا المصرفية؛
- خصوصية البنوك؛

الفصل الخامس: تطوير الخدمات المصرفية كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

ضمن هذه الفكرة الأساسية جاءت مباحث هذا الفصل كما يلي:

- المبحث الأول: الخدمات المصرفية والحاجة إلى تطويرها؛
- المبحث الثاني: توظيف توجهات الصناعة المصرفية في تطوير الخدمات المصرفية؛
- المبحث الثالث: القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية؛
- المبحث الرابع: متطلبات تدعيم القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية

الفصل الأول: الإطار النظري للعولمة المالية

تمهيد

تعتبر العولمة من أهم قضايا العصر التي سلطت عليها الأضواء خصوصا أنها مست العديد من جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والاقتصادية، وما دعمها من نهاية المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفياتي، وانهارت فكرة نظام اقتصادي دولي اشتراكي موازي للنظام الاقتصادي الدولي الرأسمالي، والتفرد الأمريكي لقيادة العالم أدى إلى التحول في اغلب دول العالم نحو إتباع إق تصاد السوق، وما ترتب عليه من تحرير اقتصادي وتجاري وإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات والمعلومات أو ما يصطلح عليه بعولمة الاقتصاد بجانبه الإنتاجي والمالي.

موضوع الفصل هو العولمة المالية كظاهرة عامة مؤثرة في النظام الاقتصادي العالمي، ومسار أساسي من مسارات العولمة الاقتصادية، يترتب عنها المزيد من الانفتاح والتحرر المالي عبر مختلف دول العالم، الأمر الذي أدى إلى زيادة حركة التدفقات المالية من بلد لآخر، وزيادة درجة الترابط بين الأسواق المالية العالمية، وهو ما أدى إلى عولمة الأسواق المالية.

وعلى أساس التسلسل المذكور تم تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث جاءت كالتالي:

خصص الأول لمناقشة ظاهرة العولمة الاقتصادية من خلال التطرق إلى العولمة بصفة عامة، ثم العولمة الاقتصادية عن طريق الإلمام بمعالمها معرضينا على أدواتها مبرزين أركانها، أما المبحث الثاني فخصص لموضوع العولمة المالية محور البحث من خلال التعرض لتأصلها النظري مرتكزين على أسسها الثلاثة ونختم بمراحلها وما يميز كل مرحلة.

المبحث الثالث فكان للعوامل المسرعة في تزايد العولمة المالية ابتداء من التحرير المالي كإطار تشريعي وتنظيمي الذي يعتبر أولى مراحلها، مروراً بأسواق الأور-دولار كأقوى نماذج التحرير، إلى جانب التطور التكنولوجي كجانب تقني، بالإضافة إلى عوامل أخرى كالتحرير المالي وظهور الفوائض المالية، أما المبحث الرابع فتطرقنا من خلاله العولمة المالية وثلاثية الميم (مخاطرها- منافعها - مظاهرها).

المبحث الأول: العولمة الاقتصادية (معالمها أركانها وأدواتها)

خلال تسعينيات القرن الماضي احتل موضوع العولمة بصفة عامة وجانبيها الاقتصادي بصفة خاصة اهتمام كبير، فأسال من الحبر الكثير وهذا لما تتطوي هذه الأخيرة من رهانات إستراتيجية مستقبلية بالغة الأهمية، ذلك بالنسبة لكل بلدان العالم المتقدمة منها والنامية.

المطلب الأول : مدخل إلى العولمة

نحاول رصد العولمة من خلال الخلفية التاريخية للظاهرة عبر رؤية زمنية بين جدلية السياق وإعطائها مختلف المفاهيم بالاعتماد على بعض المعالم المستوحاة.

أولاً- البعد التاريخي للعولمة

إن مضمون العولمة يتمثل في سهولة حركة السلع الأموال والمعلومات بين الدول في نطاق كوني، وإذا عدنا إلى العمق التاريخي إلى الظاهرة محل الدراسة ليتضح لنا أن اغلب الآراء تتفق على أن هذه الأخيرة وإن كانت حديثة اصطلاحاً، إلا أن مفهومها يعبر عن حقيقة قديمة تمتد جذورها إلى عصور قديمة، كما أظهرته لنا مختلف الأحداث التاريخية والخاصية الدولية للعلاقات التجارية، فتوسعت التجمعات البشرية تدريجياً عبر مختلف بقاع الأرض خاصة مع استعمار استراليا منذ حوالي 30000 سنة، فالوصول إلى هذه المناطق البعيدة المعزولة يؤكد على اهتمام البشر بتوسيع عالمهم الممكن ابعدهم من حدود مساكنهم، هذا وإن دل على شيء فإنه دل على وجود العولمة منذ وجود البشر وبروز مكانتها وأهميتها بالنسبة للبشرية إلا أنها ليست بالصورة الحالية⁽¹⁾.

عند محاولة معرفة مراحل تطور العولمة المتعارف عليها حالياً، يمكننا الاعتماد على أفكار روتالد روبرتسون الذي صاغها في كتابه العولمة، الذي يؤكد أن هذه الأخيرة تعتبر تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني، بعد أن أصبح العالم أكثر ترابطاً وتماسكاً والوعي بهذا الترابط هو من أهم سمات هذه اللحظة، حيث صاغ النموذج على عدة اعتبارات، ومن بينها البعد الزمني الذي أوصلنا إلى هذه الوضعية الراهنة، فقام بتقسيم النموذج إلى خمسة مراحل جاءت كالآتي :

1- François bourguignon, *trajectoires et enjeux de l'économie mondiale*, nota bene, Paris, 2012, pp 55-56.

1- المرحلة الجنينية

تعتبر هذه المرحلة أول مرحلة في تطور العولمة والتي امتدت ما بين 1400 م إلى 1750 م، إذ شهدت نمو المجتمعات القومية في أوروبا وإضعاف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى وعمق الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية⁽¹⁾.

2- مرحلة النشوء

مرحلة ميلاد المصطلح (1750م -1870م) حيث عرفت هذه الفترة تحول جاد في مفهوم الدولة المتجانسة الموحدة، وتبلورت أثناء هذه المرحلة المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، وفي هذا الشأن زاد المفهوم الأكثر تحديدا للإنسانية، وازدادت إلى حد كبير الاتفاقيات الدولية والمؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي⁽²⁾.

3- مرحلة الانطلاق، النمو والتمدد

دامت هذه المرحلة إلى غاية العشرينيات من القرن العشرين وفيها ظهرت مفاهيم كونية مثل المجتمع القومي المقبول كما نشأت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية الفردية⁽³⁾، وبدأت عملية صياغة أفكار خاصة بالإنسانية (حقوق الإنسان) ومحاولة تطبيقها، كما حدث تطور كبير في عدد وسرعة الأشكال الكونية الخاصة بالاتصال وتمت المنافسات الدولية مثل الألعاب الاولمبية وجوائز نوبل، واندلعت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى ونشأت عصابة الأمم وازداد التشابك بين الاقتصاد والثقافة والسياسة.

4- مرحلة الصراع من اجل الهيمنة

بدأت في نهاية عشرينيات القرن الماضي حتى منتصف الستينيات حيث شهدت خلافات وحروب فكرية حول المفاهيم والمصطلحات الناشئة والمتعلقة بعملية العولمة، وتم التركيز في هذه المرحلة على الجانب الإنساني وعلى حقوق الإنسان نتيجة حوادث الحرب التي تم فيها استعمال القنابل الذرية⁽⁴⁾.

1 - حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة و مستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص 138.

2 - مقدم عبيرات وعبد المجيد قدي، العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01، 2002، ص ص 37 -38.

3 - محمد عمر الحاجي، ظاهرة العولمة الاقتصادية، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2001، ص 17.

4 - مصطفى رجب، العولمة ذلك الخطر القادم، مؤسسة الوراق، الأردن، 2009، ص 20.

5- مرحلة عدم اليقين

بدأت منذ ستينيات هذا القرن وأدت إلى أزمات واتجاهات وحروب إيديولوجية أسندت في بداية التسعينيات، وتم إدماج العالم الثالث في المجتمع وتميزت بكثرة مؤسسات متعددة الجنسيات والحركات العالمية والنظام الدولي الجديد وما ميزه من زخم إعلامي.

العولمة في صورتها الحالية هي كيان يفرض تأشيرة على التاريخ الإنساني كله كحتمية تاريخية قاهرة، ومن ثم فالنظرة إليها على أنها حالة عابرة أو فكرة طارئة يمكن طيها، فهذه الأخيرة أثارت أطروحات والكثير من الجدل والاختلاف في الرؤية والطرح ومدلولات الفهم والتحليل وما أفرزته من نتائج حتى الآن وردود فعل ما بين التأييد والرفض.

ثانيا - مفهوم العولمة

يتسبب التشعب المفاهيمي للعولمة في رفع معدلات التضبيب وتعقيد مستويات الفهم للظاهرة، الشيء الذي دفع بنا قسرا إلى العمل على تعيين جملة من الركائز الرئيسية الواضحة المعالم، والتي قد تساهم بشكل أفضل في محاولة فهم الظاهرة.

1- العولمة كمصطلح

العولمة مصطلح استحدث في اللغة الانجليزية والفرنسية، وهي ترجمة لكلمة Globalisation المشتقة من كلمة Globe في الانجليزية، والتي تعني الكرة الأرضية وفي الفرنسية Mondialisation والمشتقة من كلمة Monde أي العالم، فمصطلح العولمة التي اختلف العرب على ترجمتها يقدر ما اختلف على فهمها، حيث اقترح كمقابل له العولمة الكونية الشمولية وفرض استعمال كلمة العولمة دون بقية المرادفات لعلاقة الظاهرة بكلمة العالم الواردة في النظام الاقتصادي العالمي.

2- العولمة كدينامكية جديدة في العلاقات الدولية

في سياق الكلام عرفها أنتوني جينز بأنها: "مرحلة جديدة من مراحل الحداثة وتطور العلاقات الدولية على الصعيد العالمي"⁽¹⁾ من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة، التي يتزايد فيها دور العالم الخارجي في تحديد مصير الأطراف المكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالي لهوامشها أيضا.

1- عبد العزيز منصور، العولمة والخيارات العربية المستقبلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص 562.

بحكم العولمة أصبح العالم بمثابة قرية كونية محدودة مع اقتراب المسافات بين الدول وتشابك مصالح البشرية، خصوصا مع التوسع في استخدام وسائل التكنولوجيا التي تختصر المسافات والزمن.

3- العولمة كأعلى قيم الإنسانية

استلهمت الرؤية من خلال كلمة الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية بيل كلينتون* حين أكد أن مضمون العولمة هي التي تجعلني أحس بألمك قبل أن تشعر أنت به⁽¹⁾، هي صورة جميلة للعولمة التي أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تسويقها، رغم معارضة شعبها لها وأقوى دليل المظاهرات المنندة للعولمة في قمة المنظمة العالمية للتجارة في سيائل 2001.

4- العولمة كحرية مطلقة

على حد تعبير **Perey BARNEVIK** الرئيس المدير الأسبق لمجمع العملاق **A B B (ASEA BROWN BOVER)** حين صرح أن العولمة " هي حرية الاستثمار داخل شركاتي وقت ما أريد وكيف ما أريد، وكذلك الشراء والبيع في أي مكان نريد وبالتمن الذي نختاره، وهذا دون مراعاة القيود بمختلف أشكالها وتجاوز العادات الاجتماعية"⁽²⁾.

إن تحليل مفهوم العولمة وفلستها لم يقتصر على الأفراد فقط بل راحت العديد من المنظمات الدولية للتطرق لها بسبب الصعوبة في طرح المفاهيم التي قدمتها كل من هذه المؤسسات كل حسب وجهة نظرها واختصاصها.

5- العولمة اعلي مراحل الرأسمالية (الرأسمالية العالمية)

الأونكتاد (UNCTAD)** فترى أن العولمة في المرحلة الثالثة من مراحل التدويل، حيث تمثل أولى المراحل لها في التجارة الدولية أما المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينيات تمثلت في الاندماج

* **وليام جيفرسون كلينتون** ولد سنة 1946 وتولى حكم الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة ما بين 1993 و2001، وبذلك هو الرئيس رقم 42 في تاريخ البلد.

1- Galenna Yann, **Plaidoyer pour la mondialisation**, Revue Projet, 2010 ,p p55-56.

2 -Susan GEORGE et Martin WOLF, **LA MONDIALISATION LIBÉRALE**, Grasset & Fasquelle, Paris, 2002, P 17.

** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يعرف بالأونكتاد UNCTAD وهي اختصارا بالانجليزية لـ United Nations Conference on Trade and Development، تم إنشاء الأونكتاد كهيئة حكومية دائمة في عام 1964 تابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية، وتعمل على مساعدة البلدان على مواجهة التحديات الناشئة عن العولمة وعلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.

المالي الدولي وفي بداية الثمانينيات بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة، التي أصبحت السمة المميزة للعصر الحالي⁽¹⁾.

6- العولمة عملية

ذكرت اللجنة الأوروبية أن العولمة يمكن أن تعرف بأنها " العملية التي عن طريقها تصبح الأسواق والإنتاج في الدول المختلفة متكاملة، لتعتمد كل منها على الأخرى بشكل متزايد بسبب ديناميكية التجارة في السلع والخدمات وتدفق رأس المال والتكنولوجيا وهي ليست ظاهرة جديدة، ولكنها استمرارية للتطورات التي تتابعت لفترة طويلة من الزمن"⁽²⁾.

7- العولمة بمفهوم الاعتماد المتبادل

حسب صندوق النقد الدولي في تقرير أعده سنة 1997 بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية، وذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا.

المستوحى من مختلف المفاهيم التي تقدمها المنظمات الدولية إزاء ظاهرة العولمة هو تسليط الضوء على الجانب الاقتصادي فقط دون الإيحاء إلى مختلف الجوانب الأخرى ذات الصلة بالظاهرة محل الدراسة، وحتى عند الإشارة إلى هذه الجوانب نجدنا تعبر عن وجهة نظر أحادية وخاصة جدا تتحاز للولايات المتحدة الأمريكية محله هذا الهيمنة المباشرة والغير مباشرة لها على هذه المؤسسات الدولية.

معظم المفاهيم التي تستند إلى العولمة تتميز بعدم شموليتها لكافة جوانبها فبعضها يركز على تجلياتها والبعض يركز على نتائجها المتوقعة وبعضها يركز على العولمة كفكرة فقط.

فإذا أردنا أن تقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة فلا بد أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها⁽³⁾: الأولى: تتعلق بانتشار المعلومات بحيث متوفرة لدى جميع الناس؛ الثانية: تتعلق بزيادة معدلات التشابه بين الجماعات، المجتمعات، المؤسسات؛ الثالثة: تتعلق بإلغاء الحدود بين الدول.

1 - تامر كامل و ياسر المهدي، العولمة و فجوة الأمن في الوطن العربي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2004، ص 28.

2 - عبد المنصف حسن على رشوان، العولمة و أثارها، المكتب الجامعي الحديث، أم القرى، 2006، ص 15.

3 - علي العطار، العولمة و النظام العالمي الجديد، دار العلوم العربية، بيروت، 2002، ص 26.

مما سبق يتضح لنا أن العولمة هي صياغة جديدة لمنظومة القوة القديمة، فهو وجه جديد لطيف المعالم يجري تسوقه من قبل الدول الرأسمالية متضمنا كل المستجدات التي تسعى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد، وبذلك تطغى العولمة كظاهرة محسوسة وملموسة من خلال أثارها وتجلياتها ونتائجها وهي كذلك صياغة إيديولوجية للحضارة الغربية من فكر وثقافة واقتصاد وسياسة للسيطرة على العالم اجمع باستخدام تكنولوجيا المعلومات والشركات الكبرى لتطبيق وتعميم هذه الحضارة، فالعولمة تطرح نفسها كمشكلة لنشر القيم الرأسمالية.

المطلب الثاني : مفاهيم عامة حول العولمة الاقتصادية

على الرغم مما ورد من تعدد لأوجه العولمة إلا أن البعد الاقتصادي يبقى هو جوهر العملية ومحورها الأساسي ومنطلقها ودافع لها، إضافة إلى أن تجليات العولمة ابرز ما تكون في هذا الجانب من خلال تحرير التجارة والمؤسسات متعددة الجنسيات⁽¹⁾، أما إذا ما اعتبرنا أبعادا أخرى لها كالتكنولوجي والاجتماعي والتقني، فليست سوى انعكاسات واثارا ارتدادية للعنصر الأساسي للعولمة ألا وهو الاقتصاد.

أولا- مفهوم العولمة الاقتصادية

تعد العولمة الاقتصادية اتجاه حديث معاصر ينطوي على قيام نظام اقتصادي عالمي جديد يحل محل النظام الاقتصادي الدولي تخنفي فيه الحدود المصطنعة بين اقتصاديات البلدان، حيث تتحرر فيه من سيطرة السياسات القومية وتحكمها ويتم توجيهها بقوانين وقوى فوق القومية، يفترض أن تكون محايدة حسب الفكر المهيمن الذي تروج له من المؤسسات النقدية والمالية والتجارية "بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها تقليص الحواجز الجمركية والتحرير الاقتصادي وزيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا"⁽²⁾.

بالفعل نصت اتفاقيات جولة الاورجواي على التزام البلدان الموقعة عليها بتخفيض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز الأخرى القائمة فيما بينهم من اجل ترقية التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي ومن ثم النمو الاقتصادي العالمي، فمن هذا المنظور كل بلدان العالم سواء المتقدمة أو السائرة في طريق

1- Eddy FOUGIER, *parlons mondialisation en 30 questions*, édition la documentation française, Paris, 2012, P 24.

2 - نزيه عبد المحمود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص118

النمو سيكون لها مكان في العولمة الاقتصادية وستستفيد من مزاياها شريطة أن تستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق.

فالعولمة الاقتصادية تؤكد على فكرة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم، وذلك نتيجة لزيادة نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، وعنصر العمل وتكنولوجيا المعلومات عبر الحدود الدولية.

ثانياً - معالم العولمة الاقتصادية

المعالم الاقتصادية للعولمة هي مجموعة من المستجدات أو التطورات التي برزت بشكل واضح خلال العقد الأخير من القرن العشرين، والتي طرأت على أنماط التفاعلات الاقتصادية الدولية سواء من حيث الشكل أو المضمون ومن هذه المعالم نجد:

1- سيطرة الشركات متعددة الجنسيات وتحكمها في الاقتصاد العالمي

تزايد الدور الذي تؤديه الشركات متعددة الجنسيات في العلاقات الدولية ويظهر هذا من خلال عدة مؤشرات "حيث تشير الإحصائيات كما يوضحه الجدول رقم 01-01 لـ 100 من أكبر الشركات متعددة الجنسيات الغير مالية والتي تمثل لوحدها 9% من الأصول و16% من المبيعات و11% من التوظيف خارج الوطن، فهذه الشركات صنفت تبعاً للأصول التي توظفها في الخارج، وهذا المؤشر تم الوصول إليه من خلال 3 مؤشرات فرعية الأول هو مؤشر الأصول المحتجزة والثاني هو مؤشر المبيعات بالخارج والثالث مؤشر حصة التوظيف بالخارج" (1).

وتتميز هذه الشركات بضخامة الحجم بمقياس رأس المال والإيرادات وكذلك احتكار التكنولوجيا المتطورة والتنسيق فيما بينهما، فيما يتعلق بالسياسات السعرية والإنتاجية، بما يخدم مصالحها وطبيعة هذه الشركات، تفرض عليها تدويل العملية الإنتاجية بحثاً عن الأرباح حتى أصبح يطلق عليها شركات لا وطن لها إلا الأرباح

1 - Mathilde Lemoine et autres, **Les grandes questions d'économie et finance internationales**, 2^{ème} édition, édition De Boeck, Belgique, 2012, P125.

الجدول رقم 01.01 : دراسة خاصة العبور لـ 100 أكبر الشركات المتعددة الجنسيات الغير مالية خلال السنتين 1999 و 2008

2008	1999	المعايير
		<u>الأصول بالملايير</u>
6090	2124	الأجنبية
10687	5092	المجموع
57	41.71	الأجنبية به% من المجموع الكل
		<u>المبيعات بالملايير</u>
5208	2123	الأجنبية
8518	4316	المجموع
61	49.17	الأجنبية به% من المجموع الكلي
		<u>التوظيف (عدد الوظائف بالآلاف)</u>
8898	6050	الأجنبية
15302	13279	المجموع
58	45.56	الأجنبية به% من المجموع الكل
626	526	مؤشر العبور متوسط المدى

SOURCE :Mathilde Lemoine et autres, **op.cit**, P 127.

2- ديناميكية مفهوم العولمة الاقتصادية

كل المؤشرات تؤكد ديناميكية العولمة الاقتصادية بدليل احتمالات تغير موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا وفي المستقبل، وأن التنافسية تواجه الجميع بما فيها الدول المتقدمة، فكل الدول تسعى جاهدة إلى استحواد القدرات التنافسية لكي تستطيع البقاء خصوصا بظهور دول جديدة تسير بخطوات ثابتة نحو المستقبل مثل الصين⁽¹⁾، العولمة الاقتصادية في واقعها وحقيقتها ومضمونها ظاهرة ذات طابع حركي ديناميكي متكاملة الجوانب والأبعاد، فان بدت بسيطة في الشكل فهي معقدة في المضمون.

1 - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص23.

3- الاتجاه نحو التخصص وتقسيم العمل وزيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل على المستوى العالمي

أكد أن التدويل المالي الدولي وتحرير التجارة الدولية سيرفع من الكفاءة التخصصية للموارد، من خلال الاستفادة من مزايا التخصص بأكثر فعالية،" الذي كان كنتيجة لتقسيم العمل الدولي الجديد سنوات الستينيات والسبعينيات، بحيث تعدى التخصص المنتجات الكاملة إلى مكونات المنتجات، ومن ثم يتم تغطية عنصر المشاركة في الإنتاج على المستوى الدولي العام، ولا يمكننا تجاهل أن لشركات متعددة الجنسيات دور كبير في ظهور أنماط جديدة من التقسيم الدولي للعمل وصلها لتحسين تنافسيتها⁽¹⁾، وهو التخصص في جزء من السلعة وليس في السلعة بكاملها .

4- تزايد الاعتماد على التكنولوجيا وتراجع الحاجة إلى العمالة البشرية

لا يكتمل الحديث عن العولمة إلا بالإلمام بالمكانة الواجبة منحها للمعلومة وتكنولوجياتها، التي ساهمت منذ نصف قرن في منح موقع جديد للعالم ونماذج جديدة لتواصل بين الأفراد، كذلك فكل مرحلة مرت عليها العولمة تميزت بثروة تقنية مست وسائل المواصلات ثم وسائل الاتصال، والابتكار رافق مراحل العولمة فكانت مؤخرا الهاتف والانترنت⁽²⁾.

ثالثا- أنواع العولمة الاقتصادية

للعولمة الاقتصادية نوعان هما : العولمة المالية، والعولمة الإنتاجية

1- العولمة المالية

العولمة المالية هي وحدة (تكامل) لمسار مالي موجه مسير بشكل اقرب (سياسة تجمع اقتصادي) والكل مفتوح على بعضه، مما أدى إلى ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي⁽³⁾، عن طريق إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال وتشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة.

1 – Aurélien Bernier, **Comment la mondialisation a tué l'écologie**, édition Fayard, Paris, 2012, p306

2- Laurent CARROUE, **Géographie et géopolitique de la mondialisation**, édition Hatier ,Paris ,2011, p 109.

3 – Jean Yves CALVEZ, **80 mots pour la mondialisation**, édition Desclée De Brouwer, Paris, 2008, p 125

2- العولمة الإنتاجية

أدى النموذج المتميز الخاص بمختلف التدفقات المالية ونمو التجارة الدولية في تغلغل للاقتصاديات وتوسيع تقنيات ونطاق عولمة الإنتاج التي تعني تركيز النشاط الإنتاجي في بعض المناطق التي توفر مزايا نسبية أفضل، ويتحقق هذا بفعل شركات متعددة الجنسيات (100000 شركة عام 2012 وما يقارب 12 من % PIB العالمي) من خلال طرحها لمسارات تدعم أنماطا جديدة من تقسيم العمل الدولي⁽¹⁾، ويلاحظ ذلك من خلال التآمل في طبيعة المنتج الصناعي، حيث أصبحت أي دولة مهما كانت قدراتها وإمكاناتها لا تستطيع أن تخصص في منتج معين بالكامل، ومن هذا المنطلق أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تُتخذ من منظور عالمي وفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية بما يتعلق بالتكلفة والعائد.

المطلب الثالث: أركان النظام الاقتصادي العالمي

برزت فكرة تنظيم الاقتصاد العالمي أثناء الحرب العالمية الثانية بسبب الفوضى في كل المجالات التي سادت ما بين الحربين، والتي كانت السبب في عدم قيام التعاون في التجارة الدولية، فكانت هناك الأزمات المالية والنقدية والتجارية ومشاكل الصرف الأجنبي وتفاقم مشاكل انتقال رؤوس الأموال، ولهذا اتفقت مجموعة من الدول على العمل من اجل توفير استقرار نقدي ومالي واقتصادي، فانعقد مؤتمر بروتون وودز سنة 1944م عقب الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية، لوضع أساس النظام العالمي الجديد حيث توصل المجتمعون وهم ممثلو 44 دولة إلى إنشاء بنك الإنشاء والتعمير الدولي، كراعي رسمي للجانب المالي وصندوق النقد الدولي لتنظيم العلاقات الدولية، أما الجانب التجاري فأوكل إلى OMC والتي جاء إنشاءها عام 1995م متأخرا نوعا ما على توأمتها .

أولا- المنظمة العالمية للتجارة

نشأت منظمة التجارة العالمية OMC في عام 1995م وهي واحدة من اصغر المنظمات عمرا، حيث أنها خليفة الاتفاقية العامة للتعريفية الجمركية والتجارة*GATT والتي أنشأت أعقاب الحرب العالمية

1- Vincent BAUDRAND - Gérard Marie HENRY, **La mondialisation**, édition Studyrama, Paris, 2012, p79.

* الجات (GATT):هي اختصار الشائع للعبارة الانجليزية General Agreement on Tariffs and Trade التي تعني الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة، و هي معاهدة دولية تنظم المبادلات التجارية بين الدول التي تنظم إليها، و من منطلق أن التجارة الدولية هي محرك النمو الاقتصادي أنشأت الجات للسهر على تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية و غير التعريفية حتى تسمح بها المساهمة في عملية التنمية.

الثانية وبالضبط في 30 أكتوبر 1947م، هدفها عولمة التجارة الدولية وتحريرها من العقبات التي تعيق حركتها، عن طريق التخفيض التدريجي لهذه العقبات، قامت GATT بعدة جولات*، كانت آخرها جولة الأرجواي التي عملت على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة⁽¹⁾، واتخذت جنيف مقرا لها حيث تم الإعلان في أبريل 1994م، بمدينة مراكش المغربية وبدأت رسميا سنة 1995، ومن أهم المبررات التي كانت وراء إنشاء OMC هي: (2)

- الأزمات التي واجهها الاقتصاد الرأسمالي وانتشار موجات الحمائية التي هددت بنشوب حرب تجارية بين الدول الرأسمالية؛
- نتيجة التسارع والتكثيف لعملية التدويل ونشاط شركات متعددة الجنسيات والتوجه نحو سوق دولية واحدة؛
- اتفاقية GATT في صورتها الأصلية لم تكن منظمة دولية وتفتقر للأجهزة الدائمة التي تتميز بها المؤسسات الدولية؛
- ضرورة إيجاد آلية لفض المنازعات المتزايدة عالميا في القضايا التجارية؛
- الرغبة في استكمال الركن الثالث من أركان النظام الدولي.

يمكن ربط الأهداف التي تصبو إليها بالأسباب التي أدت إلى ظهورها كتفانم التوتر بين التكتلات الاقتصادية الكبرى ومن هذه الأهداف نجد : (3)

- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية وذلك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى للبحث في الأمور التجارية؛
- تحقيق التنمية لجميع الدول النامية التي تزيد عن 75% من الدول الأعضاء من خلال مراعاة ظروفها الاقتصادية أثناء اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى تمكينها من الاستفادة من المعاملة التفضيلية؛
- حل المنازعات بين الدول الأعضاء؛

* جولات GATT جولة جنيف 1948 بسويسرا 23 دولة - جولة انسي 1949 فرنسا 13 دولة - جولة نوركاى 1951 انجلترا 38 دولة- جولة جنيف 1956سويسرا 26 دولة- جولة ليون من 1959 إلى 1962 فرنسا 26 دولة- جولة كندي من 1964 إلى 1967 أمريكا 62 دولة -جولة طوكيو من 1973 إلى 1976 يابان 102 دولة- جولة أورغواي من 1986 إلى 1993 أورغواي 118 دولة.

1 - Francis FONTAIN, **La mondialisation pour les nuls**, édition First, Paris, 2010, PP 150 - 151.

2 - سمير اللقماش، **منظمة التجارة العالمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الرياض، 2004، ص ص 39- 40.

3 - ناصر دادى عدون ومحمد متناوي، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف و العراقيل**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، 2004، ص 68.

- البحث عن آلية تواصل بين الدول الأعضاء وذلك من خلال تسهيل المعاملات التجارية بينها وإلزامها بتطبيق التشريعات التجارية؛
- إيجاد وضع تنافسي دولي للتجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد .

لتحقيق الأهداف السابقة تتضمن OMC جملة من المبادئ، وعلى كل دولة لها عضوية فيها الالتزام بتنفيذها، ومنها مبدأ الشفافية لاستعباب خصائص الحوكمة المالية والرأسمالية، أين تكون السلطة غير مركزية وتعدد ميكانيزمات المراقبة⁽¹⁾، إضافة إلى مبدأ الشفافية نجد:

- مبدأ عدم التمييز؛
- مبدأ المعاملة الوطنية؛
- اقتصار الحماية على استخدام التعريفات الجمركية فقط؛
- مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية؛
- استخدام قواعد متعددة الأطراف.

تتضمن المنظمة العالمية للتجارة على ثلاثة اتفاقيات هامة وهي: **أولاً**: الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع **ثانياً**: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات *GATS **ثالثاً**: اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالجوانب التجارية، هذا بالإضافة إلى الاتفاقية هناك ملاحق التي تضم إجراءات خاصة متعلقة بقضايا ومسائل محددة.

ثانياً - البنك العالمي

البنك العالمي هو المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي ضمن منظومة الأمم المتحدة، والذي أنشأ في إطار تكون النظام الاقتصادي العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ويتكون البنك من أربعة مؤسسات فرعية*، فالبنك العالمي هو جهاز متخصص يهدف لمساعدة الدول الأعضاء فيه على تحقيق الانتعاش الاقتصادي والإسراع في عملية التنمية⁽²⁾، إضافة هذا الهدف الرئيسي يمكن تلخيص الأهداف الفرعية كما يلي:

1- Marc Abéles, *Des anthropologues à l OMC*, CNRS EDITIONS, Paris, 2012, pp 35-36.

* سيوف يتم التطرق إلى هذه الاتفاقية في الفصل الثالث

* مؤسسات البنك الدولي للإنشاء و التعمير هي: 1 - مؤسسة التنمية الدولية- 2 - مؤسسة التمويل الدولي 3- وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف - 4لمركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية.

2- فلاح كاظم السنه، العولمة و الجدل الدائر حولها، دار الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2002، ص120.

- تشجيع عمليات الاستثمار والتوظيف في الدول الأعضاء لتخفيف الأضرار الناجمة عن الحرب العالمية الثانية؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوفير الشروط والضمانات اللازمة لذلك؛
- مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها؛
- تنمية التجارة الدولية للدول الأعضاء؛
- تنظيم عملية الائتمان والإقراض الدولية.

من خلال القراءة لمهام البنك العالمي نلاحظ أن هذا الأخير يسعى إلى تدعيم عولمة النشاط الاقتصادي وخاصة المالي، ويتجلى ذلك في عملية تصفية القطاع العام كشرط من شروط تقديم القروض والمساعدات، وكذلك من خلال الوظائف الموكلة له والتي يمكن حصرها كالآتي:⁽¹⁾

- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصاديا، وهي تدخل كجزء أساسي لتحضير العملية الإقراضية؛
- تشجيع القطاع الخاص وبما يضمن نمو وتوسيع القطاع وتعبئة الموارد اللازمة، ويدخل فيه تقليص دور القطاع العام والتحول إلى الخصوصية؛
- فض النزاعات المالية بين الدول الأعضاء وتهيئة الدول لإصلاحات اقتصادية شاملة.

ثالثا - صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشأ بموجب معاهدة دولية في عام 1944م للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن ويديره أعضائه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا عددهم البالغ 188 بلدا.

يهدف الصندوق في الأساس إلى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي أي نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية، الذي يمكن البلدان من إجراء المعاملات فيما بينها، وقد تم تحديث صلاحيات الصندوق في عام 2012 ليشمل كل سياسات الاقتصاد الكلي والقطاعات المالية المؤثرة على الاستقرار العالمي، ومنع وقوع الأزمات عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى تمويل، إضافة إلى هذا فإن هناك بعض الأهداف الأخرى تتمثل في ما يلي:⁽²⁾

1 - محسن احمد الحضري، العولمة، مجموعة النيل العربية، مصر، 2000، ص 78.

2 - فلاح كاظم السنه، مرجع سبق ذكره، ص 134.

- دعم الاستقرار النقدي العالمي من خلال خلق نظام مستقل للتعامل والتبادل النقدي؛
- خلق نظام نقدي عالمي متعدد الأطراف؛
- خلق احتياطي نقدي في إطار متعدد الأطراف لمساعدة الدول الأعضاء للتغلب على اختلال التوازن قصير الأجل واختلالات ميزان المدفوعات.

حسب ما ورد يلاحظ أن الفكر المعولم بكافة أبعاده هو المهيمن، والذي تروج له كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة كل حسب استراتيجياته ولصالح الدول المتقدمة باعتبارها أدوات بيد البلدان الرأسمالية.

المطلب الرابع : أدوات العولمة الاقتصادية

تعد أدوات العولمة الاقتصادية اليد الحديدية التي تمارس بها هذه الأخيرة سلطتها وتكيفها مع منطلقها وهي:

أولاً- شركات متعددة الجنسيات

الشركات متعددة الجنسيات لها دور مهم في الاقتصاد الدولي، فهي تساهم من خلال تأثيرها على بلورة خصائص وآليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبالتأكيد على عالميته إذ هي من أهم أدوات العولمة الاقتصادية.

1- تقديم الشركات متعددة الجنسيات

الشركات متعددة الجنسيات هي شركات ملكيتها عالمية وتوكل مهمة تسييرها لجنسيات مختلفة وتمارس نشاطها في بلدان كثيرة، على الرغم من أن استراتيجياتها العريضة تصمم من مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى دولة الأم، بينما نشاطها يتجاوز الحدود الإقليمية لتلك الدولة، فالشركة الأم تستحوذ على الأقل 10% من رؤوس أموال شركاتها الفرعية المتواجدة خارج حدودها الأصلية، ومن منطلق هذا التعريف يسمح بإحصاء ما يقارب 60000 شركة 2004 مقابل 7000 نهاية الستينيات⁽¹⁾.

تتخذ الشركات متعددة الجنسيات صفة **الدولية** لعدة أسباب منها محاولة التحكم في مختلف مصادر التمويل وكمثال حي لذلك الشركات البترولية التي أقدمت على استخراج مادتها الأولية من أجل تقليص مخاطر استنفاد تمولياتها، كما أن البحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتها يعتبر دافعا آخر، ومن

1 - Michel HOUDU - Hyacinthe RAVET, **La mondialisation**, édition Ellipses Marketin, Paris, 2005, P27.

اجل تحريك نموها تتبنى استراتيجيات ترقية صادراتها وبالإضافة إلى السعي نحو تقليص تكاليف الإنتاج، أما الدافع الجوهرى هي العولمة الاقتصادية التي في حد ذاتها تحفز الشركات إلى الخروج من حدودها من اجل الحفاظ على مكانتها وتنمية قدراتها التنافسية⁽¹⁾.

ومن أهم سمات شركات متعددة الجنسيات نجد: (2)

- الحجم الكبير لهذه الشركات والذي يرتبط بتوفر إمكانيات وقدرات ضخمة منها المالية والفنية والإدارية... الخ؛
- تنوع المنتجات والنشاطات بالنمط الذي يحققه هذا النوع من تخفيض المخاطر والطابع أكيد تعظيم الأرباح؛
- التوزيع الجغرافي للمنتجات والنشاطات وتجزئة العملية الإنتاجية عبر الدول حسب كل دولة والميزة النسبية التي توفرها؛
- تركيز سلطة اتخاذ القرارات وخاصة الإستراتيجية منها مع توفير المرونة والحرية في اتخاذ القرارات الروتينية بالنسبة للشركات التابعة أو الفروع؛
- مركزية عمليات البحث والتطوير التكنولوجي نظرا لأنها ترتبط بالتوجهات الأساسية والإستراتيجية في عمل ونشاط هذه الشركات الحالية والمستقبلية.

إضافة إلى السمات السابقة كذلك شركات متعددة الجنسيات تنظر للعالم كسوق واحدة، ومن ثم تسعى إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق في مجموعها بالوسائل من بينها طرح الأسهم في كل من الأسواق المالية الدولية والناشئة، واستقطابها الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والزام كل شركة تابعة بان توفر محليا أقصى ما يمكن للتمويل اللازم بها من خلال وسائل مختلفة كالقروض المصرفية.

من خلال السمات السابقة الذكر نلاحظ أن شركات متعددة الجنسيات هي محرك للعولمة، فبالبحث عن وسائل تمويلية أخرى دفع بهذه الأخيرة باستقطاب مناطق جديدة خارج حدودها، واستحداث تيارات جديدة من كل أنواع التبادلات والتدفقات.

2- الشركات متعددة الجنسيات بين التأثير والتأثر

إن كل من العولمة الاقتصادية وشركات متعددة الجنسيات قد اثر كل منهما وتأثر بالآخر والمستفيد

1 - Idem

2 - فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2010، ص73.

هو الشركات المتعددة الجنسيات، حيث شهد عالمنا المعاصر تعديلات كبيرة وكثيرة وعلى جميع الأصعدة وكلها وجهة واحدة وهي العولمة الاقتصادية بفعل توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر، أدى إلى وجود ظاهرة تقسيم العمل الدولي وظهور أنماط جديدة من التخصص، ومما لا شك فيها أن الشركات متعددة الجنسيات لعبت دورا كبيرا من تعميق هذه العملية، فأصبحت قرارات هذه الأخيرة تحقق من منظور عالمي وفقا لاعتبارات اقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد.

أما فيما يخص التأثير على النظام النقدي والمالي الدولي وهذا راجع إلى الحجم الضخم من الأموال السائلة والاحتياطات الدولية المتوافرة وتحركات رؤوس الأموال الدولية، سواء من حيث كون بعض هذه المؤسسات نفسها يتطلب موافقة مالية أو من حيث تحويل عائداتها المتأتية من أنشطتها التي تجري خارج حدود أوطانها الأصلية، ومن حيث كون البعض الآخر يقوم بتوظيفات واستثمارات وأعمال التغطية ضد مخاطر الصرف و محاولة التحكم فيها.

الظاهر أن المؤسسات الاقتصادية العابرة للحدود من أهم الأدوات المحرك لظاهرة العولمة الاقتصادية، وإحدى السمات الأساسية للنظام العالمي الجديد وقاطرة نحو الاندماج العولمي، فبحكم ضخامة مركزها المالي والسيطرة المحكمة على العالم واقتصاده وتسييره بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى فاستفادة من التحرير التجاري لتسويق منتجاتها وتخصيص مواردها في إطار نظرية تقسيم العمل، وعولمة الإنتاج وتحريك أموالها بغرض البحث على فرص استثمار أحسن دون مراعاة أي حدود في إطار ما يسمى بالشمولية المالية.

ثانيا - التكتلات الاقتصادية

تعكس التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في مجالات الاستثمار والتجارة، إذ تعد هذه التكتلات عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة

في حين أصبح تنامي وتزايد عدد الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية سمة العصر، حيث انه منذ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة العام 1995 تم الإعلان عن 149 اتفاقية إقليمية جديدة حتى سنة 2000 م بمعدل 15 اتفاقية سنويا، في حين لم يزد هذا المعدل بين عامي 1947 و1994 عن 3 اتفاقيات سنويا (1).

ولقد كانت الاتفاقيات المبرمة سواء بين الدول المتقدمة أو المتخلفة في مضمونها تؤكد وتهدف إلى تعميق الاندماج، الذي ينطوي على عناصر إضافية لتنسيق السياسات الوطنية بما يتوافق مع برامج

1 - التكتلات الإقليمية، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة اسبوط، مصر، العدد39، ديسمبر 2003، ص 238.

الإصلاح، التي بدورها تتيح حركية أكبر لقوى السوق وبذلك تشجع حركة شركات متعددة الجنسيات ويحد من التدخل الحكومي، وهذا الاتجاه مقترن بتزايد عدد الاتفاقيات التجارية التي تشمل بلدان من مناطق جغرافية مختلفة يمثل سمة مميزة لما أصبح يسمى بالتكتلات الاقتصادية.

1- الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية

وجدت التكتلات الاقتصادية منطلقها الفكري في الأوضاع بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة الأزمات والأخطار التي خلفتها هذه الحرب، لكن الظاهرة أخذت قوة دفع جديدة في العشرية الأخيرة من القرن العشرين وتزامنت ببروز عولمة الاقتصاد، حيث تعاضم الدور الذي تلعبه هذه التكتلات في الاقتصاد العالمي وأصبحت تشكل إطار وآلية لاندماج الاقتصاديات ذات المصالح المشتركة.

وعليه يمكن تعريف التكتل الاقتصادي على انه عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود على المعاملات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها، كما انه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية. (1)

التكتل الاقتصادي عبارة عن تجمع يضم مجموعة من الدول، تتفق فيما بينها على أسس التعامل التجاري والمالي بحيث تطبق هذه الأسس على الدول المنطوية تحت هذا التجمع.

لقيام تكتل اقتصادي يجب توفر بعض المقومات من بينها نجد:

- تجانس اقتصاديات أطراف التكامل وانسجام السياسات الاقتصادية؛
- التخصص وتقسيم العمل وتوزيع مكاسب التكتل؛
- وجود العجز والفائض والجوار الجغرافي؛
- توفر موارد الثروة الطبيعية والأيدي العاملة ووسائل النقل والمواصلات؛
- العوامل الاجتماعية والثقافية المشتركة؛
- العوامل الجغرافية من خلال ضرورة الترابط والامتداد الجغرافي؛
- التجانس السياسي بين الدول الأعضاء؛
- التعاون في مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء؛
- مرحلية التكامل الاقتصادي، وإعطاء الدول الأعضاء فترة التأقلم مع المتطلبات الجديدة ومشاركة الشعوب في تبني مراحل التكامل الاقتصادي.

1 - إلياس سالم، التكتلات الاقتصادية كآلية لتعزيز فرص التسويق الدولي-اتحاد المغرب العربي نموذجاً-، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، العدد 03، 2012، ص 171.

2- أهداف التكامل

يمكن أن نوجز أهم أهداف التكامل في:

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير؛
- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع
- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية؛
- كما أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية؛

تظهر التجارب الحديثة في العالم أن هناك تكاملاً بين التكتلات الإقليمية والعولمة بمفهومها الواسع، حيث تنشأ عملية تبادلية يؤدي فيها الاندماج الإقليمي إلى المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، خصوصاً مع التزايد المستمر في الدعوة إلى عولمة الاقتصاد وعولمة التجارة وإطلاق حرية السوق والمنافسة، وقد تزايدت النزعة الدولية نحو إقامة تكتلات إقليمية بين الدول وذلك لفتح الأسواق وتدفق أنواع الاستثمار واليد العاملة وتسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية بين الدول الأعضاء في التكتل⁽¹⁾، وتترتب عن وجود التجمعات الاقتصادية آثاراً عديدة شملت الدول المنضمة إليها، ومن أهم الآثار:

- عولمة الأسواق المالية الوطنية وأدواتها المحلية، وذلك من خلال عولمة التداول بالأوراق المالية؛
- عولمة الإقراض المتبادل بين المصارف متعددة الجنسيات والاتجار بالعملة والأسهم وبكميات ضخمة؛
- اختفاء خطوط الفصل بين المؤسسات المالية المختلفة ذاتها وكذلك بين غيرها من المؤسسات غير مالية، بحيث غدت الشركات الدولية متعددة الجنسيات ذات خدمات متنوعة وفي العالم كله.

المبحث الثاني: مقارنة العولمة المالية

العولمة المالية هي انعكاس لاقتصاد يتعولم في جميع الميادين بما فيها المالية مفاتيحها أسواق مالية وأدوات متجددة، فهي تعميم الصناعة المالية المدعومة بالتكنولوجيا كبنية تحتية على كل القطاعات المالية، بقيادة رأس المال المالي عابر الحدود مختلط الجنسيات دولي النشاط.

1 - آسيا قاسيمي وكتوم البز، مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة ومنظمة التجارة العالمية، ورقة بحثية تدخل ضمن أشغال الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالواد يومي 26-27 فيفري 2012، ص 12.

المطلب الأول : التأصيل النظري للعولمة المالية

العولمة المالية واحدة من المفاهيم التي تثير الجدل حول تسميتها بين العولمة المالية - التكامل المالي - الاندماج - الشمولية - التقارب - التدويل المالي، لكن تناولنا للموضوع لا يركز على التسمية، بقدر ما يركز على الإحاطة بجوهر هذه الظاهرة ودرجة عمقها من خلال فهم محتواها ومضمون كل مرادف لها.

أولاً- العولمة المالية في تجلياتها

1- الاندماج L'intégration

العولمة المالية بمفهوم التكامل المالي هو الذي يفرض وجود سوق مالية دولية وحيدة لرؤوس الأموال، عالمية النشاط، كله يكفل التنقل السريع للمعلومات وإلغاء الرقابة على التعاملات وأسعار الصرف وتوحيد وتجانس المنتجات المقترحة على المتعاملين، بما أنهم يعملون أما في الأسواق الوطنية أو المحلية فلا يوجد فرق بينهم وهذا كنتيجة حتمية للاندماج المالي⁽¹⁾.

فالاندماج المالي هو الذي يضع الأسواق المالية في حالة من التكامل العمودي (بين أقسام السوق)، والتكامل الأفقي (بين الفئات المالية الوطنية)، لتعمل باستمرار وتضمن لكل المستثمرين:

- سعر واحد في كل مكان
- كل فرص الربح مستغلة

2- الشمولية La globalisation:

العولمة المالية عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة لرؤوس الأموال تتلشى في ظلها كل أشكال الحواجز (جغرافية، قانونية، تنظيمية)، لتسود بذلك حرية التدفقات المالية من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف صيغ رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، في أثناء البحث على أعلى مروية لتلك الأموال⁽²⁾.

1- Frédérique Teulon, **les marchés des capitaux, Bourses, marché monétaire, marché des changes, produit dérivé**, édition de seuil, 1997, P65.

2- Dominique Plihon, **Les enjeux de la globalisation financière**, Casbah, Alger, 1997, P68.

النظام المالي الدولي يمثل سوق شامل وموحد لرؤوس الأموال يتعامل به بالمنتجات المالية الشاملة، والتي هي نواة العملة المالية حيث هذا السوق يتميز بـ: (1)

وحدة مكانية: يأخذ السوق شبكة منتظمة على نطاق عالمي وبطريقة غير مركزية وهذا بفضل أفضيات التفاوض الإلكتروني؛

وحدة زمنية: وهذا لاعتبار الأسواق المالية الدولية تتواجد في مناطق زمنية مختلفة، فيمكن اعتبار أن العمليات في النظام المالي تتم بشكل متواصل 24/24 ساعة عن طريق الهاتف أو الفاكس أو وسائل الاتصال الرقمية؛

وحدة العمليات: حيث نجد نفس الإجراءات في كل مكان (جداول الصرف -التكنولوجيا الإعلامية)، إضافة إلى نمطية وتجانس الخدمات المقدمة المالية كما أن عملاء السوق من نفس الطبيعة (بنوك - سماسرة).

ثانيا - العولمة المالية في وحداتها

1- عولمة النشاط المصرفي

عولمة البنوك أو ما يعرف بالعولمة المصرفية فهي حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج بالبنك من إطار المحلية إلى أفاق العالمية، وتدمجه نشاطيا ودوليا في السوق العالمي بجوانبه المختلفة قصد مواكبة التطور المتسارع نحو مزيد من السيطرة (2).

يرجع توجه البنوك نحو العولمة إلى الرغبة في السيطرة، والتي تعود إلى العديد من الأسباب ومن أهمها نجد: (3)

- الدور الريادي الذي تلعبه البنوك في تطوير الأسواق المالية من خلال إنشاء وتأسيس شركات السمسرة وإدارة المحافظ وضمان وتغطية الاكتتاب والخصم، من جانب والمساهمة في إنشاء وتكوين صناديق استثمار تتعامل في أسواق المال من جانب آخر.

1- Mathilde Lemoine et autres, **op.cit**, P 45

2 - عصام الدين احمد اياضة، العولمة المصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 87.

3 - علاء الدين جبل و هائل أبو رشيد، اثر العولمة المصرفية على دعم المركز المالي للبنك (دراسة ميدانية)، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، سوريا، العدد 55، 2008، ص 76.

- ظهور الصيرفة الشاملة وتحول معظم البنوك إليها رغبة في مواكبة العصر وتطور إطارها المؤسس، وكنتيجة لذلك اقتحمت البنوك أعمال التأمين وغيرها.
- ضخامة رؤوس الأموال وديناميكية حركتها عبر العالم، ومحاولة الاستفادة من هذه الموارد وتحويلها من مجرد أموال وافدة إلى أموال مستقرة مستثمرة موظفة بشكل جيدا وفعالاً.
- تنامي الشركات العابرة للقارات مما حولها أن تكون إمبراطورية من حيث القيمة المضافة حجم الأصول، حركة رؤوس الأموال، منها وإليها، والتي معها أصبحت تحتاج إلى وجود.

2- عولمة أسواق المال

هذه الشمولية المالية أحدثت جملة من التكتلات، فكانت بين الدول وبين التجمعات المالية وبين الأسواق المالية، فظهر مصطلح عولمة الأسواق المالية، من ثم فتح المجال للمستثمرين للبحث عن مرودية أكثر من سوق لأخر⁽¹⁾، هذا ما يبرزه الرسملة البورصية لسنة 2007 من خلال الجدول رقم 2.1.

فظاهرة عولمة الأسواق المالية وتطورها في العقدين الماضيين ارتبط بما يسمى بالانفتاح، الذي يعد جزء من مكونات الشمولية المالية الجديدة" فمساها مر بعدة مراحل بداية 1960 تطور الأورو دولار، احدث تحرير حركة رؤوس الأموال الدولية⁽²⁾، وما دعمه نهاية عصر بروتن وودز والتحول من نظام أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف المعمومة وظهر فوائض مالية ضخمة، عجزت الأنظمة الوطنية بالبلدان الصناعية عن إستعابها محليا، ودام هذا الدفع إلى غاية 1970 وبداية 1980 والتغيرات المتبناة من طرف الحكومات الغربية وتطوير تجارة المنتجات المشنقة والتقدم التكنولوجي، سمحت بتطوير حجم الصفقات، وكذلك درجة التواصل وكذا أزمة ديون العالم الثالث سنة 1980 انبتقت عنها مخططات التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، اللذين أدرجوا تمازج أسواق الجنوب مع السوق العالمي الواسع النطاق، وهي أكبر مراحل عولمة أسواق رأس المال⁽³⁾.

هناك مجموعة من المؤشرات تقيس مدى عولمة الأسواق وأسهل طريقة هي التي تقيس التكامل بينها، ففي سنوات 1970 كانت نسبة التكامل بين فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 40 % و 50 % و اقل من 30 % في اليابان، ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف عن الارتفاع وحاليا فاق

1- Anton BRENDER et florence DISAMA, **les marches et la croissance**, C P R, édition Economica, Paris, 2002, p 53.

2- Idem

3 - Ibid, p 54

الفصل الأول: الإطار النظري للعولمة المالية

هذا التكامل بين الأسواق المالية لكل من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بين 80 % و 94 %⁽¹⁾.

الجدول رقم 2.1: توسع وضع الأسواق المالية لسنة 2007 (بنسبة تابعة (PIB))

المجموع 3+2+1	أصول البنوك التجارية (3)	التعاملات السنوية			رسملة البورصة (1)	الدول
		المجموع (2)	الخاص	العام		
354	121	142	85	56	91	العالم
397	66	192	145	47	139	الولايات م الأمريكية
476	155	196	50	146	125	اليابان
413	180	157	98	59	76	المملكة المتحدة
483	233	115	83	32	134	منطقة البورو
334	126	165	115	50	43	ألمانيا
444	229	150	91	59	70	فرنسا
366	137	182	81	101	47	ايطاليا
171	82	37	14	24	52	الاقتصاديات السائرة في طريق النمو
251	127	45	23	22	79	آسيا
143	60	18	05	13	65	إفريقيا
137	46	48	11	37	42	أمريكا اللاتينية
83	66	03	02	01	14	الشرق الأدنى
70	27	31	03	28	12	أوروبا الشرقية

SOURCE : Jacques ADDA, **la mondialisation de l'économie**, édition La découverte, Paris, 2012, p104.

1 - Gumther capelle Blamcard et jézabel couppey-soubeyran, **mondialisation et crises financières**, **Questins internationales**, N 34, édition documentation française, Paris, 2008, p46.

لكن بمجيء عولمة الأسواق المالية أتت معها أزمات كثيرة، حيث ما ساهم بتدويل الأزمات وانتشار عدوتها تكاثف شبكة التبادل والتواصل بين الاقتصاديات، فهذه الخاصية تتبثق عنها ميكانيزمات انتقال المعلومة والقرار الممارسين من طرف الأسواق أصبحت أوضح من الجانب الدولي⁽¹⁾.

ثالثا - العولمة المالية كظاهرة

العولمة هي الاندماج الشامل السريع لرأس المال والإنتاج والسوق ضمن مسار اقتصادي يخضع لمنطق استفادة الشركات متعددة الجنسيات⁽²⁾، فهذه الظاهرة تطورت بالموازاة مع نمو التجارة العالمية لقطاع الخدمات المالية .

إضافة إلى النمو السريع للعمليات المالية لعابرة للحدود سنة 2007 التي فاقت 11000 مليار دولار (أكثر من 15% من PIB العالمي)، لكن بفعل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أدى بسقوط حر بنسبة 85% من هذه التدفقات المالية التي وصلت إلى 1600 مليار دولار سنة 2009 (1900 مليار سنة 2008)، ومع سنة 2010 عادت المياه إلى مجاريها حيث وصلت إلى 4400 مليار دولار (أكثر من 8.5% من PIB العالمي) وصولا إلى 12000 مليار سنة 2011⁽³⁾.

وتزايدت أسواق الصرف في السنوات الأخيرة حسب الجدول رقم 3.1 من حيث حجم التداول بشكل خاص فقد تحولت من مجرد مركز لتحويل العملات الوطنية فيما بينها من اجل تمويل العمليات التجارية إلى قلب نابض للسوق المالي الدولي

وبالتالي من جراء العولمة المالية استفادت الدول الصناعية بشكل عام وشركات متعددة الجنسيات المالية والصناعية بشكل خاص، من توسيع نشاطاتها وتخصص أموال بالشكل الذي يضمن لها أكبر الأرباح دون مراعاة أي خصوصيات للشعوب، وهذا باللجوء إلى كل الوسائل المالية المتوفرة فقاعدة الأبعاد الثلاث، نزع الحواجز، نزع القيود التنظيمية، اللامساواة كلها أسس دعمت هذا المسار المندمج⁽⁴⁾.

1 - C. GILLES et j. BRASSEUL et ph . GILLES, **Histoire de la globalisation financière**, édition Armand colin, Paris, 2010, P167.

2 - Walden BELLO, **LA démondialisation: Idées pour une nouvelle économie mondiale**, Editions du Rocher, France, 2011, P 12.

3 - Mathilde Lemoine et autres, **op.cit**, P445.

4- **Mondialisation au-delà des mythes**, Casbah éditions, Alger, 1997, P 65.

الجدول رقم 3.1 تطور سوق الصرف ما بين 1989 و2010

المتوسط اليومي بملايين الدولار شهر أبريل من كل عام.

2004	2001	1998	1995	1992	1989	الفئات
						أ. وسائل عددا ونقدا وكل مشتقات الصرف في السوق بالتراضي
1490	1005	631	386	494	317	الصفقة عددا ونقدا
475	362	209	130	97	27	الصفقة على مستوى جاف
1765	1714	954	656	546	190	مبادلات أسعار الفائدة
43	31	21	7	مؤشر	مؤشر	مبادلات العملة الصعبة
207	212	119	60	مؤشر	مؤشر	الخيارات ومنتجات أخرى
3981	3324	1934	1239	1137	534	مجموع أدوات التعامل سوق الصرف بالتراضي
3981	3370	2040	1505	مؤشر	مؤشر	حجم الصفقات تبعا لنسب الصرف الثابت (أفريل 2010)
166	80	26	12	17	مؤشر	ب. الوسائل المنبثقة من الصرف في السوق المنظم

Source : Mathilde Lemoine et autres, **op.cit**, p452.

ومنه، فالعولمة مفهوم ارتبط ظهوره بموجبه التحرير المالي، فازداد بذلك التشابك والاندماج للأنظمة المالية والنقدية لمختلف الدول، وتجسدت الظاهرة من خلال تبين أسس الثلاث (اللاوساطة، رفع الحواجز - رفع القيود التنظيمية)، وتكريس لسوق مالي دولي أو حتى عالمي يتحرك رأس المال الدولي بمنطلق الحرية تحقيقا لمصالحه الخاصة، ومن ثم الكفاءة في تخصيص الموارد المالية بين المناطق والقطاعات.

المطلب الثاني : أسس العولمة المالية La règle des trois D

ترتكز العولمة المالية على ثلاثة أسس رئيسية وهي:

أولاً- رفع الحواجز البينية الفاصلة بين الأسواق *Décloisonnement des marchés*

تعتبر رفع الحواجز إحدى الشروط الضرورية للعملة المالية المرتبطة بالفتح الأسواق الوطنية نحو الأسواق الدولية، أي نزع الحواجز والحدود بين الأسواق الوطنية والأسواق الدولية وبين أجزاء السوق الوطني نفسه⁽¹⁾.

يتم تطبيق مبدأ رفع الحواجز على مستويين: *المستوى الداخلي* وما يعرف بانفجار المقصورات وتعني إمكانية الانتقال بين السوق النقدي (النقود على المدى القصير)، السوق المالي (أوامر، النقود على المدى الطويل)، سوق الصرف (تبادل النقود فيها بينها)⁽²⁾، وتجدر الإشارة أن الحركة القوية لعمليات إلغاء التخصص ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية *والمستوى الخارجي*: يعني فتح الأسواق المالية الوطنية أمام المتعاملين الأجانب، حيث يسمح للمتعاملين شراء الأصول والأوراق المالية وتداولها في الأسواق المالية .

فبالأسواق مهما كانت (مالية، صرف، نقدية، مشتقة... الخ) وطنية أم أجنبية كلها أصبحت تنطوي تحت اسم السوق المالية العالمية، "ومن هنا فالمستثمر أو المقرض يبحث عن فرص ربح أحسن من فائدة إلى أخرى ومن نقد إلى آخر، ومن إجراءات تغطية إلى أخرى بالدفع بالأورو أو الدولار ومن سند إلى سهم إلى عقد مستقبلي"⁽³⁾.

عرفت سنوات الثمانينات حركة واسعة لرفع الحواجز عن طريق العديد من التعديلات وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا من الأوائل في هذا المجال وتبعها القرار البريطاني بإلغاء الرقابة على الصرف سنة 1979، وفي البيان تم تخفيف وإلغاء تصاعدي للرقابة على حركة رؤوس الأموال بين المقيمين وغير مقيمين 1980، 1985م⁽⁴⁾.

وفي الواقع فإن رفع الحواجز الفاصلة دعمه بعض الأنظمة كنظام SWAP للعمولات وهو من الابتكارات المالية الموجهة لتسهيل تنقل رؤوس الأموال وهو نظام تبادل الديون بين شركتان، تسمح بنفسها الاستفادة من أفضل شروط القرض من السوق على سبيل المثال SWAP خاصة بالعملة الصعبة تحتاج

1- Catherine Karyotis, *Mondialisation des marchés et circulation des titres*, Revue Banque édition, 2005., P143.

2 - *Mondialisation au-delà des mythes*, op.cit, P70

3 - *Idem*

4 - Jean -piere ALLGRAT, *monnaies, finance et mondialisation*, édition vuibert, paris, 2003, P 116

شركة أمريكية المارك الألماني لأحد فروعها ستفترض أولاً الدولارات من الولايات المتحدة الأمريكية وفق شروط وذات فائدة صغيرة، وتستفيد من تأثيرات أحسن وأفضل فهي تستطيع تبديل قرضها مع شركة ألمانية تبحث عن دولار باستطاعتها الحصول على سعر المارك بأحسن نسبة على سوقها⁽¹⁾.

بفضل إزالة الحواجز البيئية الفاصلة بين الأسواق أصبح اليوم النظام المالي الدولي سوق مالية ضخمة وحيدة تتميز بازدواجية وحدة المكان، فالأمكنة هي متبادلة ومتداولة من طرف شبكات الاتصال الحديثة، ووحدة الزمان وهذا بحكم عملها 24/24 ساعة ودون انقطاع.

ثانياً - تراجع القيود التنظيمية La Déréglementation

هي إحدى العناصر المحركة للعولمة المالية بحيث أقرت السلطات للبلدان الصناعية الهامة إزالة القيود، ومنها الخاصة بالصراف بطريقة تسهل الانتقال الدولي لرأس المال وعلى أساسه تم فتح النظام المالي الياباني (1984-1980) وتفكيك الأنظمة المواطنة لمراقبة أسعار الصرف في أوروبا بتأسيس سوق وحيدية لرأس المال سنة 1990م⁽²⁾.

العولمة المالية التي ذهبت باتجاه إلغاء الضوابط التي تحد من حرية المؤسسات والأسواق المالية، وقد تعكس تلك الأدوات التي جاء بعدها النهج الذي صار يعزز تراجع القيود التنظيمية أو تخفيضها من أجل تنظيم عمل المؤسسات والأسواق المالية، فصدر في عهد الرئيس كلينتون قانون تحديث الخدمات المالية 1996م، والذي تم بموجبه إلغاء قانون * Glass -Steagall⁽³⁾.

منذ ستينيات القرن العشرين الذي ميز العجز المتواصل لميزان رؤوس الأموال الأمريكية عملت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سن جملة من القوانين، قصد الحد من الخروج رؤوس الأموال منها على غرار تنظيم كيو Q Réglementation سنة 1958 م الذي يحد من أسعار الفائدة التي تقدمها البنوك (تحديد سقف لأسعار الفائدة بالنسبة لودائع لأجل) وتوقيف ودائع الولايات المتحدة الأمريكية التي تمول

1- Mondialisation au-delà des mythes, op.cit, P 70

2 - Idem, P 71.

* نجد أن معظم القوانين التنظيمية كانت بهدف تنظيم القطاع المالي في أعقاب الكساد الكبير (1929-1933) على غرار قانون Glass Steagall في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933م، الذي يميز و يضع قيود بين عمل البنوك التجارية (الودائع و قروض) ، و بنوك الاستثمار لتوظيف الأوراق المالية و المساهمة

3- عبد المنعم السيد علي، مستقبل النظام الرأسمالي و استقراره في ظل الأزمات المالية العالمية و العوالم المالية، المؤتمر العلمي العاشر للاقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، 18 و 19-2-2009، لبنان ، ص303.

حزب الفيتنام، كذلك فرضت السلطات الأمريكية سنة 1963م ضريبة على القروض للأشخاص الغير مقيمين ويلجئون لسوق الأمريكي⁽¹⁾.

فعملية رفع القيود التنظيمات جاءت كثرة على القيود سالفة الذكر التي جاءت كرد فعل أعقاب أزمة الكساد العالمي، حيث انطلقت رفع القيود في الولايات المتحدة ثم تبعتها باقي الدول في السبعينات حيث تم إزالة التنظيمات الخاصة بوضع سقف واحد لأسعار الفائدة لاسيما إلغاء رسم تعديل أسعار الفائدة سنة 1974م، تم إلغاء تنظيم كيو Q سنة 1980، و" Big bang الذي هز بورصة لندن سنة 1986م أدى إلى رفع القيود التنظيمية في السوق مع تحرير التعريفات على المعاملات وإلغاء التمييز من Jobbers (بائعي ومشتري السندات)، و Brokers أعوان الصرف وبذلك تم فتح سوق بريطانيا دوليا"⁽²⁾.

ولطالما ارتبط تخفيف القيود التنظيمية بالمنافسة إذ تعتبر إزالة القيود التنظيمية عنصرا مصيريا لتكثيف وتوسيع المنافسة، وأهم ما نتج عليه تعديل هيكل المداخل البنكية وتغيير نمط عمل البنوك، فهذه الأخيرة وسعت نطاق نشاطها بتوسيع كل ما هو خارج الميزانية خاصة ما تعلق بالأسواق الفرعية، فكما هو معروف البنوك الكبرى هي الممول الأساسي وعلى الصعيد العالمي لكل الأسواق المالية⁽³⁾.

أما المنافسة الناجمة عن تخفيف القيود التنظيمية على الأسواق المالية أدى إلى ظهور ما يسمى بالابتكارات المالية (جاذبية أكثر للمستثمرين)، فقد أدى إلى ارتفاع قابلية رؤوس الأموال للتحرك الدولي وارتفاع قابلية المبادلة بين مختلف الوسائل وتوافر خاصيتين الحركة والإحلال من اجل اندماج مالي أوسع.

ثالثا - تراجع الوساطة المالية Désintermédiation financière

تعرف تراجع الوساطة المالية باسم اللاوساطة وهو اللجوء المباشر العملاء الدوليين نحو الأسواق المالية (المالية المباشرة)، دون المرور عن طريق الوسطاء الماليين ووسطاء البنوك المالية غير المباشرة لقيام بعمليات القرض والتوظيف، "أي انتقال العمل باقتصاديات الأسواق المالية بدل من اقتصاديات

1 - انظر :

Henri Bourguimut, **finance internationale**, op cit, P95

Maurice Durvasset, **la mondialisation de l'économie**, Alipses, Paris, 1994, P94.

عبد المنعم السيد علي، مرجع سبق ذكره، ص04.

2 - Jean -pierre ALLGRAT, **monnaies, finance et mondialisation**, op cit, P116.

3 - عبد المنعم السيد علي، مرجع سبق ذكره، ص04

المديونية، فعلى سبيل المثال عند وقوع أي مؤسسة أوروبية في ضائقة مالية تلجأ إلى البورصة لندن وتغطية احتياجاتها عن طريق إصدار أوراق مالية بدل من الاستدانة من البنوك⁽¹⁾.

ومن أسباب الاتجاه نحو اقتصاديات الأسواق المالية هي أزمة المديونية لثمانينات القرن الماضي، فهذه الأزمة قد أتت إلى تغيير اتجاه تحركات رؤوس الأموال، التي أصبحت تتحدر من البيان وأوروبا أساساً لتمويل العجز الخارجي والميزان الأمريكي، انتعاش أسواق السندات نتيجة انخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل وكذلك أدت بالبنوك للتخلي عن دورها كوسيط مالي، وذلك عن طريق تبني ما يسمى بالاسندة أو التوريق.

فالتوريق أو التسنيد هو قيام البنك بتحويل أصوله إلى سندات قابلة للتداول، مما يتيح للبنك استعادة مصادر أمواله بشكل سريع غير منتظر وقيام مقرضيه بسداد أقساط القروض⁽²⁾.

يعتبر التوريق تحويل الأموال إلى سيولة كبيرة وإعادة توريقها بشكل أدوات مالية، وتساعد رفع كفاءة الدورة المالية والإنتاجية ومعدل دورانها عن طريق تحويل الأموال غير السائلة إلى أصول سائلة لإعادة توظيفها مرة أخرى.

أدت عمليات التسنيد إلى زيادة المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية، حيث اتجهت إلى توريق القروض عالية الجودة* والتي تزداد توقعات سدادها في الأجل المحددة، حيث تلقى الأوراق المالية المصدرة بها إقبالا كبيرا في الأسواق المالية.

فالتطورات المالية العالمية أدت إلى النمو الفلكي للأسواق المالية، فمن خلال مستجداتها كالاسندة** التي كانت وراء تراجع الوساطة في التمويل، فقد غاصت الأسواق المالية داخل الاقتصاد كمنافس حقيقي وشرس للبنوك ولم تعد علاقته بالجمهور العام والمدخرين والمستثمرين مجرد حسابات بنكية وودائع وقروض، بل تطورت العلاقة إلى إصدار واكتتاب مباشر في الأوراق المالية

1- Mondialisation au-delà des mythes, op. cit, P P 71- 70.

2 - موسى فودة، التحرير المالي في الأردن ما بين الفشل والنجاح، شركة ومطبعة الجامعة، الأردن، 2011، ص 53
* القروض عالية الجودة: هي القروض التي تقابلها ضمانات كافية أو ممنوحة لمؤسسات ذات صحة مالية كبيرة، أو للدولة.

** تشير الإحصائيات إلى أن سوق التوريق قد ناهز 500 بليون دولار عام 1994 في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث : مراحل العولمة المالية

من الناحية التاريخية اختلف الكتاب حول مدى عمق ظاهرة العولمة المالية، فهناك من اعتبرها قديمة بحكم بعض الدراسات التاريخية، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تقرض أموالا لكل العالم من 1789م إلى 1914 م وصلت مداخيل رؤوس الأموال المسماة الاستثمارات المحفظية بنسبة 6 % إلى 7 % للاستثمار الخام، كما أن الاستثمارات الأجنبية للمملكة المتحدة خلال الخمسين سنة التي سبقت 1914 مثلت 4 % من الدخل القومي البريطاني⁽¹⁾.

لكن مطلع الستينيات أخذت اغلب الحركات الدولية لرؤوس الأموال أشكال جديدة، لذا كان من الممكن تقسيم مسيرة العولمة المالية منذ نهاية الستينيات إلى غاية اليوم إلى ثلاثة مراحل جاءت كالتالي:

أولاً- مرحلة تدويل تمويل غير مباشرة (1960-1976)

تميزت بظهور سوق الأورو دولار وتعتبر أول مراحل العولمة والتي تميزت بـ: (2)

- ظهور وتوسع أسواق الأورو دولار ابتداء من لندن ثم في بقية دول الأوربية؛
- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية؛
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية أي التمويل بوساطة بنكية (التمويل غير المباشر)؛
- كساح البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم والتي قدمت العديد من التسهيلات والامتيازات؛
- انهار نظام الصرف الثابت وعودة المضاربة بين العملات (الجنيه الإسترليني، الدولار)؛
- أدخلت العالم في حالة من عدم الاستقرار النقد؛
- بدأت ظاهرة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث؛

1- Philippe Dalvisenent Jean Piette petit, **Économie internationale la place des banques**, Dunod, paris, 1999, p94

2 - انظر :

Rbancois chesmais, **la mondialisation du capital, nouvelle édition augmentée** Syros, Paris, n° 125, mars 1995, P 69.

جمال سالم، الاقتصاد الدولي و عولمة اقتصاد المعرفة ، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 47-48.

- ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة كالخيارات وغيرها؛
- ارتفاع العجز في ميزانية العمومية للولايات المتحدة الأمريكية وميزان المدفوعات؛
- ثم إدماج البترو دولارات* في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول؛
- تجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدر للبترول.

سنوات هذه المرحلة أخذت اغلب الحركات الدولية لرؤوس الأموال محور شمال جنوب، والتي كانت تمول الدول المصنعة العجز الهيكلي الخارجي للدول التي هي في طريق النمو، "هذه الحركة توسعت بعد الأزمة البترولية الأولى ومن اجل مواجهة احتياجات الدول المصنعة، وخاصة الدول التي هي في طريق النمو والغير منتجة للبترول، أين سمحت التدفقات الدولية لرؤوس الأموال برسكلة جزء من البترو دولار التابعة للدول المصدرة للبترول ولكل الفئات"⁽¹⁾.

ثانيا- مرحلة التحرير المالي

تزامنت هذه المرحلة مع وصول **مارجريت تاتشر*** إلى الحكم في بريطانيا، وتولي **بول فودكر Paul Volcker** رئاسة البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وهما شخصيتان معروفتان بتحرير الحياة الاقتصادية والمالية على المستويين الوطني والعالمي⁽²⁾.

امتدت هذه المرحلة من 1980 إلى 1985م تميزت بـ:

* البترو دولار يعبر عن قيمة النفط المباع و المقيم بالدولار الأمريكي، و قد ظهر هذا المصطلح عقب الاستخدام الأمثل لبيع البترول أثناء حرب أكتوبر 1973، وفق حسابات دقيقة و بالتنسيق بين الدول كالسعودية و كأحد نتائج تلك الحرب ارتفعت أسعار البترول بقيم عالية .

1- Philippe D alvisenent Jean et Piette petit, **op. cit**, p95

* **مارجريت تاتشر** ، ولدت في 13 أكتوبر 1925 ، رئيسة وزراء بريطانيا 1979-1990، وبذلك أول امرأة بريطانية تتسلم هذا المنصب و مدة حكمها هو الأطول اختيرت تاتشر رئيسة لحزب المحافظين سنة 1975، وأصبحت رئيسا للوزراء سنة 1979 فلقبت بالمرأة الحديدية.

** **بول فوكر** ، و لد في 5 سبتمبر 1927 هو الرئيس السابق لمجلس الاحتياط الفدرالي (البنك المركزي)، و رئيس لجنة التحقيق في فضيحة النفط مقابل الغذاء تلقى تعليمه في عدة جامعات مرموقة على غرار جامعة برنستون الامريكية، تولى رئاسة مجلس الاحتياط الفدرالي عام 1979 اشتهر فولكر فترة الثمانينات و ترويضه للتضخم الذي كانت نسبته 10% أو أكثر عن طريق رفع أسعار الفائدة و هو ما أدى إلى الكساد و سبب عاصفة من الانتقادات .

2- Walden BELLO, **op.cit**, p p12-13.

- تميزت هذه المرحلة بالمرور إلى مالية السوق أو اقتصاد السوق المالي على غرار اقتصاد السوق السلعية وتقليص الضغوطات والممارسات على الشركات متعددة الجنسيات؛⁽¹⁾
- رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وارتباطها على مستوى الدولي وتحريرها من كافة القيود؛
- حمل الدول الكبرى التي تمول العجز في ميزانيتها على إصدار وتسويق تلك الأدوات المالية في الأسواق المالية العالمية لاسيما سندات الخزينة؛
- توسع صناديق المعاشات والصناديق المتخصصة في جمع الادخار.

حدثت تطورات جديدة مزدوجة من جهة تدفقات رؤوس الأموال انحصرت على الولايات المتحدة الأمريكية وليس الدول التي هي في طريق النمو التي تعاني من أزمة مديونية، والتي بدأت في 1982 لتمويل عجز الميزان المالي من جهة أخرى نلاحظ تطور في تقنيات تمويل الصفقات والإصدارات على الأصول، وهذا على حساب القروض البنكية الكلاسيكية للأورو خاصة بظهور تقديما ملموسا في الأصول خارج الميزانية، والتي تخضع إلى تسيير شامل للمحفظة هذا تطورت بشكل محسوس الاستثمارات الدولية للأسهم الالتزامات التابعة لـ PIB للدول المصنعة² كما يظهره الجدول رقم 4.1.

جدول رقم 4.1: نسبة المعاملات الدولية في الأسهم والسندات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة

97 - 75

السنوات	75	80	85	89	90	91	92	93	94	95	96	97	البلدان
و.م.أ	4	9	35	101	89	96	107	129	131	135	160	213	
اليابان	2	8	62	156	119	92	72	78	60	65	79	96	
ألمانيا	5	7	33	66	57	55	85	170	158	172	199	253	
فرنسا	-	5	21	52	54	79	122	187	197	187	258	313	
إيطاليا	1	1	4	18	27	60	92	192	207	253	470	672	
كندا	3	9	27	55	65	83	114	153	208	189	251	358	

Source: Philippe D alvisenent Jean et Piette petit, **op.cit**, p95.

1- Idem

2. Philippe D alvisenent Jean et Piette petit, **op.cit**, p95.

ثالثا - مرحلة صعود الأسواق المالية الناشئة 1986 إلى 2010

أهم ما ميز هذه المرحلة هو:

- توسيع رسملة أسواق الأسهم والسندات بعد سلسلة من الإصلاحات كانت بدايتها من بريطانيا ثم تبعتها بقية بورصات العالم⁽¹⁾، كما يوضحه الجدول رقم 5.1
- صعود الأسواق المالية الناشئة وربطها بالأسواق المالية العالمية، حيث زاد نصيب هذه الأسواق من الرأسمال المتداول في الأسواق العالمية من 4% سنة 1986 مقابل 14% سنة 1999م؛
- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصة العالمية والتي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايين، وتسببت في إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية؛
- توسع التمويل المباشر باللجوء إلى الأسواق وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية حتى من طرف دول خارج منظمة التعاون والتنمية OCDE؛
- زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف وتحرير أسواق المواد الأولية وزيادة التعامل في الأدوات المالية المشتقة؛
- زيادة الاندماج من مختلف الأسواق المالية وما دعمها وسائل الاتصال الحديثة؛

الجدول رقم 5.1: تطور رسملة بعض الأسواق المالية بين سنة 1983 و1997م

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1983	1987	1997
نيويورك	1556	2216	5707
طوكيو	472	2978	2226
لندن	200	664	1378
ألمانيا	84	206	535
فرنسا	35	154	482
كندا	115	201	392
سويسرا	14	132	313

Source : Frédéric Teulsn, *la nouvelle économie mondiale*, édition presses universitaire de France, Paris ,1993, P217.

1 - Frédéric Teulsn, *op.cit*, P217.

كذلك تميزت هذه الفترة بكثرت الأزمات وتأثيراتها السلبية على غرار الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997، هذه الأزمة التي أسقطت أرضاً اعتزاز النمر الآسيوية، حيث بينت أن أهم أركان العولمة المالية هو التحرير البنكي من أجل تطوير التدفقات رأسمالية، لكن عندما تستغل هذه التدفقات للمضاربة حينها تكون مصدر عدم استقرار، فهذه الأزمة خلال أسابيع فقط خلفت مليون شخص في تايلاند وواحد وعشرون مليون شخص في اندونيسيا تحت عتبة الفقر⁽¹⁾.

المبحث الثالث : العوامل المسرعة في تزايد العولمة المالية

من أصول معرفة أي ظاهرة هو البحث عن أساسها وعلى قدر منطقية تلك العوامل يكون الحكم على الظاهرة ونتائجها، فالعولمة المالية قائمة مادامت مسببتها قائمة، فابتداءً من التحرير المالي الذي يعتبر أولى مراحلها، مروراً بأسواق الأورو دولار كأقوى نماذج التحرير، إلى جانب التطور التكنولوجي كجانب تقني، بالإضافة إلى عوامل أخرى كالتحرير المالي وظهور الفوائض المالية.

المطلب الأول: التطور التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات وتطور أسواق عملات الأورو دولية

ساعد التقدم التقني خاصة في مجال الاتصالات و المعلومات في نمو العولمة المالية وانتشارها بسرعة أكبر، فمن خلال هذا التقدم التقني تم تجاوز عقبة حواجز الزمان و المكان بين الأسواق المالية الدولية المختلفة،

أولاً-التطور التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات

ساهمت التكنولوجيا بما فيها الإعلام الآلي والاتصال والبرمجيات التي سادت خلال سبعينيات القرن الماضي في تطور اندماج أسواق الأموال الدولية وتسارع حركة العولمة المالية، بحيث شهود انخفاض ملحوظ في تكلفة النقل والاتصالات، فأصبح بالإمكان لملايير العمولات أن تتجاوز الحدود في دقائق معدودة بفضل التطور التكنولوجي زادت مرونة سيولة الأسواق المالية وسهولة تدفق رؤوس الأموال⁽²⁾.

فأصبح المستثمرون ينتقلون بين الأسواق المالية في وقت قصير وبتكلفة اصغر وربط بين أسعار الأصول ومتغيرات أخرى، فأكدت العولمة المالية بأنها انعكاس لهذا الكم الهائل من التجديدات والابتكار

1 -Walden BELLO, op .cit, pp13-14.

2 - صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، جوان 2002،ص 211

خاصة في مجال الالكترونيات والاتصال الآلي، حيث تقلصت فجوة المكان والزمان لخلق سوق مالي دولي شامل يعمل في الزمن الحقيقي.

ثانيا- تطور أسواق عملات الأورو دولية (العملات الأوروبية)

إن مصطلح سوق عملات الأورو يشير إلى سوق العملات المقومة بعملات دول معينة ولكنها تودع خارج حدودها الوطنية، وما يميز هذه الأسواق الحرية التامة وعدم خضوعها للقيود التي تفرضها السلطات النقدية الوطنية، فهي تلك الأسواق التي يتم فيها الإفراض والاقتراض بمختلف أشكاله وعملات أجنبية في غير دول إصدارها⁽¹⁾.

وتعطي هذه الأسواق في مجملها كل الآجال الأورو عملات- الأورو دولار من يوم إلى عدة سنوات في المدى القصير والمتوسط من خلال الأورو قروض والآجال الطويلة من خلال الأورو سندات.

وما أشهر سوق الأورو دولار الذي هو عبارة عن سوق الدولارات الموجهة خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية والمتواجدة على الأغلب في الدول الأوروبية .

والعوامل المساعدة على بروز هذا النوع من الأسواق عجز ميزان مدفوعات الولايات المتحدة في الستينيات، وما يترتب عليه من خروج الدولار من الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك الحكومات والبنوك المركزية تحتفظ باحتياطياتها بالعملات الأجنبية في هذا السوق خاصة منها الدول الأوروبية، ، بالإضافة إلى اتساع نشاط شركات متعددة الجنسيات التي تحتفظ بأصولها السائلة في السوق الأورو دولار نظرا لمردوديته ومزاياها،⁽²⁾ وأدى الارتفاع الشديد في أسعار البترول بعد 1973 وإيداع الدول النفطية لفوائضها في البنوك العالمية في هذه الأسواق.

وتأتي مساهمة سوق اليورو دولار في اتساع نطاق حركة رؤوس الأموال عبر الحدود وتسريعه لظاهرة العولمة المالية من خلال جانبين:

- تدويل العمل المالي واتساع نطاقه الجغرافي
- إرساء مبدأ إزالة القيود على تصدير واستيراد رأس المال، حيث يعمل خارج قيود السلطات النقدية وبذلك أسهم في تحريك عملية التدويل المالي، فضلا عن تدعيم عمليات التحرر المالي من خلال

1 - Henri Bourguinat, **finance internationale**, édition presse universitaire de France, 1997 ,P65.

2 - Jacques ADDA, **la mondialisation de l'économie**, édition La découverte, Paris, 2012, p p 97-98.

تنوع أدوات جديدة من السندات يتم التداول فيها عالميا لم تكن معروفة سابقا في ميدان الاستثمار بالسندات.

المطلب الثاني: تطور أسواق السندات الدولية وتنامي الرأسمالية المالية

الرأسمالية المالية هي شكل من أشكال الرأسمالية، حيث تصبح توظيف رؤوس الأموال في الأسواق المالية العالمية هي الوظيفة المهيمنة في الاقتصاد خصوصا في ظهور سوق السندات الدولية،

أولا- تطور أسواق السندات الدولية

تعتبر سوق السندات الدولية فرعا هاما من فروع السوق المالية الدولية، إذ يتم فيها تداول السندات الدولية التي تمثل دينا على المصدر وتصدر بعملة مخالفة لعملة الدول التي تتداول فيها، وتتكلف هيئة دولية بإصدار وتسويق تلك السندات عبر أقطار العالم وهي وسيلة تمويل طويلة الأجل⁽¹⁾.

نظرا لنمو لسريع لسوق السندات الدولية كما يوضحه الشكل رقم 1.1، التي ظهرت عام 1973م جعل أهميتها نزداد، وتمثل هذه السندات الدولية وسيلة تجلب رؤوس الأموال من دولة لأخرى بغرض تمويل المشاريع، إذ تتراوح مدة استحقاقها من 10 إلى 15 سنة، وقد استحدثت الدول الصناعية المتقدمة سوق السندات الدولية بصورة أكبر من الدول النامية التي لجأت إليها مؤخرا، والسبب يرجع إلى أنها توفر عائد مضمونا وقلّة المخاطر لحاملها وذات سيولة مرتفعة رغم طول أجال استحقاقها، كذلك حركة التجديد التي حدثت في إصدار السندات فإلى جانب النمط الكلاسيكي (المعدل الثابت) هناك سندات بعائد متحرك NOT وسندات قابلة للتحويل إلى أسهم، ومن ثم فإن مساهمة السوق في تسريع ظاهرة العولمة المالية تمثلت بجانبين هما:

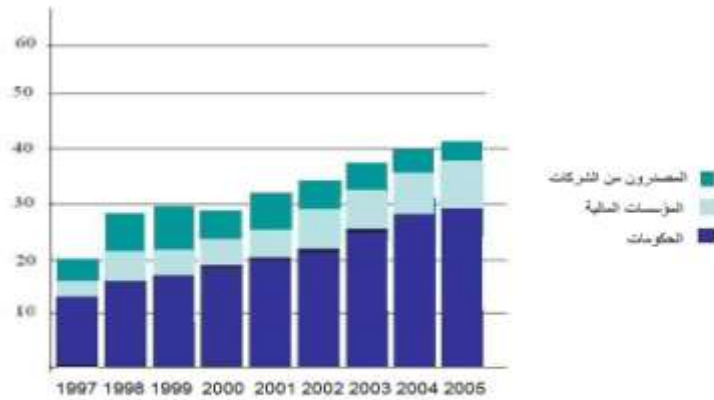
- تعتبر نواة ظاهرة التحرير المالي لأنه يعمل بجدية وخارج ضوابط السلطنة النقدية، ويعمل بنفس الأسلوب الذي تعمل فيه الأسواق المالية، ولاسيما جذب رؤوس الأموال الدولية وتحديد سعر الفائدة؛
- توسع الرقعة الجغرافية لحركة رؤوس الأموال عبر الحدود إذ شملت العالم كله.

1- محفوظ جبار وعمر عبده سامية، أسواق رأس المال الدولية: الهياكل والأدوات، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 03، جوان 2008، ص ص 77-78.

ويتكون سوق السندات الدولية نوعين هما: السندات الأجنبية والسندات الأوروبية، والفرق الأساسي بينهما هو أن الأولى تتداول في بورصة محددة في حين أن النوع الثاني ليس من الملزم تسجيلها في منطقة جغرافية وحيدة وتوظف من قبل تجمع بنكي.

الشكل رقم 1.1: تطور أسواق السندات للدول الناهضة من السنوات 1997، 2005

الدين المحلي المستحق لأسواق ناهضة مختارة نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: التدفقات رأس المال العالمي، تتحدى الجاذبية، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2007، ص14.

ثانيا - تنامي الرأسمالية المالية

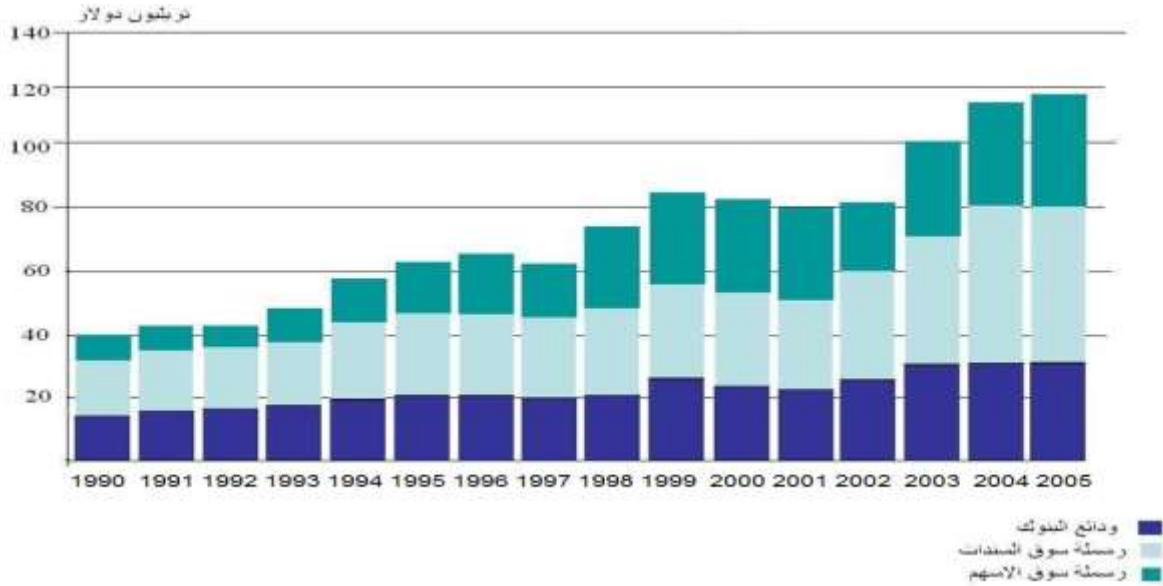
لقد تسارعت العولمة المالية بتزامن مع الرأسمالية التي نمت هذه الأخيرة من خلال نمو وتطور صناعة الخدمات المالية، بتركيبها الهيكلية المصرفية وغير المصرفية، فالرأسمالية طابع ريعي يتجلى ذلك من خلال توظيفها لرؤوس الأموال في الأسواق المالية العالمية⁽¹⁾ كما يوضحه الشكل رقم 1.2 بدل من المشاريع الإنتاجية، وهو ما يعكس أن حركة رأس المال في الأسواق العالمية لم تعد مرتبطة بالتجارة العالمية، بل أصبح لها كيانها وآلياتها ودورها الخاص بها.

ولقد ارتبط هذا النمو المطرد للرأسمالية المالية أيضا بظهور (الاقتصاد الرمزي)، وهو اقتصاد تحركة رموز ومؤشرات الثروة العينية أي أسهم وسندات وغيرها من الأوراق المالية.

1 - بوكساني رشيد ورشام كهيبة، اتفاقيات للتعاون و الربط بين الأسواق المالية العربية في إطار تحقيق مشروع البورصة العربية الموحدة، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، العدد 12، جوان 2009، ص54.

مع صعود الرأسمالية أصبح هناك انفصال بين أسواق رأس المال وتكوين رأس المال الثابت، بعد أن أصبحت الأدوات المالية المتداولة في هذه الأسواق سلع في حد ذاتها، تتميز بعوامل مستقلة تحدد عرضها والطلب عليها تزيد في الاتجاه نحو العولمة المالية.

الشكل رقم 2.1: تطور الأسواق الدولية خلال المدة 1990، 2005.



المصدر: سيليا بارازيا شيوجلو وآخرون، الوجه المتغير للمستثمرين، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2007، ص 29.

المطلب الثالث: التحرير المالي - تدويل الإنتاج

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مقياس لملكية الأجانب من الأصول الإنتاجية، ويمكن اعتبار الارتفاع في نسب الاستثمارات الأجنبية عالمياً كمؤشر لزيادة التحرير المالي الذي ظهر في بداية ستينيات القرن الماضي في العديد من الدول المتقدمة، ثم تلتها الدول المتخلفة من خلال سلسلة الإصلاحات والتحول الاقتصادي.

أولاً- التحرير المالي

انبثق التحرير المالي الدولي الذي يعتبر عامل مصيري للعولمة المالية، غداة انهيار النظام النقدي الدولي المدعي لنظام بروتن وودز عام 1971م، وتعويم أسعار صرف العملات الرئيسية وبدأت عمليات التحرير المالي في الدول المتقدمة واكتملت بتوسيع أنشطة البنوك وتدويلها وتوسيع التحرير ليشمل العديد

من الدول النامية⁽¹⁾، وكان ذلك كنتيجة حتمية لفشل سياسات الكبح المالي المتبعة من طرف هذه الدول من جهة ومساهمة المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمها صندوق النقد الدولي في التعجيل بعملية التحرير المالي من جهة أخرى، وذلك من خلال البرامج التي يقترحها على الدول ضمن برامج الإصلاحية .

التحرير المالي هو إلغاء أو تخفيف الضوابط المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز كفاءته وإصلاحه كلياً، وذلك بفتح الأسواق المالية والرأسمالية أمام الشركات الأجنبية في ميادين المصارف والتأمين والأوراق المالية وشركات الاستثمار⁽²⁾.

و قد اشتملت سياسات التحرير المالي على مجموعة الإجراءات والأساليب لتخفيف القيود، من خلال تحرير القطاع المصرفي وتحرير حركة رؤوس الأموال وتحرير أسواق العملات، فالهدف الأساسي للتحرير المالي هو تحسين الأداء الاقتصادي من خلال تعبئة الإدخارات ورفع كفاءة استخدامها وتقوية النظام المالي وتطوير الأسواق نحو اندماج مالي دولي معولم وفق ما تمليه أهداف الاقتصاد الوطني، ويتم التحرير المالي وفق الإجراءات التالية:⁽³⁾

- تحرير أسعار الفائدة من القيود المفروضة عليها؛
- تقليل القيود على تعاملات البنوك التجارية بالأوراق المالية؛
- رفع كل الحواجز حول المشاركة الأجنبية في أسواق المال الوطنية؛
- السماح باستخدام أدوات مالية جديدة كالسندات الصادرة بعملة أجنبية وغيرها؛
- تعويض استخدام التدخل غير المباشر في إدارة السياسة النقدية بدل من استخدام أدوات التدخل المباشر؛
- تشجيع القطاع الخاص بكل الطرق وشتى الوسائل؛
- رفع القيود على سوق الصرف الأجنبي وبالتحديد على حركة رأس المال بغض النظر عنه أسباب هذا الانسياب لحركة رأس المال.

1 - Jean Pierre ALLEGRET - Pascal MERRER, **Economie de la mondialisation**, édition De Boeck, Belgique, 2007, p 101.

2- عبد الغني حريبي، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المالي، ورقة بحثية تدخل ضمن أعمال الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة سطيف أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص 02

3 - نزار العبسي، تأثيرات التحرير المالي على السياسة النقدية و المضاعف النقدي الحالة الأردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية، الأردن، المجلد 21، 2007، ص 109

ولنجاح عملية التحرير مرهون بعدة عوامل أهمها: (1)

- العقلانية والانتظام يجب أن تأخذ تدابير التحرر المالي بالحسبان الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية؛
- ينبغي السماح للدول وخصوصا الدول النامية باختيار سياستها التحريرية من دون تسليط الضغوط عليها وخاصة من المؤسسات الدولية؛
- تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل؛
- وضع تدابير لمراقبة تدفقات رأس المال قصير الأجل أو التمييز ما بين الاستثمارات الشرعية والمضاربة ووضع تدابير وقائية؛
- اتخاذ تدابير تقلل من التعرض لمخاطر التحرر المالي وذلك بوضع حدود على مدى التحرر.

ثانيا- تدويل الإنتاج (الاستثمار الأجنبي المباشر).

تعتبر حركة التدويل (الاستثمار الأجنبي المباشر) التي تتزايد بوتيرة كبيرة كما يوضحه الجدول رقم 6.1، إحدى مؤشرات نشاطات شركات المتعددة الجنسيات لتطبيق استراتيجياتها الدولية، إذ تعتبر ديناميكيته خلال العشريتان الأخيرتان إحدى الظواهر المشاركة في عولمة الاقتصاد، من خلال التفتح على التجارة الدولية وتكثيف مجال تدفق رؤوس الأموال والتحويلات التكنولوجية(2).

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه هو عملية ينفذها المستثمر لاكتساب أو توسيع أو تصفية فائدة تنتهي لشركة ما (مهما كان شكلها القانوني)، كل هذا يؤثر على تسييرها أو قدرة ممارستها ويقع الاستثمار الأجنبي المباشر بين الشركات المنتمية لنفس الشركة الأم أو بين عدة شركات (فروع - شركات كبيرة- شركات صغيرة) بغض النظر عن نشاطها (3).

و لها الكثير من الأهمية بالنسبة للدول المضيفة والتي تذكر منها: (4)

1. احد مصادر رأس المال والخبرات الإدارية؛
2. احد وسائل توطين التكنولوجيا والنفوذ إلى السوق؛
3. نتيجة للمتغيرات الأساسية التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي؛

1 - حسن كريم حمزة ، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص64

2- Mathilde Lemoine et autres ,op cit, p 133 .

3- ibid, p 135 .

4 - حسان خضر، برامج إصلاح التجارة الدولية و تقييمها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.

4. أكبر مصدر للموارد المالية الخارجية اللازمة لتنمية لدول السائرة في طريق النمو؛
5. يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

لتحليل السبيل نحو العولمة يجدر المرور ليس فقط على الجانب المالي وتكريس منطق السوق الموحدة بدون قيود، وكذلك بمرحلة تكوين أسواق رؤوس الأموال التي تتعولم يوم بعد آخر، إنما تجدر التطرق إلى حركة صعود وتزايد موجة الاستثمار الأجنبي المباشر محدثاً حركية في التدفقات المالية،¹ في ظل الحاجة التمويلية المتزايدة، وتوسع الكتلة المالية خارج الحدود وتجسد فكرة السوق الموحدة، بالإضافة إلى عدم ترابط الميدان المالي بالمجال الحقيقي (الاستثمار الدولي للمنتج)، لتنشأ مالية الاقتصاد التي تركز أكثر منطق تفوق عوائد التوظيف المالي على العوائد المترتبة من العمليات الاستثمارية .

الجدول رقم 6.1: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بملايير الدولارات خلال المدة 1999-2010

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدول المتقدمة	837760	1227476	503144	460334	366573	380022
الدول النامية	225140	237894	204801	162145	172033	233227
العالم	1088230	1491934	735145	651188	559576	648146
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدول المتقدمة	619134	977888	1306818	965113	602835	601906
الدول النامية	332343	429459	573032	658002	510578	573568
العالم	982593	1461863	1970940	1744101	1185030	1243671

Source :unctad, world investment report, 2011,and unctad, world investment report, 2005

المطلب الرابع : عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية والتجديد المالي

من العوامل المساعدة على تسريع العولمة المالية نجد عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية مما تضطر التدفقات المالية على الخروج من اجل البحث عن فرص استثمار أحسن، إضافة إلى التجديد المالي ممثلاً بالهندسة المالية التي تعتبر نواة النظام المالي العالمي ومقياس للأداء الكيانات المالية وفعاليتها وكفاءتها.

1- Henri Bourguimut, **finance internationale**, édition presse universitaire de France, 1997, P104

أولاً- عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية

حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية بعد أن عجزت الأسواق المحلية عن استيعاب المدخرات والفوائض المالية، وذلك بحثاً عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى، فالمؤسسات المالية غير مصرفية في مجموعة الدول السبع قامت عام 1995م بإدارة أصول مالية تزيد قيمتها عن 20 تريليون دولار أمريكي وهو ما يمثل 110% من الناتج المحلي الإجمالي و90% من حجم الأصول التي يملكها الجهاز المصرفي في هذه الدول (1).

ثانياً- التجديد المالي

شهدت الأسواق المالية طفرة مذهلة أدت إلى ظهور أدوات مالية حديثة راحت تستقطب العديد من المستثمرين غيرت الكثير من مفاهيم التعامل المالي (استثمار، ادخار، تمويل وتغطية) وما أكثر شهرة هذه الابتكارات المالية نجد المشتقات.

تعمل الابتكارات المالية كعامل مسرع للعولمة المالية من خلال: (2)

- تسير حالة عدم الاستقرار في أسعار الفائدة والصرف لتشكل حافزاً أكبر للاستثمار المالي والولوج إلى البورصات أي أن حيز الاستثمار مع المشتقات المالية وعمليات التوريق يتسع ولا يضيق
- تخلق مرونة أكبر عند التحويل من عملية لأخرى مما يزيد من تامين واحتياط المتعاملين ضد عدم اليقين خاصة إزاء تقلبات أسعار الصرف.
- عندما تكون هذه الأدوات نمطية ومعيارية ومتجانسة، فهي تساهم أكبر في الاندماج المالي وتوحيد الأسعار والمعدلات لخلق سوق مالياً متجانسة ومتكاملاً ومندمجاً.
- كما أن المرونة النسبية في تكيف خصائص وطرق عمل هذه الابتكارات المالية وارتكازها على عنصر التجديد، يسمح لها لتقديم الحلول المناسبة لتلبية الحاجات القائمة أو تفعيل استغلال الفرص والموارد المعطلة.

1 - أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل - تحديات العوالمة إستراتيجية مواجهتها، دار للكتاب العالمي، عمان، 2008، ص38.

2 - شهرزاد رقيب ، ولمياء عمالي، العوالمة المالية تعيد صياغة الأنظمة المالية على قاعدة السوق الواحد، ورقة بحثية تدخل ضمن أشغال الملتقى الدولي حول السياسات النقدية و المؤسسات المالية، جامعة سكيكدة أيام 09 ، 10 نوفمبر 2010، ص 07.

المبحث الرابع : العولمة المالية وثلاثية الميم (مظاهرها - مخاطرها - منافعها)

مع تعدد مظاهر العولمة المالية وتزايد حركة التدفقات المالية للدول النامية بشكل غير متكافئ، مما أدى في كثير من الدول إلى آثار سلبية على الاستقرار الكلي ومسار التنمية الشاملة وحتى توليد للالتزامات...الخ، لكن هذا في حقيقة الأمر لا ينفى وجود منافع ومزايا لهذه العولمة خصوصا الدول التي تتوفر فيها شروط ومتطلبات التحرير المالي .

المطلب الأول : مظاهر العولمة المالية

سوف نستعرض في هذا المطلب مظهرين من مظاهر العولمة المالية ألا وهي المستثمرون التأسيسيون وظهور الأسواق والمنتجات المشتقة.

اولا-المستثمرون التأسيسيون *investisseurs institutionnels*

المستثمرون التأسيسيون هي عبارة عن هيئات عمومية أو خاصة (بنوك، شركات تأمين، صناديق التقاعد، صناديق التحوط...الخ)، تسهر على جمع المدخرات من أكبر عدد من الأفراد وتوظيفها في شكل أوراق مالية، فهي أداة لمساعدة المستثمرين على تنويع توظيفاتهم من خلال محافظ مالية ضخمة ومتنوعة تلبي جميع متطلبات وتوجهات المستثمرين.

تزامنت الشمولية مع بروز المستثمرين القانونيين، فهذه الأموال المختلفة الطبيعة والمصدر التي تسير الادخار وبكمية كبيرة، فصناديق التقاعد تعتمد على مبدأ المردودية متوسطة وطويلة المدى والمضمونة، أما صناديق التغطية فتعمل على مبدأ التنويع وهذا يفرض مجموعة من قواعد الحوكمة على الشركات التي تتعامل معها، فأى شركة تلجا إلى الأسواق المالية تجد نفسها أمام المستثمرين المؤسسيين⁽¹⁾.

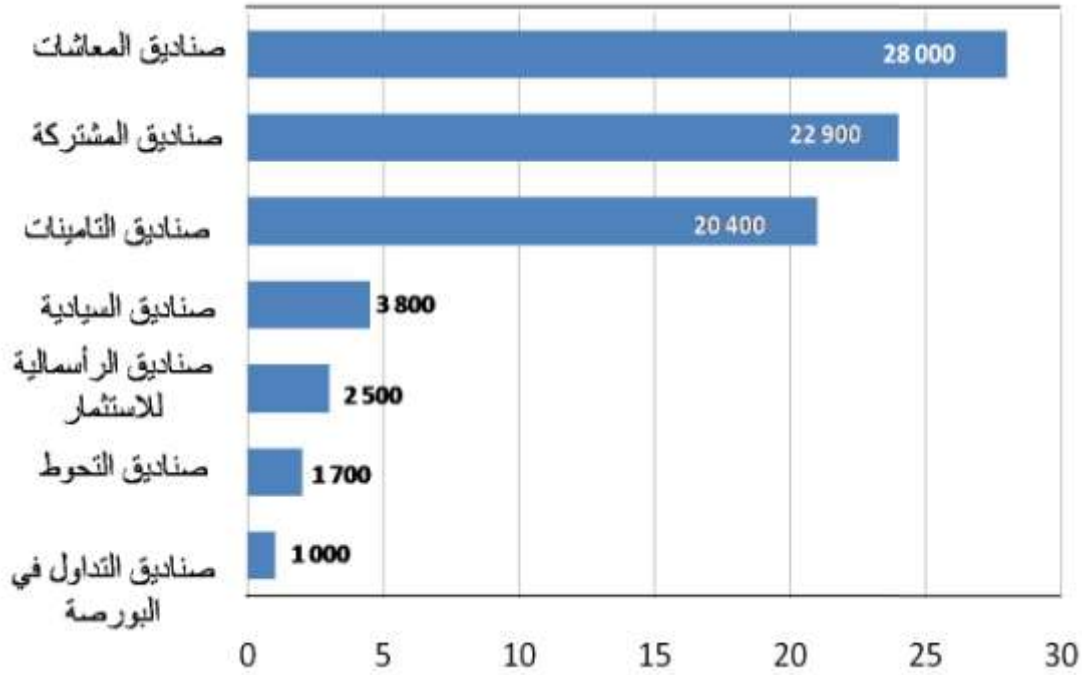
حسب إحصائيات لصندوق النقد الدولي فقد حدثت زيادة حادة في الأصول الموجودة تحت إدارة المؤسسات الاستثمارية في الأسواق المتطورة، وقد نمت هذه الأصول الموجودة لدى هؤلاء المستثمرين من 21 تريليون دولار عام 1995 إلى نحو 53 تريليون دولار عام 2005⁽²⁾ ليصل إلى أكثر من 80

1- Pierre- noël Giraud, **LA MONDIALISATION ÉMERGENCES ET FRAGMENTATIONS**, édition Sciences Humaines, Paris, 2012, PP 33-34.

2 - وجاه ري، الوجه المتغير للمستثمرين ، مجلة التمويل و التنمية ، مارس 2007، ص30.

تريليون دولار عام 2009، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل نحو النصف والاتحاد الأوربي الذي يمثل أكثر من الربع كما يوضحه الشكل رقم 3.1.

الشكل رقم 3.1: تطور المستثمرين المؤسسون بملايير الدولارات لسنة 2009



SOURCE :Christophe Boucher, *Les fonds d'investissement*, les échelons cahiers français :comprendre les marchés financiers, édition la documentation française, Paris, n°361, Mars 2011, p 60

1-صناديق التحوط

هناك عدة تعريف منحت لصناديق التحوط من بينها تعريف HFA* هي صناديق تهدف استراتيجياتها الكاملة إلى الاحتماء ضد انخفاض القيمة السوقية، لذا تلجأ إلى المرونة بخصوص توجيه الاستثمارات، ويلجئون للبيع العلني والمنتجات المشتقة كحلول للشراء والبيع، فميزتهم الجودة والإجراء سواء

* LA HEDGE FUND SISOCIALION هي جمعية مهنية تهتم بدراسات لصناديق التغطية تشمل عدة متدخلين في مجال الصناعة المالية كالمسيرين -ممولين للقطاعات الخاصة- مستثمرين ولها عدة تقارير ومنشورات وإحصائيات حول هذه التقارير

من حيث العوائد للمستثمرين والرواتب للمسيرين، وبالتالي يجلبون كل أدمغة الاستثمار على الصعيد العالمي⁽¹⁾.

كذلك نفس الجمعية تعرفها على أنها هو الصندوق الذي هدفه التكامل الواسع، وهي مقارنة تستعمل للوصول إلى هدف مطلق مؤسس على الاستثمارات في نفس الأصول التي يملكها المستثمرين التقليديين، وعلى أساس استراتيجيات متعددة وهذا المصطلح يرتبط بالممارسة التي تهدف إلى تغطية جانب من الاستثمار عكس الجهة الأصلية، بهدف إلغاء خطر السوق المدرج ضمن القرار الأصلي للاستثمار⁽²⁾.

كما عرفها المركز الدولي للأمن وسوق المنتجات المشتقة CISDM * على أن مصطلح صناديق التغطية يشمل عدد من الاستراتيجيات الاستثمارية، التي تطرح أولويات تدني أو انعدام الخطر وتحسين المردودية الغير موجودة في الاستثمارات التقليدية، فهي تسيير أصول زائنها باللجوء إلى استراتيجيات استثمارية غير واضحة لدى الجمهور بالاستناد على الدفع الفوري بالأسواق المستقبلية⁽³⁾.

وطبيعة هذه الصناديق تمارس نشاطا استثماريا تعادل بين المخاطر والربح عن طريق المضاربة فمثلا عند حدوث اختناقات في السوق كانهخفاض القيم السوقية يقوم المستثمرين بالمضاربة ببيع الأصول التي يملكونها، ويعدون شرائها بقيمة أقل نقدا لاحقا مما يجعلهم يسهلون عملية الصرف، فمساتر هذه الصناديق تكون وفق استراتيجيات محددة هدفها الأساسي تعظيم الربح⁽⁴⁾، مما يتناقض مع مفهوم التحوط إلا أنها احتفظت بهذا الاسم بسبب نشأتها التاريخية المشار إليها.

و تعمل صناديق التحوط على الاستثمار بواسطة سياسات وأدوات استثمارية متطورة تبني عوائد تفوق متوسط عائد السوق أو معيار ربحي معين بدون تحمل نفس مستوى المخاطر، ومن بين الأدوات نجد مشتقات المالية والعقود الآجلة والمقايضات، وعن السياسات نجد الرفع المالي والبيع على المكشوف،

الملاحظ أن عدد هذه الصناديق في ارتفاع مستمر حيث تم إحصاء ما يقارب 6000 صندوق سنة 2000 بقيمة إجمالية 400 مليار دولار لتصل إلى حوالي 10000 صندوق في 2007 بمبلغ اكبر

1- Pascal FRANCAIS, **les produits dérivés financiers**, édition Dunod, Paris, 2005, P 17.

2- ibid, P18

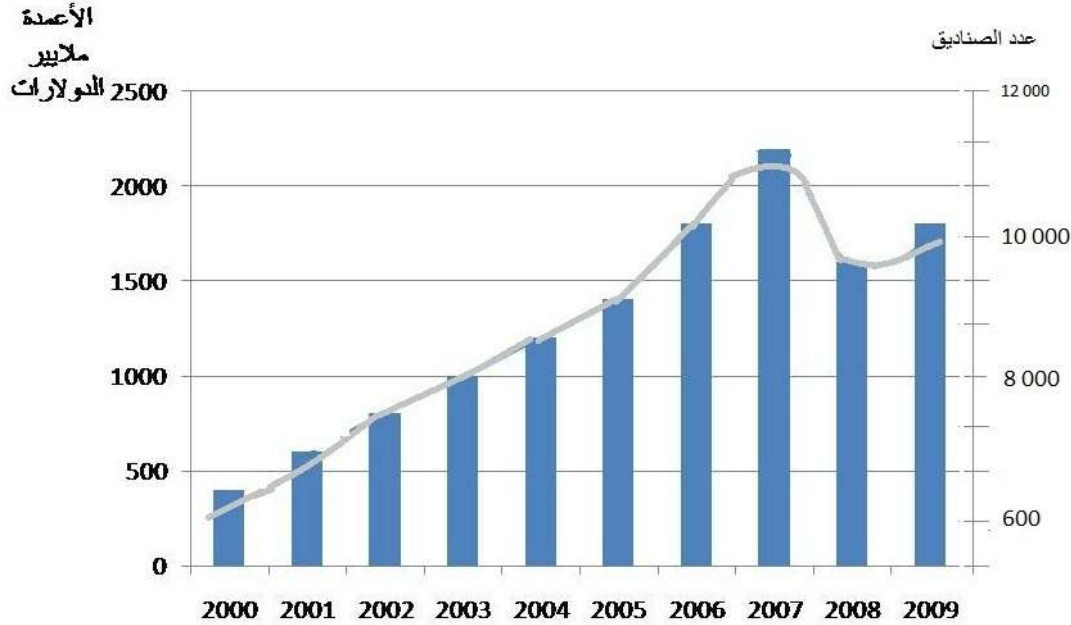
* Center For International Securities and Derivatives Market

3- Pascal FRANCAIS, **op.cit** ,P1 8

4- Jean MARIE, **Crises Financières Internationales et Risque Systémique**, édition De Boeck, Paris, 2003, P108.

من 2000 مليار دولار، ليتراجع هذا الحجم سنة 2009 بفعل الأزمة ليصل إلى 10000 صندوق بقيمة إجمالية تصل إلى حوالي 1700 مليار دولار كما يوضحه الشكل رقم 4.1

الشكل رقم 4.1: تطور صناديق التحوط من 2000 إلى 2009



SOURCE :Christophe Boucher, op.cit, p 61

تعمل صناديق التحوط المالي على تمويل:

- عمليات الاندماج والاستحواذ وشراء الشركات الموجودة بدل من إنشاء شركات جديدة، بما يؤدي لتدمير الوظائف عوض خلقها إذ تمتلك شركات موجودة بالأساس؛
- المضاربة في أسواق الصرف والاستثمار في أسواق المشتقات؛
- إعادة شراء الأسهم بعد تعويم أسعارها.

صناديق التحوط التي لها عدة مرادفات (الأداء، المراجعة، التحكيم، التغطية، المضاربة) ونظرا لطبيعة عملها وكبر حجمها وأصولها، وحريتها بالانتقال كالفراشة من سوق إلى آخر من الأسهم إلى السندات إلى المشتقات إنها مؤشر قوي للعولمة المالية، والوقت ذاته داعم أساسي لها وفي الوقت الحاضر مظهر من مظاهر الشمولية المالية.

2- صناديق التقاعد والمعاشات

صناديق المعاشات أو أموال المعاشات هذا المصطلح الأنجلو ساكسوني المتداول في مجال المالية الدولية، مصادرها مستمدة من إسهامات المتقاعدين أو المدخرين من الرواتب التي فرضتها أنظمة التقاعد، وتسييرها مخول إلى أجهزة إيداع جماعي وهي إما أموال عمومية أو خاصة (1).

تعتبر هذه الصناديق أول صور الإدارة الجماعية للمدخرات، وقد انتشرت أولاً في الدول الصناعية في خمسينيات القرن، بهدف تمكين المتقاعدين وأصحاب المعاشات من مقابلة التزاماتهم النقدية عند بلوغ سن التقاعد، وذلك من خلال اقتطاع جزء من رواتب الموظفين من جهة عمل ما وتوظيفها في تكوين محفظة أوراق مالية، يتم تدويرها في سوق المال على أن تتولى جهة العمل المنشأ بها الصندوق مسؤولية الإشراف عليها وتلعب دوراً مهماً في PIB في أغلب الدول الرأسمالية كما يوضحه الجدول رقم 7.1.

فصناديق التقاعد تعمل من خلال: (2)

- نموذج يحمل في طياته شخصية معنوية تسمح له بإقامة عقود مع مختلف الإدارات؛
- المساهمة في تمويل الأنشطة الخدمائية؛
- تركز صناديق المعاشات إلى تمويل نموذج اجتماعي فوائده تتواصل إلى المدى الطويل؛
- التوظيف عبر أسواق المال غير مرتبطة (أسواق المواد الأولية - أسواق المشتقات - أسواق الصرف - أسواق الأسهم والسندات)؛
- توظيف التغطية عن طريق التوظيف في سندات الخزينة؛

بالإضافة إلى هذا نجد:

- التدخل وبشكل معاكس على نفس الأداة المالية وفي أسواق مختلفة كإجراء معدل فائدة فرنسي وبيع معدل فائدة ألماني بالرهان على تقلب الأسعار المعدلات؛
- تنشيط البورصات الوطنية إذ تمثل أصول صناديق المعاشات في و م أكثر من 40% من رسملة البورصة الوطنية، وفي الشيلي أدى إدراج صندوق المعاشات الإجبارية إلى توسيع هائل للأسواق

1 - Henri Louis VEDIE, *Les fonds souverains: une puissance Financière insensible aux crises*, édition ESKA, France, 2010, p 26.

2 - Jean François GAVANOU - Gérard VALIN, *Gouvernance Sociale et fonds de pension*, édition Economica, France, 2004, pp 188-189.

الفصل الأول: الإطار النظري للعولمة المالية

المالية المحلية، حيث وصل مجموع أصول المستثمرين المؤسسيين إلى أقل من 1 % من الدخل القومي قبل إصلاحات 80 وبعد 15 سنة وصلنا إلى ما يفوق 60%⁽¹⁾

- البحث عن الأوراق المالية المسعرة بأقل من قيمتها، من أجل خلق فوارق أكبر في الوقت الذي تتم فيه عملية التغطية من ذلك.

الجدول رقم 7.1 يوضح أصول أموال المعاشات بملايير الدولارات

النسبة المؤوية من PIB	المجموع الكلي	السنة	البلد
15	254	1993	المانيا
29	100	1997	استراليا
29	198,3	1997	كندا
17,5	30.4	1997	الدانمارك
2	12	1997	اسبانيا
67	5677,5	1997	أمريكا
42	21	1994	ايرلاندا
2	23	1994	ايطاليا
34	1752	1997	اليابان
27	21	1993	النرويج
89	351	1995	الأراضي المنخفضة
-	8,7	1997	البرتغال
75	897	1997	المملكة المتحدة
25	51	1994	السويد
77	280	1995	سويسرا

Source : Claude BISMUT-Najat MEKKAOUI de FREITAS-Daniel LEBEGUE, **Fonds de pension Aspects économiques et financiers**, édition Economica, Paris, 2000, P 13.

1 - Laure DELAHOUSSE, **Les Fonds de pension en Questions**, édition Gualino, France, 2008, p 51.

من خلال معاملات هذه الصناديق تسهم في دعم المالية الشاملة مقارنة بالاقتصاد الحقيقي إذ لا تقوم بخلق الثروة بل إعادة توزيعها.

ثانياً - المنتجات والأسواق المشتقة

وجود الإبداعات المالية وعلى رأسها المشتقات لم يكن وليد الصدفة، إنما كان لعدة أسباب ومتغيرات اقتصادية حيث ينصرف التحليل الاقتصادي للتجديد في شرح الحافز الذي يسبب هذا الأخير والنابع عن رغبة الأفراد والمؤسسات المالية إلى تعظيم الربح حيث أن التغيير في البيئة يحفز على التعديلات والتحفيّزات.، إذ تعتبر المشتقات أحد ملامح التطور في الأسواق المالية، فقد بدأ التعامل بها منذ 1973 والذي اعتبر قمة ثورة على العقود المستقبلية، من خلال الجدول يعطي الانطباع بضخامة حجم التعاملات منها وبالتالي تعاضم تأثيره على الأسواق المالية عموماً .

الجدول رقم 8.1: حجم التبادلات في الأسواق المشتقة (المتوسط اليومي في أبريل بملايير الدولارات)

2010	2007	2004	2001	نوعية الوسيلة
601	258	233	129	أ. أسواق مشتقة للنسب بالتراضي FRA
1275	1210	621	331	مبادلات
208	217	171	29	خيارات ومنتجات أخرى
2083	1686	1025	489	المجموع (الأسواق بالتراضي)
2083	1680	1085	640	مجموع نسب الصرف الثابتة (أفريل 2010)
8142	6099	4524	2188	ب. الأسواق المشتقة للنسب المنتظمة

Source: Mathilde Lemoine et autres, *op.cit*, p452.

بالنظر إلى المشتقات المالية على أنها أداة لتغطية مخاطر التغيرات السعرية وإتاحة فرص أفضل لتخطيط التدفقات النقدية وكذلك إتاحة فرص استثمار جديدة، إضافة إلى كونها أداة لتنبؤ واستكشاف السعر الذي سيكون عليه الأصل محل التعاقد في السوق الحاضرة، إضافة إلى كونها أداة لتحقيق سمة الكمال للسوق .

ويمكن التعامل بالمشتقات المالية من خلال الأسواق المشتقة وهي نوعان: الأسواق المنتظمة تتسم بتوحيد التعامل في عقود المشتقات كذلك المتعلقة بالتسليم والتسوية والحد الأقصى لعدد عقود المضاربة، التي يمكن أن يحوزها العميل الواحد بالنسبة لأصل، تكون مجهزة بغرفة مقاصة تسمح بتنظيم سيولة العقود

وتضمن تغطية مخاطر الطرفين وتحقيق هذه التغطية، من خلال هامش مبدئي يمثل نسبة من قيمة العقد تتراوح ما بين 3 إلى 5 % تودع لدى غرفة المقاصة " **الأسواق بالتراضي** هي منافس للنوع الأول في مجال عرض المنتجات المالية في إطار اللامركزية بتقليص المسافات والمشاورات، وفي هذه الأسواق العمليات ليست نمطية (معيارية) بل يتخذ قرارها بشكل مشترك بالاتفاق بين الطرفين المعنيين لكن من جهة أخرى فهي تتضمن وجود الخطر المقابل نتيجة لعدم وجود وديعة الضمان⁽¹⁾ " في حالة تطور سلبي لأسعار الصرف، كذلك المتعاملون في هذه الأسواق لا تستفيدون من الضمان المركزي الممنوح من طرف غرفة التعويض، أما من حيث السيولة فهي ضعيفة جدا في هذه الأسواق، حيث أن الهدف الأساسي للمتعاملين هو تحقيق أكبر ربح في اقصر مدة وبأفضل تغطية ضد المخاطر فلا بد إلى الإشارة إلى غياب غرفة المقاصة في هذا النوع من الأسواق⁽²⁾.

فالمشتقات المالية هي أدوات استثمارية جديدة ومتنوعة مشتقة من أدوات استثمارية تقليدية كالأسهم والسندات وقيمتها السوقية تشتق أو تتوقف كلياً على القيمة السوقية لأجل آخر يتداول في السوق الحاضر، تتحدد قيمتها بقيم واحد أو أكثر من الموجودات أو الأدوات أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها⁽³⁾، فهي عقود تتعلق بخارج الميزانية وتكون هذه العقود منتجات و سلع حقيقية أو مؤشرات معينة مثل سعر الصرف أو سعر الفائدة أو أوراق مالية أو عملات أو حتى تدفق نقدي ما، فالمشتقات ليست أصول مالية وليست أصولاً عينية وإنما هي عقود كسائر العقود المتعارف عليها ويترتب عليها حقا لطرف والتزاما لطرف آخر.

فالمشتقات المالية أهمية اقتصادية منها نذكرها فيما يلي :

- التغطية ضد مخاطر التحوط وأهم المخاطر نجد مخاطر تقلب أسعار صرف العملات، مخاطر تقلب أسعار الفائدة، مخاطر تقلب أسعار السلع؛
- أداة اكتشاف السعر المتوقع في رأس المال الحاضر؛
- إتاحة فرصة أفضل لتخطيط التدفقات النقدية؛
- إتاحة فرصة استثمارية للمضاربيين؛
- تسيير وتنشيط التعامل على الأصول محل التعاقد؛

1- Albert minguet, **Des marchés financiers en pleine mutation titres à revenus fixes marchés dérivés marché des changes**, édition revue banque, Paris, 2005,p 25.

2- Michel FLEURIET - Yves SILOM, **Bourse et marchés financiers**, 2^{ème} édition, édition Economica, Paris, 2000, p p 139-140.

3 - عبد الكريم أحمد قندوز، المشتقات المالية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 81

- تحقيق سمة الاندماج في سوق رأس المال

رغم هذه الأهمية في التغطية من المخاطر إلا أنها في بعض الأحيان تصبح مؤشر لعدم الاستقرار من خلال ترسيخ استراتيجيات المضاربة التي تؤدي إلى حالة عدم الاستقرار حتى وصفت بوحش المالية⁽¹⁾، فالمشتقات هي سلاح ذو حدين لذا على المتعاملين في الأسواق المالية استعاب طبيعة المسؤولية الملائقة على هذا النوع من المنتجات في تحقيق الاستقرار.

من الصعب حصر كافة أنواع المشتقات المالية والتي قدمتها مراكز البحث والابتكار ونجد منها: عقود المستقبلات المالية - عقود الخيارات المالية - العقود الآجلة - عقود المبادلات المالية.

1- عقود اختيارية (عقود الخيار)

الاختيار option هي كلمة مشتقة من "optio" اللاتينية التي تعني الحق وليس الالتزام، ومن الفعل optore الذي يعني القدرة أو حرية الاختيار، وعقود الخيارات تمثل أحد الأدوات المالية الحديثة التي تعطي للمستثمر فرصة الحد من المخاطر التي يتعرض لها كمخاطر تغير سعر الأوراق المالية التي بحوزته، والتي يزعم التعامل بها في المستقبل سواء بالبيع أو الشراء وكانت تسميتها بالخيارات نظرا لأنها تعطي مشتري العقد الحق في تنفيذ العقد أو الإلغاء هذا يكون مقابل مبلغ معين غير قابل للرد يدفع للطرف الثاني يسمى بالعلوة⁽²⁾.

تضم عقود الخيار نوعين هما⁽³⁾:

- عقد خيار الطرح put وهو الحق ببيع الأصل سواء أكان سهم أو حتى عقد منتهى الصلاح بسعر محدد لمدة محددة كذلك
- عقد خيار النداء call وهو الحق وليس الالتزام بشراء أصول أو أسهم أو مؤشر وهذا بسعر محدد ولمدة محددة كذلك

1- Michel AGLIETTA-Sabrina KHANNICHE-Sandra RIGOT, **Les hedge funds, Piliers ou fossoyeurs de la finance ?**, édition Perrin, Paris, 2010, P 100.

2 -Eric PICHET, **GUIDE PRATIQUE DES OPTIONS ET DU MONEP**, édition Sefi, France, 2011, p 47.

3 - Loc- cit.

2- العقود المستقبلية

العقود المستقبلية هي التزام متبادل بين الطرفين بفرض على أحدهما أن يسلم أو يستلم منه وبواسطة طرف ثالث (الوسيط) كمية محددة من أصل أو سلعة معينة في مكان وزمان محددين وبسعر محدد.

تتميز العقود المستقبلية بعدة خصائص أهمها :

- فيها يتم الشراء بسعر محدد متفق عليه مسبقا في تاريخ التعاقد على ألا يتم التسليم في تاريخ لاحق محدد؛
- يتم التعامل في أسواق العقود المستقبلية بطريقة المزاد العلني المفتوح؛
- تخصيص هامش معين يتراوح ما بين 5 إلى 15 % لضمان تنفيذ الالتزامات المتبادلة.

واكبر البورصات التي يتم فيها تداول العقود المستقبلية: مجلس شيكاغو للتجارة CBOT وبورصة شيكاغو ميركانتايل CME هذه البورصات وغيرها التي تشكل مجموعة عريضة جدا من السلع والأصول المالية والأصول الأخرى تعتبر محلا للعقود المختلفة.

3- عقود المبادلات les swaps

هو ابتكار مالي حديث يعود إلى سنوات الثمانينات وهي ليست إلا محفظة معتمدة من نماذج العقود، والتي بمقتضاها يجبر طرفين أو أكثر لمبادلة التزامات دين أو أكثر أو تبادل الفوائد المتحققة على أصول مالية بطريقة يستفيد منها جميع الأطراف، كما يوجد عقود التبادل بالعملية الصعبة الأورو مقابل الدولار وعقود التبادل المرتبطة بسعر الفوائد نسبة ثابتة مقابل النسبة المعومة⁽¹⁾.

و عليه عقود المبادلات هي اتفاق بين الطرفين أو أكثر لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية خلال فترة مستقبلية، ويمكن أن يدفع الطرف الأول معدل فائدة ثابت أو متغير لمبالغ معينة مقابل حصوله على معدل ثابت أو متغير لما يعادل ذلك المبلغ بنفس العملة أو بخلافها.

لعقود المبادلات أهداف:

- تغطية عملية الاستثمار والإقراض من المخاطر السعرية؛

1 - Delphine LAUTIER et Yyes SIMON, LES 100 des marches dérivées, 2^{ème} édition, édition P.U.F, Paris, 2012, p 16

- تخفيف تكلفة التمويل عن طريق توليد قروض استثمارية بتكلفة افتراضية رخيصة؛
- تحقيق معدلات ربحية أعلى في الاستثمارات وتدعيم مركز العملات على المستوى القومي؛
- نستخدم المبادلة في التحوط من المخاطر المتعلقة بدورة النشاط العادية .

المطلب الثاني : منافع العولمة المالية

تشتمل أدبيات منافع العولمة المالية دراسات أعدها باحثون يعملون لدى صندوق النقد الدولي وأساتذة جامعات مرموقة ونشرها الصندوق ضمن سلسلة (أوراق عمل) منها (العولمة المالية، إعادة تقييم) التي أعدها كينث روغوف أستاذ جامعة هارفارد الذي عمل مستشاراً في الصندوق وآخرون*، حيث تبين هذه الورقة فوائد تحرير حساب رأس المال ونتائج دراسات تجريبية ومتفاوتة في هذا الشأن.

حيث خلصت هذه الدراسات إلى أن القراءات لموضوع تحرير رأس المال تقبل لتبني الرأي القائل أن كل البلدان النامية والمتطورة تستطيع أن تستفيد من العولمة (لكن بشروط) كما أكدت عدم وجود ما يدعم فكرة "العولمة المالية مولدة للازمات".

فعن الشروط التي يجب أن تتوفر في البلدان النامية (البلدان المتطورة متوفرة فيها) حتى تتمكن من تحقيق فوائد العولمة تتجسد في خمسة مؤشرات يمكن كل واحد منها أن تكون مجال بحث واسع وعميق .

و يمكن ذكر هذه المؤشرات الخمسة في ما يلي: (1)

1. نوعية المؤسسات: إذ أن المؤسسات الجيدة والقوية لها الدور الرائد والفعال في توجيه التدفقات المالية صوب الاستثمار المباشر أو غير المباشر المناسب.

2. السياسات الاقتصادية الكلية : فبضرب مثل عكسي في حالة ضعف وعدم سلامة السياسات الاقتصادية الكلية تؤدي هذه العولمة المالية إلى فرط الاقتراض وتراكم الديون (الوجه السلبي للعولمة) مما يزيد من مخاطر الأزمات .

* مجموعة الباحثين الذين اعدوا أوراق بحث العولمة المالية ، إعادة التقييم ، هم إيمان كوزي خبير اقتصادي و شائع جن وي ، رئيس شعبة في دائرة البحوث في الصندوق النقد الدولي وغيرهم

1- باولو ماورود، تدفقات رؤوس الأموال الدولية، إرساء العولمة المالية على مسار النجاح، مجلة التمويل الدولية و التنمية، 2007، ص 4

3. التكامل التجاري : حيث أن كلما ازداد انفتاح البلدان أمام التجارة تراجعت احتمالات التوقف المفاجئ من التدفقات الداخلية أو التحول في أوضاع حساباتها الجارية، ويمكن أن يؤدي الانفتاح أمام التجارة أيضا إلى تخفيف آثار الأزمات بما يحققه من تيسير الانتعاش الاقتصادي.

إضافة إلى هذه العناصر نجد مؤشرات أخرى منها:

4-تطور القطاع المالي (تطور الأسواق المالية) :يظهر هذا جليا من خلال ثلاث سبل الأول: يرتبط بالجانب المعلوماتي والمساهمة الجادة للأسواق المالية والثاني يرتبط بتنوع المخاطر الناجمة عن التعاملات المالية والثالث يخص الانضباط الذي فرضته الأسواق على السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول⁽¹⁾.

5-الحوكمة السليمة والمتسمة بالشفافية ومتطلبات التنظيم والإفصاح الملائمة ومناهج الاستثمار وإدارة المخاطر القائمة على أسس علمية مدروسة.

حيث يستفيد أي بلد من العولمة المالية إذا كان مستوى كل من هذه المؤشرات أعلى من عتبة محددة، أما إذا كان أقل من العتبة تصبح فوائد النمو معرضة للشك ومخاطر الأزمات أكبر .

في إطار المؤشرات السابقة يمكن ملاحظة إمكانات ملموسة لمنافع العولمة المالية في جوانب متعددة يمكن ملاحظتها على مستويين.

أولاً- المستوى العام

هو انطباق يمكن إسقاطه على مختلف الاقتصاديات من خلال التالي:⁽²⁾

- تؤكد البحوث الميدانية أن التدفقات المالية الدولية تعتبر عامل محفز بالنسبة لتنمية الأسواق المالية المحلية مثلما ينعكس في كل من المقاييس المباشرة لحجم القطاع المصرفي وأسواق أسهم رأس المال وفي المفاهيم الأوسع لتنمية الأسواق المالية بما في ذلك الإشراف والتنظيم؛

1 - Mathilde Lemoine et autres, op cit. p 476

2- انظر :

إيمان كوزي و آخرون، العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم، مجلة التمويل و التنمية، مارس 2007، ص ص 10

11-

قاسمي أسيا و كرمية توفيق، الصرفة الشاملة كخيار استراتيجي لتحدي العولمة المالية، مجلة معارف، جامعة البويرة، ديسمبر 2010، ص216.

- العولمة المالية تساعد على اتساع نطاق البنوك الأجنبية وما ينجر عنه من تحسين نوعية الخدمات المالية وزيادة كفاءة الوساطة المالية؛
- إجراءات التحرير المصحوبة ببرامج الخصخصة تخلق بيئة مشجعة للنشاط الخاص ومما يؤدي إلى جذب كبير لرؤوس الأموال التي يحتفظ بها المقيمون في البنوك الخارجية، وهو ما يؤكد أن العولمة المالية السليمة تحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- العولمة المالية حثت عدد من البلدان على تصحيح هيكل حوكمة الشركات فيها استجابة للمنافسة الأجنبية ومطالب المستثمرين الدوليين .

إضافة إلى هذه المنافع إلا أن هناك مزايا أخرى أهمها:

- إن تحرير وانفتاح الأسواق الناتجة عن هذه العولمة يعمل على ضمان أفضل وأكثر فعالية لرؤوس الأموال .
- إن تحرير رأس المال وديناميكية يجعل البلدان أكثر تعرضا لمخاطر التحولات الفجائية في اتجاهات المستثمرين الدوليين، فانه يمكن أن يدل على التزام البلدان بسياسات اقتصادية كلية أفضل كوسيلة لتخفيف احتمال وقوع مثل هذه التحولات وأثارها المعاكسة.
- يساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحويل التكنولوجي باتجاه الدول النامية وتقليص الفجوة التكنولوجية.

ثانيا: المستوى الخاص

و هو انطباع خاص يمكن إسقاطه على الدول الصناعية من خلال التالي:⁽¹⁾

- العولمة تتيح فرصة واسعة للاستثمارات الأجنبية، فإنها قد رفعت من معدل العائد الذي أصبحت تحققه تلك الاستثمارات خارج حدودها الوطنية؛
- العولمة المالية فتحت الأبواب على مصرعيها أمام شركات متعددة الجنسيات في تدعيم وتوسيع وجودها عبر مختلف دول العالم، وإذ لا ننسى أن معظم إن لم نقل كل شركات متعددة الجنسيات أصولها الدول الصناعية؛

1 - انظر :

زكي رمزي، العولمة المالية، منشورات دار المستقبل العربي، مصر، 1999، ص 116.

إيمان كوزي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 10 - 11

- من المحتمل مع زيادة حدة العولمة المالية قد يسهم في خفض معدلات التضخم في الدول المتقدمة من خلال انفتاح التجارة والتدفقات الرأسمالية؛
- العولمة المالية تؤثر ايجابيا على النمو من خلال قنوات غير مباشرة بها تداعيات قوية بالنسبة للتحليل العملي لمانعها، من خلال بناء وحوكمة البنوك والمؤسسات وتعزيز انضباط السوق وتطوير القطاع المالي وتحرير التجارة الخارجية؛

فالعولمة المالية تساعد على: (1)

- تحسين الوظائف المرتبطة بالأسواق المالية من طريق ثلاث مسارات الأول هو نجاعة وقدرة هذه الأسواق لمنح مواد مقبولة والثاني هو تنوع المحفظة وأخيرا هي الخاصية التي تفرضها الأسواق على السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول والخاصة بالنتفتح الداخلي والخارجي للأسواق المالية التي تشمل وتتحكم فيها الشمولية المالية؛
- توسع فضاءات الاختيارات التي يريدها كل الفاعلين بما فيها مستثمرين ومدخرين، والتي ترمي إلى تحسينها محليا ودوليا، عن طريق منح الموارد المالية ونجاعة وسائل الإعلام وحرية السعر الذي يتحدد وفق لقانون العرض والطلب؛
- نتيجة للعولمة المالية سيؤدي إلى ارتفاع التنافس بين مختلف الأسواق المالية الدولية، ونتيجة لهذا سيحاول كل سوق مالي أو كل دولة أن ترفع من تنافسيتها لجذب أكبر قدر من رؤوس الأموال، ولن يتأتى هذا إلا من خلال ترقية وتحديث الأسواق المالية وتبينها لكل ما هو حديث كالهندسة المالية والاسندة.

إن العولمة المالية تعني دورا أكبر للأسواق والمؤسسات المالية وخصوصا المصارف في الحياة الاقتصادية من خلال التأثير على النمو الاقتصادي والاستثمار وتعزيز المنافسة بين هذه المؤسسات بدرجة كبيرة، فهذه الحرية لقوى السوق قد تتحرف عن الأهداف التي وضعت لأجلها سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، وبالتالي فانه قد تظهر الحاجة إلى التدخل لإبقاء هذه القوى في الاتجاه الصحيح وحيث أن القيود المحلية قد أزيلت أو على الأقل قد خففت بدرجة كبيرة فانه لا بد من رقابة وتوجيه للتقليل من مخاطر العولمة المالية وتعظيم منافعها

1- Thomas fabre, les bienfaits attendus de la globalisation financière, revue gabiers français, n°345, 2008, p 106.

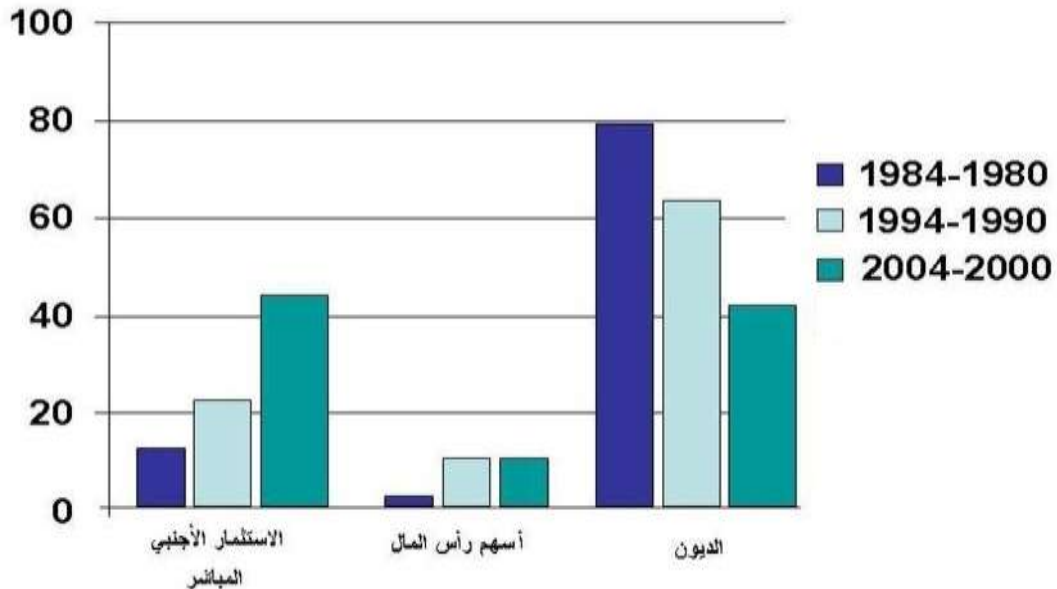
المطلب الثالث : مخاطر العولمة المالية

على الرغم من الصورة الوردية التي رسمت للعولمة المالية وبعض المزايا الناجمة عنها بالنسبة للدول النامية والمتطورة على حد سواء وينسب متفاوتة، إلا أن النظرة الفاحصة لهذه الظاهرة لا يكتمل إلا بعرض المخاطر والمشاكل الناجمة عنها.

أولاً- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال

إن جوهر العولمة المالية هو تحرير رأس المال (التدفقات المالية) والذي يستند منظوره لنمو والتقلب والتميز بين مختلف أنواع تدفقات رؤوس الأموال، ولذلك الأمر أهميته بوجه خاص لان تكوين التدفقات المالية الدولية قد تتغير بصورة ملحوظة على مر الزمن، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم المصدر السائد لتدفقات رأس المال الخاص باقتصاديات الدول النامية، إذ ارتفع بين 18% خلال مدة (1980 إلى 1984) إلى 50% ما بين (2000 إلى 2004) ، أما عن نصيب المحفظة المالية الذي بدأ من 3% خلال المدة (1980 إلى 1984) ليقفز إلى 18% خلال الفترة (2000 إلى 2004)، ولكن الديون تراجعت من 80% خلال المدة (1980 إلى 1984) إلى 35% خلال المدة الممتدة (2000 إلى 2004) كما يوضحه الشكل رقم 5.1

الشكل رقم 5.1 : مكونات انسياب رأس المال الدولي نسبة مئوية



المصدر : إيمان كوزي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 10.

عند تحليل طبيعة مكونات رأس المال نجدها تتسم بالمشورات بالنسبة لحافطة الأوراق المالية: (1)

- الاستثمار في الحافطة المالية يتسم بسرعة نمو كبيرة؛
- هذا النوع من الاستثمار يتميز بالضخامة والحركة والتنقل من سوق لآخر وبصورة فجائية، فهو يدخل إلى سوق ويخرج منه في المدة قصيرة؛
- استثمار المحافظ المالية يتميز بارتفاع درجة التقلب؛
- هذا بالإضافة الى المشورات السابقة نجد كذلك :
- السعي لتحقيق الربح السريع؛
- التخلص من الاستثمار في الحافطة المالية؛
- يتم بسهولة عن طريق التنازل في الأسواق المالية؛
- الاستثمار في الحافطة المالية يتأثر بتوقعات المستثمرين ويطغى عليه أسلوب المحاكاة والتقليد أو ما يعرف بسلوك القطيع .

بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فيتسم بـ :

- اقل حدة في درجة التقلب مقارنة بالحافطة المالية وأكثر بالنسبة للديون؛
 - تكريس مبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف شركات متعددة الجنسيات؛
 - من الصعب على هذا النوع من الاستثمار تصفية طاقة الإنتاجية على المدى القصير.
- الحركة الواسعة والسريعة والمفاجئة لرأس المال الأجنبي تتسبب في العديد من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد والتي جاءت على النحو التالي :

1- في حالة التدفقات قصيرة الأجل مما يؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي يتجلى في: (2)

- ارتفاع في سعر العملة الوطنية مما يضر بالصادرات والمستوردات وبالتالي يزيد من عجز الميزان التجاري

1 - أمير سعد، قضايا نظرية في العولمة المالية، مجلة التواصل، العدد 15 ، ديسمبر 2005. ص 36

2 - احمد منير النجار، عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول العربية، المؤتمر العلمي الرابع للريادة والإبداع : استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلاديلفيا كلية العلوم الإدارية والمالية بالأردن أيام 15-16 مارس 2005، ص 25.

- ارتفاع شديد في أسعار الأصول خاصة العقارات والأصول المالية؛
- نمو في معدلات التضخم؛
- زيادة في الطلب الاستهلاكي المحلي

2- في حالة تدفقات مالية تخرج من الدولة وبشكل مفاجئ فإنها تؤدي إلى: (1)

- انخفاض سعر صرف العملة الوطنية؛
- انخفاض وتدهور أسعار الأصول العقارية والمالية؛
- هبوط الأسعار وتدهور معدلات الربح؛
- تزايد العجز في ميزان المدفوعات؛
- فقدان ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المحلي؛
- استنزاف الاحتياطيات الدولية خاصة مع محاولة البنك المركزي التدخل لحماية سعر صرف العملة الوطنية.

ثانيا- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة

لقد حولت العولمة المالية من خلال التحرير المالي المسعور إلى حد كبير رأس المال من النشاط الإنتاجي في الأساس إلى سوق المضاربات التي تعتبر الطريق الأسهل لاستنزاف الثروات مما أدى إلى عملية تركز رأس المال لدى الأقوى من حيث القدرة المالية.

فعمق الاقتصاد العالمي الجديد- اقتصاد المضاربة الذي تتم فيها عولمة الرأسمالية ليس بنمط إنتاجها الرأسمالي القائم على التراكم بل بعولمة رأس المال الباحث عن الاقتناص.

أخذت المضاربة في البورصة منذ الأزمة العالمية خريف 2008 اسم صناديق التغطية حتى لقيت "بقرش المالية"، إذ سعيهم لجني الأرباح فقط بمضاربات حادة تضع رؤوس أموال المستثمرين على محك عفريت في المدى القصير، حيث قفزت أصول هذه الصناديق من 490 إلى 1860 مليار دولار بين سنتين 2000 و2007 وما يضاها تطور سنوي بنسبة 20%، في حين مثلت المضاربات التي قامت بها هذه الصناديق من 40% إلى 50% في أسواق نيويورك ولندن (2).

1 - نفس المرجع، ص 26.

2- Hakim BEN HAMMOUDA - Mustapha SADNI JALLAB, **le G20 ET LES DÉFIS DE LA GOUVERNANCE GLOBALE**, édition De Boeck, Bruxelles, 2011,

ما أشهر صناديق التحوط في التعاملات بالبورصة من أجل المضاربة، إذ أنها تملك الأصول بنسبة لا تتعدى 4% ولكن بفعل المضاربة تجني أرباح تصل إلى 44%، فمثلا صندوق centaurus Energy لصاحبه johe armold المتموقع في البورصة الامريكية في يقبض 3% من المبالغ المخولة إليه ويشترط 30% من الفوائد (1).

بالإضافة إلى طفرة تداول الأوراق المالية ناهيك عن المستندات المالية مثل المشتقات موحدة المكان والزمان التي تميز عولمة الأسواق المالية وارتفاع مؤشرات البورصات العالمية إلى أفاق غير مسبوقة، فأصبحت أسواق المال أكثر تدخلا واندماجا وتكاملا في أرضية العولمة المالية وأسوار وأسس المضاربة .

يساير نشاط المضاربة الفقاعات المالية* التي تتكون عند انحراف القيمة السوقية للأصول المالية عن قيمتها الحقيقية بمعنى أن يصبح السعر مجرد انعكاس للتوقعات دون أن يكون لذلك علاقة بمستوى الاستثمار الإنتاجي الحقيقي ليتحول للسلوك العشوائي المصطلح بسلوك القطيع le mimétisme** .

غدت بلدان النامية وهي الأضعف في النظام العالمي الجديد بيئة مواتية وأرضية خصبة لنشاط المضاربيين على خلفية تطبيقها لإجراءات العولمة المالية التي شرعت في تطبيقها عقد الثمانينات، فقد تعرضت عدد من البلدان على غرار المكسيك إلى هجمات مضاربة مفاجئة الأسواق المالية القائمة فيها(2).

فكانت نتيجة المضاربة قاسية على الدول خاصة النامية منها مما أدى إلى انخفاض الشديد في قيمة العملة الوطنية وارتفاع اشد في مستويات التضخم والأسعار فقدان ثقة المستثمرين في تلك الأسواق وما ترتب عن هروب الأموال إلى الخارج وما تمخض عنه من آثار اقتصادية وبعدها اجتماعية وغيرها

1- Bertrand GACQUILLAT, HEDGE FUNDS PRIVATE EQUITY, MARCHÈS FINANCIERS: LES FRÈRES ENNEMIS, Cahiers cercle des économistes, 2008.p100

* تنشأ الفقاعات في السوق المالي عندما تستمر المضاربة على أصول معينة لترتفع أسعارها ارتفاعا كبيرا يفوق بأضعاف سعرها الأصلي لتصل بعدها إلى حد معين لا تتحملة السيولة المتوفرة، وتتفجر الفقاعة وتنزل الأسعار بسقوط حر، بحيث وراه الكساد وفقدان الثقة في المؤسسات المالية التي تصبح عاجزة عن تلبية طلبات المودعين

** سميت هذه النظرية بالقطيع لأنها فسرت ظاهرة التوجه العام نحو الشراء أو البيع في الأسواق المالية لمعظم المتداولين عندما تحدث الصدمات السريعة التي يتسبب فيها المضاربون، وفي الغالب تكون مصطنعة بطريقة متعمدة وتحتكم للشائعات ونشر المعلومات المغلوطة لتتسبب في توجه العديد من المستثمرين نحو الشراء أو البيع ويتبعهم البقية في شكل قطيع يشبه قطيع البقر لما تتوجه مذعورة باتجاه معين دون معرفة المخرج السليم

2 - شذا، خطيب، العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مرجع سبق ذكره ، ص39.

وما ساعد على استفحال الظاهرة الآثار السيئة لتنفيذ البرامج الشديدة لتثبيت الاقتصاد والتكيف الهيكلي، في ظل العولمة المالية والتطور المتسارع في وسائل الاتصال الحديثة أصبح رأس المال المضارب هو المسيطر إلى ابعده الحدود في سعيه وراء تحقيق الربح ونتيجة لهذه المضاربات غير الخاضعة لأي قيود أصبحت أسعار السلع والخدمات والأوراق المالية والعملات في عمليات المضاربة هذه تتأرجح صعوداً ونزولاً وبشكل غير واقعي وأحياناً خيالي مما يتسبب في أزمات فإرساء اقتصاد مضاربة يغذي الأزمات ويتغذى عليها لان في الأصل المضاربة تبدأ بحرفة وتنتهي بأزمة.

ثالثاً- هروب الأموال الوطنية للخارج

إن من الآثار السيئة لعولمة الأسواق المالية للدول النامية هو تدويل مدخراتها، حيث أصبحت هذه المدخرات تفضل الاستثمار خارج حدودها الوطنية، والتناقض الملفت للنظر في الموضوع، أنه في الوقت الذي تشجع فيه هذه الدول الاستثمار الأجنبي وتقدم له كل عوامل الجذب من مزايا وإعفاءات وإزالة العقبات والحواجز فقد سمحت هذه الدول، استناداً للعولمة المالية، لمدخراتها المحلية بالخروج للاستثمار في الخارج.

بالرغم من أن ظاهرة هروب الأموال الوطنية للخارج تعتبر ظاهرة قديمة في الدول النامية وتعدد أسبابها وأشكالها، لكن التحرير المالي ومتطلباته الذي كانت له دفعة قوية في التسعينيات قد أعطى لظاهرة هروب الأموال مشروعية وحرية، مما أدى بالضرورة لاستفحال هذه الظاهرة وانتشار آثارها السلبية على ميزان المدفوعات أو قدرة الدولة على التراكم الرأسمالي والاستثمار وصافي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية⁽¹⁾.

حسب تقدير منظمة النزاهة المالية العالمية صرحت أن التدفقات الخارجية من البلدان النامية قد وصلت 59 تريليون دولار ما بين عامي 2001 و2010، في حين كانت التدفقات عكس الشكل الأول على شكل مساعدات ائتمانية وفي نفس الفترة لم تتجاوز 677 مليار دولار⁽²⁾.

في ضوء التخلي عن القيود والضوابط لانتقال رؤوس الأموال ومع ثورة الاتصالات والمعلومات مع الاستخدام الموسع للابتكارات المالية العديدة، التي ظهرت مؤخراً وتحولت حركة رؤوس الأموال بين تلك الأسواق إلى حركة هائلة يصعب السيطرة عليها أو التأثير فيها، ومن ثم بات أيضاً من الصعب تجنب ما

1- عبد الله بلوناس وآسيا قاسيمي، التكامل للأسواق المالية كوسيلة لتحدي العولمة المالية، ورقة بحثية تدخل ضمن أشغال ملتقى وطني حول عولمة الأسواق المالية - الفرص والتحديات، المركز الجامعي بغليزان أيام 12-13 أكتوبر 2011، ص 13

2- رابح ارزقي و غريغوار روتا، مخاطر هروب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2013، ص 26.

يتمخض عن تلك الحركة من آثار ونتائج للدول التي عولمت اقتصادها، وهو الأمر الذي جعل إدارة الاقتصاد الكلي أكثر تعقيدا وبخاصة الدول النامية التي انساقَت بلا ضوابط إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.

خلاصة

تناولنا في هذا الفصل العولمة المالية باعتبارها انعكاس لاقتصاد يتعولم في جميع الميادين، بما فيها المالية مفاتها أسواق مالية وأدوات متجددة، وتدعيم للصناعة المالية المدعومة بالتكنولوجيا كبنية تحتية في كل القطاعات المالية بقيادة الرأس المالي العابر للحدود مختلط الجنسيات دولي النشاط.

قد عزز من ضغوط الأخذ بالعولمة المالية دخول العالم في مرحلة جديدة، حيث تعاضمت ظاهرة التمويل على كافة الأصعدة وقد ساهم في تعاضمها الشركات متعددة الجنسيات، التي تمتد أنشطتها لتشمل مختلف أنحاء العالم وتسيطر على قدر كبير من عمليات الإنتاج والتمويل.

ثمة عدة مؤشرات تساعد في تسارع العولمة المالية منها التحرير المالي كأولى مراحلها مرورا بأسواق الأورو دولار كأقوى نماذج التحرير، إلى جانب التطور التكنولوجي كجانب تقني ومسيرة فوائض الأموال التي تبحث عن ربح فقط، وكلها عناصر إجملت لتكرس منطق السوق الموحدة بدون قيود.

مع تعدد مظاهر العولمة وتزايد حركة التدفقات المالية الغير متكافئة، مما أدى في كثير من الدول إلى آثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي الكلي ومسار التنمية الشاملة، وحتى توليد الأزمات، لكن في حقيقة الأمر لا ينبغي وجود منافع لهذه العولمة خصوصا في الدول التي تراعي متطلبات التحرير المالي السليم

للعولمة المالية تأثيرات كبيرة وعلى جميع الأصعدة والقطاعات، ومنها القطاع المصرفي الذي يعتبر النهوض به ركن من أركان التنمية لأي بلد، على غرار الجزائر التي بادرت بجملة من الإصلاحات منذ ظفها بالاستقلال في محاولة النهوض بها القطاع الحساس وتفعيله في ظل الشراكة الاورو متوسطة ومحاولة الاقتصاد الجزائري الاندماج في الاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني: تطور الجهاز المصرفي الجزائري

تمهيد

تعد البنوك من المؤسسات المالية الحيوية التي تؤدي دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة الاقتصادية للدولة بعنصرها المالي والنقدي، وعليه فان البنوك تساهم بشكل جوهري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا الأمر يتطلب تفعيل هذه المؤسسات لرفع كفاءتها الإنتاجية وتطوير فعاليتها الإدارية، وان تعمل على تحقيق أهدافها ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية.

وإدراكا من الجزائر على أهمية النظام المصرفي فقد ركزت جهودها منذ ظفرها بالاستقلال تكيف هذا الأخير مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد، ابتداء من التخطيط المركزي في تسيير الاقتصاد كأول نظام انتهجته الجزائر والذي سعت من ورائه إلى إقامة مؤسسات وطنية ضخمة.

من أجل تلبية حاجات الأفراد، قامت البنوك الجزائرية خلال تلك السنوات بتمويل المؤسسات العمومية طبقا لما كانت تنص عليه التشريعات والأنظمة الحكومية، وبهذا تزايدت حجم الكتلة النقدية من 2101 مليار دينار عام 1969 إلى 25709 مليار عام 1987.

وقد زاد الوضع تازما في نهاية الثمانينات خاصة بعد انخفاض أسعار البترول وارتفاع المديونية الخارجية، وعلى هذا الأساس بادرت الدولة إلى إعادة النظر في النظام الاقتصادي القائم آنذاك ووضع مجموعة قوانين وإصلاحات، ومن منطلق هذه الإصلاحات؛ تم وضع قانون النقد والقرض الذي اعتبر من أهم الدعائم الأساسية لتصحيح الاختلال، كما لجأت الجزائر إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال تبني برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية المالي.

لتغطية كل النقاط سالفة الذكر ومعرفة مختلف محطات الإصلاح المصرفي في الجزائر جاءت المباحث التالية:

المبحث الأول: الجهاز المصرفي قبل قانون النقد والقرض (10/90)؛

المبحث الثاني: قانون النقد والقرض مفهومه أهدافه ومبادئه

المبحث الثالث: الجهاز المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض

المبحث الرابع : تشخيص واقع الجهاز المصرفي في الفترة الراهنة (2008 - 2012)

المبحث الأول: الجهاز المصرفي قبل قانون النقد والقرض (10/90)

في هذه المرحلة الممتدة من الاستقلال إلى غاية صدور قانون النقد والقرض، حيث تميز النظام البنكي بتنظيم خاص كان في خدمة النظام الليبرالي الفرنسي إبان الاستعمار، ثم تحول إلى نظام تمويلي تماشيا والنظام الاقتصادي الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر بعد الاستقلال مباشرة.

المطلب الأول: الجهاز المصرفي قبل مسيرة الإصلاحات

نتطرق في هذا المطلب إلى نقطتين الأولى نتحدث عن الجهاز المصرفي إبان الاستعمار والنقطة الثانية نتكلم عن الجهاز المصرفي بعد استرجاع الاستقلال وظهور ما يسمى بمؤسسات السيادة المالية والنقدية.

أولاً- الجهاز المصرفي إبان الاستعمار

أنشأت المؤسسات المصرفية الجزائرية في ظل الاستعمار الفرنسي للجزائر، حيث كانت في خدمة الاقتصاد ليبرالي يخدم فرنسا المستعمر بالدرجة الأولى وأصحاب مصالحها وأوروبا بالدرجة الثانية.

فأول مؤسسة مصرفية أنشأت هي تلك التي تقررت وفقا للقانون الصادر في 1843/07/19، لتكون بمثابة فرع بنك فرنسا حيث يقوم هذا الأخير بالمساهمة فيه بالإضافة إلى مساهمة الأفراد، وبدأ هذا الفرع بإصدار النقود فعلا منذ سنة 1848 ولكن توقف بفعل ثورة 1848/02/28 التي قامت في فرنسا، وفي جويلية من نفس السنة ألغى المشروع تماما، أما بعده أنشأت ثاني مؤسسة هي البنك الوطني للخصم والتي اقتصرت وظيفته على الائتمان فقط دون حق الإصدار، مما أدى إلى تضيق وحصر مجال عملها وفشلت هذه المؤسسة وهذا راجع لقلّة الودائع (مادة حياة البنوك)، في حين تأتي ثالث مؤسسة مصرفية أنشأت هي بنك الجزائر في 1851/08/04 برأسمال يقدر بـ3 ملايين فرنك فرنسي، وكان يمارس نشاطه بصفة مزدوجة من حيث الإصدار والائتمان ولكن بعد الأزمة التي تعرض لها ما بين 1880 و1900 قررت السلطات الفرنسية تغيير مقره ونقله إلى باريس مع تغيير اسمه لبنك الجزائر وتونس، كما تغير معه أسس الإصدار والتغطية وتمثلت وظائفه بالإضافة إلى الإصدار في تحديد معدلات الفائدة والخصم وتحديد سقف إعادة الخصم ومراقبة عمليات البنوك.

وعند استقلال تونس انفصل الفرع التونسي عن البنك وأصبح يحمل اسم بنك الجزائر ومقره الدائم باريس إلى غاية استقلال الجزائر، حيث أطلق عليه اسم البنك المركزي الجزائري⁽¹⁾.

إلى جانب بنك الجزائر هناك شبكة هامة (الشكل رقم 1.2) من البنوك التجارية وبنوك الأعمال التي كانت امتدادا للهياكل الفرنسية والأجنبية أبرزها:

1- البنوك التجارية:

إن أغلبية البنوك التي كانت موجودة بالجزائر تتكون من هياكل من البنوك الرئيسية الفرنسية وهي:⁽²⁾

- القرض العقاري للجزائر وتونس C.F.A.T؛
- القرض الصناعي والتجاري C.I.C؛
- البنك الوطني للصناعة والتجارة B.N.C.I.A؛
- القرض الليوني C.L؛
- الصندوق الجزائري للقرض والبنك C.A.C.B؛
- الشركة العامة S.G؛
- شركة مرسيليا للقرض S.M.C؛
- بنك بركليز المحدود B.B.L؛
- قرض الشمال C.N.

2 -بنوك أعمال

تتمثل في بنكين هما:

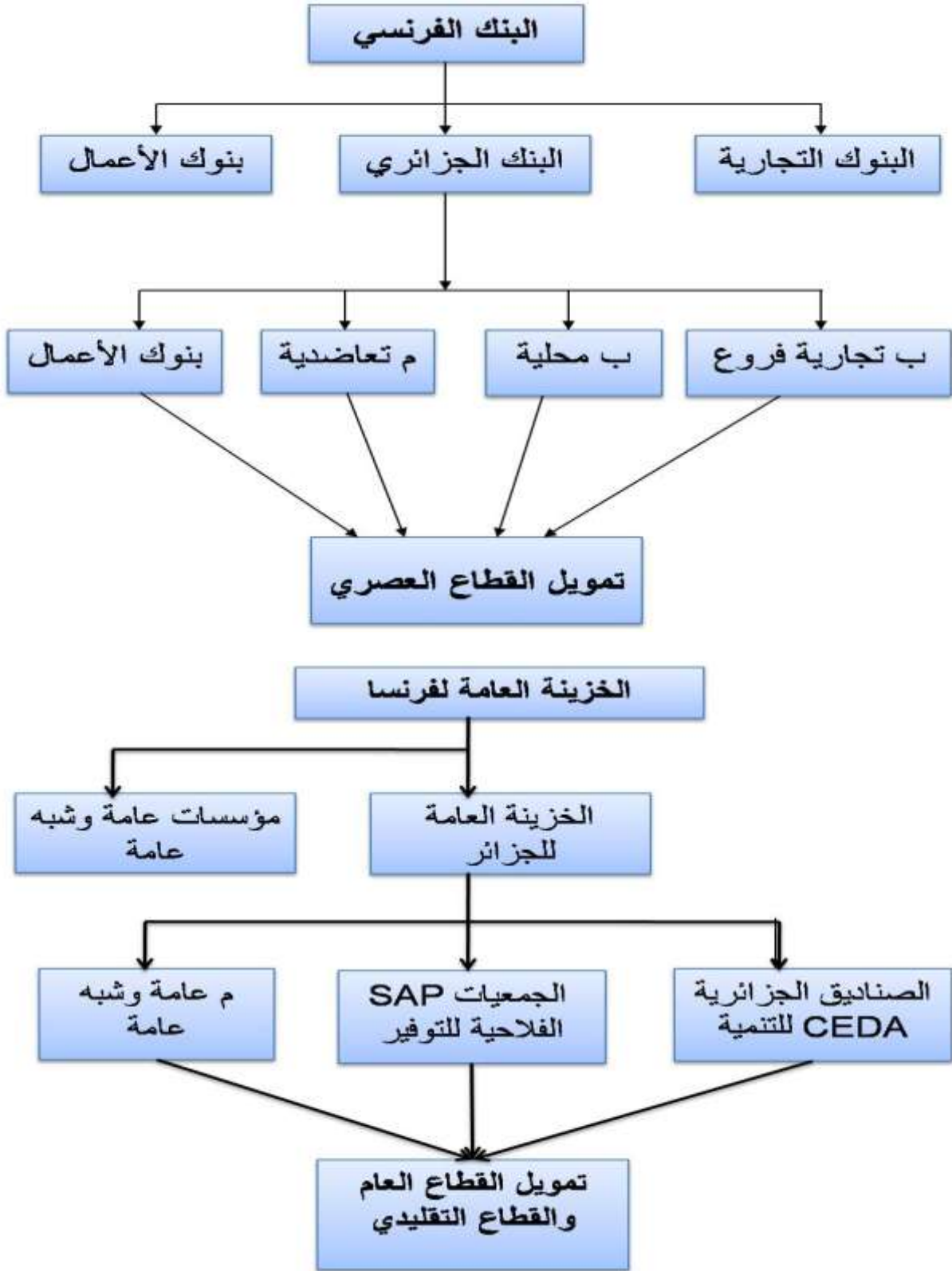
- البنك الصناعي لشمال إفريقيا (BIAN)
- بنك باريس والأراضي المنخفضة.....(BPPB)

1 - انظر:

القزويني شاكرا، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، الجزائر، 2008، ص ص 48-49.
مفتاح صالح، إدارة النظام المعرفي الجزائري من قبل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005. ص ص 103-104

2 - المرجع السابق، ص 104

الشكل رقم 1.2: هيكل الجهاز المصرفي إبان الاستعمار



المصدر: مفتاح صالح، إدارة النظام المصرفي الجزائري من قبل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، مرجع سبق ذكره،

تميزت هذه المرحلة بتبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي الذي كان يتصف بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، ومن أهم أسسه المنافسة والحرية لذا كانت معظم المؤسسات المالية والمصرفية كفروع لبنوك أو مؤسسات مالية فرنسية أو أوروبية.

واهم خصائص المنظومة المصرفية أثناء الحقبة الاستعمارية هي: (1)

- كانت امتداد للمنظومة المصرفية الفرنسية تنظيمًا وتشريعًا ورقابة ونشاطًا؛
- كانت المهمة الأساسية لها هي رعاية مصالح الصناعيين والتجار من المعمرين الأوروبيين الذين كانوا مستوطنين بالجزائر، من حيث تسهيل عملية الإقراض ومدّهم بالأموال اللازمة للاستثمار؛
- يمكن وصفها بأنها كانت متطورة إذا ما قورنت بباقي فروع البنوك الفرنسية في المستعمرات الفرنسية الأخرى؛
- نلاحظ انه كان منها البنوك العامة والخاصة والمختلطة بين القطاعين ووجود بنوك غير فرنسية مثل BARCLAYS BANK الانجليزي؛
- كان عدد فروعها كبير نسبيًا مقارنة مع حجم الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة؛
- البنوك التجارية في الجزائر أثناء الاحتلال ثلاث وظائف رئيسية:
 - ✓ جمع الموارد الجبائية من الأغلبية المسلمة وإعادة توزيعها لصالح المعمرين؛
 - ✓ تمويل الزراعة الكولونية؛
 - ✓ تمويل النشاطات التجارية بما فيها تصدير الخمر والحمضيات.

ثانيا- مرحلة إضفاء السيادة (1962-1963)

مباشرة بعد الاستقلال تم إنشاء ما يعرف بمؤسسات السيادة النقدية والمالية للدولة والمتمثلة في:

1- خزينة الجزائر

أنشأت في أوت 1962 فكانت وظيفتها الأنشطة التقليدية للخبزينة ومنح قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي، وكذا حل محل المؤسسات المصرفية والمالية في قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا.

1 - مهدية صغير، خصوصية البنوك العمومية، واثر ذلك على النظام المصرفي الجزائري - دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري -، مذكرة تدرج ضمن نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 08 .

2- البنك المركزي الجزائري:

تم إنشاء بنك مركزي جزائري بموجب القانون رقم 62-144 بتاريخ 13/12/1962، حيث أوكلت له وظيفة الإصدار النقدي ومراقبة تنظيم الكتلة النقدية وتوجيه ومراقبة القروض، ومن ثم تعزيز السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية في 10-04-1964 تحت اسم الدينار الجزائري⁽¹⁾.

3- البنك الجزائري للتنمية B.A.D

أنشأ الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) بتاريخ 07 ماي 1963 وأخذ أصول صندوق التجهيز لتنمية الجزائر والصندوق الوطني للمناقصات العامة، ثم تحول اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية سنة 1972⁽²⁾.

4- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:

أنشأت هذه المؤسسة بموجب القانون 64-227 بتاريخ أوت 1964، يقوم هذا الصندوق بعمليات مشابهة لعمليات البنوك فيمكنها فتح حسابات الشيك لزيائنها ومنحهم القروض، لكن هذا يبقى عمل هامشي لأن الأساس هو جمع الادخار بواسطة دفاتر⁽³⁾، حيث تحول نشاطها فيما بعد إلى تمويل البرامج المخطط للسكن الجماعي وإقراض الهيئات المحلية والاكتتاب في سندات التجهيز.

ثالثا - مرحلة التأمينات (1966-1967)

كانت الجزائر المستقلة تطلع لبناء دولة اشتراكية تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، ولكن استحالة دون تطبيقه وهذا راجع إلى الفوضى السائدة وسط المؤسسات المالية الأجنبية، فلذا تقرر تأمين البنوك الأجنبية ابتداء من سنة 1966 وكان هذا القرار بداية لإعادة تشكيل النظام المصرفي، حيث كان ميلاد ثلاثة بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كليا إلى الدولة والغرض من إنشاء هذه البنوك كسر حدة الاحتكار المصرفي الأجنبي.

1-GUIDE des banques et établissements financiers en Algérie 2012 , édition KPMG Algérie SPA, 2012, p 07.

2 - الطاهر لطرش تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007، ص 186.

3 - بخراز فريدة يعدل، تقنيات وسياسات التسيير البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005، ص76.

1- إنشاء البنك الوطني الجزائري

أنشأ هذا البنك بموجب الأمر رقم 66-187 بتاريخ 13 جوان 1966 برأسمال قدره 20 مليون دج وجاء ليحل محل كل من البنوك:⁽¹⁾

- القرض العقاري التونسي؛
- القرض الصناعي التجاري؛
- البنك الوطني للتجارة والصناعة؛
- بنك الخصم؛
- بنك باريس؛

وقد اعتبر البنك الوطني الجزائري أداة للتخطيط المالي ودعامة للقطاع الاشتراكي والزراعي وأهم وظائفه:⁽²⁾

- تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان طويل وقصير الأجل؛
- منح قروض للقطاع الزراعي المسير ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي؛
- يقوم البنك كذلك بإقراض المنشآت الصناعية؛
- خصم الأوراق التجارية في الميدان السكني؛
- المساهمة في رأسمال عدة بنوك أجنبية لدعم التجارة الخارجية.

2- القرض الشعبي الجزائري (CPA)

أنشأ هذا البنك بتاريخ 29 ديسمبر 1966 بموجب القانون رقم 66-30 المعدل بالأمر 67-75 بتاريخ 11 ماي 1967 برأس مال قدره 15 مليون دج جاء ليحل محل:⁽³⁾

- القرض الشعبي الجزائري (وهران، قسنطينة، عنابة)؛
- الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي.
- أدمجت فيما بعد 3 بنوك أجنبية هي:

1 - عبد الله خيايه، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص 183.

2 - نفس المرجع، والصفحة السابقة.

3 - عبد الله خيايه، مرجع سبق ذكره، ص 183-184.

- شركة القروض المرسييلية؛
- الشركة الفرنسية للتسليف؛
- البنك المختلط (الجزائر، مصر).

أولت للبنك مجموعة من الوظائف تمثلت في إقراض الحرفيين وقطاع السياحة والصيد البحري والتعويّنات الغير فلاحية في ميادين الإنتاج، التوزيع، التجارة، قطاع المياه، الري وتمويل مشتريات الدولة.

3- البنك الخارجي الجزائري

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم رقم 67-204 المؤرخ في 01 أكتوبر 1967 وضم خمسة بنوك أجنبية وهي: (1)

- القرض الليوني؛
- الشركات العامة؛
- قرض الشمال؛
- البنك الصناعي للجزائر وحوض المتوسط؛
- باركليز بنك.

تتمثل مهام البنك الجزائري الخارجي في:

- منح الاعتمادات عن الاستراد وإعطاء ضمانات للمصدرين.
- وضع اتفاقيات واعتمادات مع البنوك الأجنبية كما أنه يمارس كل العمليات المصرفية التقليدية.

يمكن اعتبار هذه المرحلة سهلة باعتبارها إتمام لهيكلّة المؤسسات المالية والمصرفية من خلال تأميمها، وحيث طريقة التخصّص المقدرة في القوانين الأولية لهذه البنوك الثلاثة سوف لا تجد طريقها للتطبيق حرفيا في الواقع لأن هذه البنوك تمارس نفس الصلاحيات من ناحية العلاقات مع الخارج وكذلك من ناحية القروض للمؤسسات الصناعية والتجارية.

المطلب الثاني: إصلاحات السبعينيات

شهدت فترة السبعينيات بعض الإصلاحات الجزئية في نظام التمويل هدفها هو إعطاء دور أكبر للبنوك في تمويل الاقتصاد، تجسدت في ظهور الهيئة العامة للقرض والنقد والهيئة الفنية للمؤسسات

1 - عبد الله خبابه، مرجع سبق ذكره، ص ص 184-185.

المصرفية وكذا تعويض الصندوق الجزائري للتنمية بالبنك الجزائري للتنمية⁽¹⁾، فالأمر 71-47 الصادر 30 جوان 1971 المتضمن تنظيم البنوك، حيث أعطى صلاحيات إضافية للبنك المركزي بعدما كانت تنحصر مهامه في خدمة الخزينة العامة وذلك بمنحها قروضا بدون قيد أو شرط.

أولاً- مبادئ إصلاح 1971

تبنى إصلاح 1971 عدة مبادئ جاءت على النحو التالي:

1- مبدأ مركزية الموارد المالية

اعتمدت الجزائر نظاما مخططا يستلزم معرفة حجم الموارد المالية، ويتطلب حصر هذه الموارد في مكان واحد هو خزينة الدولة.

2- التوزيع المخطط للائتمان

يحدد نظام التخطيط الأهداف الحقيقية ويقوم بحصر الموارد المالية وتوجيهها إلى تحقيق الأهداف المبنية في الخطة الوطنية.

3- مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية

يتعلق هذا المبدأ بمراقبة الأموال الممنوحة للمؤسسات العامة في شكل اعتمادات وقروض، حيث حاولت السلطة مراقبة استعمال هذه الموارد وتوجيهها حسب الأهداف المحددة.

ثانياً- آليات السياسة التمويلية قبل استقلالية المؤسسات -ركائز إصلاح السبعينيات

تعد هذه الآليات توجيهات أساسية فرضت على البنوك وعلى المؤسسات التي نصت على ما يلي:

1- التوظيف المصرفي الواحد

أجبرت جميع المؤسسات العمومية والهيئات ذات الطابع التجاري والصناعي بتركيز حساباتها لدى بنك تجاري واحد وجميع عملياتها، من خلاله تسمح هذه العملية بمتابعة الوضع المالي للمؤسسة واتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة حدوث أي مشكلة.

1 - الجزائر، وزارة المالية، الأمر رقم 71-47 المتضمن مؤسسات القرض الصادر بتاريخ 1971/07/06 بالجريدة الرسمية، العدد 55 الصادر بتاريخ 1971/07/06

2- منع التمويل الذاتي

تم تعريف نمط التمويل للمؤسسات العمومية بالمرسوم رقم 70-93 الصادر في 31-12-1970 والحامل لقانون المالية لسنة 1971.

الملاحظ من خلال المرسوم أنه لا يسمح للمؤسسات استعمال أموالها في التمويل فأرباح المؤسسات بعد اقتطاع الإهلاكات والاحتياطات يجب أن تودع لدى الخزينة، هذا الإجراء يبدو منطقيا في النظام الجديد وذلك قصد منع كل مشاريع غير مخطط لها، وهي مجبرة على التمويل من البنك وظل هذا الإجراء إلى غاية 1976.

3- تخصص البنوك

يعني التخصص البنكي اهتمام كل بنك بتمويل قطاع معين دون القطاعات الأخرى، ومنه تخصص البنوك حسب تخصص المتعاملين الاقتصاديين.

4- منع الائتمان ما بين المؤسسات

لكي تتمكن البنوك من متابعة الوضع المالي للمؤسسات العمومية تم منع هذه الأخيرة من الاقتراض فيما بينها، حيث ظلت هذه الوظيفة من صلاحيات البنوك إلا أنه في حالة تعرض البنك إلى مشكلة سيولة سيضطر البنك إلى السحوبات على المكشوف من البنك المركزي، وفي حالة عدم كفاية عمليات إعادة الخصم وهذا ما يزيد من مديونية هذه البنوك وبالتالي زيادة الإصدار النقدي.

5- تقسيم المهام

قسمت المهام ما بين المجلس الوطني للتخطيط ووزارة المالية وكانت المهام مقسمة على النحو التالي:

- يعد إقرار المؤسسة لمشروعها الاستشاري تقوم بوضعه لدى وزارة المالية وفي حالة الموافقة، فإن هذه الأخيرة ترسله لوزارة التخطيط؛
- تقييم المردودية الاجتماعية والمالية لمشروع الاستثمار من قبل الوزارة المكلفة بالتخطيط وفي حالة الضرورة من قبل الدولة؛
- يتم إبرام عقد الإقراض ما بين المؤسسة المعنية والبنوك التجارية أو البنك الجزائري للتنمية، ويتضمن هذا العقد كل المعلومات الخاصة بالقرض؛

ثالثاً - خصائص هذه المرحلة

تماشياً والنظام الاقتصادي الاشتراكي الذي تبنته الجزائر بعد الاستقلال إذ لم تؤدي المؤسسات المالية والمصرفية الدور المنوط به في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومنه أهم خصائص النظام المصرفي في هذه الفترة:⁽¹⁾

- عدم وجود قانون مصرفي موحد يحدد ويوضح العلاقة بين البنوك والبنك المركزي والخزينة، وبالتالي ساد التناقض والتداخل والصلاحيات بين هذه الأطراف؛
- غياب البنك المركزي وعدم قيامه بمهامه الرئيسية واقتصار دوره في إعادة تمويل الخزينة والبنوك التجارية دون توجيه أو رقابة على تداولها في السوق؛
- كانت البنوك عبارة عن صناديق توفر السيولة اللازمة لتمويل المؤسسات العمومية واستثمارات الدولة، ومنه غابت المردودية المالية لهذه البنوك وغابت معها مصطلح الوساطة المالية؛
- غياب سلطة القرار على منح القروض للبنوك وغياب محفزاتها في تجميع الموارد؛
- غياب المنافسة الحقيقية بين البنوك نتيجة التخصص.

على الرغم مما أتى به إصلاح سنة 1971 في محاولة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي المنشأ حديثاً، بقصد التحكم الجيد في التدفقات النقدية المتداولة داخل القطاع إلا أنه لم يخل من بعض المعوقات والتناقضات التي نتج عنها العديد من المشاكل.

المطلب الثالث: إصلاحات الثمانينات

إن الفترة الممتدة من 1986 إلى 1988 محاولة لإصلاح المنظومة المصرفية والمالية لتحضيرها للتوجه نحو اقتصاد السوق، وقد تجسد ذلك في القيام بتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية، حيث تم إصدار القانون 86-12 المؤرخ في 19-08-1986 وهو قانون خاص بنظام البنوك وشروط الإقراض، هذا بالإضافة إلى إصدار قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية في عام 1988 الذي تحصلت البنوك بموجبه على استقلاليتها، حيث اعتبرها القانون مؤسسات عمومية اقتصادية أكد على طابعها التجاري وعلى أن لها شخصية معنوية تسيرها قواعد القانون التجاري.

1 - قرشي محمد الحموي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2003)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص119.

أولاً- مضمون القانون 86-12 المؤرخ في 19-08-1986 المتعلق بنظام القروض والبنوك

من خلال القانون 86-12 المؤرخ بتاريخ 19-08-1986 أرادت الدولة إعطاء دوراً أكثر أهمية للبنوك التجارية، وهذا بالقيام ببعض التغييرات على مستوى الهياكل الاستثمارية والمتمثلة في إنشاء مجلس وطني للقروض ولجنة لمراقبة عمليات البنوك⁽¹⁾، كما استعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية حيث كلف بإعداد وتسيير أدواتها، بما في ذلك تحديد سقف عمليات إعادة الخصم لتوجيه السياسة الإقراضية المنتهجة من طرق البنوك⁽²⁾.

بموجب هذا القانون فرق بين بنك الجزائر وغيرها من البنوك والمؤسسات على النحو التالي:

1- البنك المركزي

2- هيئات الإقراض: تمثل الهيئات التي تقدم القروض.

أ- مؤسسات الإقراض ذات الطابع العام للبنوك.

ب- مؤسسات القرض المتخصصة بنوك متخصصة.

3- هيئات الرقابة:

أ- المجلس الوطني للقروض.

ب- اللجنة التقنية للبنك.

1- البنك المركزي:

أهم الوظائف الموكلة له هي:

- ضبط ومراقبة توزيع الائتمان على قطاعات الاقتصاد الوطني بالوسائل الملائمة؛
- توزيع الائتمان بطريقة تتماشى مع الأهداف المتعلقة بالإنتاج وميزان المدفوعات؛
- حصول البنك المركزي على امتيازات إصدار النقود بأمر من الدولة؛
- تسيير احتياطات الصرف وجميع العمليات الخاصة بالذهب والتجارة الخارجية، ومتابعة تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالصرف والتجارة الخارجية؛

1 - الطيب ياسين، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 03، سنة 2003، ص52.

2 - محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص138.

- تسيير أدوات السياسة النقدية وفقا لما يمليه المجلس الوطني للقروض من خلال:

- تحديد سقف القروض التي توزعها البنوك التجارية أو ما يسمى بتأطير القروض وتحديد أسعار الفائدة تساعد على زيادة حجم المدخرات.
- تكليف البنك المركزي بضمان تقديم التمويل اللازم للخزينة بشرط احترام الوطنية للاتتمان المقرر بالمخطط الوطني للقروض.

2- هيئات الإقراض

أ- مؤسسات الإقراض ذات الطابع العام:

تكلف البنوك كمؤسسات للإقراض بجمع الودائع من الأفراد ومنح القروض باختلاف مدتها وأشكالها، وضمان تسيير وسائل الدفع والقيام بالتوظيف والاكتتاب وبيع وشراء القيم المنقولة وتنفيذ الخطة الوطنية للاتتمان⁽¹⁾، والمشاركة في تمويل الاقتصاد الوطني بالمساهمة في شركات مالية محلية أو أجنبية حسب المخطط الوطني للتنمية.

ب- مؤسسات القرض المتخصصة

حسب المادة 18 من القانون البنكي رقم 86-12 فإن مؤسسات القرض المتخصصة تنشط وفق الشكل الذي منحها لها القانون، فلا تقوم إلا بجمع بعض أنواع الودائع بالمقابل لا تمنح إلا بعض أنواع القروض وذلك حسب طبيعتها القانونية وإطار نشاطها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشرع الجزائري بعد أن أخذ مبدأ تخصص البنوك في هذا القانون قام بالتخلي عليه منذ التسعينيات بمناسبة صدور قانون النقد والقروض.

3- هيئات الرقابة

أ- المجلس الوطني للقروض

أنشأ المجلس الوطني للقروض من أجل تطبيق القانون وتنفيذ المخطط الوطني للقروض، وأوكلت له عدة مهام في توجيه السياسة المالية والنقدية من خلال:

1 - الجزائر، وزارة المالية، القانون البنكي رقم 86-12 المتعلق بنظام القروض والبنوك المؤرخ في 19-08-1986، الجريدة الرسمية، رقم 34، الصادرة في 20-08-1986، المادة 17.

- إعداد توجيه السياسة النقدية والقرض في إطار الخطة الوطنية للقرض؛
- مراجعة ومراقبة وتحليل الشروط الخاصة بتسيير النصوص التشريعية الخاصة بالنظام المالي والنقدي؛
- متابعة إعادة التصحيح المادي للخطة الوطنية للقرض؛
- اقتراح الشروط المتعلقة بمؤسسات القرض.

ب- اللجنة التقنية للبنك

يرأس هذه اللجنة محافظ البنك المركزي واللجنة مكلفة بمتابعة جميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة المصرفية، كما تسهر اللجنة على ضمان تطبيق التنظيمات والتشريعات القانونية والمصرفية تبعا للسلطات الرقابية المخولة لها، وتهدف الصلاحيات المخولة للجنة إلى تشجيع الادخار ومراقبة توزيع القروض⁽¹⁾.

لقد قام قانون 86-12 بإصلاح جذري للمنظومة المصرفية حيث أعاد للبنك المركزي دوره الأساسي كبنك البنوك وتقليص دور الخزينة في عملية التمويل.

ولكن رغم هذه التغييرات إلا أن القانون المصرفي لعام 86 بات غير متماشيا مع الوظيفة الاقتصادية الجديدة، إذ أنه يحمل في مضمونه نوع من التناقض فمن ناحية يلح على ضرورة التقييد بالحدود التي ترسمها الخطة الوطنية للقرض وفقا للأهداف التنموية المخططة ومن ناحية أخرى يطالب باللامركزية في اتخاذ قرارات التمويل.

ثانيا- القانون 88-06 الخاص باستقلالية المؤسسات المالية والمصرفية والمعدل والمتمم للقانون رقم

12/86

لم يخل القانون 12/86 من النقائص والعيوب فلم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية وبالخصوص بعد ظهور جملة من القوانين كالقانون رقم 01/88 المتعلق بالقوانين التوجيهية للمؤسسات العمومية والقانون رقم 03/88 المتعلق بصناديق المساهمة والقانون رقم 05/88 المتعلق بإتمام وتعديل 17/84 المتعلق بقوانين المالية.

في نفس الصدد جاد القانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية، بمقتضاه أصبحت البنوك مؤسسات عمومية اقتصادية مستقلة تخضع كباقي

1 - la banque d'Algérie, <http://www.bank-of-algeria.dz/banque.htm>, consulté le 24-03-2014

المؤسسات لمعيار المردودية، وذلك في إطار احترام قواعد التسيير المحددة من طرف البنك المركزي الذي له صلاحية المراقبة على البنوك التجارية⁽¹⁾.

فهذا القانون نظرا للمؤسسة كمحرك للتنمية في خضم لعبها دور البطولة في اقتصاد السوق ودعمه في استقلاليتها، حيث أبعدها هذا القانون الدولة عن إدارة وتوجيه المؤسسات العامة بالرغم من بقاءها مالكة أو مساهمة بجزء من رأس المال في هذه المؤسسات، أما الجزء الآخر الباقي فتملكه المؤسسات الاقتصادية العامة الأخرى.

لقد كان قانون 06/88 يهدف إلى إصلاح المنظومة المصرفية وفق المتغيرات الجديدة التي يعيشها الاقتصاد الوطني من خلال الآتي:⁽²⁾

- تأكيد دور البنك المركزي في الإشراف على السياسة النقدية وتوجيهها؛
- تحديد سقف القروض المصرفية الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني؛
- السماح للبنوك العامة بتقديم القروض المتوسطة وطويلة الأجل في إطار مخطط القرض؛
- عدم إلزام المؤسسات بمبدأ إجبارية التوظيف المصرفي؛
- إلغاء النظام المصرفي الخاص بترخيص الإسترداد وتعويضه بنظام ميزانية العملة الصعبة.

في إطار استقلالية المؤسسات تقيد تعامل المصرف مع المؤسسات الاقتصادية العمومية، فأصبحت تراعي في تعاملها عامل المردودية والمخاطرة وأصبحت المصالح متسلحة بعدة صلاحيات منها معالجة ملفات الطالبين للاستثمارات وكذا التفاوض بين المصرف والمتعاملين الاقتصاديين⁽³⁾.

المبحث الثاني: قانون النقد والقرض 90-10 مفهومه أهدافه ومبادئه

يعتبر قانون النقد والقرض من أهم محطات الإصلاحات المصرفية البارزة، وهذا نظرا لجملة من المتغيرات التي حدثت على الجهاز المصرفي الجزائري، وللتعرف على القانون سوف نتطرق إلى مفهومه أهدافه ومبادئه

1 - كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد العاشر، نوفمبر، 2006، ص 341.

2 - حمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص 140-141.

3 - الطيب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 53.

المطلب الأول: مدخل إلى قانون النقد والقرض

رغبة من السلطات في تفتادى سلبيات المرحلة السابقة وتجاوز قصور الإصلاحات وتماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي، جاء قانون النقد والقرض فهذا القانون الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990 يعتبر نسا تشريعيا جديدا لدعم الإصلاحات التي شرع فيها منذ سنة 1988 من طرف السلطات، ويشمل كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض والبنك سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للبنوك أنشطة البنوك مراقبة البنوك ومعايير التسيير... الخ ضمن محاور رئيسية هي: (1)

- النقد؛
- هيكل البنك المركزي وتنظيم عملياته؛
- التنظيم البنكي؛
- مراقبة البنوك والمؤسسات المالية؛
- حماية المودعين والمقترضين؛
- تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال؛
- العقوبات الجزائية؛
- أحكام انتقالية ومختلفة.

يتضمن القانون ثلاث مستويات من السلطة لتنظيم الوظيفة المصرفية وهي:

- مجلس النقد والقرض؛
- بنك الجزائر؛
- اللجنة المصرفية.

أما عن الركائز الأساسية لقانون النقد والقرض جاءت كالتالي:

- النصوص المتعلقة ببنك الجزائر واستقلالته ومسؤوليته: المواد 15-92-110-113-118-156
- المؤسسات المالية ودورها: المواد 111-118-116
- الفروع الأجنبية: المواد 127-130

1 - الجزائر، وزارة المالية، قانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990. الجريدة الرسمية، العدد 16 الصادر في 18 أبريل 1990.

- هيئة إدارة ومراقبة بنك الجزائر: المادة 19
- مجلس النقد والقرض: المواد 32-50
- مركزية المخاطر: المادة 160
- لجنة الرقابة المصرفية: المواد 144-157

المطلب الثاني: أهداف قانون النقد والقرض

إن الهدف الجوهرى لقانون النقد والقرض هو إعادة صنع قواعد اقتصاد السوق وإعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك، ومحاربة مختلف أشكال التسريبات وتعويض عوامل الإنتاج، يتفرع هذا الهدف إلى أهداف فرعية كالتالى: (1)

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي؛
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في إدارة شؤون النقد والقرض؛
- إعادة تقييم العملة الوطنية (المادة 04-51-59 من القانون)؛
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء بنوك وطنية خاصة أو أجنبية؛
- إلغاء مبدأ تخصص البنوك وتحديد وتوضيح النشاطات المنوطة بالبنوك والهيئات المالية؛
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي وبورصة القيم المنقولة؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

المطلب الثالث: مبادئ قانون النقد والقرض

أتى هذا القانون بعدة أفكار جديدة تصب مجملها في منح النظام المصرفي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد، وانعكاسا لتوجهات النظام الاقتصادي الجديد المتبع في الجزائر، وأهم المبادئ نجد.

أولاً- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

حيث كانت القرارات في السابق تتخذ تبعا للمعطيات الحقيقية أي على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة(2).

1 - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 188-189

2- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 169-197.

وفي هذا الإطار تبني قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية وذلك حتى تحددها السلطة على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد.

لقد سمح هذا المبدأ بتحقيق مجموعة من الأهداف هي: (1)

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي وتحمل المسؤولية الأولى عن تسيير السياسة النقدية؛
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا؛
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها وإحلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حساب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

ثانيا - الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة

لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي ولم يعد يتميز بتلك التلقائية ولم يصبح يتم بلا حدود، بل أضحت تمويل الخزينة قائما على بعض القواعد وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية: (2)

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة؛
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية؛
- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

1 - نفس المرجع، الصفحة السابقة.

2 - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 187.

ثالثا- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض

بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة العامة عن تمويل الاقتصاد (منع القروض)، ليبقى دورها مقتصرًا على تمويل الاستثمارات العامة المخططة من قبل الدولة، وبهذا استعاد النظام المصرفي دوره في منح الائتمان للاقتصاد مرتكزا في ذلك على أسس ومفاهيم الجدوى الاقتصادية للمشاريع الطالبة للتمويل.

ربعا-إنشاء سلطة نقدية وجديدة مستقلة

إن التشتت الذي عرفته السلطة النقدية سابقا بين وزارة المالية من جهة وبين الخزينة التي كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها وتصرف كأنها هي السلطة النقدية من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة البنك المركزي لاحتكاره امتياز إصدار النقود، هذا ما جعل قانون النقد والقرض يضع حدا لمثل هذا التدخل وإنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة من أجل ضمان انسجام السياسة النقدية من جهة ومن جهة ثانية لضمان تنفيذ هذه السياسة وتحقيق الأهداف النقدية، وتتمثل هذه السلطة النقدية في مجلس النقد والقرض.

المبحث الثالث: الجهاز المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض

لقد كان تأثير قانون النقد والقرض واضح على هيكل النظام النقدي من خلال تفعيل دور البنك المركزي والسماح بإنشاء بنوك خاصة، واستحداث هيئات رقابة خصوصا في ظل التعديلات لسنة 2001 ولسنة 2003 ولسنة 2010.

المطلب الأول: هيكل النظام النقدي على ضوء قانون النقد والقرض

باعتبار قانون النقد والقرض يهدف إلى الاعتماد على الادخار والسوق المالي في التمويل عوضا عن المديونية والتضخم، كما كان سابقا فقد تم إنشاء الهيئات والوسائل لضمان حسن التنظيم النقدي وجاءت هذه الهيئات كما يلي:

1- بنك الجزائر (البنك المركزي)

1-1- المحافظ.

1-2- مجلس النقد والقرض.

2- البنوك والمؤسسات المالية.

أولاً- البنك المركزي

يعرف البنك المركزي على أنه: "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي طبقاً للمادة 11 من قانون النقد والقرض، وبمقتضى هذا القانون تغير اسم البنك المركزي حيث أصبح منذ ذلك الوقت يحمل اسم بنك الجزائر.

حسب المادة 55 من قانون 90-10 تتمثل مهمة البنك في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها، باستحضار جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ويراقب جميع الوسائل الملائمة لتوزيع القرض ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سعر الصرف.

يدير البنك جهازان:

- المحافظ
- مجلس النقد والقرض

1- المحافظ

يعين بمرسوم رئاسي لمدة 6 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة كما يتم إنهاء مهامه بمرسوم رئاسي، أما النواب وعددهم 3 (ثلاث) يعينون بمرسوم رئاسي لمدة 5 سنوات وهي قابلة للتجديد مرة واحدة، كما لا يخضع المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيف العمومي، كما تنتهي مهام المحافظ ونوابه بمرسوم رئاسي ويكون في حالتين إما العجز الصحي أو الخطأ الفادح.

ويحدد مرسوم تعيين نواب المحافظ رتبة كل واحد منهم كما تغير هذه الرتبة كل سنة حسب ترتيب معاكس للترتيب الوارد في المرسوم⁽¹⁾.

يسهر محافظ البنك ونوابه على إدارة السلطات العمومية والبنوك المركزية الأخرى لهيئات مالية دولية، أو بصفة عامة يمثل البنك المركزي أمام غيره وينظم المحافظ كذلك خدمات البنك المركزي ويحدد مهامه وتستشيريه الحكومة في المسائل المستقلة بالنقد والقرض والتي من الممكن أن تؤثر على السياسة النقدية⁽²⁾.

1 - المادة 20-21 من قانون النقد والقرض.

2 - المادة 28 من قانون النقد والقرض.

2- مجلس النقد والقرض

يتكون هذا المجلس من محافظا رئيسا ونوابه الثلاثة كأعضاء وثلاث موظفين سامين معينين بموجب موسوم من رئيس الحكومة⁽¹⁾.

يؤدي مجلس النقد والقرض مهمتين أساسيتين باعتباره من جهة مجلس إدارة البنك المركزي ومن جهة أخرى سلطة نقدية فباعتباره مجلسا للإدارة، يمكنه أن يؤسس لجنة استشارية يحدد تركيبها ومهامها وطريقة عملها كما يتكفل بشراء وبيع الأموال المنقولة والثابتة بالإضافة إلى ذلك يضيف التعديلات التي يراها ضرورة إلى ميزانية البنك المركزية⁽²⁾، أما من ناحية السلطة النقدية فهو يملئ القواعد التي على البنك المركزي إتباعها ويضمن بتنفيذها وتتمثل مهامه في هذا الإطار فيما يلي:⁽³⁾

- إصدار النقود وتغطيتها؛
- أسس وشروط عمليات البنك المركزي؛
- الأهداف الواجب بلوغها من أجل تطوير الكتلة النقدية؛
- غرفة المقايضة؛
- شروط إقامة البنوك والمؤسسات المالية وأماكن تواجد فروعها؛
- شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك المالية الأجنبية في الجزائر؛
- القواعد والنسب المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية من نسب السيولة ونسب الملاءة؛
- حماية عملاء البنوك والمؤسسات المالية؛
- مراقبة الصرف وتنظيم السوق؛
- النظم والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية؛
- الموافقة أو سحب الاعتماد لنشاط مؤسسات المالية والبنوك الوطنية والأجنبية.

ثانيا- البنوك والمؤسسات المالية

1- البنوك التجارية

بموجب المادة 114 من قانون النقد والقرض التي جاء فيها ما يلي: "تعتبر البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المادة 110-113 وهي:

- 1 - المادة 32 من قانون النقد والقرض.
- 2 - المادة 42-43 من قانون النقد والقرض.
- 3 - المادة 44-45 من قانون النقد والقرض.

- تلقي الودائع من الجمهور؛
- منح القروض؛
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

نجد ضمن البنوك التجارية، البنوك التجارية العامة وهي المملوكة لدولة وتستحوذ على أكبر حصة من السوق المصرفية حاليا نحو 93% من السوق وهذه البنوك هي:

- البنك الوطني الجزائري؛
- القرض الشعبي الجزائري؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- بنك التنمية المحلية؛
- صندوق التوفير والاحتياط؛
- بنك الجزائر الخارجي.

2- المؤسسات المالية:

عرفت المادة 115 من قانون النقد والقرض المؤسسات المالية على أنها أشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى أن المؤسسات المالية تقوم بمهام الإقراض على غرار البنوك دون استعمال أموال الغير فالمصدر الأساسي للأموال المستعملة تتمثل في رأس مال المؤسسة المالية وقروض المساهمة والادخارات طويلة الأجل.

3- البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية

ابتداء من صدور قانون النقد والقرض أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعها لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري، ولكل مؤسسة بنكية أو مالية يجب أن يخضع فتح هذه الفروع إلى تراخيصه خاصة يمنحه مجلس النقد والقرض، ويتجسد في قرار صادر عن محافظ بنك الجزائر، ويجب أن تستعمل هذه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية رأس مال يوازي على الأقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، كما هو محدد بواسطة النظام رقم 90-10 المتعلق برأس المال الأدنى والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر⁽¹⁾.

1 - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 202.

وقد حدد النظام رقم 93-01 المؤرخ في 03 جانفي 1993 شروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية وشروط إقامة فروع البنوك ومؤسسات مالية أجنبية، ومن هذه الشروط المطلوبة نذكر منها: (1)

- تحديد برامج النشاط؛
- الوسائل المالية والتقنيات المرتقبة؛
- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.

لقد سمح صدور قانون النقد والقرض بإنشاء بنوك جديدة خاصة ومختلطة وأجنبية حيث ظهرت هذه البنوك لتدعيم البنوك العامة والمساهمة في ترقية النشاط وإحداث نوع من المنافسة بين البنوك في تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة وأهم هذه البنوك: (2)

أ- بنوك خاصة برأس مال أجنبي

- الشركة المصرفية العربية ABC أنشئ برأس مال اجتماعي قدره 20 مليون دولار.
- سيتي بنك الأمريكي CITI BANK يعتبر من أكبر البنوك العالمية في ميدان إدارة أسواق الصرف برأس مال قدره 1.2 مليار دينار جزائري يقع مقره بالأوراسي.
- الشركة العامة الفرنسية la société générale فتحت فرعا في الجزائر برأس مال قدره 500 مليون د.ج.
- البنك العربي الأردني يقع مقره الأصلي في عمان قدر رأس ماله 500 مليون د.ج.
- بنك ناتكسيس الأساسية NATEXIS ALAMANA أنشئ برأس مال قدره 500 مليون د.ج.
- البنك القطر ريان بنك: أنشأ من قبل مجموعة الفيصل مقره قطر برأس مال معتمد قدره 30 مليون دولار.
- بنك PGHER MES APA أنشئ هذا البنك برأس مال قدره 500 مليون د.ج.
- البنك العام المتوسط BGM تأسس برأس مال قدره مليار د.ج.
- البنك الجزائري المختلط البركة BARAKA مقره جد بالسعودية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وتم توزيع حصص رأس مال يعطي الأغلبية للجانب الجزائري بنسبة 51%

1 - نفس المرجع، ص 203.

2 - la banque d'Algérie, <http://www.bank-of-algeria.dz/banque.htm>. consulté le 01-10-2013

ب- بنوك خاصة برأس مال أجنبي

- البنك الاتحادي union bank أنشأ برأس مال خاص مختلط وطني أجنبي.
- الخليفة بنك أنشئ برأس مال قدره 1.6 مليون دولار.
- البنك المختلط B.A.M.I.G
- منى بنك MOUNA BANK برأس مال قدره 620 مليون دج.
- البنك الدولي الخارجي الشركة الجزائرية للبنك C.A. Bank

المطلب الثاني: هيئات الرقابة في النظام البنكي الجزائري

تخضع البنوك والمؤسسات المالية إلى رقابة من طرف هيئات تسهر على تنظيمها ومنها:

أولاً-اللجنة الرقابية المصرفية.

تشير المادة 143 من قانون النقد والقرض إلى إنشاء لجنة مكلفة بمراقبة تطبيق البنوك والمؤسسات المالية للقوانين التشريعية والتنظيمية المنصوص عليها والسهر على وضعها المالي، تتشكل اللجنة من محافظ البنك المركزي ويعوضه النائب في حالة غيابه وقاضيان ينتدبان من المحكمة العليا يقترحهما رئيسهما الأول بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء وشخصيتان يقترحهما وزير المالية بناء على مستواهم وتأهيلهم في المجال البنكي.

ينظم البنك المركزي أعمال رقابة اللجنة باستخدام موظفيه وتمارس هذه الرقابة استنادا إلى الوثائق والمعلومات التي تطلبها اللجنة من البنوك والمؤسسات المالية⁽¹⁾.

يمكن للجنة كذلك أن تطلب معلومات من أي شخص آخر له مساهمة أو علاقة مالية بهذه البنوك والمؤسسات المالية⁽²⁾.

ثانيا- مركزية المخاطر

تعد المخاطر المتعلقة بالقروض من أهم المخاطر التي تمس بالنظام البنكي بحيث تخفض من مردوبيته، ولهذا أسس قانون النقد والقرض بما يسمى بمركزية المخاطر والتي ينظمها البنك المركزي، فهو يتكفل بجمع كل المعلومات من البنوك والمؤسسات المالية المتعلقة بأسماء المستفيدين من القروض

1 - المادة 147 من قانون النقد والقرض.

2 - المادة 151 من قانون النقد والقرض.

ونوعية وسقف القروض الممنوحة لهم والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض، كما أنه على جميع البنوك والمؤسسات المالية الانضمام إلى مركزية المخاطر⁽¹⁾.

ثالثا-مركزية عوارض الدفع

تعد عدم إمكانية تحصيل القروض من المشاكل التي تتعرض لها البنوك، فقد قام بنك الجزائر بموجب القانون رقم 92-02 المؤرخ بتاريخ 22-03-1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع، التي تعمل على جمع المعلومات المتعلقة بالمشاكل التي تصادف مؤسسات القرض في تحميل ديونها فإذا كانت مركزية المخاطر تقوم بجمع المعلومات عن القروض ذات المخاطر، فمركزية عوارض الدفع تتابع الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض وتتبع قائمة العوارض بشكل دوري وتبلغها إلى الوسطاء الماليين ولأي سلطة أخرى⁽²⁾.

رابعا- جهاز مكافحة إصدار شبكات بدون رصيد

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام 92-03 المؤرخ في 22-03-1992 بحيث يعمل على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشبكات لعدم كفاية الرصيد، والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين وكذلك التصريح إلى مركزية عوارض الدفع.

المطلب الثالث: أهم تعديلات قانون النقد والقرض في ظل أزمة البنوك الخاصة

ظلت الجزائر ومنذ بداية التسعينيات تطلق سياسات الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة والإصلاح المصرفي بصفة خاصة، حيث تم وضع عدد من البرامج في إطار الإستراتيجية الشاملة وأهم هذه الإصلاحات نجد:

أولاً- الأمر رقم 01-01 المعدل والمتمم لأحكام القانون 10/90 الصادر في 27 فيفري 2001 يتعلق بإدارة ورقابة بنك الجزائر وضرورة تعزيز استقلالية السلطة النقدية لذا تم سن الأمر لتحقيق هدفين هما:

- تحقيق الانسجام بين السلطة ومحافظ بنك الجزائر؛
- الفصل بين مجلس إدارة الجزائر والسلطة النقدية بقصد إرساء الاستقلالية النقدية وتمثل التعديلات التي بها هذا الأمر كآلاتي:

1 - المادة 160 من قانون النقد والقرض.

2 - المادة 03 من قانون النقد والقرض.

- التخلي عن عهدة المحافظ ونوابه وتعيينه بمرسوم رئاسي.
- الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية.
- توسيع مجلس النقد والقرض باعتباره سلطة نقدية إلى ثلاثة شخصيات مختارة في المجالين الاقتصادي والمالي.

ثانيا-الأمر رقم 02-03 الصادر في 2003 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الصادر عن مجلس النقد، والذي يهدف إلى تحديد مستوى الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية تطبيقها خصوصا أنظمة القياس وتحليل المخاطر ونظام مراقبتها والتحكم فيها.

جاء هذا النص التنظيمي موضحا في مواده الأفكار الآتية:

- مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية؛
- التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات؛
- نظام قياس المخاطر والنتائج المتضمنة اختيار وقياس مخاطر القرض ونظام قياس مخاطر الصرف، ونظام قياس مخاطر أسعار الفائدة وكذلك نظام قياس مخاطر النظام؛
- نظام المراقبة والتحكم في المخاطر؛
- نظام المعلومات والوثائق.

ثالثا-الأمر رقم 03-11 الصادر في 2003/01/29 المتعلق بالنقد والقرض: يعتبر من التعديلات التي طرأت على المنظومة المصرفية بعد الأزمات التي عرفتتها بعض البنوك (بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري)، وذلك بمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي وإخضاع النظام إلى القواعد والمعايير المصرفية العالمية والاستمرار في تعميق مسار الإصلاحات، حيث مست هذه التعديلات جملة من المواد وكانت تهدف أساسا إلى تحقيق ثلاث أهداف أساسية وهي:

- السماح لبنك الجزائر بممارسة أحسن لصلاحياته؛
- تقوية الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة؛
- توفير أحسن حماية للبنوك.

رابعاً - قانون 2010 المتعلق بالبنوك

جاء الإصلاح المصرفي لسنة 2010 عن طريق الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، حيث أتى هذا الإصلاح بتعريف لبنك الجزائر وتحديد صلاحياته حرصاً على استقرار الأسعار باعتباره هدفاً من أهداف السياسة النقدية
جاء القانون في سبع كتب فرعية هي: (1)

- الكتاب الأول: عموميات
- الكتاب الثاني: هيكل بنك الجزائر وتنظيمه
- الكتاب الثالث: صلاحيات بنك الجزائر وعملياته
- الكتاب الرابع: مجلس النقد والقرض
- الكتاب الخامس: التنظيم المصرفي
- الكتاب السادس: مراقبة البنوك والمؤسسات المالية
- الكتاب السابع: الصرف وحركات رؤوس الأموال
- الكتاب الثامن: العقوبات الجزائية

عدلت حسب المادة 02 من الأمر المواد التالية كما يلي: (2)

المادة 09: عدلت حيث أصبح عدم خضوع بنك الجزائر إلى إجراءات المحاسبة العمومية ورقابة مجلس المحاسبة، كما لا تخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري

المادة 32: فالمضاف هو إعفاء كل المعلومات المرتبطة بنشاطات البنك من الضرائب الحقوق والرسوم والأعباء الجبائية مهما كانت طبيعتها

المادة 35: الخاصة بمهام بنك الجزائر فيما يخص استقرار الأسعار باعتباره هدفاً من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها، كما يحرص على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد على سلامة النظام المصرفي وصلابته

1 - الجزائر، وزارة المالية، الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية رقم 50 الصادرة بتاريخ 01-

2010-09

2 - نفس المرجع

المادة 36: المضاف هنا هو تكليف بنك الجزائر بإعداد ميزان المدفوعات واقتراح على الحكومة كل التدابير من شأنها تحسين ميزان المدفوعات، وحركة الأسعار وبشكل عام تنمية الاقتصاد.

المادة 43: يمكن لبنك الجزائر أن يمنح البنوك قروضا بالحساب الجاري لمدة سنة على الأكثر، ويجب أن يكرن هذه القروض مكفولة بضمانات من سندات الخزينة أو بالذهب أو بالعملات الأجنبية

المادة 52: يجب على كل بنك يعمل في الجزائر أن يكون له حساب جاري دائن مع بنك الجزائر لتلبية حاجات عملية التسديد بعنوان نظام الدفع

المادة 56: يتأكد بنك الجزائر من سلامة وسائل الدفع غير العملة الائتمانية، وكذا إعداد المعايير المطبقة في هذا المجال وملاءمتها

المادة 83: المضاف هنا هو منع الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري، إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوصية المقيمة 51% على الأقل من رأس المال، ويمكن أن يقصد بالمشاركة الوطنية جمع عدة شركاء

المادة 103: يتعين على البنوك أو المؤسسات المالية أن تنظم حساباتها بشكل مجمع وفق للشروط التي يحددها المجلس

المادة 106: فيما يخص أعضاء اللجنة المصرفية بموجب هذا الأمر أصبحت تتكون من المحافظ رئيسا و03 أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي المالي والمحاسبي، وقاضيان ينتدب الأول من المحكمة العليا يختاره رئيسا وينتدب الثاني في مجلس الدولة ويختاره رئيس المجلس بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء ممثل من مجلس المحاسبة يختاره رئيس المجلس من المستشارين الأولين ممثل من الوزير المكلف بالمالية

المادة 118: يجب على البنوك أن تشارك في تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية ينشئه بنك الجزائر

كل هذه التعديلات التي جاء بها القانون تبرهن إرادة الجزائر على الإصلاح من خلال تحديد صلاحيات البنك المركزي ومهامه باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد، مع السهر على الاستقرار المالي والنقدي في إطار سلامة النظام المصرفي، فرض بنك الجزائر على المصارف العاملة في الجزائر أن يكون لها حساب جاري دائن لتلبية حاجيات عملية التسديد بعنوان نظم الدفع، كما حرص في الأخير انه

لا يمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في المصارف والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية بـ 51% على الأقل من رأس المال.

خامسا- منهج التامين على الودائع في إطار تعديلات الإصلاحات المصرفية

- طرح قانون النقد والقرض 10 90 لأول مرة فكرة ضمان الودائع البنكية في مادته 170 منه إلا أن ما لوحظ أن إصدار هذا القانون جاء في فترة ميزت البيئة المصرفية بمكون واحد وهو البنوك العمومية، والتي تتمتع بضمان الدولة لذا لم يستدعي الضمان، ولكن 1997 عرفت البيئة المصرفية تطورات ترجمت من خلال دخول مؤسسات مصرفية خاصة، ويهدف تعزيز الثقة في الوسطاء الماليين وفي الجهاز المصرفي ككل اصدر النظام 04-97 في 31-12-1997 المتعلق بنظام الودائع المصرفية، إلا أن نظام ضمان الودائع لم يتجسد إلا في سنة 2003 بصدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض بعد أزمة البنوك الخاصة⁽¹⁾.

- إذ نشأت شركة ضمان الودائع البنكية SGDB وهي شركة ذات أسهم أسست من طرف بنك الجزائر بصفته عضو مؤسساً، وتعتبر البنوك التجارية مساهمة بنص المادة 06 من النظام 04.03 المؤرخ 4 مارس الذي يعتبر لاغياً للنظام 97 04 المتعلق بنفس الأمر.

المبحث الرابع: تشخيص واقع المنظومة المصرفية (2008-2012)

على مستوى التنظيمي واصل بنك الجزائر بما فيها مجلس النقد والقرض جهودها لتعزيز وتوطيد شروط ممارسة الأعمال المصرفية وتكثيف نشاط ممارسة الرقابة المصرفية والتأقلم مع المعايير والمبادئ العالمية وفي ذات الشأن بادرت الجزائر إلى اختيار مؤشرات الأداء والنشاط والصلابة في النقاط التالية.

المطلب الأول: الملامح الأساسية للقطاع المصرفي الجزائري (2008-2012)

نرصد الملامح العامة للجهاز المصرفي الجزائري من خلال البنية الهيكلية المتمثلة في عدد البنوك العامة والخاصة، وكذلك حجم الوكالات المنتشرة عبر الوطن ، إضافة إلى عدد الحسابات المصرفية.

أولاً- البنية الهيكلية للجهاز المصرفي الوطني

سمح قانون النقد والقرض بممارسة النشاط المصرفي للبنوك الخاصة والمؤسسات المالية الأجنبية وعلى هذا الأساس تضمن هيكل الجهاز المصرفي الجزائري في نهاية سنة 2012، 29 مصرفاً ومؤسسة

1 - يتم التطرق إلى أزمة البنوك الخاصة في الفصل الخامس

مالية معتمدة يقع مقرها الاجتماعي الجزائر العاصمة وتتوزع هذه الهيئات المصرفية والمؤسسات المالية كما يلي:⁽¹⁾

- ستة (06) بنوك عمومية ومن بينها صندوق التوفير.
- 14 أربعة عشر بنك خاص من بينها مصرف واحد برؤوس أموال مختلطة.
- ثلاثة (03) مؤسسات مالية من بينها 02 عمومية.
- 05 شركات للقرض الإيجار منها 02 خاصة.
- تعاونية تأمين واحدة معتمد لإجراء كل العمليات المصرفية وأصبحت مؤسسة مالية ابتداء من نهاية 2009.

تضطلع المصارف التجارية لمنح القروض بمختلف أنواعها لاسيما بعد النمو المتزايد لحجم الودائع في ظل الإصلاحات الأخيرة، واستحداث هيئات الرقابة لحماية النشاط من الاختلالات إضافة إلى بداية استغلال نظم الدفع الالكترونية ودخولها حيز التنفيذ.

الملاحظ أن أغلب وكالات البنوك العامة منتشرة في جميع ولايات القطر مما يخولها الهيمنة على هيكل الجهاز المصرفي الوطني في حين أن المصرف الخاصة تتمركز في الشمال فقط.

ثانيا - الكثافة البنكية

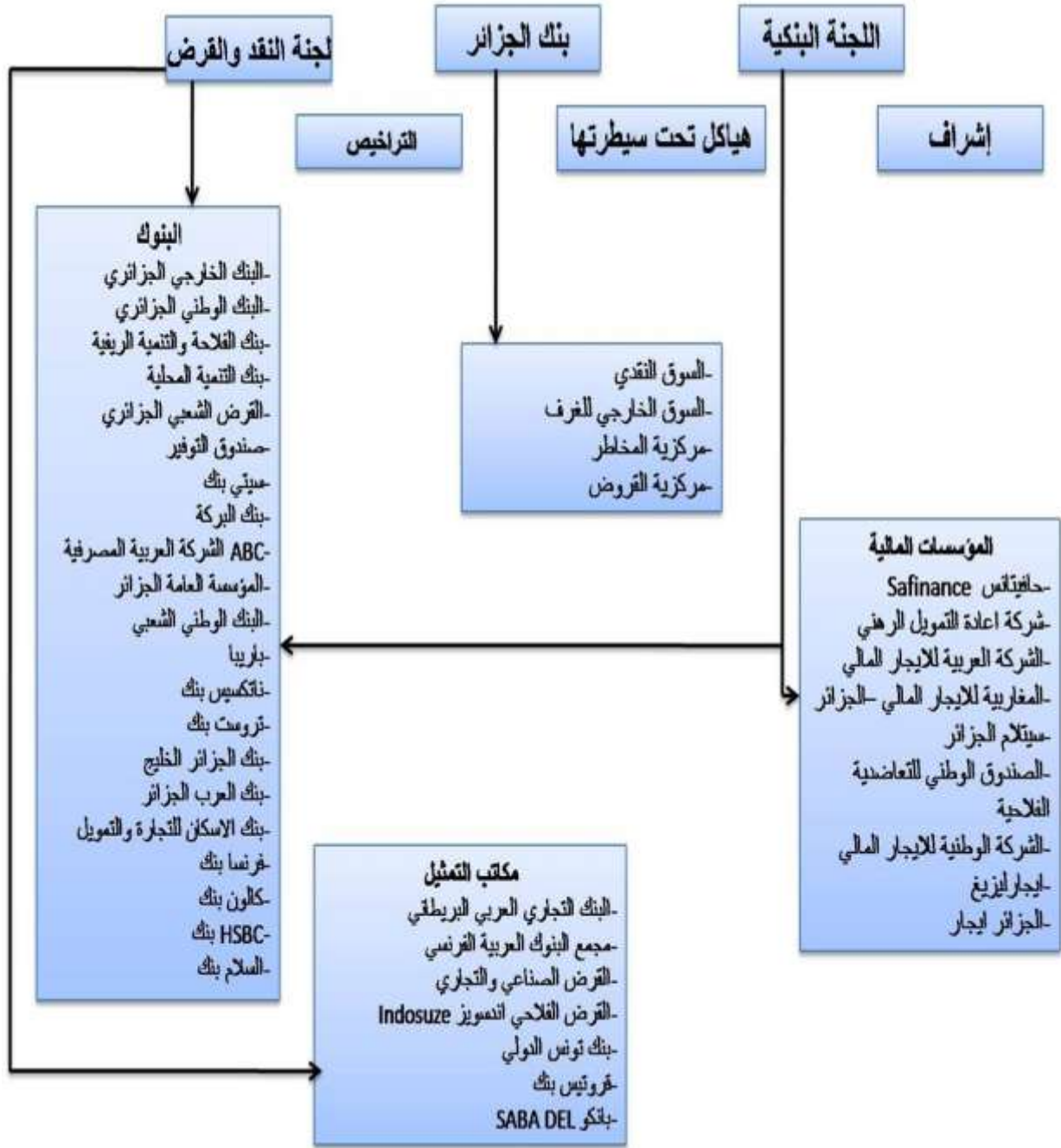
لقد بلغت شبكة المصارف العمومية حتى نهاية شهر ديسمبر 2012 إلى 1091 وكالة، أما بالنسبة للبنوك الخاصة وصلت إلى 301 وكالة، أما بالنسبة لفروع المؤسسات المالية وصلت إلى 86 فرع سنة 2012 مقابل 81 فرع سنة 2011 أما بالنسبة لمراكز البريد فهي أكثر من البنوك، إذ وصلت إلى 3498 مركز سنة 2012 مقابل 3453 مركز سنة 2011، تجدر الإشارة أن صندوق الوطني للدخار يلعب دورا مهما في مجال جمع الموارد بدعم من شبكة وكالات بريد الجزائر والتي تجمع ما يقارب ثلث موارد هذا الصندوق عن طريق الدفاتر الادخارية.

يصل مجموع الشبايك في المصارف إلى 1478 شباك سنة 2012 مقابل 1441 شباك سنة 2011 (1367 سنة 2010 و 1301 شباك سنة 2008) وهو ما يعادل شباك واحد لكل 25500 نسبة مقابل شباك واحد لكل 40005 نسمة².

1- la Banque d'Algérie, rapport 2012, **op.cit**, p81

2 - la Banque d'Algérie, rapport 2012, **op.cit**, p82

الشكل رقم 2.2 : هيكل الجهاز المصرفي سنة 2012



SOURCE : GUIDE des banques et établissements financiers en Algérie 2012 ,op.cit , p32

يتأكد من خلال هذه المعدلات الارتفاع المستمر في عدد الشبابيك البنكية داخل القطاع المصرفي الجزائري وإن دل على شيء فإنه دل على مواصلة الإصلاحات نحو التطوير بنهوض بهذا القطاع الحساس، لكن رغم هذا التحسن الملحوظ في عدد الشبابيك نسبة التغطية عبر التراب الوطني بالموازاة مع نمو السكان إلا أن هذا المعدل يبقى بعيدا عن المعدل العالمي المقدر بشباك بنكي لكل 10000 مواطن.

ثالثا - عدد الحسابات المصرفية

يعادل عدد الحسابات المفتوحة من طرف المصالح البنكية لصالح الزبائن المودعين (بالدينار والعملة الصعبة) حوالي 2.6 حساب لكل شخص في سن العمل سنة 2012 مقابل 2.5 حساب سنة 2011 و 1.7 حساب سنة 2008.

كما بلغت نسبة أموال المصارف إلى إجمالي الناتج الخام إلى 61.7% سنة 2012 مقابل 62.1% سنة 2011 و 66.9% سنة 2010، وهذا التراجع في النسبة راجع إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي بالأسعار الحالية كانت أعلى من إجمالي أموال القطاع المصرفي.

المطلب الثاني: دراسة مؤشرات النشاط في البنوك الجزائرية

يتم دراسة مؤشرات النشاط في البنوك الجزائرية من خلال التطرق إلى حجم الودائع ونسب كل من البنوك العامة والخاصة، إضافة إلى حجم القروض وكيفية توزيعها

أولاً - تطور حجم الودائع

يضع المصرف في مقدمة أهدافه قبول الودائع التي تعتبر حجم الأساس في موارده وأساس السياسة الائتمانية، ويتلقى الودائع من الجمهور لآجال مختلفة و حسب رغبة المودع لقاء فائدة معينة لكل أجل بموجب وصل وديعة يوثق تفاصيل تلك الودائع مع إمكانية تجديدها أو سحبها و إذا ما رغب المودع بسحب وديعته قبل حلول أجلها فإن المصرف سيلبي طلبه مع عدم منحه الفائدة المحتسبة عليها و للمصرف الاحتفاظ بحق تعديل نسب الفوائد في أي وقت .

من خلال تحليل بيانات ومعطيات الجدول رقم 1.2 يتبين لنا الاتجاهات الرئيسية في مجال جمع الودائع.

- يوضح الجدول أن حجم الودائع الجارية المتعلقة بإجمالي القطاع المصرفي قد بلغت 3.356.8 مليار دينار جزائري سنة 2012م، بينما كانت سنة 2011 تقدر بـ 3.495.8 مليار دج.

- سجلت حصة المصاريف الخاصة خلال 2012 زيادة ملحوظة في ما يتعلق بالودائع المتعلقة بالودائع الجارية مقارنة بالمصاريف العامة

- إن الودائع لأجل من إجمالي القطاع المصرفي قد بلغت 3.331.5 سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 التي وصلت 2.787.7 كما سجلت حصة المصاريف الخاصة خلال 2012 بـ 280 مليار مقابل 235.2 مليار دينار سنة 2011.

- أما الودائع المتعلقة بالواردات عرفت ارتفاع طفيف من 449.7 مليار دينار سنة 2011 إلى 425.7 مليار سنة 2012.

الجدول رقم 1.2: هيكل الودائع الجهاز المصرفي الجزائري (2008-2012)

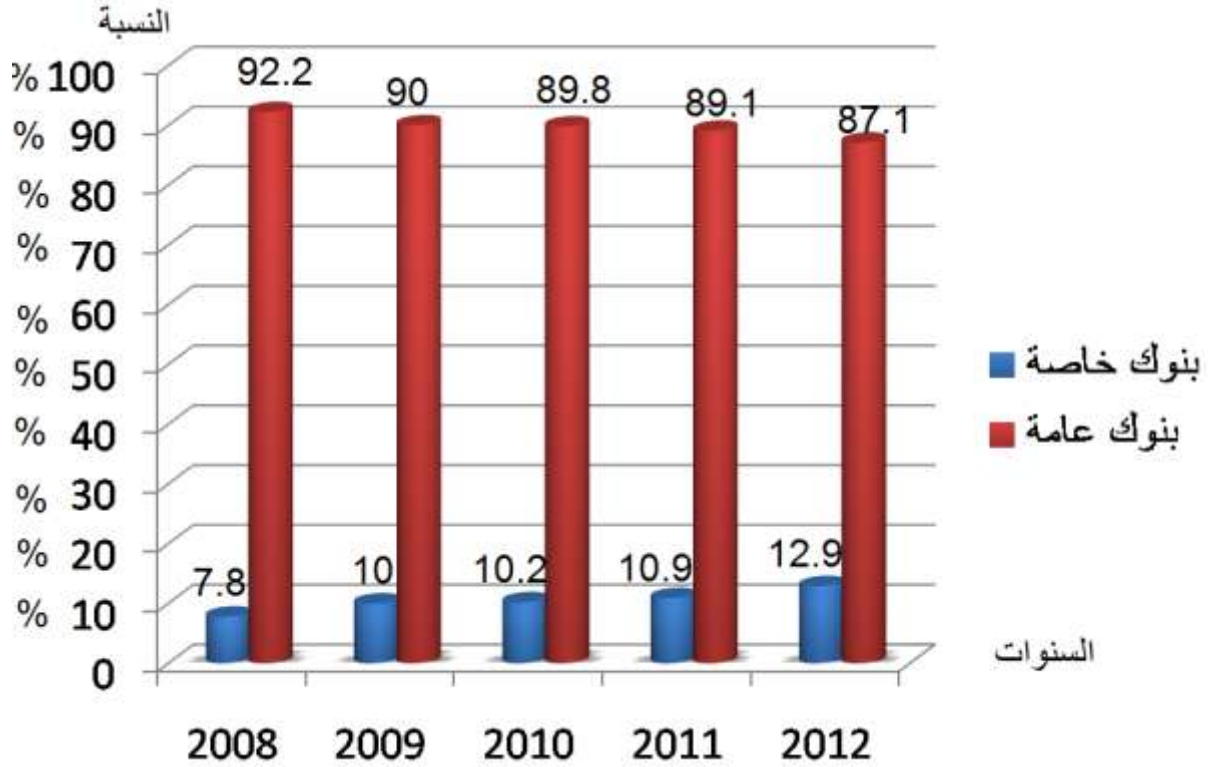
الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
الودائع الجارية	2.946.9	2.502.9	2.870.7	3.495.8	3.356.8
البنوك العامة	2.705.1	2.241.9	2.569.5	3.095.8	2.823.6
البنوك الخاصة	241.8	261	310.2	400.0	533.2
الودائع لأجل	1.991.0	2.228.9	2.524.3	2.787.5	3.331.5
البنوك العمومية	1.870.3	2.079.0	2.333.5	2.552.3	3.051.5
البنوك الخاصة	120.7	149.9	190.8	235.2	280.0
الودائع المتعلقة بالواردات	223.9	414.6	424.1	449.7	547.5
البنوك العمومية	1851	311.1	323.1	351.7	425.7
البنوك الخاصة	38.8	103.5	101.0	98.0	121.8
إجمالي الودائع	5.161.8	51464	58191	6733.0	7235.8

Source la Banque d'Algérie, rapport 2012, op.cit, p83

لا تزال البنوك العمومية تهيمن على هيكل الودائع داخل القطاع المصرفي (أنظر الشكل رقم 2.3) حيث لم تستطع البنوك الخاصة أن تتخطى مجتمعة حاجز 15% من إجمالي الودائع خلال المدة (2008-2012)، ويمكن أن ترجع هذه الحالة إلى سببين الأول هيمنة قطاع المحروقات ممثلا بالعديد من المؤسسات العمومية وبالتالي فمجموع الودائع يعود بالدرجة الأولى إلى البنوك العمومية والسبب الثاني ممثلة في أزمة البنوك الخاصة والتي هزت الثقة في هذا النوع من البنوك مما يؤثر سلبا على حجم الإيداع من طرف الجمهور في البنوك الخاص.

الشكل رقم 2.3 : نسبة الودائع في البنوك العمومية والخاصة (2008-2012)



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 1.2

من خلال الشكل يتضح سيطرة البنوك العمومية لكن البنوك الخاصة في تنامي حيث زيادة الحصة في سوق الموارد (12.9%) سنة 2012 مقابل 10.9% في عام 2011، وكان هذا نتيجة تراجع الدولة عن قرار منح المؤسسات العمومية من إيداع مواردها المالية في البنوك الخاصة وبذلك فقد بدأت هذه الأخيرة تعرف انتعاشا ولو بوتيرة ضعيفة.

ثانيا- تطور القروض الممنوحة من طرف القطاع المصرفي

لقد عرف حجم التمويل لصالح الاقتصاد بزيادة هامة خلال الفترة (2008-2012) بما في ذلك صندوق الادخار، حيث ارتفعت القيمة من 2414.1 سنة 2008 إلى 4294.4 مليار سنة 2012 وهذا رغم تراجع حصة البنوك من 87.9% سنة 2009 إلى 86.7% سنة 2012.

الجدول رقم 2.2: هيكل القروض للقطاع المصرفي (2008-2012)

الوحدة: مليار دينار جزائري

2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
2.051.4	1.742.3	1.461.4	1.485.9	1.202.2	قروض القطاع العام
2.051.4	1.742.3	1.461.3	1.484.9	1.200.3	السنوات العامة
2.020.8	1.703.3	1.388.4	1.400.3	1.112.2	قروض مباشرة
30.6	39.0	72.9	84.6	88.1	شراء السندات
00	00	0.1	1.0	1.9	البنوك الخاصة
00	00	00	0.1	00	قروض مباشرة
00	00	0.1	0.9	1.9	شراء سندات
2.445.0	1.982.4	1.805.3	1.599.2	1.411.9	قروض القطاع الخاص
1.675.5	1.451.7	1.374.5	1.227.1	1.086.7	البنوك العمومية
1.669.1	1.442.8	1.364.1	1.216.4	1.081.7	قروض مباشرة
6.4	8.9	10.4	10.7	5.0	شراء سندات
569.5	530.7	430.8	372.1	325.2	البنوك الخاصة
569.4	530.6	430.6	371.9	325.1	قروض مباشرة
0.1	0.1	0.2	0.2	0.1	شراء سندات
4.296.4	3.724.7	3.266.7	3.085.1	2.614.4	إجمالي القروض

Source : la Banque d'Algérie, rapport 2012, op.cit , p85

تتمثل اغلب مؤسسات قطاع الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أعطت الدولة دفع لها خصوصا في الآونة الأخيرة ومع تجارب النجاح التي حضيت به في مختلف دول العالم، حيث تساهم البنوك العمومية بنسبة 65% في تمويل هذه المؤسسات بينما البنوك الخاصة في حدود 33%.

أما في مجال منح القروض للقطاع العام فهي منعدمة بالنسبة للبنوك الخاصة وهذا راجع لقلّة الثقة في البنوك الخاصة من جهة، وضعف الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسات العمومية الذي يحد من تعامل البنوك الخاصة معها من جهة أخرى.

الجدول رقم 3.2: هيكل القروض الممنوحة للاقتصاد (2008-2012)

الوحدة: مليار دينار جزائري

2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
1.361.4	1.363.0	1.311.0	1.320.3	1.189.4	قروض قصيرة الأجل
973.6	999.6	1.045.4	1.141.3	1.026.8	البنوك العامة
387.7	363.4	265.6	17.9	163.6	البنوك الخاصة
2.935.0	2.361.7	1.955.7	1.764.6	1.424.6	قروض قصيرة وطويلة آ
2.753.3	2.194.4	1.790.4	1.570.7	1.261.2	البنوك العامة
181.8	167.3	165.3	193.9	163.5	البنوك الخاصة
4.296.4	3.724.7	3.266.7	3.084.9	2.614.1	مجموع القروض
%31.7	%36.6	%40.1	%42.5	%45.5	نسبة قروض الأجل
%68.3	%63.4	%59.9	%57.2	%54.5	نسبة قروض ط وم الأجل

Source : la Banque d'Algérie, rapport 2012, op.cit, p87

من خلال تحليل معطيات الجدول فإن قروض قصيرة الأجل ارتفعت بنسبة معتبرة من 1.189.4 مليار سنة 2008 إلى 1.361.4 مليار سنة 2012، لكن خلال نفس الفترة انخفضت قروض قصيرة بالنسبة للبنوك العامة من 1.026.8 مليار سنة 2008 إلى 973.6 سنة 2012.

المطلب الثالث: دراسة مؤشرات الأداء

قبل التطرق إلى مؤشرا الأداء للجهاز المصرفي كان علينا التكلم عن تطهير البنوك العمومية وإعادة هيكلتها، بصفة أرضية للحكم على مدى نجاعة السياسة الائتمانية للبنوك الجزائرية، إذ تعد عمليات التطهير المالي للبنوك العمومية أحد أهم حلقات الإصلاح المصرفي، حيث بدأت منذ 1991 ولم تتوقف إلى اليوم ومست بالأساس إعادة شراء ديون البنوك العمومية لدى زبائنها من المؤسسات العمومية، وكذا ديون صندوق التوفير والاحتياط لدى الهيئات ومؤسسات الترقية والتسيير العقاري وشراء ديون المؤسسات الأم وإعادة هيكلتها، كما تكلفت الخزينة من جهتها بالقروض الخارجية المجندة من طرف المؤسسات العمومية والتي لم يتم تسديدها للهيئة المكلفة بتسيير هذه الديون، حيث كلفت أولى عمليات التطهير (1991-1992) ما يناهز 4.275 مليار دينار تمثل 23 مؤسسة كبرى تم شراءها عن طريق إصدار سندات الخزينة، ثم تأتي المرحلة الثانية من شقين الأول خلال (1998-1999) والثاني

(2000-2001) حيث ارتفعت الكلفة الجمالية إلى 527.9 مليار دينار، وشملت شراء ديون عدة مجالات وقطاعات من المؤسسات العمومية إلى هيئات ومؤسسات متخصصة صيدلانية وفلاحيه وترقوية

حلت المرحلة الثالثة التي تمت ما بين 2005 و2007 سمحت للخزينة بإعادة شراء ديون المؤسسات لدى البنوك، عن طريق إصدار سندات شملت أيضا ديون الفلاحين ومخصصات خسائر أسعار الصرف بقيمة إجمالية بلغت 231.176 مليار دينار لترتفع التكاليف في إطار نفس العملية إلى 297.9 مليار دينار سنة 2010، فحسب بنك الجزائر فان الكلفة الإجمالية لتطهير الحافطة من طرف الخزينة خلال نفس الفترة ما نسبته 12% من الناتج الداخلي الخام⁽¹⁾.

تواصلت عمليات التطهير مسجلة تكاليف جديدة تجاوزت 130 مليار دينار سنة 2011 وما يقارب 105.378 مليار دينار سنة 2012⁽²⁾.

في إطار إعادة تأهيل الصناديق الخاصة للبنوك العمومية فقد تم وضع صناديق أخرى إضافية استجابة للتعليمات الحذرة المتعلقة بالقدرة على الوفاء وتقاسم المخاطر بلغت كلفتها 238.8 مليار، جزء منها سلم نقدا ويقدر بـ 107.7 مليار دينار والباقي في شكل سندات تساهمية.

نتطرق في هذه النقطة إلى بعض مؤشرات أداء البنوك الجزائرية والمؤسسات المالية خلال الفترة (2008-2012) وذلك وفق التسلسل التالي:

أولا- مؤشرات نجاعة السياسة الائتمانية

يمثل مؤشر حجم الودائع لأجل على حجم القروض مدى اعتماد البنوك على الودائع وخصوصا المتوسطة والطويلة منها لتمويل نشاطها الائتماني، وقد سجلت هذه النسبة معدلا أقل من 01 خصوصا في 2012 سجلت 0.66، مما يظهر لجوء البنوك إلى الودائع الجارية في منح الائتمان كما تبين كذلك أن مساهمة البنوك في الناتج المحلي الخام ضعيفة، إذا لم يتجاوز 0.27 وهذا ما يؤكد ضعف الوساطة المالية التي تقوم بها البنوك.

1- la banque d'Algérie, <http://www.bank-of-algeria.dz/banque.htm>, consulté le 01-10-2013

2- la banque d'Algérie, <http://www.bank-of-algeria.dz/banque.htm>, consulté le 03-10-2013

الجدول رقم 4.2: مؤشرات نجاعة السياسة الائتمانية للقطاع المصرفي الجزائري

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
الودائع لأجل	1.991.0	2.228.9	2.524.3	2.787.5	3.331.5
حجم القروض	2.614.1	3.085.1	3.266.7	3.724.7	4.296.4
الناتج المحلي الخام	10.993.8	10.235.8	12.500.0	14.481.0	15.843.0
الودائع لأجل/القرض	0.76	0.72	0.77	0.73	0.666
حجم القروض / PIB	%23.77	%30.14	26.13	%25.72	%27.11

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول السابقة

كذلك لا يمكن الحكم على نجاعة السياسة الائتمانية في الجزائر وهذا راجع لهيكل الجهاز المصرفي الذي تهيمن عليه البنوك العمومية بنسبة 90%.

وبذلك قرارات منح الائتمان تعود إلى الدولة لخلفيات اجتماعية وسياسية ولا تستند لمنطق الرشادة الاقتصادية فمثلا في 2012 تم مسح ديون الفلاحين الجزائريين قصد تدعيم القطاع الفلاحي⁽¹⁾.

ثانيا - هيكل ومردودية الأصول البنكية

مردودية الأصول الخاصة: إذا كانت مردودية الأموال الخاصة من حيث المستوى تعتبر أعلى في المصارف الخاصة منها في المصارف العمومية على مدى الفترة (2007-2012)، إلا أن تطور هذا المؤشر يبقى متباينا بين المصارف الخاصة والمصارف العمومية هذه النسبة مستقرة نوعا ما بالنسبة للبنوك العمومية في حدود 23% لتصل إلى أعلى قيمة بها سنة 2009 بـ 27.48% أما البنوك الخاصة فتطورت هذه النسبة بالنقصان لتصل إلى حوالي 16% سنة 2010.

أما مردودية الأصول: لقد عرف معدل عائد أصول المصارف العمومية والخاصة ارتفاعا طفيف في الفترة الممتدة من (2007-2011)، لكن بنسبة أكبر في البنوك الخاصة ليصل إلى 3.49% سنة 2010 مقابل 3.21 سنة 2007.

أما الرافعة المالية: فقد انخفضت بنسبة معتبرة من 27 سنة 2006 إلى 18 سنة 2010 كذلك بالنسبة للبنوك الخاصة فقد انخفضت من 09 سنة 2007 إلى 05 سنة 2010.

1 - التفصيل في نقطة مسح ديون الفلاحين في الفصل الخامس

الجدول رقم 5.2: مؤشرات المردودية للبنوك خلال المدة (2010-2007)

2010	2009	2008	2007	السنوات	
%22.7	%27.41	%25.05	23.64	مردودية رأس المال*	البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير والاحتياط
%22.7	%27.4	%33.26	%26.42	مردودية رأس المال قبل المؤونات	
%1.25	1.33	%0.99	0.87	مردودية الأصول**	
18	21	25	27	الرافعة المالية***	
%53.12	%57.08	%60.03	69.24	نسبة المصاريف الكلية إلى النواتج قبل الضريبة	
%16.79	%21.84	%25.60	%28.01	مردودية رأس المال	
%18.38	%25.58	%30.43	%32.73	مردودية رأس المال قبل المؤونات	البنوك الخاصة
3.49	3.38	3.27	3.21	مردودية الأصول	
5	7	8	9	الرافعة السالبة	
52.4	64.43	61.37	61.6	نسبة المصاريف الكلية إلى التوابع قبل الضريبة	

Source : la Banque d'Algérie, rapport 2010., évolution économique et monétaire en Algérie.,juillet 2011,p82

ثالثا- محددات مردودية أصول البنوك

الهامش المصرفي: عرف هذا المؤشر ارتفاعا طفيفا في المصاريف الخاصة، حيث ارتفع من 7.01 في 2007 إلى 7.19 في 2010 بينما يعرف انخفاض في المصاريف العمومية، حيث انتقل من 2.61 سنة 2007 إلى 2.30 سنة 2010، حيث ظل الفارق في هذا المؤشر بين مجموعتي العمومية والخاصة.

• مردودية راس المال = النتيجة /متوسط الأموال الخاصة

•• مردودية الأصول = النتيجة / متوسط إجمالي الأصول

••• الرافعة المالية/ متوسط إجمالي الأصول/ متوسط الأموال الخاصة

الجدول رقم 6.2: عائد أحوال البنوك العمومية والخاصة خلال المرحلة 2007-2012

2010	2009	2008	2007	السنوات	صندوق التوفير البنوك العمومية بما فيها البنوك الخاصة الناشطة
%1.25	%1.33	%0.99	%0.87	مردودية الأصول	
%2.30	%2.41	%2.47	%2.61	هامش البنكي*	
%1.69	%1.72	%1.82	%1.91	هامش الوساطة	
0.62	0.69	0.65	0.70	هامش خارج الوساطة	
%54.45	%55.16	40.07	33.39	هامش الربح**	
%3.49	%3.28	3.27	3.21	مردودية الأصول	
7.19	7.45	7.73	7.01	هامش البنكي	
4.06	4.50	4.52	4.56	هامش الوساطة	
3.13	2.96	3.21	2.45	هامش خارج الوساطة	
48.48	44.02	42.31	45.83	هامش الربح	

Source : la Banque d'Algérie, rapport 2010, op.cit , p82

فبالنسبة للمصاريف الخاصة فالتحسن في هامشها المصرفي راجع أساسا إلى التحسن في هامشها خارج الاستغلال (2.45 سنة 2007 إلى 3.13 سنة 2010) أما الانخفاض الطفيف في هامش الوساطة البنكية (4.56 سنة 2007 إلى 4.06 سنة 2010).

هامش الربح: إن هامش الربح الذي يقيس ج الجزء من الهامش المصرفي المحتفظ به من طرف البنوك بعد حذف مصاريف التشغيل إذ أنه عرف ارتفاعا متواصلا بالنسبة للبنوك العمومية (من 33.39 سنة 2007 إلى 4.45% سنة 2010) أما بالنسبة للمصاريف الخاصة فقد ارتفع من 45.83 سنة 2007 إلى 48.48 سنة 2010.

- الهامش المصرفي = صافي الناتج المصرفي / متوسط إجمالي الأصول
- هامش الربح = النتائج الصافية أي صافي الناتج المصرفي

المطلب الرابع: دراسة مؤشرات الصلابة المالية في الجهاز المصرفي الجزائري

ساهمت قدرة مقاومة الجهاز المصرفي الجزائري أمام الصدمات في تعزيز دور قناة القرض في تخفيض موارد الادخار المتزايدة على وجه الخصوص تبرز الزيادة في الادخارات المالية، والتي تغذي بصفة معتبرة الموارد الثابتة والمتزايدة للبنوك في تحسين إمكانيات هذه الأخيرة من حيث الأموال القابلة للإقراض هذا ولم تلجأ المصاريف العاملة في الجزائر إلى التمويل الخارجي كون وضعية سيولتها تعد قوية.

أولاً- الملاءة المالية للجهاز المصرفي الجزائري

يتضمن استمرارية ديناميكية القروض المقدمة للاقتصاد سنة 2012 مخاطر محتملة قد تخل بالاستقرار المالي والتي ينبغي على أدوات الإشراف الرقابي أن تأخذها بعين الاعتبار ابتداء من 2013 وذلك على أساس تقييم محافظ المصاريف في حين فإن حدة هذه المخاطر الممكنة انخفضت على المدى القصير نتيجة التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية وإلى حد ما من خلال تحسين مؤشرات الصلابة المالية للمصاريف، حيث وصلت نسبة الملاءة سنة 2012 إلى 20.8%.

إذ التطبيق السريع من طرف المصاريف لجهاز الرقابة الداخلية والذي أعادت صياغته سنة 2011 ساهم في إرساء تسيير أحسن لمخاطر القرض مما يدعم متانة أفضل للجهاز المصرفي الجزائري.

ثانياً- الرقابة البنكية

خلال الفترة الممتدة (2007-2012) تم تعزيز جهاز الرقابة على أساس المستندات المتعلقة بالعمليات مع الخارج نتيجة لذلك بعد عملية تسوية التجارة الخارجية اتخذ بنك الجزائر إجراءات تحفظية تمثلت في منع التوطين المصرفي وتحويل الأموال نحو الخارج 277 متعامل.

خلال هذه الفترة كما يمكن أن ينجم أيضا عن هذا النوع من الرقابة مخاطر مخالفة تنظيم الصرف محررة من قبل المفتشين المحلفين لبنك الجزائر تطبيقا لأحكام الأمر رقم 22/96 المعدل والمتمم.

بموجب الرقابة على الصرف يعين المكان على مستوى شبائيك المصارف عرفت سنوات (2010-2012) تكثيف مهمات الرقابة فكانت الحصيلة 186 محضرا مخالفا لتنظيم الصرف هذه الفترة تطبيقا لأحكام الأمر رقم 22/96 المعدل والمتمم⁽¹⁾.

الفرع الثالث: تغطية المخاطر البيئية للمصارف

اتخذ بنك الجزائر 2001 إجراءات قصد تفعيل أكبر لدور المصرف في السوق البيئية للصرف خاصة في مجال تغطية خطر الصرف لصالح المؤسسات بالفعل طور بنك الجزائر في 2012 لأدوات تغطية خطر الصرف أي الصرف لأجل (تعليمية رقم 04-2011 بتاريخ 19 أكتوبر 2011 المعدلة والمتممة للتعليمية رقم 79-95 للصرف)، إذا هذه التدابير تمكن البنوك التجارية من تغطية خطر الصرف الذي يمكن أن تواجهه زبائنها مع إبقاء هذه البنوك نشطة في السوق النقدية البيئية للمصارف مع ذلك ونظرا للأجال الجد قصيرة لتسوية عمليات التجارة الخارجية للجزائر مع بقية العالم بما في ذلك تسوية الواردات في مواد التجهيز.

في 2012 تمت تكملة إنشاء نظام التتقيط المصرفي وهي طريقة إشراف موحدة منتوجات من طريقة CAMELS ومن أحسن الممارسات الدولية ومركزة على تقييم مؤشرات الأداء وملاءمة المؤسسات المالية وثم تطبيقه كمرحلة تجريبية على مستوى مصرفين من الساحة⁽²⁾.

1 - محمد لكسائي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه السادس الأول من سنة 2013،

تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 08

2 - نفس المرجع، ص 17

خلاصة

يعد الجهاز المصرفي من القطاعات المهمة في أي اقتصاد وذلك نظرا للنشاطات التمويلية التي يقوم بها في العديد من المجالات الاقتصادية كالأستثمار والتجارة الخارجية، ومختلف الخدمات اللازمة لمواجهة متطلبات التنمية، كما أن وجود جهاز مصرفي فعال يعتبر ضروريا من أجل الاستخدام الأمثل لرأس المال وإبراز مدى كفاءته في تعبئة المدخرات الوطنية والمساهمة في تمويل عملية التنمية الوطنية.

ومنذ تأسيس البنك المركزي والجهاز المصرفي الجزائري يتطور باستمرار، فلم يقتصر على زيادة عدد البنوك وفروعها وحجمها بل صاحب هذا نقلة نوعية في تعدد وتنوع البنوك تبعا لتنوع الأنشطة التي يمارسها وحدث تطور ملموس في أساليب العمل المصرفي، نتيجة اعتماد بعض البنوك لتكنولوجيا المصرفية كمنطلق أساسي في عملية التطوير.

ورغم هذا التطور ومحاولات الإصلاح العديدة التي بادرت بها الجزائر، إلا أن هناك فارق كبير بين نوعية الخدمات المقدمة من طرف البنوك الجزائرية وتلك التي تقدمها البنوك العالمية، وهذا راجع لجملة من العوامل أهمها سيطرة القطاع العمومي على السوق البنكية الجزائرية وإهمال تناسب الكثافة والتركز المصرفي وإجبارية التخصص القطاعي ومحدوديته، والتركيز على التمويل قصير الأجل وعدم الاكتراث بترقية الموارد البشرية هذا بالإضافة إلى التحديات المستقبلية التي تفرضها العولمة المالية على ضوء محاولة الجزائر الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والتوجه نحو اقتصاد السوق والاندماج في اقتصاد السوق العالمي

الفصل الثالث:
تحديات الصناعة المصرفية
الجزائرية في ظل العولمة المالية

تمهيد

العولمة المالية نظام جديد أفرزته المعطيات الاقتصادية الدولية الجديدة، يعمل على جعل العالم قرية صغيرة بفتح الأسواق المالية والحدود أمام التكنولوجيا والمنافسة ورؤوس الأموال الباحثة عن الربح، فنجم عنها نتائج بالغة الأهمية طالت الأنظمة الاقتصادية والمؤسسات المالية في مختلف دول العالم، كما تأثرت الصناعة المصرفية كذلك، حيث فرضت عليها تحديات كثيرة، فكان على البنوك أن تستوعب هذه التحديات وترسم استراتيجيات وتوجهات من أجل البقاء والاستمرار والنمو، ومن بين هذه التحديات نجد:

- اتفاقية تحرير تجارة الخدمات: من خلال التطرق إلى مضمونها واعتبارات وجودها، وانعكاساتها على الجهاز المصرفي باعتبار الجزائر ضمن مفاوضات للانضمام في المنظمة العالمية للتجارة؛
- لجنة بازل للرقابة المصرفية: نتحدث عن الجوانب الأساسية للجنة بازل الأولى ومحاولة لرصد النقائص التي اعترتها، لتأتي لجنة بازل الثانية بنسب جديدة وإضافات جوهرية وأخيرا لجنة بازل الثالثة التي أتت بعد الأزمة العالمية الأخيرة؛
- الأزمات المالية طابعها التدويلي: نتكلم عن الأزمات المالية ومختلف أنواعها بالتركيز على الأزمة المصرفية وكيف يتم تدويلها أو انتقالها، وما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الجزائري؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وظاهرة الاقتصاد الرقمي: نتطرق إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثم عن الاقتصاد الرقمي من خلال مفهومه ومزاياه وظهور البنوك الالكترونية ضمن هيكله، إضافة إلى واقع هذه التكنولوجيا في الجزائر؛
- ظاهرة غسيل الأموال ومسؤولية البنوك عن مكافحتها: نتكلم عنها من منطلقين الأول باعتبار أن البنوك تعتبر أفضل حلقات ظاهرة غسيل الأموال الثاني وهي مسئوليتها عن مكافحة الظاهرة

المبحث الأول: اتفاقية تحرير تجارة الخدمات في إطار المنظمة العالمية للتجارة

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي وخلال الورشات الوزارية لـ GATT طرحت فكرة المشاركة في المشاورات المتعددة الأطراف بخصوص الخدمات وذلك لغاية قمة الاورجواي التي أعطت لها دفعة جديدة، والتي تزامنت مع انطلاق مرحلة متجددة من المشاورات، لكي يظهر قطاع الخدمات بطريقة مباشرة بترسيخ إطار متعدد الأطراف والمبادئ للتجارة الخدماتية وكل فروع القطاع وتوسيع هذه التجارة وفق شروط الشفافية، وصادق عليه في ديسمبر 1997⁽¹⁾، بحضور 80 دولة سميت باتفاقية جنيف لتحرير تجارة الخدمات المعلنة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وتنفيذا لمبدأ التحرير التدريجي دخلت حيز التنفيذ عام 1999، وجاءت نظرا لأهمية الخدمات من الناحية الاقتصادية خصوصا في ظل وجود ملحق الخدمات المالية.

nb المطلب الأول: مفهوم اتفاقية تحرير تجارة الخدمات ونطاق تطبيقها

قبل الخوض في مضمون الاتفاقية لابد من الإحاطة بمفهوم تحرير تجارة الخدمات المالية ثم الانتقال إلى الاتفاقية التي ترعاها، فالمقصود بتحرير تجارة الخدمات الدولية" هو تطبيق آليات التجارة الدولية متعددة الأطراف على كل من تجارة السلع والخدمات، بحيث يخضعان معا لنفس الآليات والاتفاقيات بعد أن كانت المفاوضات السابقة يقتصر العمل فيها على تجارة السلع فقط"⁽²⁾.

تحرير تجارة الخدمات يقصد إزالة القيود التي من شأنها أن تمنح التفاعل لآليات العرض والطلب، ومنح حرية مستهلكي الخدمة في أي بلد من اختيار موردي الخدمة أو الطريقة التي يتم بها عرضها، وعليه فإن المعنى ينصب أساسا على إلغاء القيود التي يفرضها التدخل الحكومي في مجال تجارة الخدمات.

أولا- مفهوم الاتفاقية واعتبارات وجودها

جرت العادة أن تتنافر تجارة السلع المرئية مع تجارة الخدمات الغير مرئية، فهدهما يختلف جذريا فتجارة السلع تعني نقل الملكية بينما تجارة الخدمات هي عرض للخدمات مما يجعل هذه التجارة نشاطا صعبا للفهم والاستيعاب والقبول، مما استدعى التطرق إليه ولأول مرة ضمن جولة الاورجواي وهي إحدى

1- Carreau Dominique et Patrick Juillard, **droit international économique**, 4^{ème} édition, I G J delta, Paris, 1998, p894.

2 - محمد صفوت قابيل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 225.

أهم جولات OMC، حيث تم التوصل إلى اتفاق بشأنها وهو ما يعرف بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ويرمز لها بالرمز GATS⁽¹⁾، والتي تعد واحدة من الانجازات الهامة لهذه الجولة.

حيث تعتبر هذه الأخيرة اتفاقية متعددة الأطراف تتضمن أحكاماً للتعامل مع التجارة الدولية للخدمات، وتطبق GATS القواعد الرئيسية الخاصة بتنظيم تجارة السلع على تجارة الخدمات، حيث يعتبر هذا القطاع أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً .

وتبرز أهمية تجارة الخدمات وتحريرها من خلال مجموعة من الاعتبارات ساهمت في بروز هذه الاتفاقية إلى النور أهمها نجد:

- الأهمية الاقتصادية للقطاع : حيث تكتسي الخدمات دوراً متزايداً ومطلوباً من الناحية الاقتصادية وهو قطاع يمثل أكثر من ثلث التبادلات العالمية، كما أنه له دور فعال في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، وهذا راجع لثورة التكنولوجيا واحتياج القطاع للخدمات إذ يعتبر مكماً له⁽²⁾، حيث مثل هذا القطاع في سنة 2006 نسبة 62 % من الناتج العالمي و 51 % من الناتج المحلي للدول النامية و 40 % من العمالة لدى الدول النامية و 30 % من الصادرات العالمية⁽³⁾؛
- حساسية وتشعب القطاع: وهو صعب لأنه لا يخص حقوق الجمارك فقط بل هناك صعوبات أخرى تعوقه وهي : ⁽⁴⁾أولاً - القوانين الداخلية التي تسيّر شروط ممارسة القطاع محدودة ثانياً - تحديد مشاركة الشركات الأجنبية بنسبة في بعض القطاعات الحساسة كالسمعي البصري، البنوك، وسائل النقل الداخلية ثالثاً - تهميش الأجانب وإقصائهم من ممارسة بعض المهن وعدم صلاحية الشهادات التي يحملونها؛
- هي خطة للاعتراف بحقوق الأعضاء في تنظيم وإدخال الأنظمة الجديدة المتعلقة بتحرير الخدمات داخل حدودها القومية لتحقيق أهداف سياساتها الوطنية؛
- التوجه نحو إقامة إطار متعددة الأطراف لتجارة الخدمات، بغرض التوسع في هذا النوع من التجارة في ظروف تسودها الشفافية والتحرر كوسيلة لدعم النمو الاقتصادي لجميع الأعضاء.

1 - Catherine colard- fabregoule, *l'essentiel de l'organisation mondiale du commerce (o m c)*, édition Gualino, Paris, 2003, p 85.

2 - ibid, p 86.

3- Commerce des services https://www.wto.org/french/tratop_f/serv_f/serv_f.htm consulté le 11/08/2013

4 - ibid, p 86.

ويمكن القول أن الدافع الرئيسي هو النية الحقيقية في تطبيق مستوى متقدم من التحرر في مجال تجارة الخدمات، من خلال مختلف جولات المفاوضات متعددة الأطراف التي تسعى إلى تحقيق غايات مشتركة لجميع الأطراف.

تستند الاتفاقية على ثلاثة ركائز أساسية: فكانت الركيزة الأولى الإحكام والمبادئ والركيزة الثانية هي ملاحق بعض القطاعات الرئيسية والثالثة جداول التزامات قطاعات الخدمات،

يتضمن هذا الاتفاق ستة أجزاء تشكل 29 مادة يتعلق الجزء الأول منها بالنطاق والتعريف ويتعلق الجزء الثاني بالإحكام والمبادئ العامة، ويتطرق الجزء الثالث للالتزامات المحددة والجزء الرابع بالتحديد التدريجي، والجزء الخامس بالإحكام المتعلقة بالمشاورات الدورية وتسوية النزاعات، والجزء السادس يشمل التعاريف التي تساعد على إعداد جداول الالتزامات بالإضافة إلى ملاحق تعتبر جزء لا يتجزأ من الاتفاق.

ثانيا- نطاق الاتفاقية والجهة المستفيدة منها

1- نطاق الاتفاقية

يعرف نطاق الاتفاقية بأسلوب نقل الخدمة حيث يمكن أن تحدث عن طريق أربعة نماذج: (1)

النموذج الأول: التوريد عبر الحدود مثل خدمات الاتصال السلكية واللاسلكية، أو التحويل عن طريق البنوك أو أن تتخذ الخدمة شكل سلعة مثل تقرير فني أو برنامج كمبيوتر أو برامج تلفزيونية.

النموذج الثاني: الاستهلاك في الخارج مثل السياحة ويشترط في هذا النموذج انتقال المستهلك للدولة المستقبلية

النموذج الثالث: التواجد التجاري كفتح وكالة بنكية، ويشترط هنا انتقال المستثمر الأجنبي.

النموذج الرابع: حركة الأفراد العاملين أو انتقالهم المؤقت مثل المستشارين، المحامين

1 - David c. KORTEN, *Quand les multinationales gouvernent le monde*, Yves Michel, 2007, P.74 .

2- الجهة المستفيدة من الاتفاقية

من حيث الجهة المستفيدة من الاتفاقية نجد كل من:

موردو الخدمات المحليون: من خلال اتفاقية GATS استطاع موردو الخدمات الحصول على ميزة أفضل للنفاذ إلى الأسواق الخارجية التي تؤثر على مستوى صادراتهم من الخدمات؛

مستهلك الخدمات: هناك العديد من الخدمات تستفيد من التحرير حيث يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار وتحسين مستوى الجودة وإتاحة خيارات أوسع أمام المستهلكين؛

الاقتصاد العام: شهدت الدول التي لديها أسواق متحررة إنتاجاً أوسع، حيث أتاح التحرر مزيد من الشفافية والقدرة على التنبؤ، والتزامات الدول الواردة جدول خدماتها لدى OMC نصل إلى حد توفير ضمان ملزم قانونياً تسمح لشركات أجنبية بتوريد الخدمات وجلب مهارات وتقنيات جديدة، تساعد على الدخول في منظومة اقتصادية أكبر تتيح فرص توسع ونمو.

3- الأنشطة الخاصة بقواعد الاتفاقية

يسري مفعول الاتفاقية على كثير من القطاعات الخدمائية: منها خدمات الاتصال ؛ خدمات التشييد والبناء؛ خدمات الهندسية؛ الخدمات التعليمية؛ خدمات التوزيع؛ الخدمات الصحية؛ الخدمات البيئية؛ الإعلام الآلي وتكنولوجيا المعلومات؛ الخدمات المالية؛ خدمات السياحة والسفر؛ خدمات الأعمال التجارية؛ الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية⁽¹⁾.

فالهدف الأساسي من الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات المساهمة في توسيع نطاق التجارة وفق شروط من الشفافية والتحرر، وكوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي لجميع الشركاء التجارية وتطوير الدول النامية على ذلك فإن توسيع نطاق التجارة لا بعد في حد ذاته الغاية المنشودة وإنما يعتبر آلية لدفع عجلة النمو والتطوير، فالارتباط بالتنمية يتم تعزيزه بشكل أكبر عن طريق الإشارات الصريحة في الاتفاقية إلى هدف زيادة مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات وإلى الحالة الاقتصادية الخاصة والتنمية والاحتياجات التجارية والمالية للدول الأقل تطوراً.

المطلب الثاني: الجوانب المختلفة لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات

شملت الاتفاقية على مجموعة من المبادئ والأحكام تمثل الضوابط اللازمة لتحرير التجارة الدولية في الخدمات وهنا تفرق الاتفاقية بين:

- الالتزامات المحددة؛
- الالتزامات العامة؛
- ملاحق الاتفاقية.

أولاً-الالتزامات المحددة

هي تلك المتضمنة في جدول العروض المقدمة من كل طرف من أطراف الاتفاقية، والتي تلتزم بموجبها بتحرير قطاعات خدمية معينة، ويحدد من خلالها مدى التحرير ومعايير والمؤهلات الواجب توفرها لمنهج الموردين الأجانب بنفس المعاملة الوطنية

ثانياً- الالتزامات العامة

وتتضمن أحكام ومبادئ الاتفاقية التي بموجبها تتساوي جميع الدول الأعضاء دون استثناء في الالتزام بها، ومنه تتمثل مجموعة الالتزامات العامة في البنود التالية:

1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية

بمقتضى هذا المبدأ عدم التفرقة بين موزعي الخدمات الأجانب من حيث دخول إلى الأسواق وشروط التشغيل، وينطوي هذا المبدأ بان أي ميزة يمنحها طرف لآخر في مجال التجارة الدولية للخدمات تنصرف فوراً إلى كافة الأطراف وجميع موردها ودون شروط ودون قيود⁽¹⁾، لذا فقط سمح الاتفاق لدول بتحديد استثناءات منها الخدمات المقدمة في إطار تجمعات إقليمية ومناطق التبادل الحر في تجارة السلع وعلى أن تتراجع هذه الاستثناءات كل 5 سنوات، ولا يجوز أن تتجاوز هذه الاستثناءات مدة 10 سنوات.

1 - فضل على ناجي، الجهاز المصرفي اليمني والتكيف مع تحرير تجارة الخدمات المصرفية المتوقعة، مجلة العلوم الإدارية، كلية الاقتصاد، جامعة عدن، اليمن، العدد التاسع و العاشر، ديسمبر 2012، ص 09

2- مبدأ الشفافية

نظرا لان العراقيل في ميدان التجارة الدولية لا تأخذ شكل التعريفات الجمركية أو أية تدابير حدودية وإنما عادت ما تأخذ إجراءات داخلية، كموقف لهذا المبدأ فعلى أطراف الاتفاقية إعلان جميع القوانين والتشريعات واللوائح السارية وإتاحة المعلومات للجميع، كما يجب على كل عضو من أعضاء الاتفاقية إنشاء مكاتب للمعلومات حول الخدمات، وذلك خلال سنتين من بدء تنفيذ الاتفاقية ويأخذ هذا المبدأ استثناء كالإفصاح عن معلومات سرية يؤدي إفساءها إلى إعاقة تنفيذ القوانين أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة⁽¹⁾.

3- التحرير التدريجي

تجاوبا مع أعراض هذه الاتفاقية (المادة 19) تدخل الدول الأعضاء في جولات تفاوضية متتالية تبدأ بعد مرور 5 سنوات كحد أقصى من بدا اتفاقية OMC ودوريا بعد ذلك، يهدف رفع مستوى التحرير التدريجي⁽²⁾، كما تقضي الاتفاقية بان يراعي جولات المفاوضات القادمة المرونة المناسبة للدول النامية في تحرير تجارة الخدمات فيها، من خلال فتح قطاعات خدمات للمنافسة الأجنبية أقل مما تلتزم به الدول المتقدمة وفتح أسواقها تدريجيا بما يتماشى مع أوضاعها التنموية.

4- زيادة مشاركة الدول النامية

يمكن تسهيل مشاركة الأعضاء من الدول النامية في التجارة الدولية من خلال الالتزامات المحددة التي يتفاوض عليها مختلف الأعضاء، وفقا للمادتين الثالثة والرابعة من الاتفاق والتي تتعلق بالأمور التالية:⁽³⁾

- تحسين إمكانية وصول الدول النامية إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات؛
- تحسين الوصول إلى الأسواق القطاعية الخدمية وطرق التوريد ذات الأهمية التصديرية لها؛
- تعزيز قدرات خدماتها المحلية وزيادة كفاءة وقدرتها التنافسية وفتح الطريق أمامها للحصول على التكنولوجيا على أسس تجارية.

1 - Catherine colard- fabregoule, **op.cit**, p 88.

2 - مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية و النظام الدولي للتجارة الدولية، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2006، ص 240.

3 - عبد المطلب عبد الحميد، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 132.

5- مبدأ النفاذ إلى الأسواق

وتعني بها الشروط التي يسمح على أساسها لمورد الخدمة الأجنبي بتوريد الخدمة داخل أسواق دولة أخرى، رغم هذا الالتزام الذي تمنحه الدولة إلا أنه لا يعني بالضرورة التحرير الكامل للقطاع الخاص ويعيد على أرض الواقع من خلال الاحتفاظ ببعض القيود للنفاذ إلى الأسواق (المادة 16) من الاتفاقية بالإضافة إلى المبادئ السابقة نجد:

- مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة
- مبدأ المعاملة الوطنية

ثالثاً- ملاحق الاتفاقية

بالرجوع إلى الفراغ الذي ساد أثناء جولة الاورجواي وبعد إمكانية استكمال المفاوضات المتعلقة بتحرير التجارة في بعض الخدمات، فقد أضيف إلى الاتفاق عدد من الملاحق تحدد القواعد الإضافية الخاصة بالمواصفات لقطاعات محل التفاوض وتقدم خطوط إرشادية من أجل استمرار المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في هذه القطاعات من بين هذه الملاحق نجد: (1)

- ملحق خدمات الاتصال؛
- ملحق خدمات النقل الجوي؛
- ملحق انتقال العمالة؛
- ملحق الاستثناء من مبدأ الدولة الأكثر رعاية؛
- ملحق الخدمات المالية.

المطلب الثالث: تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات

تظهر هذه النقطة من خلال مضمون الملحق الخاص بالخدمات المالية وعوامل نمو تجارة الخدمات المالية

1 - محمد إبراهيم أبو شادي، OMC ودورها في تسوية المنازعات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 59.

أولاً- مضمون الملحق وأهميته

تعد اتفاقية تحرير الخدمات المالية من ضمن محتويات الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات، حيث يعطي هذا الملحق تعريف للخدمة المالية حسب المادة الخامسة، والتي نقصد بها كل خدمة ذات طابع مالي يقدمها مورد خدمات مالية في دولة عضو، حيث ميزت الاتفاقية على مجموعتين أساسيتين من الخدمات:

1- خدمات التامين والخدمات ذات العلاقة بالتامين: هي تلك التي تعطي التامين بمختلف أشكاله، وتنقسم بدورها إلى أقسام فرعية أخرى قطاع التامين والقطاعات المشتركة (التامين على الحياة وإعادة التامين والوساطة التأمينية كما هو الحال في نشاطات السمسرة وقطاعات الوكالة القطاع الفرعية للتامين كالاستشارة والمصالح الفرعية).⁽¹⁾

2- الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية: وتضم كل الخدمات المصرفية التي تقع على عاتق البنوك كاستقبال الودائع والأموال وكل أنواع القروض والتأجير التمويلي، وخدمات المدفوعات والتحويلات والمنتجات المشتقة والصفقات المبرمة بالعملة الصعبة والأوراق المالية القابلة للتحويل وإدارة الأموال كمحافظ الأوراق المالية وخدمات الإيداع وكل المصالح المرتبطة بالأصول العقارية، وضمانات الأصول الأخرى كالسمسرة النقدية وتسيير الأصول ومصالح التسوية والتعويض المرتبطة بالأصول المالية، بالإضافة إلى تقديم المعلومات المالية وخدمات البرامج الجاهزة وتقديم الاستثمارات والوساطة المالية والخدمات المالية المساعدة الأخرى.⁽²⁾

ثانياً - عوامل نمو تجارة الخدمات المالية

تتعدد عوامل نمو تجارة الخدمات المالية ومن أهمها:

- إصلاح القطاع المالي: حيث بعد عقود الكبح المالي وخضوع معظم البلدان في العالم إلى إصلاح القطاع المالي على مدى العقدين الماضيين، في محاولة لخفض أو القضاء على التشوهات في الأسواق المالية، وتعميق القطاع المالي وتعزيز المؤسسات المالية، وكان جزءاً أساسياً من هذه المساعي هو تحرير التجارة، أي فتح الأسواق والقضاء على التمييز ضد الخدمات والمؤسسات الأجنبية؛

1- Philippe VINCENT, L'OMC et les pays développement, Revue québécoise de droit international, volume 25.1, Bruxelles, 2011, p 202.

2 - Idem

- التطورات التكنولوجية وتغيير تنظيم النشاط المالي، وتحدي هيمنة قنوات التوزيع الغير التقليدية، الانترنت هو مثال جيد على ذلك؛
- تدويل الخدمات المالية حيث أصبحت الخدمات المالية دولي بشكل متزايد على مر السنين، وقد نمت بوجود أجنبي مقدمي الخدمات المالية في الأسواق الوطنية بشكل كبير كما يتضح من الدراسات التي أجريت ، خاصة في منطقة شرق آسيا و أوروبا الشرقية و أمريكا اللاتينية في عام 2005 ، شكلت الخدمات المالية و التأمين 18% من الصادرات العالمية وشهدت تجارة الخدمات المالية نموا سريعا بين عامي 2000 و 2005، كان التأمين من القطاعات التي احتلت المراكز الثلاث الأولى، و ذلك بنسبة 14%؛
- ظهور الاندماجات التي تعمل على تطوير العمل المصرفي، والقيام بأداء خدمات مصرفية حديثة تتلاءم مع اقتصاد السوق في ظل تحرير التجارة العالمية، وتواجد قوى البنوك العالمية على الساحة الدولية تتميز بالكفاءة والجودة المطلوبة في تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة؛
- تغيير دور مقدمي الخدمات المالية حيث مع سقوط الحواجز أمام الدخول في صناعة الخدمات المالية، وتآكلت الفروق بين المؤسسات المالية، ويجري عرض عدد متزايد من الخدمات التنافسية والمنتجات من قبل أنواع مختلفة من المؤسسات، على سبيل المثال تم السماح للبنوك التجارية للدخول في الأعمال التأمينية؛
- المنافسة والاستعانة بمصادر خارجية فخفض التكاليف أصبح يشكل أولوية بالنسبة للمؤسسات في البيئة التنافسية الجديدة، وواحدة من الاستجابات لضغوط التكلفة في القطاع كانت الاستعانة بمصادر خارجية من وظائف محددة في بلدان أخرى، أصبحت الاستعانة بمصادر خارجية هي ميزة هامة في قطاع الخدمات المالية.

المطلب الرابع: انعكاسات الاتفاقية على الجهاز المصرفي الجزائري

- على ضوء النقاش الدائر والمرتبط بتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية وانطلاقا من واقع وطبيعة هيكل الجهاز المصرفي الجزائري، اختلفت التوقعات حول انعكاس اتفاقية الجاتس على الجهاز المصرفي الوطني بين التفاؤل والتشاؤم، وبناءا على ذلك نتوقع اثارا ايجابية وأخرى سلبية كانت كالاتي:
- إن تحرير الجهاز المصرفي من القيود المفروضة عليه سينعكس إيجابا على كفاءته واستقراره؛
 - خلق الحوافز للقيام بإصلاح هيكل المؤسسات المصرفية وتدعيم هذه الأخيرة بتقديم خدمات مالية متقدمة ومتطورة؛
 - خلق فرص للانطلاق للأسواق الخارجية وتدعيم لتواجد المالي خارجيا؛

- التكيف مع متطلبات المنافسة من حيث التكاليف والتنوع في الخدمات المتاحة؛
- إن النظام المالي المفتوح يحفز من انتهاج سياسات أفضل للاقتصاديات الكلية وأسعار الصرف والسياسة النقدية والمالية؛
- تمكين البنوك من القيام بأعمال مالية شاملة وزيادة قدرتها على تعزيز دور الوساطة المالية؛
- الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الاندماج؛
- إمكانية أخذ التكنولوجيا المتقدمة في مجال الإدارة بالاعتماد على الخبرات والكفاءات الدولية؛
- يسمح تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية للعملاء باختيار المزيج الملائم للتمويل وزيادة حجمه وطرق تسديده؛
- دعم إنشاء نقاط تجارية كوحدات معلوماتية من أجل تسهيل التبادل المالي بين البنوك المحلية وبقيّة الأسواق المالية الدولية؛
- الإقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الشاملة.

يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المالية المصرفية إلى تعميق العولمة المالية بما تحمله من مزايا وفرصه، والتعامل على أساس الكفاءة والتخصيص الأمثل للموارد والتحفيز الدائم لمواجهة ما تحمله تلك العولمة من مخاطر

ومن بين سلبيات الاتفاقية على جهاز المصرفي الجزائري نجد:

- خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية مما يؤدي إلى انسحاب المؤسسات الأقل كفاءة؛
- تواجد البنوك الأجنبية قد تستخدم في تمويل أنشطة خارج مجال الاستثمارات كالمضاربة؛
- تحرير الخدمات المصرفية قد يعطي الأرضية الخصبة لحدوث الأزمات والتاريخ شاهد على كل الأزمات؛
- فتح قنوات مشروعة لتسرب المدخرات المحلية لصالح الاستثمارات الأجنبية؛
- قد يؤدي التحرير إلى زيادة عدد البنوك الأجنبية في السوق المحلية الجزائرية مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة تضخم القطاع المصرفي الجزائري .

الذي يجب ذكره أن مدى تجاوب الجهاز المصرفي مع هذه الاتفاقية مرهون بمجموعة من المحددات كمستوى العمالة ومدى توافر التكنولوجيا المصرفية والبنية التشريعية المنظمة للجهاز المصرفي وحجم السوق المحلي ومدى التزام البنوك المحلية بمعايير العمل المصرفي الدولي

المبحث الثاني: لجنة بازل للرقابة المصرفية

لقد مرت القواعد الاحترازية للجنة بازل بعدة مراحل قبل ظهورها، بحيث تعود الجذور الأولى لها إلى منتصف القرن التاسع عشر، ومنذ ذلك الوقت فهي في تطور دائم ومستمر فجاءت بازل الأولى بمختلف نسبها أهدافها ومختلف الجوانب التي تغطيها، ثم بازل الثانية نتيجة الانتقادات الموجهة للطبعة الأولى، وبازل الثالثة لكثرة الأزمات المعاصرة التي تعصف بالاقتصاد الدولي

المطلب الأول: ظهور لجنة بازل والجوانب الأساسية لها

نشأت لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 1974 بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر (G10)، بعد إفلاس الكثير من البنوك من بينها بنك * IHERSTAT الألماني، وذلك من أجل اقتراح إجراءات لمتابعة البنوك من أجل تجنبها إخفاقات جديدة بسبب قيامها بعمليات تضاربية، وكان مقر هذه اللجنة هو مقر بنك BRI بسويسرا حيث توجد أمانتها الدائمة، فالهدف الرئيسي من وجودها هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك، وذلك في ثلاثة جوانب:

- تشجيع الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية؛
- التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة؛
- إيجاد نظام رقابي معياري يحقق الأمان لكل المتعاملين.

أولاً- تقديم لجنة بازل وأهدافها

تعتبر لجنة بازل للرقابة البنكية حركة دولية للتنسيق ولتطبيق التجانس بين قواعد الحذر، حتى وإن كانت هذه الأخيرة لا تتمتع بأية سلطة قراره إلا أن توصياته مقيمة من طرف السلطات المركزية للدول المعنية⁽¹⁾.

لقد تم تصميم إطار لجنة بازل للتعامل مع التعقيدات والمتغيرات الجديدة المشار إليها ولتحسين جودة متطلبات رأس المال، لتعكس وزن المخاطر الجديدة التي تتعرض لها البنوك، والأهم أن لجنة بازل

* إفلاس بنك HERSTAL BANK في ألمانيا الذي كانت له معاملات ضخمة من سوق الصرف و سوق ما بين البنوك، مما تسبب في خسائر بالغة للبنوك التجارية و الأمريكية و الأوروبية المتعاملة معه.

1- Paul DEMEY-Antoine FRACHOT-Gaël RIBOULET, **Introduction à la gestion actif-passif bancaire**, édition Economica, Paris, 2003, p 94.

المشار إليها وإدراكا منها أن سلامة القطاع المصرفي إنما تتوقف على حسن مواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك حيث قامت بإصدار ثلاثة وثائق: بازل I ؛ وبازل II ؛ وبازل III .

استهدفت جهود لجنة بازل تحقيق مجموعة من الأهداف منها :

- المساعدة على تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي وذلك عن طريق تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال المصارف، وتحسين الأساليب الفنية للرقابة عليها وتبادل المعلومات بين السلطات الرقابية؛
- الحد من أثار المنافسة غير العادلة والتي تنتج عن تطبيق متطلبات متباينة لكفاية رأس المال بين السلطات الرقابية المصرفية في البلدان المختلفة؛
- إدراج المخاطر المرتبطة بأصول خارج ميزانية المصارف كاستجابة لمدى تداخل وتأثر الأسواق المالية والمصرفية في العالم ببعضها البعض، وإثبات لمفهوم عالمية هذه الأسواق، لذلك جاءت جهود التعاون والتنسيق الدولي لتقوية قاعدة رأس المال سعيا وراء إيجاد نظام مصرفي عالمي مستقر وقادر على التكيف مع الأوضاع المستجدة والتي تتطور بوتيرة متسارعة؛
- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية

ثانيا-الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I

لقد ارتبط حجم رأس المال في قطاع البنوك بقدر المخاطر التي تتعرض لها، وذلك لان البنوك تعمل أساسا بأموال المودعين ومن خلال استخدامها لدى الغير في شكل تسهيلات وقروض... الخ، مما يجعلها تتحمل مخاطرها ومخاطر الآخرين.

لذلك يعطى رأس المال الثقة للمتعاملين مع البنوك وجهات الرقابة، بل يعزز الثقة في قدراتها على العمل ومواجهة المخاطر التي تتعرض باعتبار أن رأس المال هو خط الدفاع الأول عن أموال المودعين لمقابلة مختلف المخاطر.

يمكن تعريف رأس المال عموما بأنه الفرق بين الأصول والخصوم، وتنصب مهمة رأس المال في المنشآت المصرفية بصورة أساسية في حماية وتأمين أموال المودعين تجاه أي خسارة أو عارض خارجي يتعرض له البنك.

1- معدل كفاية رأس المال وفق لتوصيات لجنة بازل الصادرة 1988

معدل كفاية رأس المال (معيار كوك)

أعطيت بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل كوك} = \frac{\text{الأموال الذاتية الصافية}}{\text{الأخطار المرجحة}^*} \leq 8\%$$

تنقسم الأموال الذاتية الصافية إلى شريحتين الشريحة 1 وتسمى رأس المال الأساسي ويشتمل على حقوق المساهمين وهي الاسم العادية والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة والاحتياطات الناتجة عن العوائد والفوائض كعلاوات إصدار الأسهم والأرباح المحتجزة والاحتياطات العامة والقانونية.⁽¹⁾ أما الشريحة 2 وتضم رأس المال المساند أو الإضافي ويتكون من:⁽²⁾

- احتياطات غير المعلنة والتي تظهر ضمن الحسابات الختامية وأن يتم احتسابها ضمن رأس المال المساند؛
- احتياطات إعادة التقييم وينتج عن تقييم الأصول بقيمتها الجارية بدلا من قيمتها الدفترية ولا تضم إعادة تقييم العقارات؛
- المخصصات العامة والاحتياطات لمواجهة الديون المشكك في تحصيلها وتحتجز لمواجهة أية خسائر مستقبلية؛
- الأدوات الرأسمالية المتنوعة وهي تضم فئات متنوعة من الأسهم وأدوات الدين؛
- الدين المسندة ويضم الديون التي تزيد أجالها عن 5 سنوات والأسهم الممتازة.

2- تصنيف الدول من حيث أوزان المخاطر الائتمانية

تم تصنيف الدول على ضوء تقرير اللجنة إلى مجموعتين على النحو التالي:

• PETER COOKE الذي يعتبر أول من اقترح هذه النسبة و أول من ترأس هذه اللجنة

* الأخطار المرجحة = تويب الأصول إلى مجموعات × أوزان المخاطر المخصصة

1 - أحمد سليمان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 115

2 - نفس المرجع، نفس الصفحة.

المجموعة 01*: وهي مجموعة الدول OCDE ذات المخاطر المتدنية وتضم مجموعتين فرعيتين هما: الدول الأعضاء في لجنة بازل ، وكذلك الدول التي عقدت ترتيبات افتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي FMI.

المجموعة 02: وهي مجموعة الدول ذات المخاطر العالية، وتشمل كل دول العالم التي لم تذكر في المجموعة الأخرى.

3- و ضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر السيولة

لقد أعدت طريقة لقياس متانة رأس المال مستندة إلى نظام من أوزان المخاطرة يطبق على جميع الفئات داخل وخارج الميزانية بتحويل الأصول إلى أصول مرجحة بالمخاطر، وقد استندت طريقة القياس أساسا إلى المخاطر الائتمانية لطرف الأخر، وقد حدد إطار الاتفاق الأوزان الأساسية لمخاطر الموجودات وهي 0-10-20-50-100% حسب الأنواع المختلفة من الموجدات

4- معاملات تحويل الالتزامات العرضية

نظرا لما تتعرض له البنوك من مخاطر مرتبطة بأصول خارج ميزانيتها من غير المشتقات المالية، فقد تم وضع نظام مخاطر تحول تلك الأصول إلى المخاطر الائتمانية المكافئة، وذلك من خلال ضرب قيمتها الرسمية بمعامل تحويل ائتمان، أما معاملات التحويل فهي أربعة (100%، 50%، 20%، 0%)، بعد ذلك يتم تصنف هذه القيمة المعادة وفقا لأنواع المخاطرة التي تم تصنيف البنود داخل الميزانية

المطلب الثاني: تقييم لاتفاقية بازل I

لقد حددت اتفاقية 1988 المسماة باتفاقية كوك الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال المطبقة على البنوك الناشطة على الصعيد الدولي والمرتبطة بمخاطر الائتمان، وهي اتفاقية معدلة ومتممة لتوسيع استقرار وسلامة النظام البنكي الدولي، وعززت تساوى شروط المنافسة بين البنوك الدولية، فالمصادقة

*منظمة التجارة و التنمية الاقتصادية و هي تنظم كل من الدول التالية: بلجيكا ، أيسلندا،أيرلندا،إسبانيا،أستراليا، الدنمرك،فنلندا كندا،فرنسا،ألمانيا،إيطاليا،اليابان،لوكسمبورغ،هولندا،السويد،سويسرا، البرتغال،اليونان، إنجلترا،الولايات المتحدة الأمريكية، ،النمسا،النرويج،نيوزلندا، تركيا، المملكة العربية السعودية

على اتفاقية نسبة كوك في أكثر من بلد سمح بتحقيق وانجاز هذه الأهداف، إذ تتواصل في هذا المسار ولقي تشجيعا خاصة أمام ضغوطات السوق، إذ حثت وفتحت الأبواب للبنوك في سبيل إبقاء متطلبات رأس المال بنسبة عالية، أما الأخطار البنكية الأخرى وفئاتها والتي تشتمل على الخطر التشغيلي لم يتم التطرق إليها بطريقة واضحة لها، وبالمقابل فهذه الأخطار التي أخلتها اتفاقية حصة كوك تحمل جانبا امنيا موجه لتغطية الأخطار الغير مقدرة من الناحية الكمية⁽¹⁾.

ولكن بالرغم النجاح الذي حضيت بها مقررات لجنة بازل I إلا أن اتفاقية كوك لم تعد تنطبق على المحيط الجديد وهذا راجع لعوامل مختلفة ومتعددة:⁽²⁾

- اقتصر على المخاطر الائتمانية في البداية ثم تم تعديل النموذج ليشمل مخاطر السوق¹⁹⁹⁶ رغم أن الأخطار الأخرى هي عوامل هامة للتغيير مثل الخطر التشغيلي، الخطر المرتبط بنسبة الفوائد المرتبطة بالمحفظة البنكية وخطر السيولة؛
- الوعي بان الشرط الوحيد لمتطلبات رأس المال الأدنى كان ناقصا ما دام من دون تشجيع البنوك في التسيير التطبيقي لعملياتها، فكل البنوك التي أفلست كانت تحترم مبادئ ونسبة كوك، مما يشجع ضرورة إدراج الشروط الكمية؛
- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال تبعا لقواعد بازل I لم يكثر نهائيا بالأخطار الاقتصادية لان حجم أوزان المخاطر لم يتم تفرقتها بطريقة كافية مثلا كافتراض أن كل الشركات متوازنة 100% من الناحية المالية؛
- لم يتم تفريق ما بين البنوك وإنما تعاملت معها بنفس الطريقة بغض النظر عن حجمها وتعقيد عملياتها ودرجة التقدم لديها؛
- اعتمدت أسلوب محدد من قبل لجنة بازل لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية، ولم تأخذ بعين الاعتبار تحسين الأساليب التي تتبعها البنوك لقياس وإدارة المخاطر.

الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لم تكن في قلب التسيير اليومي لكن فقط ضغط من الضغوط التي وجب تخفيفها، وعلى العموم فهذا التغيير في الأطوار هو من مهام بازل الجديدة (الثانية) التي تحاول تخفيف العبء بربط ومزج الجانبين القانوني والاقتصادي معا

1- Antoine SARDI, **Bale II**, édition afges, paris, 2004, p 14.

2- Ibid, p 14-15.

المطلب الثالث : مفهوم بازل II وأهدافها

بعد مرور 10 سنوات من إدراج نسبة كوك، نشرت لجنة بازل في جوان 1999 مستندا أولا بهدف إلى اقتراح إجراء جديد لتطبيق متطلبات رأس المال إلى أن ظهرت الوثيقة في جوان 2004، والتي عرضت الإطار الذي أعيد مراجعته وهذا على أساس مسار استشاري طويل*، كما يوضحه الشكل رقم 1.3، أين تم قبول الأمر الإداري الأوروبي والمعدل للإجراء الجديد عند آخر اجتماع كامل للبرلمان في سبتمبر 2005، إذ دخل هذا حيز التطبيق جانفي 2007⁽¹⁾. "إذ يعتبر بال II إصلاح جبار على أساس 300 صفحة 3 دراسات ذات أهمية عالمية ووثائق ودراسات لا تنتهي وتتواصل وهذا منذ نشر الوثيقة الاستثمارية الأولى"⁽²⁾، فالإطار الجديد يعزز الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال من خلال عرض القواعد اللازمة للبنوك لتقدير متانة رأس المال ويوفر مدخلا شاملا لإدارة المخاطر وتدعيم انضباط السوق من خلال تحسين الشفافية في إعداد التقارير المالية من قبل المصارف.

تبقى الأهداف الأساسية المصدرة من طرف اللجنة مستقرة وهي المواصلة في زيادة أو رفع مستوى استقرار النظام البنكي الدولي، ومن أجل إنجاز هذه الأهداف أدرجت بازل II معايير لـ: ⁽³⁾

- حث البنوك على تحسين أنظمتها الخاصة بضبط التسيير الداخلي للأخطار بما أن التحكم الداخلي لهذه يجد نفسه في قلب إجراءات الحذر؛
- تعزيز دور مراقبي البنوك إذ الهدف هو التعرف على الصعوبات واتخاذ الإجراءات الوقائية حالة بحالة؛
- الإلمام الشامل بجملة الأخطار التي تتعرض لها البنوك؛
- رفع مستوى ودور قياس مخاطر السوق.

* مسار طويل للاتفاق : الوثيقة الاستشارية الأولى (CP1) جوان 1999. - الوثيقة الاستشارية الثانية (CP2) جانفي 2001. - الدراسة الثالثة للتأثير (QIS 3) اكتوبر 2002 ، فيفري 2003. - الوثيقة الاستشارية الثالثة افريل 2003. - نشر الاتفاقية الجديدة لـ بال II جوان 2004- تبني وقبول الأمر الإداري الأوروبي السداسي الثاني 2005. - الحساب الموازي بازل I / بازل II نهاية 2005، تطبيق بازل II 2006. - تطبيق المقاربات المقترحة حيال خطر القرض و الخطر التشغيلي نهاية 2007

1- Daniel CAPOCCI, **Introduction aux Hedge Funds**, édition Economica, Paris, 2010, p 120.

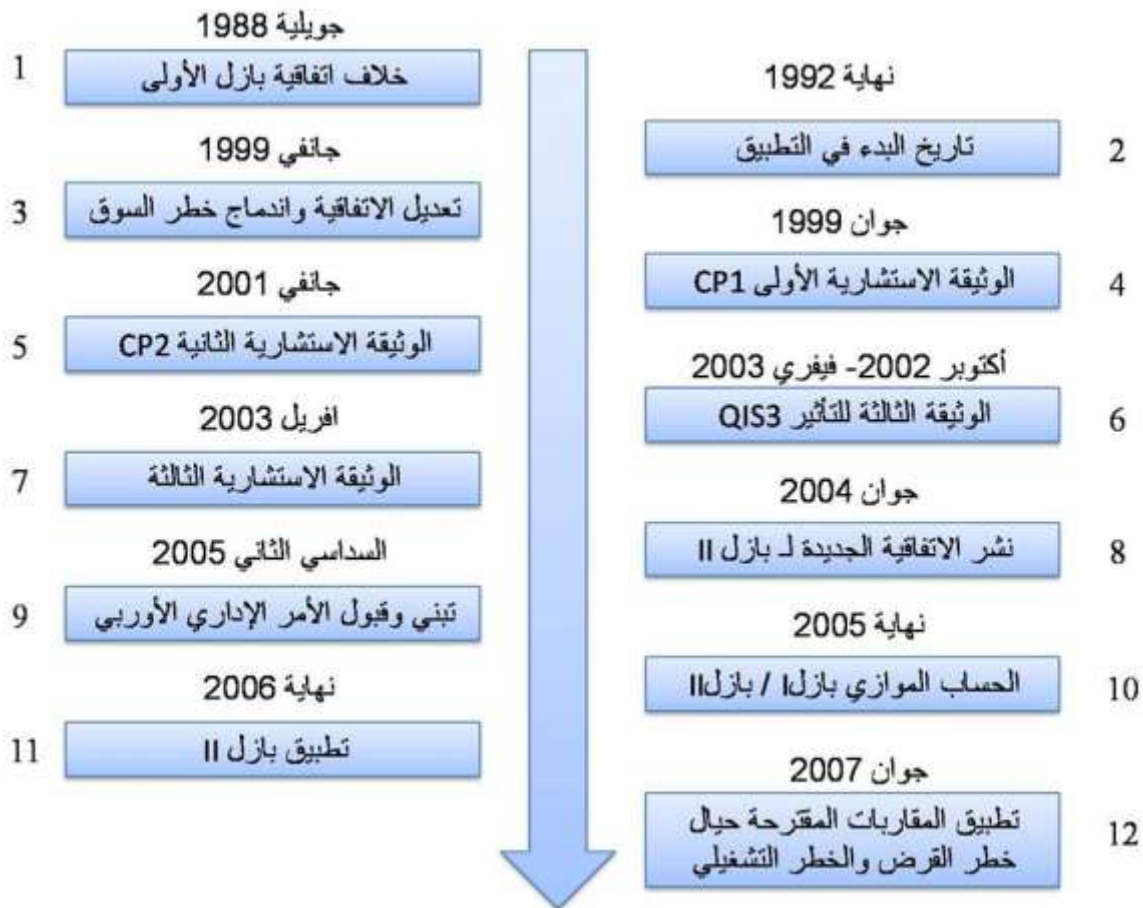
2 -Olivier PASTRE et autre, **la nouvelle économie bancaire**, édition Economica, Paris, 2005, P35.

3 - Daniel CAPOCCI, **loc.cit**, p120.

بالإضافة إلى هذا نجد: (1)

- تحسين المنافسة في الصناعة المصرفية؛
 - تشجيع المصارف على انتهاج ممارسات أفضل لإدارة المخاطر الخاصة بكل بنك، إما بفرض الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال مثل الخطر التشغيلي أو عن طريق مسار المراقبة (مثل خطر المرتبط بنسبة الفوائد الاستثنائية من المحفظة البنكية)، وإدخال أساليب متقدمة لقياس المخاطر وخاصة تطبيق أنظمة التصنيف الداخلي للمخاطر وأن هذا يعتبر من أهم منافع الإطار المعدل؛
- تطبيق الإطار الجديد يساهم في المحافظة على مستويات كفاية رأس المال لتتكيف مع المخاطر المحتملة وتغير البيئة المصرفية.

الشكل 1.3: بازل II مسار طويل للاتفاقية



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد: Antoine SARDI, op.cit, p15

1- Antoine SARDI, op.cit, p15.

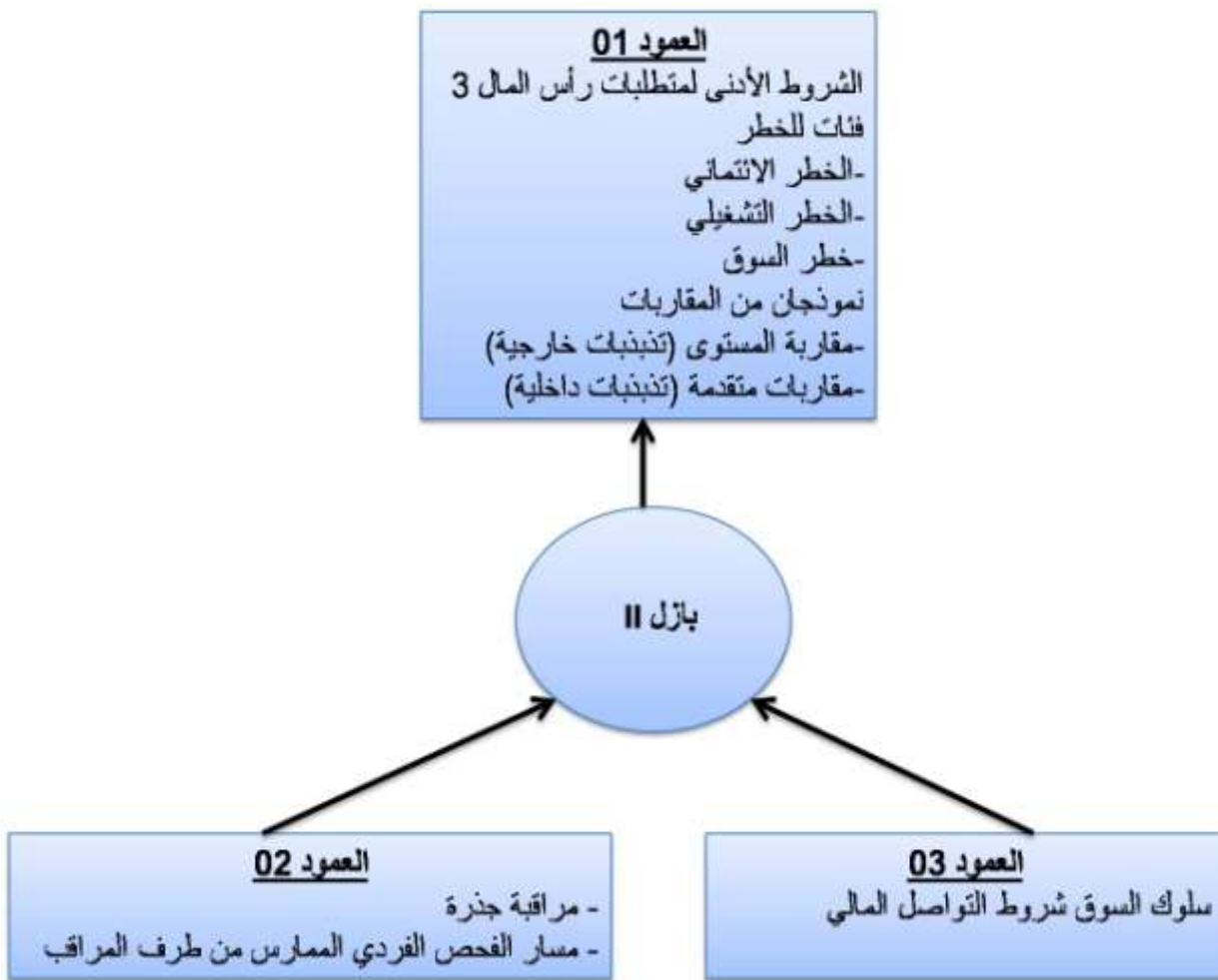
الفصل الثالث: تمديد الصناعة المصرفية الجزائرية في ظل العولمة المالية

فبازل II مكانة إصلاحية جذرية وهيكلية للصناعة البنكية، إذ تعبر عن ردود أفعال المجتمع المالي من الجانب الأكاديمي والتقني وحتى السياسي فعلا، وهذا يدل على أن هذه الأخيرة وصلت إلى أعلى مستوى.

المطلب الرابع : أركان اتفاقية بازل II

تتكون اتفاقية بازل II من ثلاثة أركان رئيسية المحور الأول: الحد الأدنى من متطلبات رأس المال المحور الثاني : عملية المراقبة الإشرافية المحور الثالث : انضباط السوق

الشكل 2.3: الدعائم الثلاث لبازل II



Source : Daniel CAPOCCI, **op.cit**, p 121.

أولاً- الدعامات الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

تحدد هذه الدعامات المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي وقد صنفت هذه الاتفاقية المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاثة مجموعات هي: (1)

- **مخاطر السوق** : المعروف على أساس الخسارة المحتملة في حالة التطور أو التوسع الغير محبب للأسواق، فتتأثر الإيرادات نتيجة التغير في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية؛ .
- **مخاطر الائتمان**: ويدعى أيضا بالخطر العكسي وتنتج عن حالة إخفاق العميل بالتزاماته في المواعيد المحددة؛
- **مخاطر التشغيلية** : معروف على أساس انه خسارة محتملة ناتجة عن فشل الأنظمة البشرية الإعلامية (المرتبطة بالإعلام الآلي) أو الإدارية للبنك.

درست اللجنة بدائل أو مداخل لتحديد الدقيق لمتطلبات رأس المال وهي: (2)

- السماح لوكالات التقييم الخارجية بتقييم المخاطر الائتمانية؛
- استخدام نظم التقييم الداخلية في المصاريف؛
- استخدام نماذج تقييم محافظ المخاطر الائتمانية..

فيما يخص معادلة حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال فقد أصبحت في إطار الاتفاقية الثانية والجديدة وفق الشكل التالي:

الأموال الخاصة

$$\text{نسبة الملاءة المالية الجديدة} \leq 8\% \frac{\text{أخطار القرض} + \text{أخطار التشغيل} + \text{أخطار السوق}}$$

أما فيما يخص قياس المخاطر جاءت حسبا للمخاطر التالية:

1 - Didier MARTEAU, Monnaie, banque et marchés financière, édition Economica, Paris, 2008, p208.

2 - مجلة الدراسات المالية و المصرفية، المجلد 15، العدد 04، السنة 15، ديسمبر 2007، ص28.

* صافي الأموال : يتكون من شريحة الأولى و هي رأس المال الأساسي و الشريحة الثانية و هي رأس المال التكميلي و الشريحة الثالثة و هي القروض المساندة لأجل سنتين لتغطية مخاطر السوق.

1- المخاطر الائتمانية

تقترح لجنة بازل أن يسمح للبنوك بالاختيار فيما بين أسلوبين أو مدخلين لحساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الخاص بالمخاطر الائتمانية وهما:

- المدخل المعياري
- مدخل التصنيف الداخلي

الطريقة الأولى: المدخل المعياري SA

يعتمد هذا المدخل على ترجيح الأصول بأوزان المخاطر وفق نوع التسهيل والتقييم الائتماني للعميل من جانب وكالات تقييم خارجية، غير أن تطبيق هذا الأسلوب يؤدي إلى قيام البنك بتجنب قدر أكبر من رأس المال يمكن أن يزيد عما كان مقررا في ظل بازل الأولى وذلك حسب مستوى التصنيف الائتماني للعملاء⁽¹⁾.

فقد اقترحت اللجنة جدولاً يوضح أوزان المخاطر سواء أكانت (سيادية، مصرفية، شركات ...)، مع الأخذ في الاعتبار أن درجة التصنيف الائتماني لأية مؤسسة تتناسب عكسياً مع معامل ترجيح المخاطر الذي يطبق على إجمالي القروض الممنوحة لها أو على الاستثمار في سندات مثل مؤسسة فيتش ابيكا FITCH IBCA و STANDARD POUR وفق الجدول التالي:

الجدول 1.3 : تقييم المخاطر الائتمانية من قبل مؤسسة ستاندر اندبور

التقييم	AAA إلى	A ⁺ إلى	BB ⁺ إلى	BB ⁺ إلى	اقل من	لم يتم تقسيمها
	AA ⁻	A ⁻	BB ⁻	B ⁻	B ⁻	
التقييم السيادي للدولة	0%	20%	50%	100%	150%	100%
تقييم البنوك	20%	50%	100%	100%	150%	100%
	20%	50%	50%	100%	150%	50%
تقييم الشركات	20%	10%	100%	100%	150%	100%

المصدر: مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مرجع سبق ذكره، ص28.

1 - بنك التسويات الدولية على الموقع الإلكتروني:

حيث تمثل :

AAA : اعلي درجة تقييم للملاءة الائتمانية

AA: درجة تقييم جيد جدا للملاءة الائتمانية

A: درجة تقييم للملاءة الائتمانية

BBB: درجة تقييم مقبولة للملاءة الائتمانية

BB: يشير التصنيف إلى شكوك في قدرة المنشأة على السداد بالتزاماتها

B: يشير التصنيف إلى ازدياد الشكوك في قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها من الإفراط .

الطريقة الثانية: أسلوب التقييم الداخلي (IBR)

يتم اعتمادا على هذا المدخل وضع إطار لقياس مخاطر الائتمان اعتمادا على مدخلات كمية، يتم اعتمادها من قبل البنوك أو توفيرها من جانب السلطات الرقابية وتحويلها إلى أوزان مخاطر بواسطة دوال رياضية حددتها اللجنة.

نظرا لاختلاف تطور أنظمة القياس الداخلي بالبنوك فقد حددت اللجنة منهجين⁽¹⁾، يمكن للبنوك إتباعها في ظل هذا المنهج يوجد مدخلين:

- مدخل التصنيف الداخلي الأساسي ويرمز له بالرمز FIRB

- مدخل التصنيف الداخلي البسيط أو المتقدم يرمز له بالرمز اختصارا AIRB

كما انه بالنسبة لكل فئة من فئات الأصول التي يغطيها أسلوب التصنيف الداخلي توجد ثلاثة عناصر أساسية وفق للشكل رقم 3.3

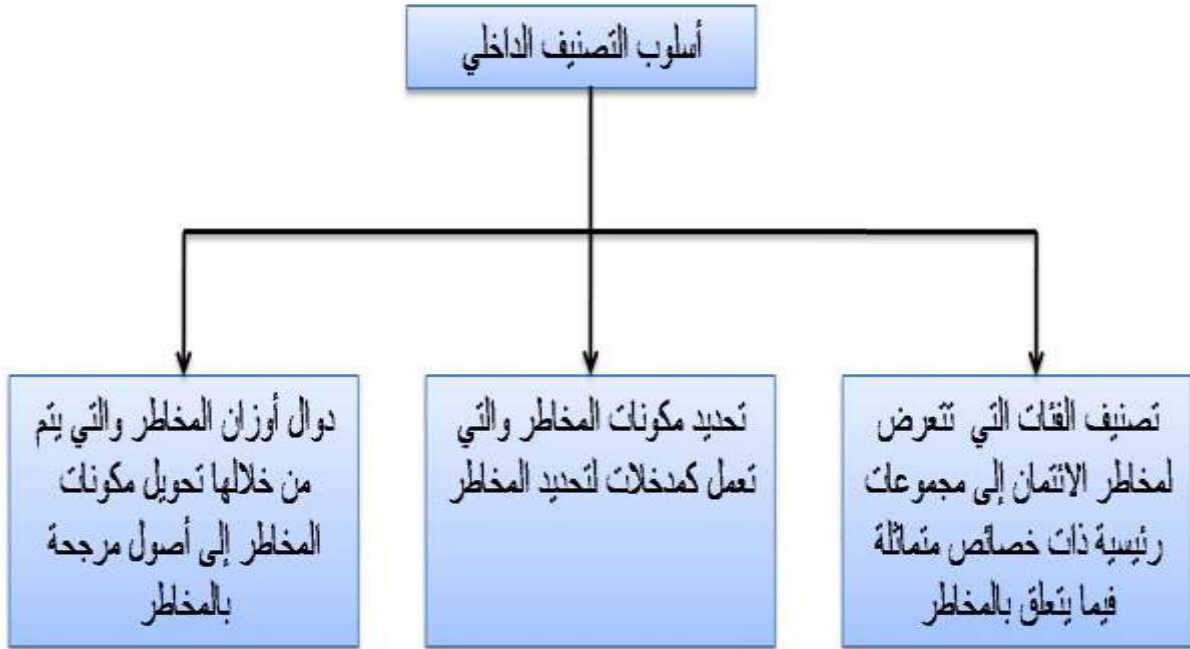
1 - خليل الشماع، بازل II، المخاطر الائتمانية، المدخل المستند للتقييم الداخلي، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، العدد2، المجلد 18، عمان، 2007، ص 4-20.

أ- فئات المتعرضين للمخاطر

نصت اللجنة على تقييم فئات المتعرضين للمخاطر إلى فئات رئيسية جاءت كالآتي: (1)

- الشركات
- الجهات السيادية
- البنوك قروض التجزئة المصرفية
- حقوق الملكية

الشكل رقم 3.3: العناصر التي يغطيها أسلوب التصنيف الداخلي



المصدر: من إعداد الطالبة

ب- مكونات المخاطر

يعتمد منهج التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية على أربعة مداخل: (2)

- احتمالات الخسارة أو تعثر العميل؛
- حجم الخسائر للتسهيلات الممنوحة عند التعثر؛

1 - نفس المرجع والصفحة السابقة

- قيمة القرض عند التعثر؛
- الاستحقاق الفعلي: والذي يستخدم في بعض الحالات لدى توافر نظام واضح لتعديل فترات استحقاق التوضيفات.

ج- دوال أوازن المخاطرة

حددت اللجنة في الاتفاقية الجديدة مجموعة دوال يتم من خلالها تحويل مكونات المخاطرة إلى أصول مرجحة بالمخاطر يتم استخدامها في حساب متطلبات رأس المال⁽¹⁾.

2- مخاطر التشغيل

حددت اللجنة ثلاثة طرق لقياس مخاطر التشغيل وتركت للبنوك الحرية في اختيار الأسلوب وفقا لطبيعة نشاطها وتعقد عملياتها، وهذه الطرق هي:

- طريقة المؤشر الأساسي ؛
- الطريقة المعيارية؛
- طريقة القياس المتقدمة.

3- مخاطر السوق

بازل II أبقّت على أساليب حساب مخاطر السوق دون تعديل عما أصدرته من قواعد خاصة بحساب هذه المخاطر سنة 1996، وتشمل مخاطر السوق مخاطر تقلبات سعر الفائدة وأسعار الأسهم ومخاطر تقلبات أسعار الصرف، ونظرا لان قياس مخاطر السوق يتطلب توافر أنظمة قياس متطورة قد لا تتوفر في بعض البنوك فقد قامت اللجنة بتحديد أسلوبين:

- الطريقة المعيارية: والتي تعتمد على أوزان المخاطر القائمة على تصنيف المؤسسة المالية عالميا من حيث المخاطر.
- طريقة النماذج الداخلية: التي تستند إلى إطار عمل قائم على أساس كل من السعر والمركز المترتب على الأنشطة التجارية في ظل وجود حدود للقياس، بحيث يتم عرض هذه المعطيات

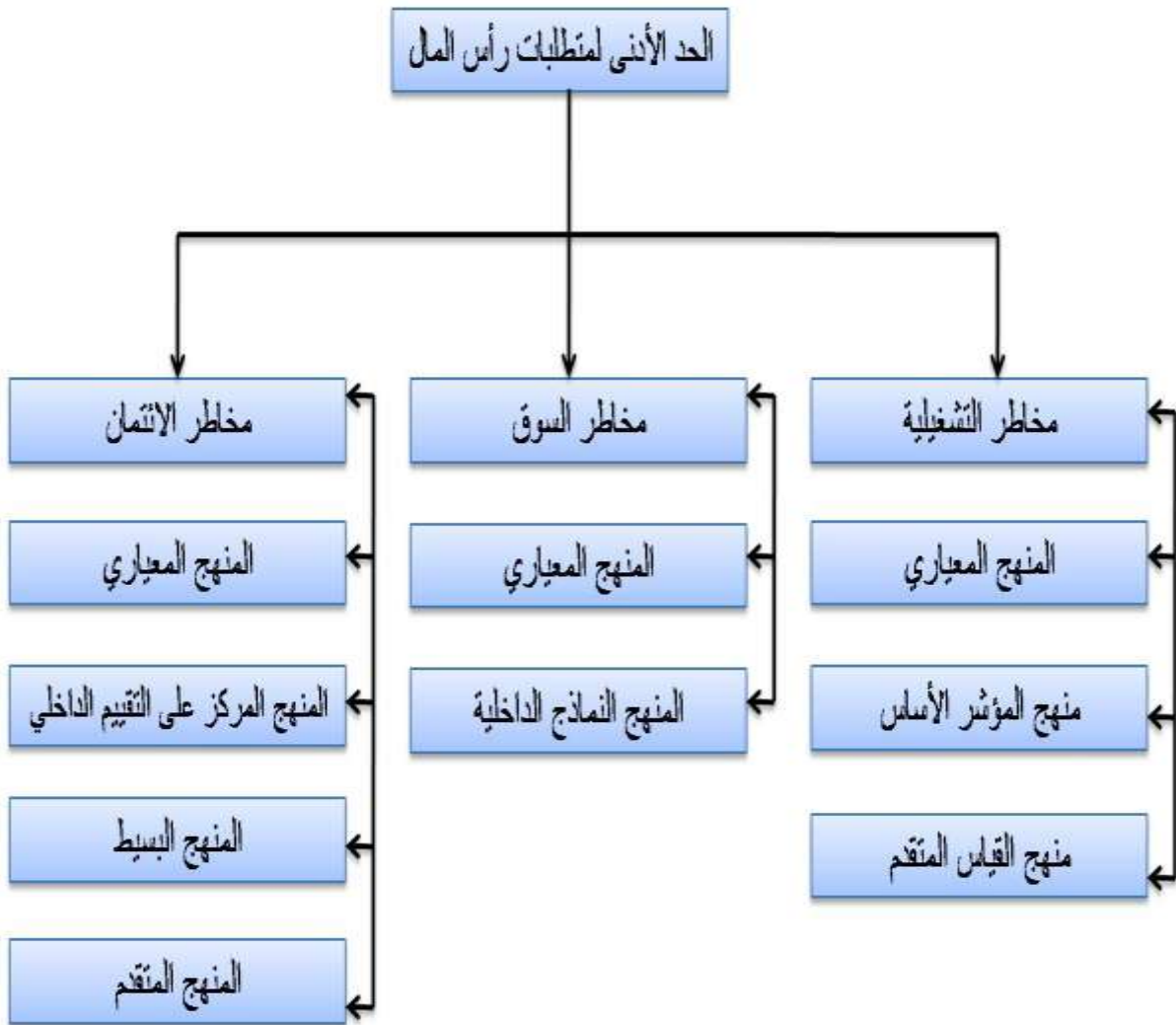
1 - خليل الشماع، مرجع سبق ذكره، ص ص 4-20.

على نموذج محسوب يقوم بقياس مدى تعرض البنك للمخاطر السوقية في محاولة إحصائية لتقدير الحد الأقصى منها

وسيتم توضيح كل المخاطر المدرجة ضمن اتفاقية بازل 2 وأهم الطرق المعتمدة لقياسها وفق

الشكل 3-4

الشكل 4.3: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال



المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا-الدعامة الثانية - المراجعة الرقابية

في خضم عملية المراجعة الرقابية ضمن الصيغة الجديدة ليس فقط ضمان كفاية رأس المال لدى البنوك لمواجهة المخاطر في أعمالها، ولكن تشجيع هذه المصارف على استخدام أفضل أساليب إدارة المخاطر وهناك واجبات على البنوك للقيام بها منها:

- تطوير عمليات تقييم داخلية لرأس المال؛
- وضع أهداف رأسمالية تتناسب مع منظومة المخاطر؛
- التأكيد الملح على ضرورة تجاوز الحدود الدنيا لمتطلبات كفاية رأس المال.

ولذلك فقد حددت اللجنة أربع مبادئ لسيطرة على عملية المراقبة

1-المبدأ الأول

- يجب أن تكون لدى البنوك عملية تقييم لشموليتها وكفاية رأس المال
- توريد الملاح الخمسة الرئيسية للعملية كما يلي: (1)

- إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا
- التقييم السليم لرأس المال
- التقييم الشامل للمخاطر
- الرقابة والتقارير
- المراجعة من جانب الرقابة الداخلية

2-المبدأ الثاني

يشدد هذا المبدأ على ضرورة قيام السلطات الرقابية بتقييم ومراجعة الأسس الداخلية لكل بنك عامل فيما يتعلق بتقييم رأس المال لدى البنك، وكذلك إستراتيجية في الإبقاء على المستويات الكافية من رأس المال، بالإضافة إلى قيام السلطات الرقابية بتقييم مقدرة البنوك العاملة على مراقبة وضمن التقييد بالنسب المفروضة من السلطات الرقابية(2) .

1 - احمد شعبان محمد على، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار

الجامعية، 2006، ص 254

2 - نفس المرجع، نفس الصفحة.

3- المبدأ الثالث

على البنك المركزي التوقع أن البنوك ستعمل بمستوى اعلي من الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال، وأن لديه القدرة على الطلب من البنوك الاحتفاظ برأس المال أكثر من الحد الأدنى، هنا يجب ان يقوم المراقبون بإتاحة عدد من الخيارات للالتزام بكفاية رأس المال للمصاريف،

4- المبدأ الرابع

تدخل السلطات الرقابية، في وقت مبكر لمنع انخفاض رأس المال عند الحد الأدنى المقرر لمواجهة مخطر البنك ومطالبة البنك بإجراءات تصحيحية فورية في حالة عدم احتفاظ برأس مال كاف لمواجهة المخاطر لديه.

تؤكد المبادئ الأربعة أن الحكم على المخاطر التي تتعرض لها البنوك وكذلك كفاية رأس المال المصرفي بصفة دقيقة، لا بد أن يتضمن متطلبات أكثر من مجرد تقييم مدى استقاء البنك لمتطلبات كفاية رأس المال، خاصة في ضوء ما تتميز به الصناعة المصرفية من تطور مستمر في الأساليب والأدوات التي غالبا ما تأتي بمخاطر جديدة، ومن ثم فان على الجهات الرقابية أن تتحسب وتكون على دراية جيدة بتقييم تلك المخاطر وذلك من خلال الاطلاع لتقييمات البنوك لمخاطرها.

ثالثا: الدعامة الثالثة - انضباط السوق

يهدف هذا العنصر إلى تعزيز وتقوية الانضباط السوقي عن طريق زيادة الإفصاح والشفافية للمصارف، فالإفصاح الفعال يعتبر ضروري لضمان أن المتعاملين في السوق يستطيعون فهم منظومة مخاطر المصارف وكفاية مراكزها الرأسمالية بشكل أفضل.

يعمل نظام انضباط السوق على إيجاد بيئة آمنة وسليمة للعمل المصرفي من خلال:

- البنوك المركزية والتي ستستخدم إجراءات متعددة لإلزام المصاريف بهذا الإفصاح منها فرض عقوبات مباشرة؛
- توفير البيانات والمعلومات للمتعاملين مع المصاريف، مما يمكنهم من اتخاذ القرار السليم فيما يخص الاستثمار أو الإيداع.

يجب على المصاريف أن يكون لديها سياسة إفصاح رسمية يوافق عليها مجلس الإدارة، التي تبين توجيهات الإفصاح لدى المصرف والضوابط الداخلية على عملية الإفصاح هذا، بالإضافة إلى تقييم المصاريف مدى ملائمة ما تقوم به.

المطلب الخامس : لجنة بازل الثانية في ظل الحديث عن توصيات بازل الثالثة

جاء اتفاق بازل الثانية ليتوج العديد من المحاولات التي كانت البنوك فيما مضى تسعى إليها لتحقيق اعلي قدر من التحوط والأمان لمعاملاتها في مواجهة ما تتعرض له من مخاطر، ولذلك فقد كان اتفاق بازل 2 أكثر تركيزا على مفهوم إدارة المخاطر بشكل عام متجاوزا بذلك اتفاق بازل 1، الذي اكتفى بإقرار الحدود الدنيا لكفاية رأس المال المصرفي، وهكذا تضمن بازل الثانية ركائز الأولى متعلقة بكفاية رأس المال والثانية تخص المراجعة الرقابية والثالثة تناول انضباط السوق، وجاءت أحكام الاتفاق لترسي خضوع تقييم المخاطر الاقتصادية والمالية لمعايير دولية موحدة، تسهل الحكم على السلامة المالية للبنك مقارنة بنظام المصرفي الكلي.

لكن الأزمة المالية الأخيرة لسنة 2008 أعطت بعدا آخر للاتفاقية، حيث كانت أزمة مصرفية بامتياز، إذ أن البنوك التزمت بهذه المعايير لكنها لم تسلم من الأزمة، لذا تبنت دول العشرين توجهات جذرية بخصوص كفاية رأس المال المصرفي وكان هذا الحدث البادرة في ميلاد طبعة ثالثة سميت بازل III

اجتمع محافظو ومدراء 27 مصرفا مركزيا من كبرى اقتصاديات العالم في مدينة بازل السويسرية لإقرار إطار عمل مصرفي جديد، هدفه المعلن حث المصارف على رفع مستوى احتياطياتها من رأس المال كتحصين من الأزمات المالية المحتملة، وتم التوصل إلى بازل 3 هذه الوثيقة الرسمية المصادق عليها في ديسمبر 2010، إذ تمثل هذه الوثيقة اعترافا دوليا بضرورة اعتماد وسائل جديدة لتوخي الحذر والاحتياط الموضوعة على عاتق السلطات المكلفة بالإشراف، حيث تأخذ هذه الاتفاقية مسار تدريجي كمرحلة أولى تبدأ من 2013 إلى غاية 2015 ثم كمرحلة ثانية إلى غاية 2019⁽¹⁾.

أهم التعديلات التي جاء بها بازل الثالثة هي:

توصلت اللجنة إلى وضع نسبة الأموال الاحتياطية بـ 7% (مقابل 4% في بازل 2)، وفي حالة انخفاض هذه النسبة يمكن للسلطات المالية أن تقرض قيودا على توزيع البنوك للإرباح على

1 - Clovis RUGEMINTWARI - Alain SAUVIAT - Amine TAREZI, **Bâle 3 et la réhabilitation du ratio de levier des banques: pourquoi et comment?**, Revue économique: revue bimestrielle, volume: 63, n°: 04France, juillet 2012, p 218-219-220.

المساهمين، غير أن الدخول الفعلي للنسبة حيز التطبيق غضون 2019 جعل البنوك مرتاحة أكبر مع مراعاة البنوك الألمانية تطبيق هذه النسبة في 2023 وهذا راجع لعدة اعتبارات (1).

متطلبات اعلي من رأس المال وجودته، حيث تمت زيادة نسبة كفاية رأس المال بـ 10.5% (مقابل 8% موجودة حاليا)، حيث تتطلب قدرا أكبر من رأس المال المكون من الأسهم العادية إلى إجمالي رأس مال البنك (2).

إجبار البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الأساسي (المستوى الأولي) بـ 4.5% (2%) في بازل (2) على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر

تعزيز شروط جديدة للسيولة حيث اقترحت الاتفاقية اعتماد نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة الأولى هي نسبة السيولة الأدنى في المدى القصير (قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة 4.5% حتى 2019) في حالة وجود ضغوطات محددة بـ 30 يوم تحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي تحتفظ بها البنك من التدفقات النقدية، والثانية نسبة السيولة التركيبية على المدى الطويل والمتوسط (سنة) وتحسب بنسبة مصادر التمويل (حقوق الملكية) إلى استخدامات هذه الأصول (3).

إطار لتأسيس حصص لرؤوس الأموال المضادة للآثار السلبية للدورات الاقتصادية (من 0% إلى 2.5%) من رأس المال الأساسي، مع مقارنة ديناميكية لتمويل الديون عبر نموذج الخسارة المتوقعة (4).

زيادة الرسملة المطلوبة تجاه عمليات التوريق وغيرها من الأدوات المركبة، وهي عملية التي ورطت الكثير من المصارف في الأزمة العالمية الأخيرة.

تندرج هذه الاتفاقية ضمن خمس محاور الأول: تحسين ملاءة البنوك بتحسين نوعية (النواة الصلبة) لرؤوس الأموال (كفاية رأس المال) والمحور الثاني: على البنوك اشتراط وضعها بحصة إضافية من مدخراتها قد تصل إلى نسبة 2.5 تبعا لمسارات الاقتصادية (تغطية خسائر إعادة تقييم أصولها المالية - تمويل سندات الدين) المحور الثالث: استحداث نسبة الرفع المالي وهي تهدف بوضع

1 - Mathilde Lemoine et autres, **op .cit**, 2012,p 533

2 - Ibid, p 534.

3 - Édouard veillelond, **op .cit** , p 76

4 - Clovis Rugemintwari et Alain Sauviat et Amine tarezi, **du ratio de levier des banques pourquoi et comment ?**, REVUE ECONOMIQUE , volume 63, n°04, juillet 2012,p 218-219-220

حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي والمحور الرابع: وهو الحول دون إتباع البنوك سياسات اقتراض مواكبة أكثر والمحور الخامس مخصص للسيولة (1).

المطلب السادس: تطبيق مقترحات لجنة بازل على البنوك الجزائرية

باعتبار ما يواجهه النظام المصرفي الجزائري من مخاطر مصرفية ومالية متعددة على غرار باقي الأنظمة المصرفية العالمية، وبناء على مقترحات لجنة بازل للرقابة المصرفية، تم تأسيس اللجنة البنكية بموجب قانون رقم 90/10 الصادر بتاريخ 14 فيريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم بالأمر رقم 01-01 المؤرخ في 11 فيفري 2001م، والمعدل والمتمم بالأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 م في مادته رقم 44، وخولت لمجلس النقد والقرض الصلاحيات بصفته كسلطنة نقدية "والأسس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية ولاسيما فيما يخص تغطية وتوزيع المخاطر والسيولة والملاءة" (2) وهذه اللجنة لها طبيعة قانونية حددت في المادة 143 (3).

إن أول قاعدة متبعة في الجزائر تتعلق بالقواعد الخاصة بالوظيفة الائتمانية، والتي تلزم البنوك بوضع حد ادني لرأس مالها للقيام بوظائفها وقد تضمن آخر تعديل مي هذه القاعدة كالتالي: (4)

- 3.5 مليار دينار بالنسبة للمؤسسات المالية العاملة بالجزائر والتي تقوم بكل العمليات الائتمانية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور.
- 10 مليار دج بالنسبة للبنوك التي تقوم بالعمليات الائتمانية العادية على غرار تلقي الودائع من الجمهور.

1 - Mathilde Lemoine et autres, op .cit ,p 534

2 - المادة 44 من قانون رقم 90/10 الصادر بتاريخ 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 .

3 -المادة 143 من قانون النقد والقرض "تتشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع له البنوك والمؤسسات المالية ومعاينة المحالفات المثبتة "

4 - le Règlement de la Banque d'Algérie N° 08 / 04 du 23/12/2008 Relatif au capital minimum des banques et établissements financiers exerçant en Algérie.

أولاً- نسبة تغطية المخاطر ومعيار كوك

تعرف بنسبة الملاءة أو نسبة كوك :وهي نسبة العلاقة بين الأموال الخاصة والمخاطر المرجحة ، وقد شرع في تطبيق هذا النظام ابتداء من أول جانفي 1992 م، وهذا حسب المادة رقم 02 من النظام 91-09 المحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية تحدد النسبة بـ 8 % .

ونظرا لطابع الذي تكتسبه جل البنوك الجزائرية ،فقد تم وضع مراحل للوصول إلى هذه النسبة القانونية، وجاء هذا حسب المادة الثالثة من الأمر 94/74 الصادر بتاريخ 94/11/29 المتعلق بتثبيت التنظيم الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية (1)

- 4% ابتداء من نهاية جوان 1995م؛
- 5% ابتداء من نهاية ديسمبر 1996 م؛
- 6% ابتداء من نهاية ديسمبر 1997م؛
- 7% ابتداء من نهاية ديسمبر 1998 م؛
- 8% ابتداء من نهاية ديسمبر 1999م.

وقد حددت النسبة من المخاطر التي يتعرض لها في المادة 02 من التعليم رقم 74 /94 .(2) فالنسبة القصوى بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته مع نفس المستفيد ،ومبلغ صافي الأموال الخاصة يتم احترامها وفق مواعيد الرزنامة التالية :

- 40% ابتداء من 01 جانفي 1992 م؛
- 30% ابتداء من 01 جانفي 1993م؛
- 25% ابتداء من 01 جانفي 1995م.

ثانيا- نسبة الأموال الخاصة

الأموال الخاصة لا يعتبر في حد ذاته تسيير لكن انسجامه ضروري لأنه يساهم في مختلف النسب القانونية، فهي آخر ملاذ عند حدوث صدمات لا يمكن إستعابها عن طريق الإرباح العادية والمؤونات.

1 - Banque D'Algérie, Instruction N°=74-94, du 29 novembre 1994, relative à la fixation des règles prudentielles de gestion des Banques et des établissements Financier, Art N°= 03
2 - Banque d'Algérie, Instruction 74/94, op.cit Art N°=02

1- الأموال الخاصة الأساسية :

حسب المادة 05 من التعليم رقم 94-74 تشمل الأموال الخاصة الأساسية العناصر التالية:⁽¹⁾

- رأس المال الاجتماعي ؛
- احتياطات أخرى من غير احتياطات إعادة التقييم؛
- النتيجة الموجبة المؤجلة للسنة الجديدة؛
- مؤونات المخاطر البنكية العامة ؛
- الإرباح المحددة عند تواريخ وسببية؛
- الأموال الخاصة التكميلية.

حسب المادة 06 من التعليم رقم 94 - 74 تشمل الأموال التكميلية العناصر التالية ⁽²⁾ :

- احتياطات وفروق إعادة الخصم؛
- ديون مرتبطة بفترة استحقاق غير محددة
- السندات والديون ذات فترة استرداد أكثر من 5 سنوات .
- العناصر المحذوفة :
- الحصة الغير محررة من الرأي المال الاجتماعي؛
- الأسهم الخاصة المملوكة مباشرة أو بصفة غير مباشرة ؛
- النتيجة المؤجلة للسنة الجديدة عندما تكون مدينة ؛
- الأصول الغير مادية بما فيها نفقات التأسيس؛
- مساهمات البنوك والمؤسسات المالية التي تظهر في الميزانية.

لم يعد ينظر إلى هذه القيود على البنوك باعتبارها مجرد اتفاق بين الدول الصناعية العشر، بل أصبح المجتمع المالي الدولي ينظر إليها باعتبارها معيارا لسلامة النظام المصرفي، وأصبحت كل دولة ترى أن عدم مراعاة هذه النسب في بنوكها المحلية، هو دليل على عدم سلامة المراكز المالية لهذه البنوك وإمكانية تعرضها للازمات.

1 - Banque d'Algérie, Instruction 74/94, op.cit Art N°=05

2 - Banque d'Algérie, Instruction 74/94, op.cit Art N°=06

المبحث الثالث : الأزمات المالية طابعها التدويلي

إن تبني موجات التحرير المالي وسياسة العولمة المالية في العديد من دول العالم قد أدى إلى تزايد احتمال حدوث الأزمات المالية حيث خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و 1995 (سنوات التحرير المالي لعدد كبير من الدول)، تم فيها رصد الاتجاه العام للعلاقة بين التحرير المالي (من خلال تحرير أسعار الفائدة) والأزمات المصرفية حيث تبين أن 78% من الأزمات المصرفية للبنوك قد حدثت في هذه الفترة.

المطلب الأول : مفهوم ومؤشرات الأزمات المالية

يعتبر موضوع الأزمات من أكثر المواضيع المتداولة في الأدب الاقتصادي، فهي ظاهرة سايرت مختلف مراحل تطور النظام النقدي والمالي الدولي، وتضاعفت مع تصاعد ظاهرة العولمة المالية والانفصال الواضح بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، أين أصبح الاقتصاد العالمي مبني على مستندات مالية لا مقابل لها .

أولاً- مفهوم الأزمة المالية

تعتبر الأزمة المالية عن انهيار شامل للنظام المالي بشقيه النقدي والمالي فأصبحت التذبذبات العميقة التي يصل تأثيرها إلى مجمل المتغيرات المالية على إجمالي القروض، الودائع المصرفية وحجم الإصدار بالنسبة للأوراق المالية، الربح ومعدل الصرف، بالنظر إلى هذا التعريف تتسبب الأزمات المالية إلى النظام الرأسمالي بصفته المسؤول الأول عنها.

حسب Aglietta مفهوم الأزمة أوسع لأنه يشمل كل الحوادث المالية من فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية وانهيار مؤشرات الاقتصاد ككل (1) من أبرزها تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه أثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة وما يترتب عنها في إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية والدولية.

فطبيعة الأزمات تحدث بصورة مفاجئة نتيجة لازمة ثقة في النظام المالي من بين أسبابها تدفق رؤوس الأموال الضخمة للداخل، يوافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملائمة الائتمانية للمقترضين، ونتيجة لعدة عوامل تؤدي إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج

1 - De Boissieu Christian, les systèmes financiers; mutation; crises et régulation, 2^{ème} édition economica, paris, 2006,P 88.

لذلك يضع البعض التعريف التالي للآزمة على أنها "حدث مفاجئ غير متوقع له نتائج سلبية حيث يرتبط به حدوث خسائر في الأموال والموارد والثروات الخاصة بالنظام موضوع الآزمة"⁽¹⁾.

فالآزمة المالية هي اضطراب يصيب النظام المالي وما يميزه انخفاض أسعار الأصول المالية والقروض والودائع المصرفية وسعر الصرف، ويقترن هذا بإفلاس الوسطاء الماليين والمدنين ويميل المستثمرون إلى البحث عن السيولة أكثر فأكثر، وذلك من خلال التخلي عن الأصول المالية التي يملكونها واستبدالها بأصول أخرى، وتنتشر الآزمة عبر النظام المالي وتؤدي إلى تثبيط قدرة هذا النظام على تخصيص رؤوس الأموال بشكل فعال في الاقتصاد، ويمكن أن يكون للآزمة بعد دوليا إذا تعدى هذا الاختلال الحدود الوطنية الأمر الذي يعيق القدرة على تخصيص الدولي لرؤوس الأموال .

منذ سلسلة الآزمات التي ضربت العالم كرست المنظمات الدولية المهتمة بالنظام النقدي والمالي الدولي في تتبع الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى حدوث الآزمات، وذلك كخطوة تسبق وضع إطار يمكن من خلاله إمكانية التنبؤ بحدوث هذه الآزمات مقدما، ورغم أن لكل أزمة خصائصها وأسبابها الذاتية، إلا أن هناك عوامل مشتركة توجد في هذه الآزمات، فالبعض منه داخلي والآخر خارجي وبعضها يمكن التنبؤ به والبعض الآخر يصعب حتى قياسه ومن بين الأسباب نجد :

- السياسات الاقتصادية الكلية غير الملائمة ؛
- السياسات النقدية والمالية التوسعية المبالغ فيها؛
- التدخل الحكومي في تخفيض الائتمان؛
- التحرير المالي الغير وقائي؛
- عدم الملائمة بين أصول وخصوم المصارف؛
- ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي؛
- التحولات المفاجئة في معدلات التبادل التجاري؛
- التقلبات في أسعار الفائدة العالمية؛
- تحركات التدفقات الرأسمالية ونوعيتها.

1 - زكريا سلامة عيسى سطانوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، دار النقاش، الأردن، 2009، ص 161.

ثانيا- المؤشرات الاقتصادية للآزمات

الأمر الظاهر لا توجد مؤشرات واضحة للدلالة على حدوث الآزمات مستقبلا بشكل سريع وإلا أمكن معالجة الموقف بمجرد ظهورها ومن ثم إمكانية تجنب الآزمة، فهناك مجموعة من المؤشرات الدالة على موقف تتسم بتزايد مخاطر التعرض للآزمات والمنهج الشائع للاستخدام هو بناء نظام الإنذار المبكر.

1- المؤشرات المتصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية

أهم هذه المؤشرات المتصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية نجد: (1)

- ارتفاع معدل مؤشرات التضخم؛
- نمو سريع في التدفق النقدي؛
- انخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات؛
- عجز مالي متزايد؛
- النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية كنسبة مؤوية من الناتج القومي الإجمالي؛
- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض؛
- نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية؛
- انخفاض الاحتياطي العالمي؛
- انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي؛
- ارتفاع معدلات كل من الفائدة المحلية والبطالة.

2- المؤشرات المتصلة بالخصائص الهيكلية لأسواق المالية والنقدية

يمكن إجمال أهم المؤشرات التي من شأنها الإنذار بحدوث الآزمات المالية وتصل بالأسواق المالية والنقدية فيما يلي: (2)

- غالبية الأصول المالية عالية المخاطر كأصول العقارية في أسواق الائتمان؛

1 - عبد الحكيم مصطفى الشراوي، العولمة المالية وإمكانيات التحكم عدوى الآزمات المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، ص 39.

2 - إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 21.

- تسرب الضعف إلى الجهاز الإداري المنوط به الإشراف على أسواق المال وقطاع البنوك؛
- غياب الشفافية والإفصاح اللذان يستلزمان التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية؛
- ارتفاع حجم الديون الخارجية قصيرة الأجل (الأموال الساخنة) لما لهذه الديون من أثر سلبي على القطاعات المالية؛
- سيطرة بعض المؤسسات على الأسواق المالية، وما ينجم عن ذلك من سهولة تحكمها في هذه الأسواق دخولاً إليها وخروجاً منها؛
- غلبة سيطرة صناعات معينة على سوق الأوراق المالية؛
- انخفاض الاكتتاب في أسواق الأوراق المالية.

المطلب الثاني : قنوات انتشار الأزمات المالية

تتعدد قنوات التي من شأنها المساهمة في انتشار وتوسع الأزمة المالية نذكر منها الانتقال عبر أقسام النظام المالي الدولي.

تعريف الأزمة المالية من هذا المنطلق على أنها مجموعة من حلقات الإضراب المالي التي تقود إلى الأخطار، هذه الاضطرابات تمس أحد الأسواق التالية:

- سوق الاستدانة (سوق القروض والسندات)؛
- سوق الصرف؛
- سوق الودائع والسوق المالي ولكنها سرعان ما تنتقل إلى الأسواق الأخرى عبر قنوات.

انتشار أهمها: (1)

القناة الأولى: تمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي لتقضي إلى ظهور أزمة مصرفية وهو ما حدث في أزمة المديونية في 1982

القناة الثانية: تبين الحالة العكسية للقناة الأولى حيث إن ظهور حالات إفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدنيين وبالتالي احتمال إفلاسهم، والشاهد على ذلك ما حدث إبان الأزمة البنكية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929

1 - كمال رزيق و حسن توفيق، الجوانب النظرية للازمة المالية، ورقة بحثية تتدرج ضمن المؤتمر العلمي حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال بجامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 10-11 نوفمبر 2009، ص ص 14-15.

القناة الثالثة: وتظهر أن الأزمة في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى

القناة الرابعة: إفلاس من شأنها أن يحدث هلعاً لدى المستثمرين (الأجانب خاصة) فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك إضراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة

القناة الخامسة: قد تؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر في رأس المال (خسائر الصرف) وهو ما سبب أزمة مصرفية لدى البنوك.

القناة السادسة: إذ تم إفلاس العديد من البنوك ذات الالتزامات مع الخارج خاصة سيؤدي إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.

القناة السابعة والثامنة: وتمثلان الانتقال من الأزمة في أسواق الأسهم إلى الأزمة في أسواق السندات والعكس وهي غالبية الحدوث بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الأسهم

القناة التاسعة والعاشر: تعبر انتقال الأزمة من أسواق الودائع إلى أسواق المال والعكس حيث أن عدد من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية .

القناة الحادية عشر: قد يؤدي انخفاض مؤشرات البورصة (أزمة سوق مال) إلى طرح (بيع) الأصول المالية من قبل المتعاملين في السوق المالي وحصولهم على السيولة مما يعني سحب العملة النقدية منه وبالتالي حدوث أزمة في سعر الصرف.

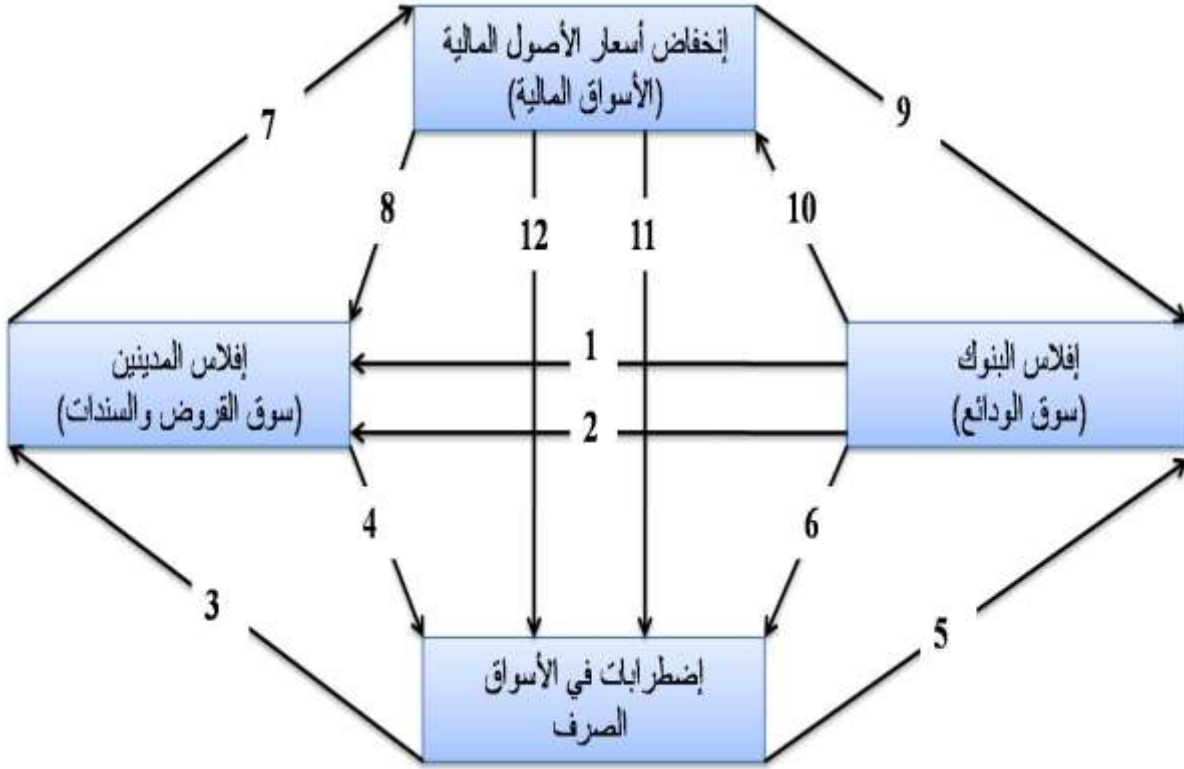
القناة الثانية عشر: يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى حدوث هلع كبير لدى المستثمرين الأجانب فيقومون بالتخلي عن أصولهم المالية المقيمة بتلك العملية.

الانتقال من دول إلى أخرى وذلك من خلال القنوات التالية:

- الاتفاقيات التجارية وما ينجر عنها من ضغوطات على سعر الصرف؛
- الانخفاض السريع والمعتبر لسعر صرف العملة المحلية لبلد ما الذي يدفع بالمستثمرين إلى إعادة النظر في تقييمهم للمخاطر المرتبطة بالاستثمار في بلدان أخرى، وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على الثقة التي يضعها المستثمرين في هذه البلدان؛

- الميل إلى المحاكات بين المستثمرين الهيئويون يدفعهم إلى التعامل بنفس الطرق تجاه العديد من البلدان، بالرغم من اختلاف المخاطر المرتبطة بالاستثمار من بلد إلى آخر.

الشكل رقم 5.3: قنوات انتشار الأزمات المالية



المصدر : كمال رزيق وحسن توفيق، مرجع سبق ذكره، ص12.

المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية

هناك عدة تصنيفات للآزمات المالية منها تصنيف ساكس ورالدت* وتصنيف صندوق النقد الدولي الذي جاء كالآتي: أزمة مصرفية ؛ أزمة مديونية ؛ أزمة سعر صرف، أزمة أسواق المال

*حسب ساكس رالدت تم تصنيف الآزمات حسب المسببات التي تؤدي إلى اندلاع الأزمة نفسها و هي : أ-الأزمة التي تؤدي إلى اختلالات في الاقتصاد الكلي، و تشمل على انخفاض أسعار العملات خسائر في احتياط النقدي. ب- الإضراب أو الذعر المالي : وهو ما ينتج عن اضطرابات الجهاز المصرفي بشكل يؤدي إلى انهيار وحداته بشكل ملحوظ و سريع للانتشار ج- أزمة تفاقم الدين تنشأ هذه الأزمة بسبب ضعف الاتصال بين الدائنين و المدنيين بشكل يصعب معه متابعة و رقابة رأس المال المقترض و ملاحقة في حالة تنوع استخدامه أو احتمال فقده

أولاً- أزمة مصرفية

تحدث الأزمة المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في الطلب على سحب الودائع، فيما أن البنك يستخدم نسبة كبيرة من هذه الودائع في عمليات الإقراض والتشغيل ويحتفظ بنسبة محددة من هذه الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية المعتادة، ويواجه البنك أزمة مصرفية حقيقية عندما يواجه هذا الارتفاع المفاجئ والتزايد الكبير في الطلب على سحب الودائع والتي تتجاوز النسبة المحدودة للسحب، وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك وعندما تتفاقم هذه الأزمة وتمتد إلى البنوك الأخرى فإن هذه الأزمة تصبح أزمة مصرفية (1).

بالضرورة أن تكون الأزمة المصرفية هي أزمة سيولة، فهذه الأزمة قد تكون أزمة ائتمان وتحدث الأزمة عندما تمتع البنوك في إعطاء القروض ومنحها للزبائن، رغم توافر الودائع لديها خوفا من عدم القدرة على تلبية طلبات السحب وبالتالي تحدث أزمة في الإقراض.

أهم العوامل الأكثر تأثير في حدوث الأزمة المصرفية وهي: (2)

- ارتفاع في التدفقات المالية القصيرة المدى من الخارج؛
- توسيع في توزيع القروض؛
- تحرير مالي مبرر في ظروف تنظيمية ورقابية غير ملائمة؛
- تراجع النشاط الاقتصادي؛
- انخفاض أسعار الأسهم وأسعار الأصول مثل العقارات.

ومن أسباب الأزمات المصرفية يمكن تقسيمها إلى: (3)

1- أسباب متعلقة بالاقتصاد الجزئي

- عدم التنسيق بين أصول وخصوم البنك؛
- تدخل مفرط للدولة في توجيه القروض؛

1 - عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص 189، 190.

2 - نسيم أوكيل، الأزمات المالية و إمكانية التوقى منها و التخفيف من أثارها مع دراسة حالة جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2008، ص 92.

3 - نفس المرجع، الصفحة السابقة.

- ضمانات حكومية مفرطة وإجراءات تحفز على المخاطر؛
- تحرير مالي مبكر.

2- أسباب متعلقة بالاقتصاد الكلي

- خدمات خارجية وداخلية (تغير في معدل التبادل، ارتفاع في أسعار الفائدة العالمية)؛
- توسع مفرط في الإقراض؛
- نظام سعر الصرف المتبع.

ثانيا- أزمة أسواق المال

تحدث نتيجة ما يعرف بظاهرة الفقاعات حيث سرعان ما تنفجر، فتؤدي إلى تدهور في مؤشرات الأسواق المالية وتصاب الأسواق بالذعر، فيقومون ببيع أوراقهم المالية حتى بأدنى الأسعار، وتنتقل هذه الأزمة إلى بقية الأسواق المالية العالمية بفعل الترابط الكبير بين هذه الأسواق⁽¹⁾، لانهايار البورصات أو أسواق المال مؤشرات أهمها:⁽²⁾

- وجود غالبية المستثمرين غير المحترفين يتعاملون مع الأسواق المالية ونقص كبير في العمليات الخاصة فيما يتعلق بسوق؛
- انعدام الإفصاح المالي أو الإدلاء بمعلومات خاطئة له عواقب وخيمة وانعكاسات سلبية على الأسواق المالية وتكوين خلل في المؤشر العام للبورصة؛
- توقع حدوث حرب قد تؤثر بالسلب على الاقتصاد ومن ثم البورصات وقوع اضطرابات بأحد القطاعات الاقتصادية الفائزة في الاقتصاد القومي كذلك انتشار عمليات كبيرة لغسل الأموال يكون ذلك نذير لوجود انهيار في البورصة؛
- عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي لاسيما فيما يتعلق بانخفاض شروط التبادل التجاري الذي يؤدي إلى عجز المشتغلين بالأنشطة التجارية عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك مما يؤدي إلى حدوث أزمة؛

1 - كمال رزيق و عبد السلام عقون ، سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص 26.

2 - أوكيل نسيمة، مرجع سبق ذكره، ص 109.

- التقلبات في أسعار الفائدة العالمية التي لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، فضلا عن التوسع في منح الائتمان وخاصة التدفقات المالية الخارجية.

ثالثا- أزمة ديون (الدين الخارجي)

يحدث هذا الشكل من الأزمة المالية إما عندما يتوقف المقرض عند السداد أو عندما يعتقد هذا الأخير أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون المقرضون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة، فأزمة الدين الخارجي تحدث عند وجود أحد البلدان في موقف يعجز فيه عن الوفاء بخدمة دينه الخارجي سواء للكيانات السيادية أو الخاصة⁽¹⁾.

رابعا- أزمة العملة أو أسعار صرف

تتجم هذه الأزمة عند حدوث تغيرات سريعة وكبيرة في أسعار الصرف بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كمخزن للقيمة أو كوسيط للتبادل، ويطلق على هذه الأزمة بأزمة ميزان مدفوعات وتحدث لهذه الأزمة عندما تقوم السلطات النقدية باتخاذ قرارات تقضي بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة ومن ثم انهيار سعر تلك العملة⁽²⁾.

المطلب الرابع: إدارة الأزمات المالية

إدارة الأزمات هي تقنية تستخدم لمواجهة الحالات الطارئة والتخطيط للتعامل مع الحالات التي يمكن تجنبها وإجراء التحضيرات للالتزام المتنبأ بحدوثها، وهي طريقة تطبق للتعامل مع هذه الحالات عند حدوثها أو قبل حدوثها بغرض التحكم في النتائج المتتابة التي يمكن أن تترتب على الخلل الحاصل والمؤدي إلى تلك النتائج⁽³⁾. وهناك عدة عوامل تعمل لنجاح إدارة الأزمات أهمها:⁽⁴⁾

- إدراك أهمية الوقت إذ أن عنصر الوقت أحد أهم المتغيرات الحاكمة في إدارة الأزمات، فالوقت هو العنصر الوحيد الذي تشكل ندرته حظرا بالغا على إدراك الأزمة؛
- إنشاء قاعدة شاملة ودقيقة من المعلومات والبيانات الخاصة بكافة أنشطة المؤسسة؛

1 - كمال رزيق و عبد السلام عقون، سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

2 - عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص ص 189. 190.

3 - كمال رزيق، و عبد السلام عقون، مرجع سبق ذكره، ص ص 104 - 105.

4 - أحمد فواز الدليمي و احمد يوسف دودين، مرجع سبق ذكره، ص ص 20 - 21

- توافر نظام إنذار مبكر تتسم بالكفاءة والدقة والقدرة على رصد علامات الخطر وتفسيرها وتوصيل هذه الإشارات إلى متخذ القرارات؛
- الاستعداد الدائم لمواجهة الأزمات فعلية الاستعداد لمواجهة الازمات تعنى تطوير القدرات العملية لمنع أو مواجهة الأزمات ومواجهة إجراءات الوقاية؛
- القدرة على حشد وتعبئة الموارد المتاحة على تعظيم الشعور المشترك بين أعضاء المنظمة أو المجتمع بالمخاطر التي تطرحها الأزمة؛
- نظام اتصال يتسم بالكفاءة والفاعلية.

هناك عدة طرق لتسيير الأزمات البنكية على خلاف طرق تسيير أزمات الأسواق المالية* باعتبارها أنها تساهم في إبعاد حالة عدم التأكد وعدم استقرار الأسعار في أسواق الأصول المالية من جهة، كما أنها تحمي البنوك من ندرة السيولة من جهة أخرى وأهم طرق تسيير الأزمات البنكية هي:

أولا - إعادة هيكلة الميزانيات

- من شأن هذه الطريقة الاشتغال على مختلف المناهج التي تهدف إلى إعانة البنك للخروج من حالة عدم القدرة على الدفع والسماح له بمواصلة نشاطها بشكل عادي وأهم هذه المناهج هي :
- سماح السلطات وكذلك شركة التأمين على الودائع لبنك ما بامتصاص البنك المفلس لحالة عدم القدرة على الدفع هذا وتنحصر عملية الامتصاص على بعض الأصول التي تتميز بالملائمة في حالة ما امتنع البنك على اقتناء جميع أصول البنك المفلس مع التزام شركة التأمين بشراء الأصول حتى التي لا تتوفر فيها الملائمة أو تلك المشكوك في تحصيلها؛
 - وقد استعملت هذه الطريقة في عديد الحالات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف شركة التأمين (FDIC) تحت اسم الشراء أو إعادة الطرح.
 - إنشاء السلطات بنك محلي جديد يأخذ على عاتقه بعض أصول وتعهدات البنك المفلس وقد تستعمل هذه الطريقة من أجل تفادي أن يقع رأسمال البنك المفلس تحت رقابة بنك أجنبي.

* - أهم الطرق تسيير الأزمات في الأسواق المالية: 1 المقاطعة: تتمثل هذه الطريقة في آلية تعمل على تعليق سير المعاملات في الأسواق المالية إذ ظهر إضراب في هذه الأخيرة. 2 ضمان وجود السيولة في السوق المالية: هي طريقة تتعلق بضمان وجود السيولة في السوق المالية

ثانيا : طريقة الهجر

تتمثل هذه الطريقة في الرفع المؤقت للقيود التنظيمية المفروضة على البنوك وذلك قصد إعطاء الوقت لهذه الأخيرة لحل مشاكلها من تلقاء نفسها وتتفادى بالتالي الوقوع في الإفلاس بإمكان السلطات النقدية أن تخفف شروط إعادة تمويل البنوك مثل تسهيل شروط إعادة الخصم وهذه الطريقة تعتبر مناسبة خصوصا إذا كانت الصعوبات ظرفية.

وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الطريقة في التسعينات حيث تطلب تطهير ميزانيات بنوكها تخفيف استثنائيا للسياسة النقدية (أي إتباع سياسة نقدية توسعية بحجم استثنائي) وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية قصيرة الأجل ابتداء من سنة 1989 إلى أدنى مستوى وقد قاربت الصفر خلال السنتين 1992 و1993.

ثالثا : التصفية

تعتبر هذه الطريقة الحل الأخير للضرورة المصرفية إذ تتمثل في غلق البنك وبيع أصوله بصفة منفصلة ونظرا للآثار السلبية التي تنجر عن عملية التصفية حيث أن بيع الأصول بسرعة وفي فترة محددة ومعينة تتميز بندرة السيولة قد يجبر على بيع الأصول بسعر أقل، فهذه التصفية قد تستعمل بشكل عام في حالة بنك صغير نسبيا أو في حالة ما إذا كان إخفاء الهيئة المصرفية المعنية لا ينجر عنها آثار نظامية حيث أن إفلاس بنك كبير له آثار سلبية أكبر، فالتضخيم الإعلامي للظاهرة من شأنه أن يكون مصدر لهلع مالي وإضافة إلى العدوى لدى البنوك الأخرى إضافة إلى انه يصيب شريحة كبيرة من الزبائن خصوصا إذا كان من الوزن الثقيل في السوق المصرفية.

في اتجاه لعلاقة إفرزات العولمة المالية وحدثت الأزمات المالية فقد ظهر بان التغيرات التي طرأت على أنظمة الرقابة لدى البنوك خلال تسعينات القرن الماضي حتى مطلع القرن الواحد والعشرين (تعقد العمليات المصرفية، التأكد على متطلبات رأس المال... الخ)، أدت إلى تزايد احتمال حدوث الأزمات المالية المصرفية مع وجود تناقض بين تحرير أسعار الفائدة والرقابة على سلوك المصارف، فأصبح ينظر إلى العولمة المالية وإفرزاتها على أنها الوقود الذي يغذي الأزمات المالية خصوصا في خضم التطور التكنولوجي وغزو الاقتصاد الرقمي للعالم.

المطلب الخامس: تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

يعتبر الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات الأخرى جزء من الاقتصاد العالمي، وهذا نظرا للعلاقات المالية والتجارية التي تربط بالعديد من الدول، ومما لاشك فيه أنه أقل تأثرا و تضررا بالأزمة المالية العالمية للرهن العقاري، الناتجة من التداعيات المتعلقة بأزمة الرهن العقاري التي ظهرت في بداية سنة 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب فشل مجموعة كبيرة من المقترضين لشراء سكنات وعقارات في رد وتسديد الديون التي على عاتقهم إلى البنوك، حيث تعود هذه المشكلة إلى زيادة في حجم القروض العقارية الممنوحة بمعدل فائدة متغير .

وفي خطوة ثانية قامت البنوك بتحويل القروض الممنوحة إلى سندات متداولة في الأسواق المالية ثم بيع الديون على شكل سندات إلى مستثمرين آخرين، الذين قاموا بدورهم برهن السندات لدى البنوك مقابل حصولهم على ديون جديدة لشراء المزيد من السندات، وتكررت هذه العملية وشكلت أزمة حقيقية على الدول المتقدمة و النامية، وأثرها كان متفاوت على حسب حالة التشابك و الاندماج في الاقتصاد العالمي.

أولا- الاتجاهات الرئيسية الكلية للاقتصاد الجزائري قبل الأزمة

كشفت الاتجاهات الرئيسية النقدية والمالية خلال الفترة (2000- 2007) عن الأداء القوي للنمو الاقتصادي خارج المحروقات، و الذي تجره برامج الإنعاش الاقتصادي إضافة إلى احتياطي الصرف معتبر، تمثلت أهم الأداءات المالية فيما يلي:

- التسديد المسبق للديون الخارجية، حيث تشهد الديون الخارجية على المديين المتوسط والطويل انخفاضا كبيرا بداية من سنة 2004، حيث تراجعت خلال السنوات 2004- 2005- 2006 بـ 21.4 مليار دولار و 16.4 مليار دولار و 5.06 مليار دولار على التوالي،⁽¹⁾ وهذا راجع إلى الإدارة الرشيدة التي انتهجتها الحكومة الجزائرية سعيا منها لتقليل التبعية للخارج وتحسين نسبة السيولة المالية في الجزائر؛

1 - قانة زكي، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 09 جوان 2011، ص 172

- عرفت احتياطات الصرف ارتفاعات قياسية طيلة فترة 2005 - 2008 بسبب الارتفاع المستمر في مداخيل صادرات المحروقات، و الراجع إلى الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات فقد بلغت احتياطات الصرف الجزائرية ما قيمته 144.1 مليار دولار مع نهاية 2008 مقابل 110.18 مليار دولار سنة 2007، بينما كانت في السنتين 2005 - 2006 ما قيمته 56.18 مليار دولار و 77,78 مليار دولار على التوالي؛⁽¹⁾

- تمكنت الجزائر من تحقيق نسب نمو جيدة خارج قطاع المحروقات بفضل سياسات الإصلاح المدعمة ببرامج الاستثمارات العمومية، حيث عرف الناتج الخام خارج قطاع المحروقات تطور من 2507.2 مليار دينار سنة 2000 ليصل إلى 2578.8 دينار سنة 2006 ويواصل في الارتفاع ليصل إلى 52321 مليار دينار سنة 2007 بنسبة 6%.⁽²⁾

ثانيا- التداعيات المستقبلية للأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري

أما بالنسبة لتداعيات الأزمة على الجزائر خلال سنتي 2008 - 2009 فحسب ما أورده وزارة المالية الجزائرية، فقد شهدت الجزائر تراجعا كبيرا في صادراتها سنة 2008 وهذا راجع بالطبع إلى تراجع الطلب العالمي على الطاقة، و بسبب التخفيض في الكميات المصدرة من المحروقات بموجب التزامات الجزائر اتجاه منظمة الأوبك، حيث شكلت المحروقات ما نسبة 97.6% من الصادرات سنة 2009 و 97.56% سنة 2008، وقد رصيد الميزان التجاري ب 4,586 مليار دولار وهو رصيد مخيف مقارنة برصيد 2008 والمقدر ب 39,819 مليار دولار، أما بالنسبة للواردات فقد عرفت تراجعا طفيفا مقدر ب 0,95% متأثرة بانخفاض واردات السيارات وانخفاض فاتورة الواردات الجزائرية من المنتجات الغذائية التي بلغت 5,8 مليار دولار سنة 2009 مقابل 7,8 مليار دولار سنة 2008، أي انخفاض بنسبة 25,64% بسبب تحسن الظروف المناخية، غير أن الملاحظ أن رصيد المبادلات التجاري للجزائر في إطار المنطقة العربية للتبادل الحر، يعد سالبا حيث بلغت قيمة واردات الجزائر خلال الشهور العشرة الأولى من العام 2009 من هذه المنطقة 1,37 مليار دولار مقابل 1,05 مليار دولار خلال الفترة ذاتها من العام 2008،

1 - نفس المرجع السابق، ص171.

2 - كريم جودي، وزير المالية الجزائري السابق، ندوة حول الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي في البلدان العربية، بنك الجزائر، 01-12-2012، الجزائر.

بينما بلغت صادرات الجزائر إليها 1,08 مليار دولار في الفترة ذاتها من العام 2009 مقابل 2,18 مليار دولار العام 2008.

إن استمرار الأزمة المالية العالمية لفترة طويلة سيكون له انعكاسات مباشرة على الاقتصاد الجزائري يمكن تلخيصها في النقاط الرئيسية التالية: (1)

- إن الزيادة المطردة في عجز الموازنة العامة للولايات المتحدة الأمريكية سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، ومادامت 98% من صادرات الجزائر يتم فوترتها بالدولار بينما 50% من الواردات تقيم باليورو، فإن النتيجة ستكون تراجعاً حاداً في مداخيل الاقتصاد الوطني من العملة الصعبة؛

- إن توظيف 43 مليار دولار من احتياطياتنا في سندات الخزينة الأمريكية بمعدل فائدة لا يتعدى 2%، في ظل التدهور المستمر لسعر صرف الدولار وارتفاع نسبة التضخم في الاقتصاد الأمريكي سيؤدي إلى خسارة ما يقارب ثلث احتياطياتنا من الصرف الأجنبي؛

- إن احتياطيات الصرف من غير الدولار الموظفة في بنوك الدرجة الأولى المصنفة (AAA) وباعتراف وزير المالية أمام نواب البرلمان سنة 2007، الذي أكد في تصريحه أن جزءاً من احتياطيات الصرف تم توظيفه لدى هذه البنوك، دون تحديد دقيق للمبالغ المودعة في الحسابات الخاصة بتلك المؤسسات المالية تستوجب مزيداً من الشفافية حول مصير تلك الأموال التي تم توظيفها خارج سندات الخزينة الأمريكية، وتتطلب توضيحاً للرأي العام حول مدى تأثير تلك البنوك المصنفة (AAA) بالأزمة المالية العالمية.

- إن تحول الأزمة المالية العالمية إلى أزمة اقتصادية (أزمة كساد)، سيؤدي حتماً إلى تراجع حاد في وتيرة الاستثمارات الأجنبية بسبب الممارسات الحمائية.

ولكن هذا لا ينفي أن هناك عوامل لها أثر إيجابي على مواجهة الاقتصاد الجزائري للأزمة هي:

- عدم سوق المالية بالمعنى الفعلي في الجزائر؛

1 - زايدي عبد السلام ومقران يزيد، الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على الاقتصاديات العربية- دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر، الملتقى الدولي الثاني: الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي بخميس مليانة، يومي 05-06 ماي 2009، صص 22-23.

- عدم وجود ارتباطات معرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها؛
- انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي ذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات التي تمكنت الجزائر من تحقيق تحكم جيد في إرادتها بفضل صندوق ضبط الإيرادات، وذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصب الاقتصاد العالمي على الأقل في المدة القصيرة والكثير من الدول التي تعتمد على صادراتها قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها؛

ثالثا- تداعيات الأزمة المالية على الجهاز المصرفي الجزائري:

إن الجهاز المصرفي والمالي الجزائري في منأى عن الأزمة المالية العالمية، فالبنوك الجزائرية هي بنوك تجارية وأن القروض المقدمة للأفراد لا تشكل إلا نسبة محدودة لا تتعدى 10% من حافظة البنوك التجارية، وهي بنوك أغلبها عمومية لا تمارس أعمال المضاربة من ناحية ثانية نجد أن عدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل من جهة أخرى نسجل أن جزء كبير من الكتلة النقدية للجزائر هي الآن تدور في قنوات الاقتصاد الغير رسمي ولا تدخل البنوك وهي لا تتأثر بالأزمة. (1)

ولكن رغم هذا التأثير الضعيف وقصد احتواء كل مخاطر العدوى المالية المصرفية، قام مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر بشكل يتناسب مع القرارات التي اتخذتها السلطات العمومية من الثلاثي الرابع من سنة 2008 كتدابير إضافية لاسيما في المجالات التالية: (2)

- الزيادة الجوهرية في متطلبات رأس المال الأدنى للمصارف والمؤسسات المالية؛
- تدعيم أدوات التقارير المالية للمصارف والمؤسسات المالية من طرف بنك الجزائر، وهو ما يسمح بتحسين متزايد لأشراف على القطاع المصرفي؛
- تدقيق اختبارات المقاومة بشكل مستمر من طرف بنك الجزائر؛

1 - عبد الرحمان مغاري، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف يومي 20- 21 أكتوبر 2009، ص06.

2 - محمد لكصاسي، تطورات الوضعية المالية و النقدية في الجزائر لسنة 2009، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ص07.

- تكثيف متابعة تطور المخاطر المصرفية من طرف بنك الجزائر لاسيما في مجال تركيز مخاطر القرض للتأكد من تنمية قروض سليمة للاقتصاد.

المبحث الرابع : تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وملامح الاقتصاد الرقمي

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة سليمة تمكننا من تحسين جوانب كثيرة من شؤون الحياة على المستوى الفردي وعلى مستوى المجتمع وفي مختلف مجالات الأعمال، إذ أن نظم المعلومات الناجحة الفعالة تؤدي خدمات جمة للمجتمعات، فهي تساعد في بناء المؤسسات الناجحة، وتوطيد علاقاتها مع عملائها، وبالتالي الاستحواذ على حصة في سوق المنافسة، وتساعد في مختلف عمليات اتخاذ القرارات وتحسين الإنتاجية وتشجيع المنافسة العالمية، وكذلك يعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات من القطاعات التي أصبحت داعماً رئيسياً للاقتصاد في البلدان التي أحسنت استخدامها بشكل فعال .

المطلب الأول:تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المفهوم والمتطلبات

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهم مظاهر الاقتصاد الجديد أو ما يطلق عليه الاقتصاد الرقمي المبني على المعلومة فهو طابع خاص يقوم على مبدأ إنتاج ونشر واستخدام المعلومة

أولاً- عموميات

1- مفهوم التكنولوجيا

تعود كلمة التكنولوجيا Technology إلى الكلمة اليونانية Techne، وتعني مهارة أو صناعة وكلمة logoy وتعني علما أو فنا أو دراسة، فتعرف التكنولوجيا على أنها الجهد المنظم الرامي إلى استخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع، الذي يشمل الخدمات الإدارية أساليب جديدة تفترض أنها أنجع وأفيد للمجتمع

فالتكنولوجيا هي فن وضع العلوم- التقنيات القواعد الأساسية التي تدخل في تصميم المنتج وطرق التسيير وأنظمة المعلومات في المؤسسة

2- المعلومات - خصائصها - تكنولوجياتها

بعدما تعرضنا لتعريف التكنولوجيا باعتبارها جزءاً مهماً من تكنولوجيا المعلومات والاتصال، سنتطرق إلى تعريف المعلومات باعتبارها مورداً أساسياً تحتاج إليه المؤسسة في كل المراحل سواء عند إنشائها أو عند مزاولتها، حيث تساعدها في فهم طبيعة المشاكل التي تعوقها، وتساعد على بناء إستراتيجية من أجل اتخاذ قرارات سليمة ورشيده، لذا كان من الأهمية التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالمعلومات

ويمكن تعريف المعلومة بأنها كل البيانات والحقائق والأفكار الموجودة والمسجلة في شكل من أشكال الموارد، التي يمكن الاستفادة منها في صورة مقروءة أو مسموعة أو مرئية أو غيرها، تستخدم في المؤسسة كأحد العناصر الإنتاجية الهامة وتلعب ثلاث أدوار أساسية فهي مصدر للمعرفة، وسيلة اتصال وسند لاتخاذ القرارات.

لقد حاول برامان إعطاء مفهوم للمعلومات بالنسبة لحقل المعلوماتية واقترح أربعة مداخل لها كالآتي: (1)

- المعلومات كمورد
- المعلومات كسلعة
- المعلومات كادراك حسي
- المعلومات كقوة تشكل المجتمع

وحتى تكون المعلومات فعالة بشكل يؤدي إلى إضافة معرفة لمستخدميها بالأسلوب والوقت الملائمين بما يؤثر على سلوكياتهم ويساعدهم على اتخاذ القرار الرشيد والسليم، ينبغي أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي: (2)

- التوقيت : حيث تكون المعلومات مناسبة زمنياً لاستخدامات المستخدمين ويتطلب ضرورة تخفيض الوقت اللازم لمعالجة البيانات؛
- الدقة يعني هذا خلو المعلومات من الأخطاء سواء الأخطاء الصريحة أو الفنية؛
- الصلاحية: وهي ملائمة وتناسب المعلومات مع طلب المستخدمين؛

1 - محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009، ص ص 266- 267

2 - المرجع السابق، ص ص 299- 300

- الوضوح: يجب أن تكون المعلومات منسقة فيما بينها دون تعارض أو تناقض؛
- المرونة: أي قابلية المعلومات للتكيف مع الاحتياجات المتعلقة بجميع المستخدمين؛
- عدم التحيز أي عدم تغير محتوى المعلومات بما يجعله مؤثرا على المستفيد؛
- القابلية للقياس : بمعنى إمكانية القياس الكمي للمعلومات الرسمية؛
- التأكد : المعلومات تكون مؤكدة المصدر أو موثقة؛
- الدلالة : بمعنى تشبع المعلومات حاجة الإدارة إلى المعرفة.

يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات على أنها مختلف الأدوات والأساليب والطرق المستخدمة في تحويل المدخلات إلى مخرجات، وهي أداة فعالة تساعد في توفير المعلومات وإيصالها للمؤسسات لانجاز وتطوير العمليات الإدارية في جميع المستويات التنظيمية (1).

وهو بذلك يركز على المكونات الأساسية وأهميتها في تحقيق أهداف إدارة المعلومات وبنفس الاتجاه تعرف على أنها دراسة وتصميم وتطبيق ودعم الأنظمة المبنية على الحاسبات الالكترونية خاصة تطبيقات البرمجيات وتجهزاتها.

فتكنولوجيا المعلومات تتضمن بالضرورة كل أنماط التوليفة المستخدمة على نطاق واسع في أنشطة معالجة وتخزين البيانات واسترجاع وعرض المعلومات بأشكالها (نصوص -أرقام- وسائط رقمية متعددة) ومجالات استخدامها مختلفة (2).

فتكنولوجيا المعلومات مظلة شاملة لكل علاقات التكنولوجيا بمعطيات الفكر الإنساني، وبالتالي فهي منظومة قائمة على ثلاثة أبعاد رئيسية وهي : الآليات التكنولوجية - الموارد المعرفية - الموارد البشرية

3- تعريف تكنولوجيا الاتصال

الاتصال هو عملية مستمرة تضمن قيام أحد أطراف بتحويل الأفكار ومعلومات معينة إلى رسالة شفوية أو مكتوبة تنقل من خلال وسيلة اتصال إلى الطرف الأخر، أما نظام الاتصال فهو " النظام الذي

1 - سيد سالم عرفة، اتجاهات حديثة في إدارة التغيير، بدون دار النشر، بلد النشر، 2012، ص102

2 - سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن،

2006، ص 20

يحقق التبادلات الهادفة للأفكار والآراء والمعلومات التي تتم بصورة شخصية أو غير شخصية عن طريق استخدام الرموز والإشارات لبلوغ أهداف المؤسسة⁽¹⁾.

أما تكنولوجيا الاتصال فتعرف على أنها الآلات والأجهزة الخاصة أو الوسائل التي تساعد على إنتاج معلومات وتوزيعها واسترجاعها وعرضها.

ثانيا - تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومتطلباتها

يشير مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مدى واسع من التكنولوجيا المتضمنة في معالجة وتداول المعلومات عن طريق أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات وطرق تطوير النظم الجديدة للاتصالات والتكامل فيما بينها، إذ هي عملية دمج تكنولوجيا تجهيز وتخزين واسترجاع المعلومات مع تكنولوجيا الاتصالات الخاصة بنقل المعلومات إلى المستخدمين.

يلاحظ وجود أكثر من منظور لتكنولوجيا المعلومات والاتصال **فالمنظور الجزئي** يشير إلى البعد التكنولوجي لنظام المعلومات، وتعتبر هذه التكنولوجيا مجرد نظام فرعي ضمن نظم المعلومات **والمنظور الكلي** : الذي يرى فيها مظلة واسعة تشمل كلا من نظم المعلومات وتقنيات معالجة البيانات والاتصالات⁽²⁾.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج عنصرين هامين:

الأول: أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي حقل من حقول التكنولوجيا والتي تهتم بمعالجة المعلومات.

الثاني: التركيز على عمليات الاستقطاب، التخزين والمعالجة (المعلوماتية)، وعملية البث (الاتصال).

أما من وجهة نظرنا فإننا نرى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي: تلك التكنولوجيا المتولدة نتيجة التقارب أو التلاحم التكنولوجي بين تكنولوجيا معالجة المعلومات (المعلوماتية) وتكنولوجيا الاتصال (أقمار صناعية، فاكس، هاتف، شبكات... إلخ) بغرض جمع، تخزين، معالجة وبث المعلومات سواء أكانت في شكل صوتي، رموز، أشكال، رسوم، نصوص أو صور.

1 - سيد سالم عرفة، مرجع سبق ذكره، ص 103

2- سعد غالب ياسين، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

ثالثا - متطلبات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

للاستعمال الفعال والأنجع لهذه التكنولوجيا لابد من وجود بعض المتطلبات منها:

- توفير المكان المناسب والجو الملائم بحكم التعرض السريع لهذه التكنولوجيا لكثير من الأخطار الطبيعية؛
- الاهتمام بتوجهات الإدارة والمحتوى الضمني الذي تستخدمه لتدعيم التغيير التكنولوجي المبتكر؛
- توفير مختصين على درجة عالية من القدرة لمواكبة السوق وما تفرضه من شروط المنافسة؛
- توفر الرغبة لدى الإدارة في تبني توجهات واضحة اتجاه التجريب وتحمل المخاطر؛
- تنمية ثقافة ذاتية ومناخ يسهل تطبيق والمشاركة في المعلومات والمرونة في الأدوار لأدراك التميز والتفوق الفني للمؤسسات؛

إلى جانب الإطار القانوني مع توفر الإرادة السياسية والإطار المادي.

المطلب الثاني: مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومزاياه

تتضمن هذه النقطة مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصال من المكونات المادية والبرمجيات، واهم مزايا استخدام هذه التكنولوجيا.

تتأثر كفاءة وفاعلية نظام المعلومات بطبيعة المكونات التكنولوجية المستخدمة والقدرة على إدارتها وتشغيلها ... وتتضمن بشكل عام من خمسة مكونات أساسية هي:

1- المكونات المادية (الأجهزة)

وتتضمن كافة المكونات المادية (الأجزاء الملموسة في النظام) والمستخدم في إدخال ومعالجة وإخراج البيانات والمعلومات وتتكون من :

وحدات الإدخال: هي حلقة الوصل بين الحاسوب وبين المستخدم وتقوم بتلقي البيانات من الوسط الخارجي إلى وحدة المعالجة المركزية، وتتكون من وسائل الإدخال المباشرة مثل لوحة المفاتيح ،الصوت ،الفارة، .. وغيرها⁽¹⁾.

1 - أمينة قذايفة، فعالية العلاقات العامة في ظل تكنولوجيا المعلومات ،مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، العدد 15، ديسمبر 2013، ص163

وحدة المعالجة المركزية: وتمثل هذه الوحدة الجزء الرئيسية من منظومة الحاسوب التي يتم فيها معالجة جميع البيانات الداخلة لتوليد المخرجات المطلوبة، والتي تتكون من وحدة الحساب والمنطق - وحدة التحكم - وحدة الذاكرة الرئيسية .

وحدة الإخراج: تؤدي مهمة إيصال الحاسب للوسط الخارجي لنقل النتائج المتولدة عن عمليات المعالجة من وحدة المعالجة المركزية إلى الجهات المستفيدة، واهم هذه الوسائل الشاشة المرئية - الطباعة - الأشكال البيانية - الوسائل الممغنطة.

وحدة الذاكرة الثانوية (المساعدة): وتستخدم لأغراض تخزين مخرجات نظام المعلومات لفترات طويلة، بسبب محدودية الطاقة الاستيعابية الذي يحتم إضافة الذاكرة الثانوية، ومن لهم الوسائط الشائعة هي الأشرطة المغناطيسي والأقراص المغناطيسية .

2- البرمجيات

هو عبارة عن جميع المجموعات والتعليمات الخاصة بمعالجة المعلومات والتي يمكن تصنيفها إلى: (1)

نظام البرمجيات: مثل برامج نظام التشغيل، والذي يدير ويساند عمليات نظام الحاسوب

تطبيقات البرمجيات وهي عبارة عن البرامج التي تقوم بالمعالجة المباشرة لأجل الاستخدام الشخصي (بواسطة المستخدم النهائي) مثل برنامج التخزين، برنامج الرواتب

3-الاتصالات.

يرتبط مفهوم الاتصالات في الوقت الحاضر بوسائل نقل الاتصالات الحديثة المتطورة وظهر العديد من الشركات العملاقة التي تتعامل مع هذا المجال المهم، ويتضمن مفهوم الاتصالات شبكات الاتصالات والمحطات وبعض الأجهزة المتصلة ببعضها البعض بواسطة وسائل اتصالات متعددة والبنية التحتية للاتصالات وتعد الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) إحدى شبكات الاتصال العالمية.

4- البيانات والأفراد

تشير البيانات إلى الأشياء، الحوادث، النشاطات والمبادلات التي يتم تسجيلها وتخزينها، ولكنها تبقى غير مرتبة بحيث لا تصلح لتوصيل معنى معين، وتخزن في قاعدة للبيانات التي تحتوي على بيانات مرتبة بشكل معين بحيث يسهل الحصول عليها واسترجاعها

الأفراد وهم الذين يقومون بإدارة وتشغيل تكنولوجيا المعلومات من إداريين ومتخصصين ومستخدمين نهائيين للنظام، ويتفق اغلب المتخصصين في مجال نظم المعلومات على أهمية العنصر البشري في إدارة وتشغيل نظام المعلومات، تفوق أهمية المستلزمات المادية على نحو كبير، وكذلك يعزى إليها أسباب اغلب حالات الفشل في النظام .

ومن أهم مزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال نجد: (1)

- تحسن كفاءة العمليات وتحقيق حالة من التعاون بين التشكيلات التنظيمية المختلفة؛
- تساهم تكنولوجيا المعلومات في إمكانية إيجاد منتجات جديدة؛
- تحسين علاقة المؤسسة بزيائنه من خلال تلبية حاجيتهم في اقصر مدة وتسهيل التواصل معهم؛
- تحسين قرارات المؤسسة من خلال توفير المعلومات بالنوعية والوقت المناسبين؛

إضافة إلى هذا نجد :

- اللامركزية وتعدد مراكز اتخاذ القرار وتقليص المستويات الرأسية؛
- التحول من نظم الرقابة والضبط إلى نظام الضبط الذاتي؛
- ظهور أدوات مهمة للتكوين الذاتي عن طريق الانترنت ومنه يستطيع العامل الاستمرار في تكوين نفسه كلما استدعى الأمر ذلك؛
- التوفير في وقت الانجاز والجهد اللازم للانجاز من خلال وجود نظم تخزين واسترجاع المعلومات عند الحاجة؛
- المساعدة في كشف الانحرافات في وقت مبكر بهدف وضع المعالجة الدقيقة لها.

1 - سيد سالم عرفة ، مرجع سبق ذكره، ص 102

المطلب الثالث : مفهوم ومميزات الاقتصاد الرقمي

إن البيئة الاقتصادية الجديدة للقرن الواحد والعشرين أصبحت تعرف بعدة أسماء للاقتصاد الرقمي، مهما كان الاسم الذي سنطلقه المهم الإلمام بحقيقته من خلال التطرق إلى مفهومه وأهم ما يميزه.

أولاً- تعريف الاقتصاد الرقمي

الاقتصاد الرقمي* هو مصطلح جديد أوجدته تطورات الحياة الإنسانية وما اعتراها من ثورات تكنولوجية ومعلوماتية واتصالية، يقصد به التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية خلال فترة ما،⁽¹⁾ فنحن لا نتكلم هنا سوى على اقتصاد لا يتعامل سوى بالأرقام التي يظهر على الشاشات وتحركها أجهزة وتنقلها عبر العالم بسرعة لا تتجاوز أجزاء من الثانية وتخزنها وتنقلها

فالانترنت والثورة الرقمية حددتا شيئاً فشيئاً أساس تنظيمي لاقتصاد جديد مؤسس على شبكة الواب والظفر بالمعلومة، على أساس التبادلات بين الشركات الفاعلة بشكل جماعي وفردى، هذه الروابط الكثيرة من شأنها المساهمة في طرح قراءة جديدة للشمولية⁽²⁾، من خلال تعامل هذا الاقتصاد مع الرقميات أو المعلومات الرقمية- الزبائن الرقبيين- التكنولوجيا الرقمية -المنتجات الرقمية ويرتكز الاقتصاد الرقمي على ركيزتين أساسيتان هما التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات (صناعة المعلومات)

هناك مجموعة من التحولات المعاصرة في الاقتصاد العالمي أدت إلى ظهور الاقتصاد الرقمي أهمها

- الابتكارات والاكتشافات العملية والمتزايدة بشكل كبير؛

* هناك مرادفات للاقتصاد الرقمي منها الاقتصاد الجديد - الاقتصاد الكمبيوترى - اقتصاد الانترنت- الاقتصاد الالكتروني-الاقتصاد الافتراضي

1 - فريد النجار، الاقتصاد الرقمي الانترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 25-26-27

2- Gabriel DUPUY, mondialisation et technologies de l'information, dans Laurent CARROUE, Géographie et géopolitique de la mondialisation, édition Hatier, Paris ,2011, p110

- الانتقال من مجتمع صناعي إلى مجتمع معرفي، حيث أصبحت المعلومات مورد من موارد المجتمع؛
- التطور الهائل في التقنيات المستخدمة؛
- الاندماج الاقتصادي وتقارب ودوبان الحواجز بين المنتجات والأسواق والبنية التحتية.

ثانيا - مميزات الاقتصاد الرقمي

أهم ما يميز الاقتصاد الرقمي: (1)

- الاهتمام بمنطق الخدمات وتدويله وهو ما يسمح بالانتقال التدريجي نحو اللامادية؛
- تركز القدرة التنافسية للمؤسسات على الخبرة المقدمة من طرف المستهلك أكثر من تلك المعتمدة على المنتج بالمعنى الدقيق للكلمة؛
- الحضور القوي لتكنولوجيا المعلومة فالأساليب والاستراتيجيات التنافسية تركز أكثر فأكثر على تكنولوجيا المعلومة وأنظمة الشبكات؛
- بسبب الثورة التكنولوجية زادت الوسائط بين المنتج والمستهلك؛
- اقتصاد اليقظة والانتباه فالتكنولوجيا محور أساسي للخدمات المقدمة ما يجبر المؤسسة على الحرص الشديد في متابعة المستجدات ودراسة أثارها بشكل سريع؛
- إضفاء الطابع الشخصي للخدمات والعلاقات التجارية فبسبب المكانة المميزة لمفهوم الخدمة في ظل هذا الاقتصاد يشعر المستهلك وكان المؤسسة بأكملها مسخرة لتلبية طلباته؛
- أسعار ديناميكية بسبب زوال الوسائط بين المنتج والمستهلك.

المطلب الرابع: خصائص وهيكل الاقتصاد الرقمي

يتميز الاقتصاد الرقمي بالعمل على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة، ومن ثم تشجيع على كل ما هو رقمي من بنوك الكترونية صيرفة الكترونية إدارة الكترونية تجارة الكترونية.

أولاً - خصائص الاقتصاد الرقمي

أهم الخصائص التي يتمتع بها الاقتصاد الرقمي هي: (1)

1 - وداد بوفافة، المضاربة المالية ميزة الاقتصاد الافتراضي ودورها في تسعير المواد الأولية الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصادية الدولية، ورقة بحثية تدرج ضمن الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصادية الدولية بالمركز الجامعي خميس مليانة، يومي 13-14 مارس 2012، ص 03.

- سهولة الوصول إلى مصادر المعلومة: يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية في الاقتصاد؛
- المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي: تؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية، ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الاقتصاد الرقمي وذلك على المستويين المحلي والدولي، ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة، وخاصة الخدمات المالية والمصرفية؛
- مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي: تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً أساسياً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الالكترونية الداخلية والخارجية، وتؤثر الانترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل؛
- الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات حيث تساعد مهارات إدارة المعلومات في نجاح اتخاذ القرارات، من خلال أن الاقتصاد الرقمي يوفر إدارة المصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتأثيراً؛
- الاقتصاد الرقمي واقتصاد السرعة الفائقة: إن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد الحركة السريعة ووسيلته الأعمار الصناعية والبريد الإلكتروني، إن هذه السرعة أدت إلى الحاجة إلى شركات تتسم بالرشاقة في الحجم، وفي التنظيم من خلال العلاقات الشبكية، وفي المعلومات من خلال تقاسم المعلومات الفوري.

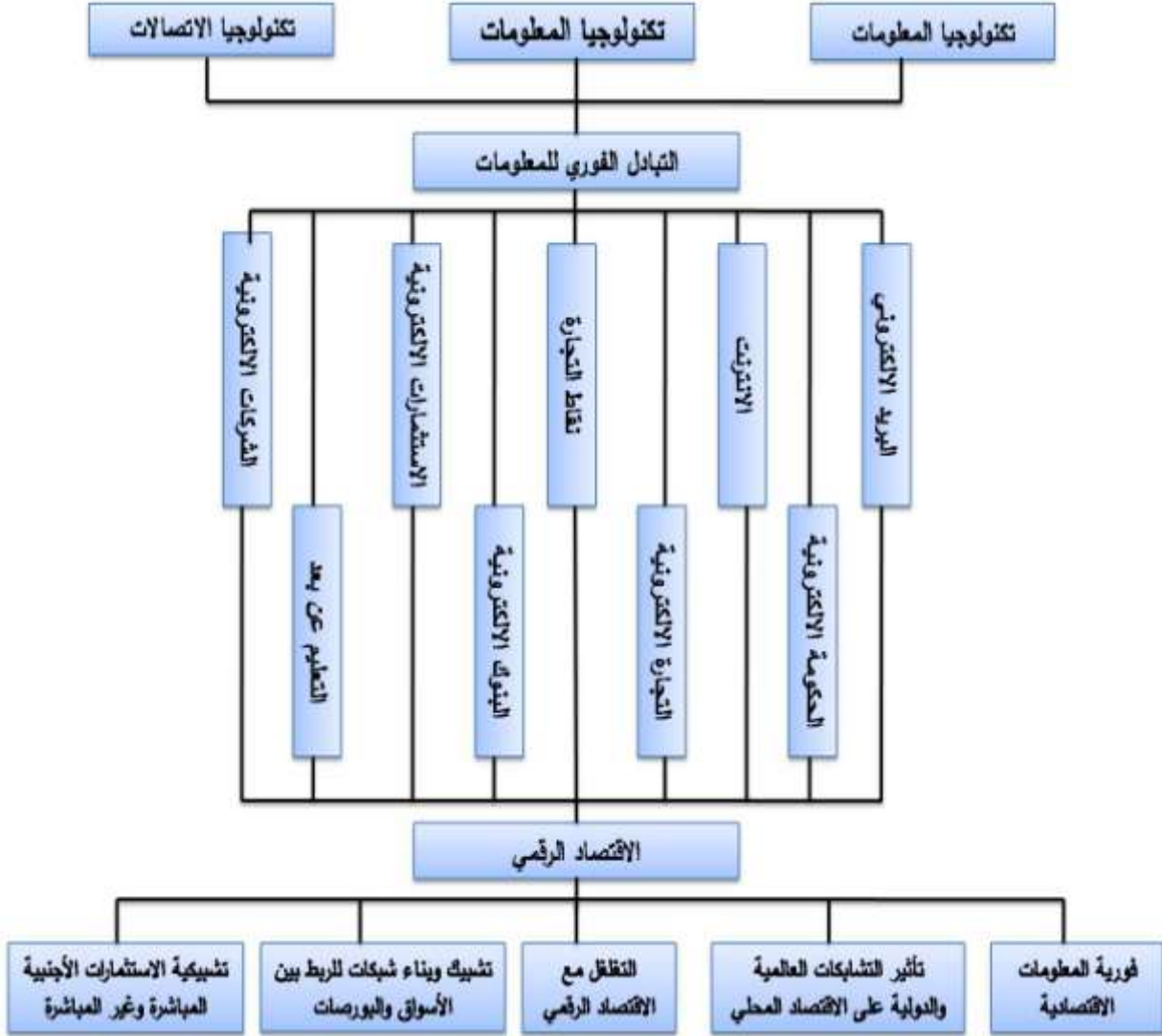
ثانياً- هيكل الاقتصاد الرقمي

يتكون الاقتصاد الرقمي من مجموعة من المؤسسات الالكترونية التي تتشابه مع بعضها البعض من خلال شبكات المعلومات الداخلية والأخرى الدولية، ويعتبر البريد الالكتروني ومواقع الانترنت القاعدة العريضة لتحقيق التشابكات الاقتصادية بين المؤسسات لتنفيذ التجارة الالكترونية، أي تبادل السلع والخدمات عبر الإنترنت أو تحويل الأموال بين البائعين والمشتريين والمصارف باستخدام الأموال البلاستيكية بالبريد الإلكتروني عبر الانترنت والأدوات الالكترونية الأخرى ويشمل الاقتصاد الرقمي أيضاً تسويق العديد من المنتجات المصرفية بالجملة والتجزئة عن طريق قنوات توزيع الكترونية وهو ما يسمى بالمصارف الالكترونية ويحقق ذلك بسرعة المعاملات والتجديد المستمر فيها وتقوم الشركات المساهمة الالكترونية في الاقتصاد الرقمي بتصميم موقع على شبكة الانترنت للتعريف بها وبنشاطها ومركزها المالي

الفصل الثالث: تمهيد الصناعة المصرفية الجزائرية في ظل العولمة المالية

وأسواقها وأهداف تصديرها، لتحقيق الاتصال الفوري بالأسواق العالمية،⁽¹⁾ والشكل رقم 3-6 يوضح أهم العناصر المكونة للاقتصاد الرقمي

الشكل رقم 6.3: عناصر الاقتصاد الرقمي .



المصدر: فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 30

المطلب الخامس: واقع تكنولوجيا المعلومات في الجزائر

العمل الإلكتروني من الأمور التي أفرزتها التطور التكنولوجي وإحدى روافد التجارة الإلكترونية واستعمالاتها، ووليد الاقتصاد الرقمي الناتج عن التفاعل بين ثورة المعلومات والاتصالات والعولمة،

1 - نفس المرجع، والصفحة السابقة.

اقتناع من الجزائر على أهمية مواكبة التطور التكنولوجي بادرت في الاستثمار في البنية التحتية عن طريق :

- شركة تالية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية SATIM مارس 1995
- وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال عام 2000
- إنشاء سلطة الضبط للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية سنة 2001
- تأسيس الوكالة الفضائية الجزائرية 2002
- تأسيس الوكالة الوطنية لترقية الحضائر التكنولوجية وتطويرها 2004
- تأسيس اللجنة الالكترونية سنة 2008

وفي سياق احتضان الجزائر لهذه التكنولوجيا وتطويرها باعتبارها من أهم معالم التنمية الاقتصادية البارزة وخاصة وان الجزائر تتفتح على اقتصاد السوق، وتملك موارد هامة تشجع على تطوير هذه التكنولوجيات في السوق الجزائرية، وفي هذا الإطار كان البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2010- 2014) حيث تم تخصيص ميزانية قدرها 150 مليار دينار من قبل الدولة لتكنولوجيات الاتصال الجديدة، ولذات الغرض خصص مبلغ 100 مليار دينار جزائري منه لتنفيذ برنامج الحكومة الالكترونية e-algérie.

سوق الهاتف الثابت: يعتبر حاليا مجمع اتصالات الجزائر المتعامل الوحيد في خدمة الهاتف الثابت، حيث قدرت نسبة دخول الهاتف الثابت إلى البيوت نهاية 2011 بـ 37.3% ووصلت سنة 2012 إلى 41.1%، إذ وصل عدد المشاركين 3.06 مليون سنة 2011 مقابل 2.92 مليون سنة 2010، وفي سنة 2010 شمل تواجد المتعامل في الهاتف الثابت كل التراب الوطني من خلال 171 وكالة و110 مصلحة تجارية و4425 هاتف عمومي⁽¹⁾.

سوق الهاتف النقال هي في تزايد مستمر ليصل لنسبة 96.52% أي ما يعادل 35615926 مشارك سنة 2011 مقارنة بـ 4882414 مشارك سنة 2004، وعدد المستفيدين من الانترنت يصل إلى 10 ملايين لتصل نسبة التوغل أكثر من 10%⁽²⁾.

1 - Autorité de Régulation de la Poste et des Télécommunications ARPT

<http://www.arpt.dz/fr/#> consulté le 9-11-2014

2 - Autorité de Régulation de la Poste et des Télécommunications ARPT

<http://www.arpt.dz/fr/#> consulté le 9-04-2015

مما يشجع إلى اقتحام عصر التكنولوجيا إنشاء الحظائر الالكترونية في إطار الإستراتيجية الوطنية، التي تهدف لبناء مجتمع المعلومات وتعجيل انتقال البلاد إلى اقتصاد المعرفة، قررت الجزائر إنشاء حظائر الكترونية في جميع أنحاء البلاد تتمثل في انجاز مشاريع إستراتيجية كبرى محفزة لمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودافعية للابتكار.

من حيث البنية التحتية فقد أنجزت استثمارات ضخمة بما في ذلك الحظيرة التكنولوجية لسيدى عبد الله بالجزائر ورقلة وأخرى في عدة مناطق في القطر الوطني .

أما عن بريد الجزائر وصل رقم أعماله إلى 21.6 مليار دينار جزائري سنة 2011 مقابل 19.2 مليار دينار جزائري سنة 2008 وبنسبة 3 % من PIB

فيما يخص الجيل الثالث : يصل مستعملي تكنولوجيا الجيل الثالث حسب إحصائيات جانفي 2015 لسلطة الضبط والبريد إلى 8.321 مليون مشترك مقسمين بين المتعاملين موبيليس بـ 3.639 مليون مشترك وأوريدو (3.607 مليون مشترك) بعيدا عن جيزي الذي لا يملك سوى 985.000 مشترك، فمنذ إطلاق هذه التكنولوجيا في 15 ديسمبر 2013 في الجزائر، عمل المتعاملون الثلاث على تبني إستراتيجيات تجارية من أجل التموّج في سوق الهاتف النقال، الذي يعرف جاذبية كبيرة، ويوجد المتعامل موبيليس بـ 3.169 مليون مشترك بالنسبة للصوت والإنترنت و 470.000 بالنسبة للإنترنت ندا لند مع منافسه المباشر أوريدو الذي يملك 3.017 مليون زبون في الصوت الإنترنت و 590.000 زبون في الإنترنت، أما المتعامل جيزي فلا يملك سوى 978.000 مشترك في الصوت والإنترنت و 7.000 مشترك في الإنترنت، حسب أرقام سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

في ظل التطورات الراهنة والتغيرات الاقتصادية التي تعيشها الجزائر ومن أجل مواكبة التطور التكنولوجي الهائل، بادرت البنوك التجارية الجزائرية بإنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM من أجل توفير السند التكنولوجي لها، بالإضافة إلى تبني نظام تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الالكترونية ATCI وكذلك نظام الجزائر لتسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل *

* يمكن الرجوع إلى أنظمة الدفع الالكترونية الجزائرية في مطلب التكنولوجيا المصرفية في البنوك الجزائرية في الفصل الرابع..

المبحث الخامس: ظاهرة غسيل الأموال ومسؤولية البنوك عن مكافحتها

قد ساعدت عملية التحرير المالي وحرية دخول وخروج الأموال عبر الحدود في تفاقم ظاهرة غسيل الأموال، وقد سهلت إجراءات إلغاء الرقابة على الصرف وقوانين تشجيع جذب رؤوس الأموال الأجنبية على دخول هذه الأموال لتلك البلاد.

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول غسيل الأموال

تعتبر ظاهرة غسيل الأموال من الجرائم الاقتصادية إذ أن في تقرير صدر عن الأمم المتحدة مؤخرا أن سويسرا تحتل مرتبة متقدمة في الدول التي تستقبل الأموال المغسولة، والتي تصل إلى 750 مليون دولار سنويا وتتقاسم بقية الكمية مع كل من لوكسمبورغ وإمارة موناكو والنمسا وجمهورية التشيك وإسرائيل

أولا- مفهوم ظاهرة غسيل الأموال

تتعد مفاهيم غسيل الأموال **blanchiment d'argent** بتعدد وجهات النظر للمهتمين بالظاهرة وكذلك لتعقدها ومن أهم هذه التعريف نجد :

تعرفه الهيئة الدولية لمحاربة تبييض الأموال بأنه العملية التي تسمح بسحب أموال مصدرها إجرامي وتغطية مصدرها غير الشرعي، وبهذه الطريقة يمكن للمجرمين الاستفادة من الأرباح مع المحافظة على مصدرها غير الشرعي.

يظهر مفهوم تبييض الأموال مجددا في نصوص دولية في صيغ الأمم المتحدة ذات الصيغة العالمية أو الجهوية كالاتحاد الأوربي، فبسبب اختلاف وجهات ومسارات نشأتها إلا أنها تتكامل وتتجانس في المضمون، إذ تعتبر عملية التبييض على أنها جملة من المخالفات التي تنشأ عن مخالفة كالسرقة أو تجارة المخدرات وبعدها تجر معها مجموعة من المخالفات تتوسع ومن بينها ، وكل هذا محدد في اتفاقية فيينا في 20 ديسمبر 1988 (1).

فيمكن القول أن عملية تبييض الأموال هي جريمة اقتصادية ذات طابع دولي نشأت وترعرعت في الجنات الضريبية والمناطق ذات السرية المصرفية العالمية، تستمد مصادرها من أنشطة غير شرعية يقوم

1 - Pascale HAYE ROSSEU, **Le rôle du notaire dans la lutte contre la blanchiment de capitaux**, édition Répertoire Defrénois, France, 2008, P 07 .

أصحابها بطرق عديدة ومعقدة على تبييضها من الشكوك، وفي الأخير تبدو وكأنها أموال مشروعة المصدر لتكون في النهاية ضمن الدورة الاقتصادية بمشاريع استثمارية، وقطع الصلة بينها وبين مصدرها دون ما تخفيه من آثار اقتصادية وسياسية.

وعند التحدث عن حجم عملة تبييض الأموال يعتبر صندوق النقد الولي أن تبييض الأموال عملية أخذت نسبة من 2% إلى 5% من PIB العالمي، وهي إحصائية سجلت عام 1996 لكنها تبقى حصرية ليومنا هذا، لأنه يصعب علينا تحديد حجم تبييض الأموال، إذ يكتفي البعض من إضافة الأموال المستترة وهذا غير دقيق، كما أن هناك مقارنة أكثر تحديدا وهي الجمع بين العدد الإجمالي لرقم الأعمال المرتبط بكل مخالفة للقانون وهذا ما يصعب من المهمة نظرا لتنوع وتعدد المخالفات وصعوبة الحصول على أرقام صحيحة ودقيقة (1).

من خصائص عملية غسيل الأموال نجد :

- إن عمليات غسيل الأموال تعد أنشطة مكملة لأنشطة رئيسية سابقة أسفرت عن تحصيل كمية من الأموال سواء من أنشطة مشروعة وغير مشروعة؛
- تتسم عمليات غسيل الأموال بسرعة الانتشار في ظل العولمة المالية؛
- يزداد الاتجاه في الغسيل الدولي مع زيادة الاتجاه نحو تحرير التجارة العالمية وتحرير الأسواق المالية العالمية وترباطها.

وهناك مؤشرين للدلالة على وجود عمليات غسيل الأموال هما:

التركيب والتجزئة: وهي تقسيم المبالغ الضخمة المتحصلة من أعمال غير مشروعة إلى مبالغ صغيرة لإبعاد الأنظار عليها وتبليغ الجهات المختصة (2).

مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي فرضت نظام هام يتمثل في التصريح على كل الودائع النقدية والتي تفوق مبلغ أو مجموع 10000 دولار في أمريكا، لكن القائمين بتبييض الأموال يحقنون الأموال

1 - Odilon AUDOUIN, **Guide opérationnel de la lutte anti blanchiment dans la banque**, édition Afges eds, Paris, 2007, P 15

2 - مصطفى العبد الله الكفري، ظاهرة غسيل الأموال، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 52، 2010، ص 156

بالجوء إلى تقسيمها على مجموعات صغيرة أو مبالغ مالية أقل من العتبة المسموح بها، وبعد ذلك تقسيمها على حسابات يتم جمعها بعد ذلك⁽¹⁾.

التواطئ: قيام موظفي المؤسسات المالية والجهات التي تستخدم كوسيط في عملية غسل الأموال المشبوهة، بتسهيل قبول الإيداعات بدون تطبيق الإجراءات المنظمة لذلك مثل تعبئة نماذج الإيداع وتعبئة نماذج التحويل أو تبليغ عن العمليات المشبوهة⁽²⁾.

ثانيا - مصادر الأموال

مصادر هذه الأموال متعددة ومتنوعة أبرزها: (3)

1- تجارة المخدرات : وهي من أهم المصادر نظرا للمردود الضخم من الأموال التي تجنيها هذه التجارة، وهي وإن كانت تعتمد بها مافيات متخصصة، إلا أنها أخيرا تستقر في أسواق معينة لتباع بالقطاعي (المفروق)، ليسهل تناولها يوميا من قبل المدمنين

2- الاتجار بالأشخاص: بدا انتشار هذه الظاهرة في اوروبا بمعرفة مافيا الدعارة لتهريب النساء من دول أوروبا الشرقية بعد انهيار النظام الشيوعي وتخفيف القيود على الحدود، قدرت نسبة الاتجار بالأشخاص 2.4 مليون ضحية وحوالي 27 مليار أورو من الفوائد حسب المنظمة الدولية للعمل والمكتب الدولي للعمل في تقرير لإحصائيات 2005".

3- التجارة الغير شرعية العالمية للأسلحة الخفيفة : يحكم النزاعات في العالم سواء بين دولة وأخرى أو داخل الدولة نفسها، نتيجة الدكتاتورية والعنصرية، أصبحت تجارة الأسلحة من النشاطات الرائجة بسبب إرباحها وتصريفها المضمون، فحصيلتها وصلت لتساوي واحد مليار دولار سنويا.

4- القرصنة الإعلامية: لقد حررت تقنيات الانترنت مستخدميها من قيود المكان والزمان مما وفرت لهم الحصول على المعلومات في أي لحظة ومن جميع أنحاء العالم، فأتاح كل ما هو جديد علمي، تكنولوجي، اقتصادي عن طريق دخول بنك المعلومات بفعل الحرية الالكترونية عبر هذه الشبكة ليس الوصول إلى السلع والمنتجات فحسب، بل بسرقتها أي القرصنة عليها، فالقرصنة المعلوماتية تؤدي إلى إرباح قدرت بـ 100 مليار دولار في وم ألوحدها.

1 - Hervé LANDAU, *Pratique de la lutte anti blanchiment*, édition revue banque, France, 2007, p 30

2 - مصطفى العبد الله الكفري، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة

3 - Odilon AUDOUIN, *op.cit*, p p16-15

- 5- التدلّيس التجاري : قدرت نسبته من 3% إلى 9% من التجارة الدولية أي ما بين 150 و 470 مليار دولار حسب اللجنة الأوروبية لتقرير 2005.
- 6- الغش الجماعي: أي المال المحول على حساب ميزانية الاتحاد الأوروبي فاق 982 مليون أورو سنة 2004 حسب تقرير البرلمان الأوروبي .
- 7- التزوير : كصناعة الأدوية حيث يمثل من 6 إلى 10% من السوق العالمية لصناعة الأدوية أي 48 مليار أورو سنة 2006.
- 8- التشجيع الغير شرعي للهجرة: حيث تراوحت النسبة من 600000 إلى 800000 شخص سنويا برقم أعمال قدر بـ 10 ملايين سنويا.
- 9- المتاجرة بالحيوانات والزراعات: حيث حققت رقم أعمال قارب 15 مليار أورو سنويان وهذا يعني القضاء على 40 مليون سلالة حيوانية منزوعة من محيطها الطبيعي.

بالإضافة إلى المصادر السابقة نجد:

- جرائم السياسيين المرتبطة بالفساد السياسي الذي يرتبط باستغلال النفوذ لجمع الثروات ثم تهريبها للخارج وعودتها في صورة مشروعة.
- أنشطة السوق السوداء والتهرب الضريبي
- الرشوة والاختلاس وتزييف العملة

ثالثا - الآثار المترتبة عن ظاهرة غسيل الأموال

يترتب عن ظاهرة غسيل الأموال آثار أهمها: (1)

- اقتطاعات من الدخل القومي ونزيف الاقتصاد الوطني لصالح الاقتصاديات الخارجية؛
- انخفاض معدل الاستثمار بسبب تشبع فيها الرشاوي والتهرب الضريبي وانخفاض كفاءة الأجهزة الإدارية وفسادها؛
- ارتفاع معدل التضخم حيث أن غسيل الأموال يسبب زيادة في السيولة المحلية بشكل لا يتناسب مع الزيادة في إنتاج السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى المساهمة في حدوث ضغوط تضخمية في اقتصاد الدولة مما يترتب عليه تدهور القوة الشرائية للنقود؛
- تدهور قيمة العملة الوطنية حيث تؤثر عملية غسيل الأموال تأثير من شأنه الإضرار بقيمة العملة الوطنية، نظرا للارتباط بين هذه العملة وتهريب الأموال إلى الخارج، وما يعنيه ذلك من زيادة الطلب

1- خالد حمد محمد الحمادي، جريمة غسيل الأموال في عصر العولمة، مصر، 2006، ص 53.

على العملات الأجنبية التي يتم تحويل الأموال المهربة إليها بقصد الإيداع أو الاستثمار في الخارج، ولا شك أن النتيجة الحتمية لذلك هو انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية؛

- تشويه صورة الأسواق المالية من خلال الأموال غير مشروعة التي تمثل عائقا إمام تنفيذ السياسات الرامية إلى تحرير الأسواق المالية من أجل اجتذاب الاستثمارات المشروعة وبالتالي تشويه صورة تلك الأسواق

المطلب الثاني: خطوات ومراحل غسيل الأموال

مراحل تبييض الأموال متتالية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل هي:

أولاً- مرحلة التوظيف (الإيداع النقدي)

هي أولى مراحل غسيل الأموال وذلك من خلال التخلص من السيولة النقدية المتحصل عليها من الجريمة ومختلف أشكالها.

فحسب الكتاب Christophe Emmanuel فهذه المرحلة هي الأخطر، وتعتبر النقود السائلة أكثر وسائل التبادل شيوعا في عالم الجريمة، كما تعد أكثر الوسائل النقدية قبولا بالنسبة للعديد من الناشطين في هذا العالم، فمثلا تجارة المخدرات يقومون بتسويقها بأي ثمن كان إذا كانوا مهتمين بغسيل أموالهم، مقابل ذلك شراء شيكات السفر أو قسيمة المال لحاملها منتسبة لبنك معين أو العملة الصعبة في حدود ما تسمح به تشريعات كل دولة حتى لا تجلب الاهتمام⁽¹⁾.

يلجئون الذين يقومون بغسل أموالهم إلى تجزئة المبالغ الكبيرة إلى عدة أجزاء صغيرة، لإبعادها عن الشبهة والتساؤلات التي تطالها الأجهزة الرقابية في البنوك، التي تلتزم بالتبليغ عن أية مبالغ كبيرة جرى إيداعها، ومن ثم فإن هذه الأجزاء الصغيرة تتوجه لشراء شبكات مصرفية وشيكات سياحية أو أوامر الدفع.

ثانيا- مرحلة التغطية (الإخفاء)

تأتي في من المرتبة الثانية تدعى هذه المرحلة بمرحلة التجميع، حيث تبدأ بعد دخول الأموال القذرة في قنوات النظام المصرفي، ويقوم غاسل الأموال بفصل وعزل الأموال القذرة عن مصدرها غير

1- Christophe Emmanuel LUCY, L'odeur de l'argent sale, édition d'Organisation, Paris, 2003, p p 14-15

المشروع، وذلك بقطع الصلة نهائيا عن مصدرها من خلال سلسلة من العمليات المصرفية المعقدة مماثلة بذلك التعاملات المالية المشروعة (1).

والواقع أن هذه المرحلة من أكثر المراحل تعقيدا في بلدان متعددة، وتعتمد على توزيع الأموال بين الاستثمارات مختلفة في أكثر من بلد، مع إعادة بيع الأصول المشتراة ونقل الاستثمارات باستمرار (2)، بالإضافة إلى تواطؤ البنوك الوطنية والأجنبية واستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني والحسابات الرقمية المتعددة، فضلا عن الاستعانة بما يسمى بشركات الواجهة (الغطاء) والشركات الوهمية التابعة للمنظمات الإجرامية.

ثالث - مرحلة الدمج

تعتبر المرحلة الأخيرة من غسيل الأموال فتضفي صفة الشرعية على الأموال غير الشرعية وإتاحة استخدامها بطريقة مربحة ومحترمة (3).

ويتم هذا الدمج من خلال الاستثمار في مشروعات اقتصادية وتجارية مشروعة (سلعية أو خدمة) ذات عائد كبير كالمطاعم والفنادق، وتندمج الدخول المتحصلة من هذه الأنشطة المشروعة بالأموال المتحصلة من مصدر غير مشروع (4)، ولتحقيق نجاح هذه العمليات الثلاث فإن آليات غسيل الأموال الإجرامية تتطرق من الحاجة الملحة إلى إخفاء المصدر الحقيقي للملكية غير المشروعة، والحاجة إلى المحافظة على ترتيبات عمليات غسيل الأموال والحاجة إلى تغيير الآلية (حسب ظروف كل بلد وحجم المال المراد غسله) وتعددها من أجل تحصيل كمية كبيرة من المال المشروع.

المطلب الثالث : الجهود الدولية لمكافحة غسيل الأموال وموقف الجزائر منها

تعتبر مكافحة غسيل الأموال من مقتضيات كل بلد ليس الذي يحدث فيه عملية غسيل الأموال فقط أو مصدر الأموال غير المشروعة، بل تؤثر على مجموعة الدول المرتبطة بشكل أو بآخر بهذه الدولة، فهذه الجريمة المنظمة وسبل مكافحتها لم تعد تخص دولة فقط بل أصبحت قضية دولية، فالحل لا

1 - Christophe Emmanuel LUCY, *op.cit*, p p18-19-20

2 - عادل عبد العزيز السن، غسيل الأموال من منظور قانوني واقتصادي وإداري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص ص 18-19

3 - Christophe Emmanuel LUCY, *op.cit*, p 22

4 - عادل عبد العزيز السن، مرجع سبق ذكره، ص 19

يكن في الالتزام السياسي الصارم والمتواصل لكل البلدان وإنما في الرغبة الحقيقية بعيدا عن الأنانية الوطنية لكل دولة⁽¹⁾، فهذا يلزم تبني دولي للقضية وخطوات عملاقة لمكافحة الظاهرة .

أولا- اتفاقية فينا ومبادئ لجنة بازل لمكافحة تبييض الأموال

1- اتفاقية فينا

تحمل اتفاقية فينا تسمية اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الاتجار غير الشرعي للممنوعات والمواد المهلوسة، وأصبحت نافذة في 1990 وتتكون الاتفاقية من 34 مادة تتضمن مجموعة من الأحكام والآليات لمكافحة غسل الأموال المتحصلة من الاتجار غير المشروع في المخدرات⁽²⁾، و تعتبر أول اتفاقية دولية تتعرض لموضوع غسل الأموال، كما تركت لدول حرية التصرف واتخاذ الإجراءات التي تراها كل دولة مناسبة وذلك حسب ظروفها.

وفي عام 1989 اجتمع ممثلو الدول الصناعية الثمانية (فرنسا-أمريكا- كندا- روسيا -اليابان- بريطانيا- ألمانيا -إيطاليا)، وانفقوا على إنشاء مجموعة عمل خاصة لمكافحة تبييض الأموال سميت بالهيئة الدولية لمحاربة تبييض الأموال **GAFI** *، وتعمل هذه المجموعة على تنمية وتطوير سياسات مكافحة تبييض الأموال **GAFI** أصدرت الفرقة تقريرها الأول في 06 فيفري 1990 متضمنا 40 توصية تعزز وتكمل اتفاقية فينا

2- : مبادئ لجنة بازل لمكافحة تبييض الأموال

تعد مبادئ لجنة بازل المنشورة سنة 1988 التي تعتبر أول نص دولي سن معايير لمحاربة أو القضاء على تبييض الأموال داخل النظام البنكي، الذي ذكر في مقدمته " قد يلجأ إلى البنوك والمؤسسات المالية على أساس أنها وسطاء في عملية تحويل أو إيداع أموال ناتجة عن نشاط إجرامي" وينص هذا

1 - Breves lecons, **Op.cit.**, P08

2 - Pascale HAYE ROSSEU, **Op.cit.**, P 08

* organisme international spécialisé dans la lutte contre le blanchiment.

•- من الملاحظ أن طرق ارتكاب جريمة غسل الأموال وأساليبها تتغير وتتطور تبعا للإجراءات المضادة التي تتخذ لمكافحة هذه الجريمة ولذلك جاءت مراجعة وتعديلات التوصيات الأربعين

- أول تعديل كان عام 1996 وقد تبنت 130 دولة

- ثاني تعديل كان عام 2001

- ثالث تعديل عام 2003

- رابع تعديل عام 2004

القانون على ضرورة منع العلاقات التجارية ذات الخلفية الإجرامية وخصوصا المتأتية من عمليات غسل الأموال والمساهمة في اكتشاف ومنع هذه العمليات⁽¹⁾.

ثانيا- التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوربي لعام 1991 ومعاهدة مكافحة الجريمة المنظمة (باليرمو إيطاليا 2000)

1- التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوربي لعام 1991

صدر هذا التوجيه عن الاتحاد الأوربي بشأن الوقاية من استخدام النظام المصرفي لأغراض تبييض الأموال، ويلزم هذا التوجيه الدول الأعضاء بضرورة سن تشريعات تحظر غسل الأموال واعتبارها جريمة وفقا لاتفاقية فيينا، إلى جانب إجراءات وقائية كتحقق من شخصية العميل والاحتفاظ بالسجلات المالية لمدة لا تقل عن خمس سنوات والتعاون بين السلطات المختصة ومصادرة وثائق الزبائن المالية التي تزيد عن 15000 وحدة نقدية أوربية⁽²⁾.

2- معاهدة مكافحة الجريمة المنظمة (باليرمو إيطاليا 2000)

تم التوقيع عليها في مؤتمر باليرمو عام 2000 بحضور مندبي 150 دولة، شددت على إجراء المزيد من الجهود الدولية لمكافحة تبييض الموال عبر تنظيم المؤسسات المصرفية وإسقاط القوانين المتعلقة بسرية الحسابات المصرفية التي تعرقل ذلك.

3- اتفاقية فيينا لعام 2003

وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يهدف إلى الترويج وتدعيم التدابير، وتسهيل أوجه التعاون الدولي بهدف منع ومكافحة جرائم الفساد وعلى رأسها جريمة غسل الأموال.

ثالثا- الجزائر وجريمة غسل الأموال

تأثرت الجزائر على غرار بقية دول العالم بجريمة غسل الأموال، باعتبار أنها صادقت على مختلف الاتفاقيات الدولية التي عالجت الموضوع، ابتداء من اتفاقية فيينا المتعلقة بمكافحة الاتجار غير

1- Hervé Landau, **op.cit**, p 32

2 - عبد الله عزت بركات، غسل الأموال وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، ص 228

شرعي بالمخدرات والمؤثرات العقلية، كان عليها إعداد تشريع قانوني بداخل منظماتها التشريعية من شأنه محاربة جريمة غسل الأموال على الصعيد الداخلي والخارجي.

لقد وقعت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار الغير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية المعتمدة بتاريخ 20-12-1988 والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-41 المؤرخ في 28-01-1995،⁽¹⁾ كما وقعت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 15-11-2000 والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 05-02-2002.⁽²⁾

الجزائر بتوقيعها على الاتفاقيتين السابقتين التزمت دوليا على مكافحة غسل الأموال فكان من الضروري أن توفي بالتزاماتها أمام المجتمع الدولي، والنتيجة عدل المشرع الجزائري قانون العقوبات بموجب القانون 04-15 المؤرخ في 10-11-2004⁽³⁾، ونص في المادة 389 مكرر على جريمة غسل الأموال، كما جاء المشرع بالقانون 05-01 المؤرخ في 26-02-2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال معدل ومتم بموجب الأمر 12-02 المؤرخ في 02 فيفري 2012 ومعدل ومتم بموجب القانون رقم 15-06 الصادر في 15 فيفري 2015، ويركز القانون 05-01 على أربعة محاور هي:⁽⁴⁾

- الأول يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها؛
- الثاني يتعلق بالكشف عن جرمي تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال خلية الاستعلام المالي؛
- الثالث: يتعلق بالتعاون الدولي وتبادل المعلومات حول تبييض الأموال بين الهيئات ذات الصلة بالتعاملات المالية؛
- الرابع: يتعلق بالأحكام الجزائية والعقوبات المحتملة في حق من يثبت تورطهم في جرمي تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

1- مرسوم رئاسي 95-41 مؤرخ في 28-01-1995 المتضمن المصادقة على اتفاقية فيينا لمكافحة الاتجار غير الشرعي بالمخدرات بسنة 1988، الجريدة الرسمية، العدد 07، سنة 1995.

2 - مرسوم رئاسي 02-55 مؤرخ في 05-02-2002 متضمن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المعتمدة بتاريخ 15-11-2002 الجريدة الرسمية، العدد 09، سنة 2002.

3 - قانون 04-15 المؤرخ في 10-11-2004 المعدل والمتم لقانون العقوبات رقم 71 سنة 2004.

4 - القانون رقم 05-01 المعدل والمتم المؤرخ في 6 فيفري 2005 يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 11 الصادر في 11 فيفري 2005

وتتلخص التعديلات الواردة في قانون 15-06 بتمويل الإرهاب وأحكام التجميد والحجر للأموال المبيضة وإبلاغ الهيئة المتخصصة لكل عملية تتعلق بأموال يشتبه أنها تتحصل عليها من جريمة أو يبدو أنها موجهة لتبييض الأموال أو تمويل الإرهاب⁽¹⁾

المطلب الرابع: البنوك وعمليات تبييض الأموال

تعتبر البنوك من أفضل حلقات غسيل الأموال خصوصا في ظل عرف السرية المصرفية، إضافة إلى التطور التكنولوجي الذي يتيح تحويل الأموال بمبالغ ضخمة في وقت وجيز جدا.

أولا- البنوك إحدى حلقات غسيل الأموال

البنوك إحدى الحلقات الرئيسية التي تدور فيها الأموال المستمدة من مصادر غير مشروعة، بل ويمكن اعتبارها أحد أنجع الحلقات بسبب النتيجة التي تصل إليها البنوك والمصارف وبالذات لعملية غسيل الأموال⁽²⁾.

أدى التنافس والتناسق بين البنوك لجذب المزيد من العملاء وترفع معدلات الربحية والحصول على معدلات فائدة وعلى عمولات تشجع بعض موظفي البنوك على تنمية هذا الاتجاه، حيث أن عمليات غسيل الأموال تكفل لهم دخولا غير عادية، كما أن هذه البنوك لا تعطي أهمية لطبيعة ومصدر هذه الأموال⁽³⁾، وهذا بفعل طبيعة العمل المصرفي وتشعب العمليات المالية الروتينية وبالتالي يصعب على السلطات الرقابية التحقق عن مصدرها الرئيسي.

فالصناعة المصرفية ويفضل التطور التكنولوجي أصبحت تتميز بتقديم مجموعة كبيرة من الخدمات المصرفية، التي من شأنها تسهيل على غاسلي الأموال عملهم لما تمتاز به هذه الخدمات من سرعة في الزمان ودقة وتميز الأداء، فالبنوك لا تتدخل في عملية تبييض الأموال بطريقة مباشرة، وإنما ما تقدمه من خدمات مصرفية قد يستغل بصورة مخالفة للقانون.

1 - قانون رقم 15-06 مؤرخ في 15 فيفري 2015 يعدل ويتم القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، الجريدة الرسمية رقم 08، الصادر بتاريخ 15 فيفري 2015

2 - اروى فارس وإيناس محمد قطيشات، جريمة غسيل الأموال المدلول العام والطبيعة القانونية، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، ص 96

3 - خالد حمد محمد الحمادي، جريمة غسيل الأموال في عصر العولمة، مصر، 2006، ص 39.

ثانيا- مسؤولية المصارف في مكافحة ظاهرة غسل الأموال

تأخذ البنوك مكانة هامة في مجال الرقابة والتعرف على بؤر جريمة غسل الأموال بكل جوانبها ومختلف إبعادها، تبعا للاتفاقيات الدولية وتوصيات الموجهة للمؤسسات المالية للتقيد بها كتدابير وقائية⁽¹⁾.

ومن بين التدابير الوقائية:

- الحد من السر المصرفية
- التحقق من هوية العملاء
- الالتزام بالاحتفاظ بالسجلات والوثائق المالية
- الرقابة على حركة الأموال
- اعتماد سياسة التقارير الدورية حول النشاط المصرفي وتحليل مخرجاتها

1- الحد من السرية المصرفية

يعتبر مبدأ احترام السرية المصرفية كأحد المبادئ القارة للعرف المصرفي ومظهرا لاحترام حرية الفرد وأداة فعالة لا يمكن الاستغناء عنها لسلامة العمل المصرفي، بحيث بموجب هذا الالتزام على البنك المحافظة على سرية الحسابات للعملاء وتعاملهم وأنشطتهم المالية⁽²⁾.

ويفعل هذه السرية المصرفية انتشرت عمليات غسل الأموال في البنوك بل أصبحت الحصن المنيع لها وثغرة كبيرة في العمل المصرفي، يستعمله أصحاب الأموال القذرة ليقوموا بعمليات معقدة ومتشعبة ومتعددة من أجل تبييض أموالهم، مما دفع بكثير من الدول بالتراجع وتعديل هذه القاعدة وفق ما تمليه الظروف المحيطة، وبهدف التصدي وبشكل فعال لأخطر جريمة اقتصادية خصوصا في خضم الإحصائيات ولو كانت بشكل تقريبي التي تصدر عن صندوق النقد الدولي والهيئات الدولية الفاعلة في هذا الميدان.

وعلى ضوء عولمة الخدمات المالية نتيجة التطور الكبير في تقنيات ونظم الاتصال والمعلومات التي بدورها تسمح بنقل كميات كبيرة من الأموال بسرعة وسهولة، فيظهر كمناخ مناسب لإتمام عمليات

1 - Hervé LANDAU, *op.cit*, p 29

2 - عادل عبد العزيز السن، مرجع سابق ذكره، ص 132

غسيل الأموال، فمن هذا المنطلق اتجهت الجهود الدولية إلى تقنين تقييد السرعة المصرفية باعتبارها عاملا مهما يعزز جهود مكافحة غسيل الأموال⁽¹⁾.

2- التحقق من هوية العملاء

من أهم عناصر ضمان عدم الوقوع في دوامة أنشطة غسيل الأموال عدم التهاون من التحقق من شخصية العميل تحت قاعدة "اعرف عميلك" خصوصا في ظل التوجه الجديد للعملاء هو تبني شركات وهمية ومؤسسات وجمعيات الواجهة أحد أهم وسائل غاسلي الأموال⁽²⁾.

ولضمان عدم مشاركة البنوك في أنشطة غسيل الأموال، يجب التأكد من هوية العميل الذي يتقدم للتعامل مع البنوك، خصوصا إذا كانت المرة الأولى كما يتوجب على البنوك أن تتبنى سياسة واضحة وسريحة في رفض تقديم الخدمات المصرفية للعملاء الذين يفشلون في تقديم المتطلبات القانونية والوثائق الدالة على هويتهم.

عملت السلطات الجزائرية على محاربة غسيل الأموال من خلال تفعيل قاعدة اعرف عميلك عن طريق سن عدة قوانين على غرار تعليمات بنك الجزائر رقم 05-05 المؤرخ في 15-12-2005 القانون 05-01 المؤرخ في 06-02-2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال.

3- اعتماد سياسة التقارير الدورية حول النشاط المصرفي وتحليل مخرجاتها

إن تقارير الإيداعات والمسحوبات وتقارير النقد الخارجي والمقاصة وتقارير الحوالات وبيان مصدرها وتقارير الائتمان والإقراض، كلها تساهم في حال قراءتها في كشف العمليات المشبوهة وعلى الأقل تحديد الموضوع الذي يحتاج إلى توثيق وفحص أكثر من غيره⁽³⁾.

فالقراءات لعشرات التقارير الدورية ومتابعة وسائل غسيل الموال التي تعرضها الأدلة التوجيهية تبقى الطلب الأساسي للمعرفة بمخاطر هذا النشاط والياتة، ولكن ليس لوحدها الوسيلة الفاعلة لمكافحة هذه الأنشطة⁽⁴⁾.

1 - عادل عبد العزيز السن، مرجع سبق ذكره، ص 136.

2 - محمد احمد عبد النبي، إدارة المخاطر، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، 2010، ص 133.

3 - محمد احمد عبد النبي، مرجع سابق، ص 134 - 135.

4 - محمد احمد عبد النبي، مرجع سابق، ص 135.

ظاهرة غسل الأموال نمت وازدادت بفعل مدخلات العولمة المالية (الانفتاح المالي)، التي بسطت نفوذها المادي على الإنسان والمكان والقيم التي أعيدت صياغة بعضها بطريقة قصرية، ومما شجع هذه الجريمة على الانتشار هو احدث الوسائل التكنولوجية وطواعيتها لخدمة أغراضها المشبوهة.

خلاصة

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى جملة من المتغيرات التي تتحكم في عمل البنوك ضمن البيئة المصرفية المعولمة، حيث تعتبر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات أولها، والتي جاءت ضمن بنود المنظمة العالمية للتجارة التي يقصد بها إزالة القيود، التي من شأنها أن تمنح التفاعل لآليات العرض والطلب، ومنح حرية مستهلكي الخدمة في أي بلد من اختيار موردي الخدمة أو الطريقة التي تم بها عرضها، وعليه فإن المعنى ينصب أساسا على إلغاء القيود التي يفرضها التدخل الحكومي في مجال تجارة الخدمات، ومدى تجاوب الجهاز المصرفي مع هذه الاتفاقية مرهون بمجموعة من المحددات كمستوى العمالة ومدى توافر التكنولوجيا المصرفية والبنية التشريعية المنظمة للجهاز المصرفي وحجم السوق المحلي ومدى التزام البنوك المحلية بمعايير العمل المصرفي الدولي .

ظهر لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 1974 بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر (G10)، وذلك من أجل اقتراح إجراءات لمتابعة البنوك من أجل تجنبها إخفاقات جديدة بسبب قيامها بعمليات تضاربية، فالهدف الرئيسي من وجودها هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك، وذلك من خلال تشجيع الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية والتنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة إضافة إلى إيجاد نظام رقابي معياري يحقق الأمان لكل المتعاملين، وباعتبار ما يواجه النظام المصرفي الجزائري من مخاطر مصرفية ومالية متعددة على غرار باقي الأنظمة المصرفية العالمية، وبناء على مقترحات لجنة بازل للرقابة المصرفية، تم تأسيس اللجنة البنكية بموجب قانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 فيريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم بالأمر رقم 01-01 المؤرخ في 11 فيفري 2001م، والمعدل والمتمم بالأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، وخولت لمجلس النقد والقرض الصلاحيات بصفته كسلطنة نقدية والأسس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية ولاسيما فيما يخص تغطية وتوزيع المخاطر والسيولة والملاءة

إن تبني موجات التحرير المالي وسياسة العولمة المالية في العديد من دول العالم قد أدى إلى تزايد احتمال حدوث الأزمات المالية حيث خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و 1995 (سنوات التحرير المالي لعدد كبير من الدول)، تم فيها رصد الاتجاه العام للعلاقة بين التحرير المالي (من خلال تحرير أسعار الفائدة) والأزمات المصرفية حيث تبين أن 78% من الأزمات المصرفية للبنوك قد حدثت في هذه الفترة، أما بالنسبة للنظام المصرفي الجزائري فهو في منأى عن الأزمات المالية، ذلك أن البنوك الجزائرية هي بنوك تجارية وأن القروض المقدمة للأفراد لا تشكل إلا نسبة محدودة لا تتعدى 10% من حافظة البنوك التجارية، وهي بنوك أغلبها عمومية لا تمارس أعمال المضاربة من ناحية ثانية نجد أن

عدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل من جهة أخرى نسجل أن جزء كبير من الكتلة النقدية الجزائرية هي الآن تدور في قنوات الاقتصاد الغير الرسمي ولا تدخل البنوك وهي لا تتأثر بالأزمة

ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي هي تلك التكنولوجيا المتولدة نتيجة التقارب أو التلاحم التكنولوجي بين تكنولوجيا معالجة المعلومات (المعلوماتية) وتكنولوجيا الاتصال (أقمار صناعية، فاكس، هاتف، شبكات... إلخ) بغرض جمع، تخزين، معالجة وبتث المعلومات سواء أكانت في شكل صوتي، رموز، أشكال، رسوم، نصوص أو صور، تأثيراتها المختلفة على الأنشطة الاقتصادية

نمو وتزايد ظاهرة غسل الأموال بفعل مدخلات العولمة المالية (الانفتاح المالي)، التي بسطت نفوذها المادي على الإنسان والمكان والقيم التي أعيدت صياغة بعضها بطريقة قصرية، ومما شجع هذه الجريمة على الانتشار هو احدث الوسائل التكنولوجية وطواعيتها لخدمة أغراضها المشبوهة والجزائر كغيرها من الدول التزمت بمكافحة غسل الأموال فكان من الضروري أن توفي بالتزاماتها أمام المجتمع الدولي، والنتيجة تعديل المشرع الجزائري قانون العقوبات بموجب القانون 04-15 المؤرخ في 10-11-2004 ، ونص في المادة 389 مكرر على جريمة غسل الأموال ،كما جاء المشرع بالقانون 05-01 المؤرخ في 26-02-2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال معدل ومتم بموجب الأمر 12-02 المؤرخ في 02 فيفري 2012 ومعدل ومتم بموجب القانون رقم 15-06 الصادر في 15 فيفري 2015.

الفصل الرابع:
التوجهات الجديدة للصناعة المصرفية
في ظل العولمة المالية

تمهيد

شهد العالم خلال العقدین الأخيرین سلسلة من التحولات والتغيرات الاقتصادية والمالية والمصرفية المتسارعة، والتي أفرزتها العولمة المالية كان أبرزها لجنة بازل للرقابة المصرفية ومختلف التوصيات التي تملئها وتحرير تجارة الخدمات وثورة الاتصالات والتكنولوجيا المتطورة في الأنظمة المعلوماتية، وجريمة غسل الأموال.

الأمر الذي خلق بدوره تحديا كبيرا للبنوك والمؤسسات المالية أينما كانت من أجل البقاء في بيئة مصرفية ديناميكية، يجب أن ترسم لها خطوط عريضة وتوجهات من أجل الصمود ومن هذه التوجهات نجد:

- **البنوك الشاملة** من خلال التطرق المفاهيم العامة حولها واعتبارات وجودها ومتطلبات التحول إليها ، إضافة إلى إشكالية الأخذ بنظامها في الجزائر؛
- **الحوكمة المصرفية**: نتحدث عن التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ومبادئها إضافة إلى إدارة المخاطر في ظلها مبرزين واقع الحوكمة البنكية في الجزائر؛
- **التكنولوجيا المصرفية**: نتكلم عن التكنولوجيا المصرفية ومختلف أشكالها ابتداء من وسائل الدفع الالكترونية، والبنوك الالكترونية وذكر مدى توفر البنوك الجزائرية على هذه التكنولوجيا؛
- **خصوصية البنوك**: نتطرق إلى الخصوصية بصفة عامة ثم نتناول الخصوصية المصرفية وأهم دوافعها وشروط نجاحها، ثم نتكلم عن التجربة الجزائرية في مجال خصوصية البنوك التي لم تتجسد على أرض الواقع لحد الآن؛
- **الاندماج المصرفي**: قمنا بتغطية هذه النقطة عن طريق التحدث عن مفهوم الاندماج ومختلف أشكاله ومراحله والمزايا المحققة من ورائه، إضافة إلى رصد تطور عمليات الاندماج بفعل الأزمة المالية وتوصيات لجنة بازل الثالثة.

المبحث الأول: تبني خيار الصيرفة الشاملة

في ظل تراجع عوائد الأعمال المصرفية التقليدية وزيادة المنافسة وما ينجر عنها من تقليص الحصة السوقية المصاحبة للعولمة المالية، أدى ظهور مفهوم البنك الشامل الذي يتبنى التنوع والشمولية من أجل البقاء والريادة.

المطلب الأول : مفاهيم حول البنوك الشاملة

يعتبر تبني مفهوم البنوك الشاملة أحد جوانب التطوير في المجال المصرفي وخطوة هامة من خطوات الإصلاح المصرفي، وهذا بفعل التغيرات التي شهدتها البيئة المصرفية المحلية والدولية.

أولاً- مفهوم البنك الشامل

البنوك الشاملة من بين المواضيع الهامة التي حظيت باهتمام كبير من المصارف على مستوى المحلي والدولي في السنوات الأربعين الأخيرة بصفة عامة، فقد إكتمل خلال تلك السنوات توجه على أهمية تطوير الإطار الهيكلي للمصارف بما يدعم التحول نحو الصيرفة الشاملة.

عرفت البنوك الشاملة " إنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنوع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمستجدة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجد انه تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال"⁽¹⁾.

فالبنك الشامل هي البنك الذي تجاوز الدور التقليدي من وسيط نقدي تتمثل إيراداته في هامش الربح بين الاقتراض والإقراض، إلى وسيط مالي يتعامل ويبتكر أدوات متنوعة ومتطورة تنقل الأموال من الوحدات ذات الفوائض المالية إلى تلك الباحثة عن التمويل في كل الأسواق، معتمدة بذلك في جزء هام من إيراداته على العمولات المكتسبة من الصفات الاستثمارية وأغلبها من خارج ميزانيتها من خلال العمل بكفاءة وفعالية في كل من السوق النقدية والسوق المالية.

عند تجسيد البنوك الشاملة على أرض الواقع نجدها تتخذ صفة العالمية، لتصبح بنوك متعددة الجنسيات التي ظهرت بفعل العولمة المصرفية، حيث تنظم خدماتها على المستوى العالمي مما ينجر عنه

1 - عبد الطالب عبد الحميد، البنوك الشاملة و عملياتها إدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 19.

تنويع المسارات الإنتاجية، من أجل تدعيم فروعها ومضاعفة أرباحها بفضل التداخل الجيد في خطوط إنتاجها من أجل تحقيق هدفها المنشود ترقية رتبته عبر تغطية عالمية (1).

في مفهوم آخر تعرف البنوك الشاملة من خلال استراتيجيتها على أنها البنوك التي تقوم على فلسفة التنويع، بهدف الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان إضافة إلى أنه يسمح للبنوك بالتعامل في الأدوات الحديثة ومواكبة التطورات التكنولوجية (2).

فهذا المفهوم يوضح التوجه الاستراتيجي للصيرفة الشاملة من خلال تحديد استراتيجيات المصرف المختلفة وركائزه والتي تعمل على تحقيق أهدافه.

بالمقارنة مع مفهوم التنويع فإن توجه الصيرفة الشاملة تستند إلى هذا المفهوم الذي تطور مع الأفكار الجديدة التي جاء بها هاري ماركوتز عن مفهوم التنويع، وأثره في تخفيض المخاطر واقتباس الصرفة.

من خلال ما سبق فالبنك الشامل هو البنك الذي يتبنى فلسفة التنويع في الخدمات التي يقدمها وذلك بتنوع مصادر التمويل، ومجالات الاستثمار من مختلف القطاعات فهي تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال، فتجمع بين الخدمات التقليدية والخدمات الحديثة ومن هنا يتمكن البنك الشامل من جذب العملاء وبذلك تقلص حجم التذبذبات الاقتصادية نتيجة تنويعه لمجالات تدخلاته (التمويل البنكي، التدخلات في الأسواق المالية والمحلية والدولية).

ثانيا- سمات البنوك الشاملة

للبنوك الشاملة صفات تميزها عن الأخرى وهي: (3)

- الشمولية مقابل التخصص المحدود؛
- التنوع مقابل التقليد
- الدينامية مقابل الاستاتيكية؛

1 - Dhafer saidane, *l'industrie bancaire mondialisation des acteurs et des marchés*, édition Revue Banque, Paris, 2007,

2- طارق عبد العال حماد، *التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك*، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 203، 204.

3 - عبد الله خبابة، *مرجع سبق ذكره*، ص 126.

- الابتكار مقابل التقييد؛
- التكامل والتربط مقابل الانحسار.

المطلب الثاني : وظائف البنوك الشاملة ودوافع التحول إليها

وجدت البنوك الشاملة كمؤسسات مالية تجمع بين الوظائف التقليدية للبنوك ووظائف جديدة تخص جميع الأنشطة المصرفية، من أجل التأقلم مع البيئة المصرفية المعولمة التي تعتبر أهم دافع لوجودها

أولا وظائف البنوك الشاملة

ترجع أهمية البنوك الشاملة إلى الوظائف التي تقوم بها سواء كانت وظائف تقليدية تقدمها البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة وأنشطة أخرى متنوعة وواسعة التشكيلية ومن هذه الوظائف نجد: (1)

- الوظائف التقليدية للبنوك مثل قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية وعملية الخصم وفتح الاعتماد المستندية الخ؛
- وظيفة الإسناد حيث تقوم المصارف الشاملة بتحمل مخاطر شراء الأسهم الصادرة حديثا من الشركات المصدرة مباشرة والترويج لبيعها؛
- التسويق والتوزيع : حيث تتميز هذه البنوك تقوم بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركات المصدرة لها، وذلك مقابل عمولة مناسبة وهذا كنتيجة لخبرة البنك في أحوال السوق واتصالاته الواسعة؛
- وظيفة التسديد وتتضمن هذه الوظيفة تحويل قروض البنك إلى سندات وبيعها في الأسواق المالية؛
- التعامل بالمشتقات وهي من الأدوات المالية المستجدة والتي شاع استخدامها مؤخرا من أجل اخذ الحيلة من المخاطر ومنها المستقبلات والخيارات المبادلات؛

إضافة إلى هذه الوظائف السابقة نجد: (2)

- التمويل التاجيري : بمقتضى هذه العملية يقوم البنك بشراء الآلات وتأجيرها للمشروعات، حيث أنها من خلالها تساعد على قيام المشاريع الجديدة التي تعاني نقص في رأس المال؛

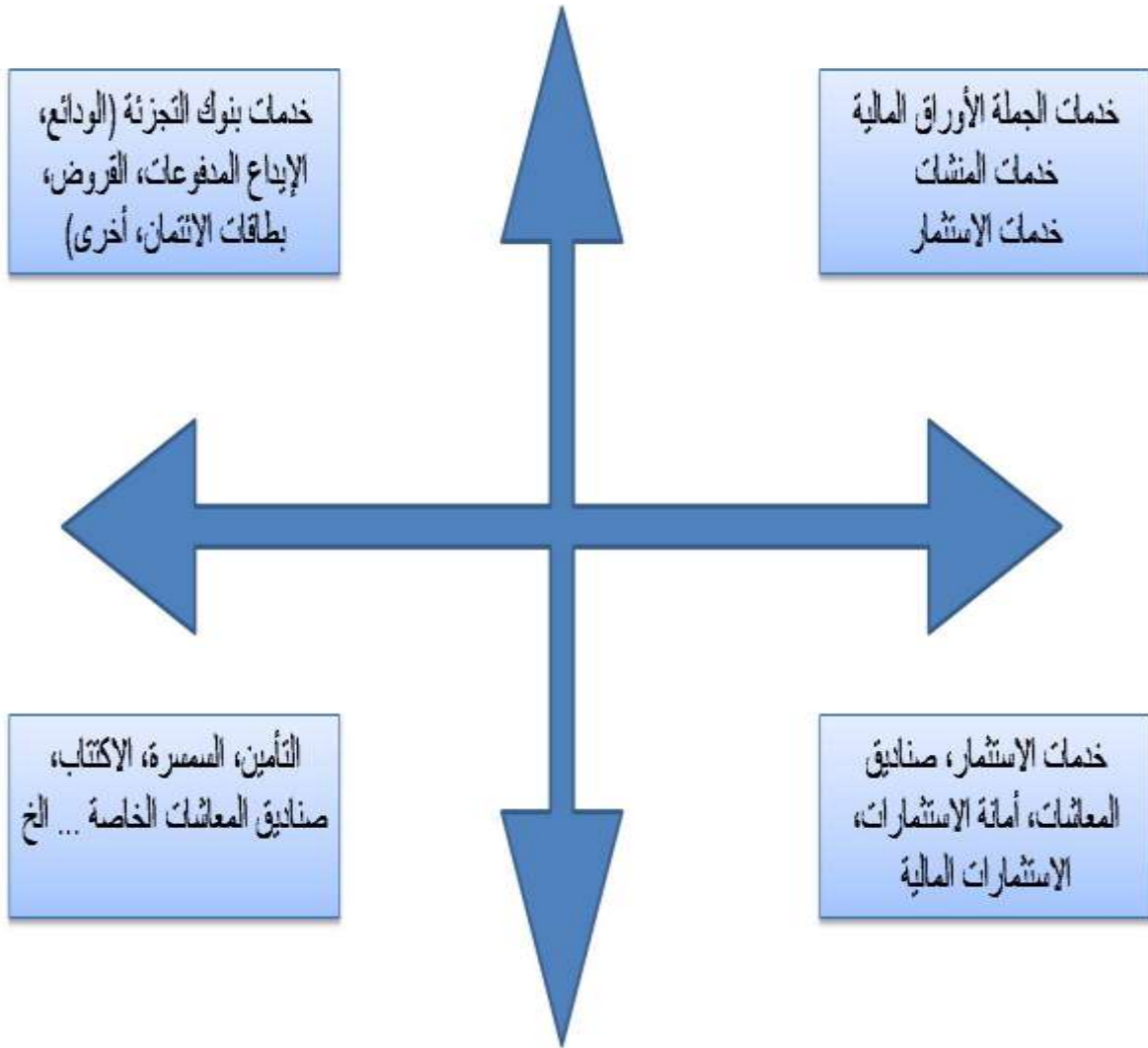
1 - عبد الله الطاهر وموفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2005-2006، ص 252،

2 - سامر بطرس، النقود والبنوك، دار البداية، عمان، 2008، ص ص 147-148

الفصل الرابع: التوجهات الجديدة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية

- تقوم البنوك الشاملة بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة وتقديم المشورة الفنية لها بخصوص نوعية الأوراق المالية التي تصدرها هذه لمشروعات؛
- المشاركة في إنشاء المشروعات الجديدة أو القائمة منها عن طريق شراء الأسهم لهذه المشروعات ويستغل البنك في هذه الحالة خبرته في أحوال السوق؛

الشكل رقم 1.4: وظائف البنك الشامل



المصدر : عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 30.

بالإضافة إلى كل الوظائف نجد أخرى تتمثل:

- القيام بخدمات التوريق ووضع الهيكل الإداري والتنظيمي للشركات؛
- صناعة الأسواق المتكاملة والقابلة للنمو من خلال توفير المعلومات الحيوية للمستثمرين والبنوك؛

- تحويل الأصول العينية إلى أصول نقدية يمكن الاستفادة منها؛
- تبنى برنامج تأهيل وإعادة تأهيل الشركات القائمة؛
- الترويج للمشروعات المطروحة للخصوصية محليا ودوليا .

ثانيا- دوافع التحول إلى البنوك الشاملة

لقد كان الكثير من العوامل الفضل في ظهور الصرفة الشاملة في البيئة المحلية والعالمية ولكن بدرجات متفاوتة والتي يمكن نوضحها كالآتي: (1)

- تزايد درجة المنافسة في السوق المصرفي والرغبة في تقليل المخاطر المصرفية، حيث فقدت البنوك التجارية التقليدية الكثير من مهامها والتي سلبتها إياها أسواق المال والمؤسسات المالية، وبفعل هذا عملت البنوك على تعظيم أرباحها وحتى إن كان خارج ميزانياتها.
- تحرير التجارة الخارجية وتزايد تيار قوة العولمة المالية والشركات متعددة الجنسيات، مما اوجب على البنوك تنويع وتعدد خدماتها تكيفا مع الأوضاع بغية الحفاظ على العملاء واحتضان عملاء جدد.
- من اجل البقاء لجأت البنوك التقليدية إلى استخدام مبدأ التنويع لاسترضاء الزبائن، وتلبية احتياجاتهم الائتمانية المختلفة وفي مناطق جغرافية مختلفة.

إضافة إلى ما سبق نجد:

- تزايد أهمية الزبائن وضرورة تلبية احتياجاتهم ورغباتهم على أساس المفهوم الحديث للتسويق، خصوصا انخفاض هامش ربحية الأنشطة التقليدية التي تنجزها البنوك؛
- تطور السوق النقدية والمالية
- الحاجة إلى تنويع خدمات المصارف وتعزيز دورها في اقتصاديات الدول؛
- زيادة أهمية إدارة الجودة الشاملة كفلسفة في قطاع الخدمات ومن ضمنها قطاع المصارف؛
- الانطلاق باتجاه المنظمات المصرفية الكبيرة وتزايد عمليات الاندماج بين المصارف؛
- ظهور البنوك الافتراضية وتطور النقود الالكترونية، حيث بفعل هذا التطور التكنولوجي ساهم إلى التقليل من الحاجة إلى انتشار البنوك والتزايد من فروعها، وتزايد الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الرقمي ؛

- دوافع ذاتية تخص البنوك لتطوير أدائها خاصة إذا ما توافرت لديها الإمكانيات، وإدارة فعالة قادرة على قراءة وترصيد كل ما يدور حولها واتخاذ القرارات المناسبة لمواكبة وهذه التطورات من أجل البقاء؛
- ثورة الاتصالات وما نتج عنها من انهيار القيود والحواجز بين القطاعات والدول وبالإضافة إلى ثورة الحسابات الآلية؛
- ظهور كثير من المستحدثات والأدوات المالية في سوق رأس المال على النحو الذي جعلها منافسا قويا للبنوك إلى ضرورة تطوير أنشطة البنوك وإجبارها على الانخراط في أنشطة الأسواق المالية

المطلب الثالث : متطلبات ومناهج التحول إلى البنوك الشاملة

في هذه النقطة نتطرق إلى متطلبات البنوك الشاملة سواء المتعلقة بالبنك أو التي تتعلق بالدول ومختلف مناهج التحول ابتداء بالمنهج الأول وذكر أهم قواعده وصولا إلى المنهج الثالث وشرح طريقته.

أولا- متطلبات التحول إلى البنوك الشاملة

حتى تؤدي البنوك الشاملة وظائفها لابد من توافر مجموعة من المتطلبات الهامة، والتي تتعلق أساسا بالبنك نفسه من جهة والسياسات التي يمكن أن تتبناها الدولة من جهة أخرى، ويمكن ذكرها في النقاط التالية:

1- مقومات متعلقة بالبنك

أهم المقومات هي: (1)

- ضخامة الموارد المالية من رأس مال واحتياطات وفقا لمقررات لجنة بازل المحددة لكفاية رأس المال ؛
- خبرات متخصصة للقيام بعمليات الإشراف والرقابة على مستوى البنك، من شأن ذلك أن يضمن نوع من الأداء السليم والرقابة الوقائية التي تجنب المصارف من الوقوع في أخطاء تؤدي إلى فشل التجربة؛
- الوعي بصفة عامة لفهم وإبراز أهمية البنوك الشاملة؛

1 - أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة، ص ص 07-08 مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

- نظام إعلامي متطور لتحليل وتصميم العمل حتى يتم تحديد المؤهلات والمهارات المطلوبة، فضلا عن تحديد المسؤوليات والصلاحيات لكل نوع من الأعمال، وهذا من شأنه إزالة التعارض والازدواج في الأعمال.

2- متطلبات مرتبطة بسياسات الدول

و تنطوي على السياسات الحكومية التي تتبناها الدولة من خلال: (1)

- إصدار تشريعات حديثة وتطور وتعديل التشريعات القائمة، بما يسمح للبنوك تقديم الخدمات على أكمل وجه، فيجب على الدول إزالة الحواجز والقيود القانونية على ممارسة البنوك لأنشطتها؛
- اقتناع الأجهزة الرسمية والسلطات التنفيذية في الدولة بفكرة البنوك الشاملة، ورسالتها وتوفير الدعم والمساندة لها والوقوف بجانبها خاصة في المراحل الأولى؛
- يجب على الدولة أن تساعد هذه البنوك من خلال المساعدة في إرساء قواعد اللبنة الأساسية اللازمة من الناحية المالية والبشرية والتنظيمية؛
- رفع مستوى فعالية وكفاءة البنك المركزي يوفر الاستشارة والدعم والمساندة لهذه البنوك في أداء غايتها والمتمثلة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- إعلام مكثف للترويج لمفهوم المصارف الشاملة وأهميتها.

ثانيا- كيفية التحول إلى البنوك الشاملة

يتم التحول إلى البنوك الشاملة من خلال ثلاثة مناهج أساسية:

1- المنهج الأول

يتم هذا المنهج عن طريق تحويل بنك قائم إلى بنك شامل، وهو المنهج الأسهل والأسرع والأفضل، بشرط أن يكون للبنك إطارات بشرية على درجة عالية من الكفاءة المهارة يسعى لتنمية قدراته باستمرار وقابل للنمو والإشباع، كما يكون للبنك تاريخ مشرف يسعى للحفاظ عليه والتطلع إلى العالمية، ويتم هذا المنهج وفق أسس وقواعد أهمها: (2)

1 - عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره ، ص 133

2 - رايح عرابية، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية - مع الإشارة إلى حالة مصر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس، ص 200 .

التدرج: أي التحول على مراحل متدرجة بإدخال خدمات البنك الشامل للحد من مقاومة التغيير، ولضمان الاستيعاب لتقنيات هذه الخدمات ولمعايير الدقة والسرعة والفعالية في نطاق من الجودة الشاملة.

التطوير: بمعنى إعادة الهيكلة التنظيمية وتطوير اللوائح والنظم الداخلية وتعديل الإجراءات، بما يضمن أداء العمل بالصورة والشكل والمضمون المطلوب .

التجهيز: وذلك بتوفير الإمكانيات المادية والتكنولوجية والمعلوماتية المطلوبة لإنشاء البنك الشامل وذلك منه خلال إعادة تخصيصه وتنشيط الفروع.

الخطة: من حيث خضوع كافة العمليات المصرفية وكافة خطوات التحول إلى المصرف الشامل إلى برنامج مخطط ومبرمجة زمنيا، في إطار عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والتحفيز والمتابعة للتغلب على معوقات ومحددات التعبير المطلوب مع ضمان وتأكيد مقومات نجاح التحول إلى البنك الشامل.

2- المنهج الثاني

إنشاء بنك شامل حيث يتطلب الأمر البدء من الأساس ومن القاعدة واختيار كوادر بشرية قادرة ومؤهلة وتدريبها وتطوير قدراتها والتعاون مع المصارف الأجنبية شاملة، للاستفادة من خبراتها وتوفير المكان المناسب وتجهيزه شكليا وتكنولوجيا ومصرفيا والقيام بالحملات الدعائية والتسويقية والترويجية اللازمة لإنجاح فكرة البنك الشامل⁽¹⁾، ويفضل الكثير هذا المنهج مستندين في ذلك إلى أن الخدمات المصرفية التي يؤديها البنك الشامل تتميز بطبيعة خاصة يصعب على من اعتمدوا على الأنماط التقليدية للعمل المصرفي قبولها واستيعابها بسهولة.

وتجدر الإشارة إلى أن المنهجين يمكن أن يسيرا بخطين متوازيين فليس أحدهما بديل عن الآخر .

3- المنهج الثالث

شراء أحد البنوك أو الاندماج فيتم التحول من خلال شراء بنوك قائمة تعاني عجز مالي أو مقبلة على الإفلاس، فيكون ذلك من خلال شرائه ودمجه تدريجيا إلى البنوك الشاملة مع تحميل تكاليف إضافية، لكن في الواقع يصعب تطبيق هذا المنهج لأنه يتطلب الكثير من الوقت والجهد اللازم لاختيار الموقع والمكان والعناصر البشرية التي تتطلب تدريب على مستوى عالي.

1 - رايح عرابية، مرجع سبق ذكره، ص 200

المطلب الرابع: ايجابيات البنوك الشاملة واستراتيجية نموها

للبنوك الشاملة ايجابيات كثيرة تميزها عن غيرها وتضمن لها الريادة والبقاء، إضافة إلى استراتيجيات متميزة من اجل المواصلة في الطليعة دائما.

أولاً- ايجابيات البنوك الشاملة

تتسم البنوك الشاملة بعدة ايجابيات ومزايا أهمها: (1)

- تؤدي البنوك الشاملة إلى توفير عناصر ومقومات ضرورية لعملية التنمية، بدء من دراسة الجدوى - التأسيس - التمويل.....لخ،
- تسهم البنوك الشاملة في تعظيم استغلال ما يتوافر لدى الدولة من موارد تقوم بتعبئتها وتخصيصها للأغراض التنموية على نحو يتسم بالكفاءة والرشادة؛
- تسهم البنوك الشاملة في تحقيق التوازن بين توظيف أصول البنوك ومواردها وتجنب التوظيف في مجال واحد، تقلل من خلالها معدلات المخاطرة وتزيد معدلات الربحية من مصادر حقيقية تعكس الأداء الاقتصادي؛
- تسهم البنوك الشاملة في إحداث التطورات المطلوبة في العمل المصرفي منها لمواكبة اتفاقية تحرير تجارة الخدمات وما تفرضه من تحديات؛
- تستطيع البنوك من خلال دخولها نشاط التمويل التاجيري كخطوة فعالة لخلق مؤسسات جديدة وتطوير مشروعاتها، وتمكينهم من حيازة التكنولوجيا الجديدة مما يدفع نحو زيادة القدرات التنافسية؛
- المساهمة في تنشيط وتشجيع سوق الأوراق المالية، وبذلك تعد البنوك الشاملة عاملا للتمويل الحقيقي للمشروعات الاقتصادية وتعبئه الموارد اللازمة.

ثانياً- استراتيجيات نمو البنوك الشاملة

أهم الاستراتيجيات هي :

1- البنوك الشاملة، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، السلسلة السادسة، العدد4، نوفمبر 2013.

1- إستراتيجية جذب فئات جديدة من العملاء

يطلق عليها إستراتيجية التكوين حيث تسعى البنوك إلى بناء وتكوين هيكل المجتمع ليقوم على الوعي المصرفي والادخار، وإدخال كل فئة من المتعاملين في الأعمال المصرفية وإعداد خدمات خاصة لكل فئة⁽¹⁾.

2- إستراتيجية تثبيت الموارد واستقرارها

أصبحت البنوك تبحث عن طرق متعددة لإبقاء أموال العملاء أطول مدة ممكنة بالبنك، وبغرض توفير المرونة المطلوبة في عمليات التوظيف التي تغير طابعها في الاقتصاديات المختلفة، وهناك عدة اتجاهات في مجال تلك الإستراتيجية لعل من أهمها:⁽²⁾

- الإيداع الثابت بالتقسيط؛
- الإيداع الثابت مع الخدمات التأمينية؛
- شهادات الاستثمار؛
- وحدات الاستثمار؛
- شهادات الإيداع الاسمية والقابلة للتداول؛
- صناديق الاستثمار.

3- إستراتيجية الحفاظ على سيولة البنك

لتأمين مخاطر التعرض للنقص في السيولة فإستراتيجية البنك تضمن الخدمة التي تمكن العملاء من الاعتماد على البنك كلية، وفي الوفاء باحتياجاته المالية حتى لا يحتفظ بأية نقود، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق السرعة في التعامل، وقد سهلت هذه المهمة تبني الثورة التكنولوجية والمعلوماتية⁽³⁾، وأهم الخدمات التي تقوم بها في هذا المجال.

- الصرف الآلي والخدمات المتكاملة؛
- الخدمة الليلية المتكاملة؛
- نقاط البيع؛

1 - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، مرجع سبق ذكره، ص 33

2 - المرجع السابق، ص 34-35-36

3 - المرجع السابق، ص 37

- الخدمات المباشرة والآنترنت.

4- إستراتيجية تعظيم راحة العملاء

وهي خدمات تقدم للعملاء بعضهم مودعين يمكن للعميل الحصول على العديد من الخدمات المصرفية المجانية أو بسعر منخفض وأهم هذه الخدمات:⁽¹⁾

- تحصيل الشيكات المسحوبة على البنوك أو الفروع الأخرى؛
- تحصيل الكمبيالات المسحوبة؛
- قبول الشيكات المصدر منه للغير؛
- قبول الأمانات وتأجير الخزن الخارجية؛
- الأمر المستديمة؛
- خدمات تحويل النقود بالبنوك.

المطلب الخامس: إشكالية الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجزائر

رغم الأهمية التي تكتسيها البنوك الشاملة لم يتبنى أي بنك جزائري صفة البنك الشامل خصوصا في ظل أزمة الرهن العقاري، حيث يعتقد كثير من المحللين أن الأزمة المالية الناجمة عن أزمة الرهن العقاري الأمريكية غيرت ميزان القوة لصالح البنوك الشاملة بما لديها من قدرات على تقديم خدمات الأفراد والعمليات الاستثمارية على حد سواء، و بذلك سحبت البساط من تحت أرجل البنوك الاستثمارية الكبرى التي انهارت بفعل الأزمة

لعل من الصعوبات التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري والتي حالت دون توسع نشاطاته ، والأخذ بالبنوك الشاملة عديدة، يمكن إيجازها كما يلي:

- ضعف التغطية الجغرافية من قبل الشبكة البنكية الموجودة: حيث تطور عدد البنوك خلال سنة 2012 ليصل إلى 29 مصرفا ومؤسسة مالية معتمدة يقع مقرها الاجتماعي الجزائر العاصمة و يصل مجموع الشبايك في المصارف إلى 1478 شباك سنة 2012⁽²⁾، وهو ما

1 - المرجع السابق، ص 38

2 - la Banque d'Algérie, rapport 2012, op.cit, p80.

يعادل شباك واحد لكل 25500 نسبة إلا أن هذا المعدل يبقى بعيدا عن المعدل العالمي المقدر يشباك بنكي لكل 10000 مواطن، وقد زادت الفجوة في التغطية الجغرافية أوسعاً بسبب عامل آخر وهو تجميع الشبكات في 5 بنوك تجارية وتركز أغلب فروع البنوك في الشمال؛

- التخصص القطاعي وهو ما يتعارض مع فكرة البنوك الشاملة وتقليص دور الوساطة، واتجاه لتمويل للتجارة الخارجية ذات الربح السريع عوض تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية؛
- الإدارة المقيدة لنشاطات التمويل حيث قرارات منح الائتمان تعود إلى الدولة لخلفيات سياسية واجتماعية تحت شعار شراء السلم الاجتماعي، ولا يستند لمنطق الرشادة الاقتصادية مثل مسح ديون الفلاحين في 16 سبتمبر 2010 قصد تدعيم القطاع الفلاحي، بغلاف مالي وصل قدره 41 مليار دينار⁽¹⁾؛
- إشكالية البنوك العامة في الجزائر التي تصر على عدم التنوع في محفظة النشاط ، بحيث تم تخصيص موارد قصيرة الأجل لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل؛
- البطء في إدارة السيولة النقدية ووسائل الدفع الأخرى، إذ أن هذا المجال يمكن اعتباره من أكثر المجالات المعرقة للبنوك والزيائن في آن واحد، فعلى هذا المستوى تكثر الشكاوى والنزاعات وغيرها وهذا ما خلق نوع من القلق سواء بالنسبة للبنوك والزيائن؛
- عمليات التطهير المالي المستمرة للبنوك العمومية، حيث بدأت منذ 1991 ولم تتوقف إلى اليوم ومست بالأساس إعادة شراء ديون البنوك العمومية لدى زيائنها من المؤسسات العمومية، وكذا ديون صندوق التوفير والاحتياط لدى الهيئات ومؤسسات الترقية والتسيير العقاري وشراء ديون المؤسسات الأم وإعادة هيكلتها، كما تكلفت الخزينة من جهتها بالقروض الخارجية المجندة من طرف المؤسسات العمومية والتي لم يتم تسديدها للهيئة المكلفة بتسيير هذه الديون،
- عدم فعالية شبكة نقل المعلومات حتى وإن هذه الشبكة لا يمكن ملاحظتها من قبل الزيائن ورغم التدابير التي اتخذت لتحسين أدائها، إلا أن شبكة الاتصال ما زال أداءها هزيل ولا يعتمد عليها كمصدر موثوق للمعلومات، وقد ساهم هذا بشكل كبير في عرقلة المجهودات

1 - بوابة الوزير الأول على الموقع الإلكتروني:

التي تبدل لعصرنة الخدمات البنكية وهذا ما يعرقل حتما سيرورة الإصلاحات الجارية ككل؛⁽¹⁾

- عدم فعالية بورصة الجزائر حيث بعد مضي ما يقارب عقد من الزمن على دخولها حيز النشاط، لم تتمكن من فرص التمويل اللازم للاقتصاد باعتباره بديلا للاستدانة، وهنا تكمن بذور الأزمة التي تستشرف ملامحها عند دراسة المعايير المختلفة التي تستخدم في قياس درجة نمو نشاط بورصة الجزائر وموقعها في ذيل الترتيب، مقارنة مع البورصات العربية والمعايير الخاصة بحجم السوق وسيولة السوق ودرجة التركيز تظهر بوضوح ضعف قدرة بورصة الجزائر على تعبئة رؤوس الأموال.⁽²⁾

المبحث الثاني : الحوكمة المصرفية

لقد وضعت الأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي مفهوم الحوكمة بصفة عامة وحوكمة المصارف بصفة خاصة على قمة اهتمام مجتمع الأعمال والمنشآت المالية الدولية، فمنذ سنة 1997 تاريخ حدوث الأزمة المالية الآسيوية (أزمة الثقة) مرورا إلى الأزمة الحالية المالية كلها حوادث أبرزت أهمية الحوكمة كمنهاج أمثل للمعالجة والوقاية من الأزمات.

المطلب الأول: التأصيل النظري للحوكمة المصرفية

لا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية ولكن أيضا بأهمية تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد على البنك المركزي وإجراءاته الرقابية المصرفية ووسائل الرقابة والضبط والسيطرة الداخلية، بالفدر الذي يحقق الحماية الكافية للأصول المصرفية والمالية وحقوق المودعين وسلام وتدعيم مركزها المالي من جهة على البنك المعني وإدارته من الجهة الأخرى.

1 - خبابه عبدا لله، إشكالية الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي الجزائري، على الموقع الإلكتروني:

www.shatharat.net. consulté le 8/01/2015

2 - الشريف ربحان والطاوس حمداوي، بورصة الجزائر -رهانات وتحديات التنمية الاقتصادية، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عنابة، عدد 34، جوان 2013، ص 41.

أولاً- مفهوم الحوكمة المصرفية

اكتست الحوكمة في البنوك مكانة بارزة على ضوء أهمية الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك وتعرضها بشكل كبير للصعوبات والمخاطر المحتملة، والحاجة إلى حماية مصالح المودعين بجانب حماية أموال المساهمين وحماية مصالح الأطراف الأخرى ذوى العلاقة

فبرزت الحوكمة المصرفية باعتبارها حجر الأساس لتنمية مصرفية شاملة، وقد حازت هذه المسألة على قدر كبير من الاهتمام وكفاية السلطات الإشرافية والرقابية والمنظمات المالية والاقتصادية سواء على المستوى الإقليمي والدولي، ومن بينها بنك التسويات الدولية الذي عرف الحوكمة المصرفية على "أنها الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفق للقوانين والنظم السائدة بما يحقق حماية مصالح المودعين" (1).

وفي ذات السياق عرفت منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية OECD الحوكمة بأنها "نظام يتم بواسطة توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تقوم بتحديد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المصارف مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون المصارف، وهي أيضا توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف المصرف ووسائل بلوغ تلك الأهداف ورقابة الأداء" (2).

أكدت OECD على أهمية وضرورة تطبيق الحوكمة الجيدة لتحقيق الاستقرار المصرفي، واعتبرت أن الإفصاح والشفافية العنصر الجوهري في الحوكمة ويساعد على انضباط السوق المصرفي.

وتتمثل العناصر الأساسية في عملية الحوكمة في البنوك في مجموعتين:

المجموعة الأولى: تتمثل في المساهمين والمراقبين وكذلك مجلس الإدارة والإدارة العليا والتنفيذية * لجنة التدقيق - المدققين الخارجيين (3).

1 - محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية. قديما وحديثا أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة، دار إثراء، عمان، 2010، ص 192.

2- WWW :oecd. ORg consulté le 9/03/2012

3 - حاكم محسن الربيعي وحمام عبد المحسن راضي، حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة، دار اليازوري، الأردن ، 2011، ص 32

المجموعة الثانية: وتتمثل في الفاعلين الخارجيين والمتمثلين في المودعين وصندوق تأمين الودائع ووسائل الإعلام وشركات التصنيف والتقييم الائتماني بالإضافة إلى الإطار القانوني التنظيمي والرقابي.

وهناك مجموعة من العوامل اللازم توافرها لممارسة الحوكمة الجيدة في البنوك.

- إصدار البنك المركزي لقواعد رقابية خاصة بحوكمة المصارف تكون مقبولة ومعترف بها من جميع الأطراف ذات العلاقة؛
- يجب أن تكون لدى مجالس إدارات البنك القناعة الكافية بأهمية هذه القواعد والضوابط فيما يساعد على تنفيذها؛
- توفر إستراتيجية واضحة يمكن على أساسها قياس مدى نجاح البنك ومدى مساهمة الأفراد والإدارة في هذا النجاح؛
- التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وتنوع خبراتهم وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة؛
- ضرورة توافر مستويات ملائمة من المراجعة والفحص داخل كل بنك؛
- ضرورة توافر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة؛
- توافر نظام معلومات فعال؛
- ضمان توافق نظام الحوافز مع نظم البنك؛
- خطط وسياسات وآليات لتقييم أداء المصرف والعاملين به؛

تختلف حوكمة المصارف عن حوكمة الشركات وذلك لأن المصارف تتمتع بخصائص منفردة وهي: (1)

- إن المصارف بشكل عام غير شفافة نسبة إلى باقي المؤسسات المالية، والتي هي ذات كثافة عالية من المشاكل.

- إن المصارف معرضة إلى قوانين وقواعد صارمة.

- إن السلطة المالية للمصارف تجعل الحوكمة تختلف عن الأنواع الأخرى في المنظمات.

كنقطة أخيرة لمحاولة إيجاد علاقة بين التحرير المالي والأزمات المالية والحوكمة المصرفية، فقد أثبتت العديد من الدراسات أن إتباع سياسة التحرير المالي في ظل بيئة مؤسساتية غير متطورة يرفع من احتمال حدوث الأزمات المصرفية والمالية، وأن عدم فعالية آليات الحوكمة المصرفية يمثل مصدر قوي لحدوث تلك الأزمات، أي أن ضعف الحوكمة المصرفية يؤدي إلى ضعف القطاع المعرفي خصوصا تحت تأثير التحرير المصرفي وتداعياته

1 - سناء عبد الكريم الخناق، مرجع سبق ذكره، ص 10.

ثانياً - محددات حوكمة المصارف

حتى تتمكن المصارف من الاستفادة من مزايا تطبيق الحوكمة، يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات والضوابط التي تتضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة المصرفية وتشمل هذه المحددات على مجموعتين: (1)

1- المحددات الخارجية

تشير المحددات الخارجية للحوكمة إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة وتشمل مايلي:

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس؛
- كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات؛
- درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج؛
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات، بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعون، المحاسبون، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة.

2- المحددات الداخلية

وتشير هذه المحددات إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل البنك بين 3 أطراف رئيسية فيه وهي الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.

ثالثاً - الأطراف المؤثرة في حوكمة المصارف

هناك أربعة أطراف رئيسية تؤثر وتتأثر في التطبيق السليم بمفهوم وقواعد حوكمة المصارف، وتحدد مدى نجاح أو فشل الحوكمة في المصارف وهي كالآتي:²

1 - شريفي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص 09.

2 - حسام الدين غضبان، محاضرات في نظرية الحوكمة، دار حامد، الأردن، 2015، ص 151.

حملة الأسهم: هم يقومون بتقديم رأس المال عن طريق ملكيتهم للأسهم في المصرف وذلك بمقابل الحصول على أرباح مناسبة لاستثماراتهم وتعظيم قيمة المصارف على المدى الطويل.

مجلس الإدارة: ويتكون من المساهمون وأصحاب المصالح ويقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين التي توكل لهم سلطة الإدارة اليومية.

الإدارة: وهي المسؤولة عن التسيير الفعلي للمصرف وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة كما تكون مسؤولة عن أشياء كثيرة على رأسها أرباح المصرف وجانب الإفصاح والشفافية.

أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف لبتي لهم مصالح وعلاقة مع المصرف وتحديد الإشارة أن هذه الأطراف قد يكون لديها مصالح متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان.

ومنه يتضح أن هذه الأطراف تتأثر بالعلاقات فيما بينها في مجال تفعيل أطر ومبادئ الحوكمة في المصارف.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة المصارف

تلعب حوكمة المصارف دورا مركزيا في الترويج لثقافة حوكمة المؤسسات، انطلاقا من أهمية هذه الأخيرة اعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل القطاعات الاقتصادية، فإذا ما قام مدراء المصارف بتطبيق آليات الحوكمة السليمة فسيكون هناك احتمال أكبر لتخصيص الموارد المالية على القطاعات المستفيدة بطريقة أكثر كفاءة وتطبيق حوكمة مؤسسات فعالة على المنشآت التي يملكونها

أولا- أهمية حوكمة المصارف

إن تطبيقات الحوكمة تعتبر أكثر أهمية وتعقيدا في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى، حيث تحتوى المصارف على مجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة لا توجد في القطاعات الأخرى تؤثر بشكل كبير على طبيعة نظام الحوكمة، وتندرج هذه الأهمية في النقاط التالية:⁽¹⁾

- إن المصارف بوجه عام أكثر عرضة من غيرها من المؤسسات المالية إلى الصدمات المالية بسبب هيكل الميزانية العامة الذي يتميز بارتفاع نسبة الرافعة المالية؛
- تلعب المصارف دورا مهما في الاقتصاد من خلال ممارسة وظيفة منح القروض، والتسهيلات الائتمانية للمشروعات التجارية والصناعية وتقديم الخدمات المالية اللازمة لعدد كبير من الزبائن؛

1 - حاكم محسن الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 46-50

- تمارس المصارف دورا رقابيا على زبائنها من الشركات المفترضة وذلك لتأمين حماية قروضها وتسهيلات الائتمانية من المخاطر المالية، والإفلاس في الشركات المفترضة ولاشك أن هذا الدور لا يمكن أن تلعبه المصارف بصورة مناسبة ما لم تتمتع بحاكميه جيدة؛

- خضوع الصناعة المصرفية لمجموعة من التحولات الاقتصادية الكبرى كالاندماج المالي والتكنولوجيا المصرفية مما يؤدي إلى ضغوط تنافسية متزايدة بين المصارف والمؤسسات الغير مصرفية؛

- ينفرد النظام المصرفي وبخاصة في الاقتصاديات النامية بخصائص تجعله مهيمنا على الأنظمة المالية، فهو بذلك محرك حيوي ومهم جدا لنمو الاقتصادي.

وعليه فان حوكمة البنك تتطلق من أنها توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة البنك وتسهل إيجاد عملية مراقبة فعالة، ومنه تمكن البنك باستغلال موارده بأحسن طريقة، ومن منطلق أهمية الحوكمة في البنك فأنها تسعى لتحقيق الأهداف التالية: (1)

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق لمساءلة الإدارة؛
- تحقيق الحماية لحقوق المساهمين؛
- العمل على ضمان مراجع الأداء المالي للبنك؛
- تحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال داخل البنك؛
- الحد من استقلال السلطة في غير المصلحة العامة للبنك.

إضافة إلى هذا نجد:

- التأكد من مبدأ الفصل بين الملكية والرقابة على الأداء، مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للمصارف؛

- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد المصارف؛

فالحوكمة الجيدة في القطاع تعد من الأمور الأساسية لضمان الاستقرار المالي والمساعدة في فرص ممارسة جيدة لحوكمة المؤسسات في شركات القطاع الغير مصرفي.

المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة المصرفية

التطبيق الجيد لحوكمة مصرفية سليمة يتطلب الاسترشاد بركائز أساسية، تساعد على تطبيقها الالتزام بالمبادئ التي نصت عليها اغلب المنظمات الدولية، وعلى رأسها لجنة بازل للرقابة المصرفية.

في خط موازي لجهود المنظمات الدولية في إرساء مفهوم حوكمة المصارف أقدمت العديد من الهيئات والمؤسسات المالية والنقدية الدولية والإقليمية (*) على بذل جهود متواصلة لبناء أسس وقائية دفاعية للمصارف، من شأنها الحد من توسع تلك الأزمات وتكرارها تكتلت بإصدار العديد من المعايير الدولية الهادفة إلى تعزيز ممارسة الحوكمة السليمة في القطاع المصرفي وفي مقدمتها لجنة بازل.

أصدرت لجنة بازل عن تقرير الحوكمة في المصارف عام 1999 وبعدها أصدرت نسخة معدله منه عام 2005 وفي فبراير 2006 أصدرت نسخة محدثة بعنوان:

Enhancing corporate governance for banking organization يتضمن مبادئ

الحوكمة في المصارف وتتمثل في: (1)

المبدأ الأول

يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم، وأن يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفه المالي وعن صياغة إستراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح، وأن يبتعدوا بأنفسهم عن اتخاذ القرارات عندما يكون هناك تعارض في المصالح يجعلهم غير قادرين على أداء واجبهم على أكمل وجه تجاه البنك، وأن يقوموا بإعادة هيكلة للمجلس ويتضمن ذلك عدد الأعضاء مما يشجع على زيادة الكفاءة، وتتضمن واجبات المجلس اختيار ومراقبة وتعيين المديرين

* - من بين المنظمات الدولية نجد منظمة التعاون والتنمية (OECD) أصدرت مبادئ عام 1999 والتي تم إعادة صياغتها عام 2004. وأهم المبادئ: 1- وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المصارف. 2- المحافظة على حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية. 3- الحفاظ على المعاملة المتساوية للمساهمين. 4- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات. 5- الإفصاح والشفافية. 6- مسؤوليات مجلس الإدارة.

1 - انظر

Comité de bale sur le contrôle bancaire, Renforcement de la gouvernance d'entreprise dans les établissements bancaires, banque des règlements internationaux, Février 2006, p7.

محمد عبد الوهاب العزاوي عبد السلام محمد خميس ، مرجع سبق ذكره ، ص 143-144-145-146

التنفيذيين بما يضمن توافر الكفاءات القادرة على إدارة البنك وأن يكون أعضاء المجلس على دراية كافية بمبادئ وأسس الأنشطة المالية للبنك التي يجب إتباعها وبالبيئة التشريعية، ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان لمساعدته ومنها لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية وتقوم لجنة المراجعة بالتعاون مع مراقبي الحسابات وتراجع وتتسلم تقاريرهم وأن تأخذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب لتحديد أوجه الضعف في الرقابة وعدم التوافق مع السياسات والقوانين والنظم. كما يشكل مجلس الإدارة لجنة المخاطر تضع المبادئ للإدارة العليا بشأن إدارة مخاطر الائتمان، السوق، السيولة، التشغيل، السمعة وغير ذلك من المخاطر، ولجنة الأجور التي تضع نظم الأجور ومبادئ تعيين الإدارة التنفيذية والمسؤولين بالبنك بما يتماشى مع أهداف وإستراتيجية البنك.

المبدأ الثاني

يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الإستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل أخذاً في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وأن تكون هذه القيم سارية في البنك، ويجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الإستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم ممن لهم السيطرة أو الأغلبية أو إعطاء مزايا تفصيلية لأشخاص ذات الصلة، ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدوا تقارير عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة.

المبدأ الثالث

يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدوداً واضحة للمسئوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين، وأن يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسئوليات.

المبدأ الرابع

يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس، وأن يمتلك المسؤولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك، وأن تتم أنشطة البنك وفقاً للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقاً لنظام فعال للرقابة الداخلية.

المبدأ الخامس

يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراقبي الحسابات ووظائف الرقابة الداخلية (ويشمل ذلك وظائف التطابق والالتزام والقانونية)، باعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة بغرض اختبار، وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات وأداء البنك، والإدارة العليا للبنك يجب أن تقر بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك في الأجل الطويل.

ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي للبنك في جميع جوانبه وذلك من خلال التأكد من أن مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسوا عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة وأن يشاركوا في عمليات الرقابة الداخلية بالبنك المرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية، ومن الملائم أن تقوم لجنة المراجعة الداخلية بكتابة التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة.

المبدأ السادس

يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية البنك في الأجل الطويل وأن ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك في الأجل الطويل.

المبدأ السابع

تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك فانه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة البنك في ظل نقص الشفافية، وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على معلومات كافية عن هيكل ملكية البنك وأهدافه، ويعد الإفصاح العام الملائم ضروريا وخاصة للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق، ويكون الإفصاح في الوقت المناسب والدقيق من خلال موقع البنك على الإنترنت وفي التقارير الدورية والسنوية، ويكون متلائما مع حجم وتعقيد هيكل الملكية وحجم تعرض البنك للمخاطر أو عما إذا كان البنك مسجلا في البورصة، ومن ضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية، التعرض للمخاطر، الموضوعات المرتبطة بالمراجعة الداخلية وبالحوكمة في البنك ومنها هيكل ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين والمديرين.

المبدأ الثامن

يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة الشريعة التي يعمل من خلالها ويمكن أن يتعرض البنك لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر عندما يقوم بخدمات نيابية عن عملائه الذين يستغلون خدمات وأنشطة التي يوفرها البنك للممارسة أنشطة غير شرعية مما يعرض سمعة البنك للخطر.

من خلال المبادئ السالفة الذكر نجد أن مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية تركز في مقترحاتها المعدلة الصادرة سنة 1999، والتي أصبحت تعرف بمقررات بازل 2 على أهمية وضرورة الحوكمة الجيدة لتحقيق الاستقرار المصرفي، ومن أهم الركائز التي يقوم عليها اتفاق بازل 2 الإفصاح والشفافية وهو العنصر الجوهرية في حوكمة الشركات والبنوك، وحيث قامت لجنة بازل بدراسة هامة حول متطلبات تعزيز الحوكمة في المؤسسات المصرفية من خلال دور ومسؤوليات مجلس الإدارة وإبراز دور المدققين الداخليين والخارجيين، ودور السلطات الإشرافية والرقابية في تأمين الحوكمة الجيدة في البنوك.

مبادئ الحوكمة لا تهدف إلى تقديم صفات جاهزة للتشريع بل أنها تسعى إلى تحديد الأهداف واقتراح وسائل متنوعة لتحقيقها، والغرض منها أن تكون نقطة مرجعية يمكن لصناع السياسة استخدامها وهذا من أجل احتفاظ البنوك بقدرتها التنافسية في السوق.

المطلب الرابع: إدارة المخاطر في ظل الحوكمة المصرفية

تعتبر إدارة المخاطر من أهم وظائف في المصرف وذلك لإدراكها لعدد من المخاطر قبل أو بعد نشوئها، من خلال التنبؤ بواقعها وفي حالة وقوعها بكيفية التعامل معها، وذلك يعطي ارتياح للمساهمين بسبب معرفتهم أن المخاطر التي تقابل المصرف يتم التعرف عليها قبل وقوعها.

أولاً- مفهوم إدارة المخاطر ومتطلباتها

عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية (FSRI) إدارة المخاطر على النحو التالي:⁽¹⁾

- فهم المخاطر؛
- إن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة؛

1 - دهمش نعيم والرمحي زاهد، إدارة المخاطر في المصارف، مجلة البنوك في الأردن، المجلد الثالث والعشرون، 2004،

- إن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية؛
- إن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر؛
- أن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى الخطر؛
- أن حوافز الأداء المطبقة في البنك منسجمة مع مستوى الخطر.

ومنه فإدارة المخاطر هي تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر وتحديدها، وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر.

فالمخاطر التي تعترض عمل البنوك تتطلب أربعة اتجاهات وهي: (1)

- تعريف المخاطر التي تتعرض لها العمل المصرفي؛
- القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم المعلومات المناسبة؛
- اختيار المخاطر التي يرغب البنك التعرض لها حسب درجة حجم مشاريعه؛
- قدرة الإدارة على مراقبة تلك المخاطر قياسا بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد ورفع الكفاءة الاقتصادية للبنك مقابل تحجيم.

ثانيا - أسس إدارة المخاطر وأهميتها

1- أسس إدارة المخاطر

قامت هيئة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر التي تعنى بقطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تظم عضويتها لـ 125 بنكا ومؤسسة مالية، بتشكيل لجنة فرعية تحت اسم لجنة قواعد إدارة المخاطر والتي انبثقت عن اللجنة الرئيسية في الهيئة (لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر)، وكلفت هذه اللجنة بوضع دليل القواعد العامة لإدارة المخاطر في البنوك، وفيما يلي القواعد والعناصر الرئيسية السبعة لإدارة المخاطر.

- مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا؛
- إطار عملية إدارة المخاطر؛
- تكامل عملية إدارة المخاطر؛
- مسؤولية دوائر الأنشطة المختلفة في البنك؛

1 - أحمد منير البردعي، المصارف العربية في عالم المخاطر، مجلة إتحاد المصارف العربية، 2003، ص139.

- قياس المخاطر وتقييمها؛
- استقلالية المراجعة؛
- التخطيط للطوارئ.

ومنه إدارة المخاطر هو نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحليلها وقياسها وتحديد مقدار أثارها المحتملة على البنوك، وأحواله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من أثارها أن لم يمكن القضاء على مصدرها.

2- أهداف وأهمية إدارة المخاطر

إن أي نظام لإدارة المخاطر يجب أن يحقق العناصر التالية:⁽¹⁾

- متانة وسلامة النظام المالي؛
- الإدارة السليمة للمؤسسات المالية؛
- حماية مصالح المودعين؛
- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة؛
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي؛

فقياس المخاطر لغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور أساسي مهم وتجدر أهميته من خلال:

- المساعدة على تشكيل رؤية واضحة حيث يتم بناء وتحديد خطة واضحة تحدد سياسة العمل.
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.
- تقدير المخاطر والتحول ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك.
- المساعدة على اتخاذ قرارات التسعير.
- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق، من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.

1 - أحمد غنيم، الأزمات المصرفية والمالية، الأسباب، النتائج والعلاج، دار النشر مجهولة، القاهرة، 2005، ص95.

ثالثاً - وظائف وآليات الرئيسية لإدارة المخاطر

1- الوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر

تتمثل الوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر فيما يلي:⁽¹⁾

- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية؛
- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في البنك؛
- تحديد مخاطر كل أنشطة المؤسسة البنكية وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص؛
- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة، واقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات؛
- نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى البنك.

2- آليات إدارة المخاطر

لابد لإدارة البنوك من التعامل مع المخاطر من خلال مجموعة من الآليات أهمها:

- الإدارة السليمة للمخاطر على ضوء المعايير الدولية؛
- التكامل والاندماج.
- التأكيد على مبدأ الإفصاح والمحاسبة في العقود مع العملاء؛
- الاستثمار في مجال الأبحاث والتطوير.

رابعاً - إدارة المخاطر والحوكمة المصرفية بين التأثير والتأثر

إن إدارة المخاطر هي وسيلة إدارية تمثل ركيزة ومنطلقاً لحوكمة المصارف، عن طريق طمأنة المساهمين والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة على أن المخاطر التي تواجه استثماراتهم معروفة من جانب ممثليهم ومجلس الإدارة وأن الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل ممنهج ومنظم.

تشمل الحوكمة على مجموعة من العناصر المهمة التي من شأنها التقليل والتحكم الفعال في مختلف المخاطر التي تهدد البنك تتمثل فيما يلي:

1 - سمير خطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص 18.

- إستراتيجية البنك محددة بوضوح يمكن قياس النجاح الإجمالي ومساهمات الأفراد على أساسها؛
- توزيع المسؤوليات وسلطة اتخاذ القرار والالتزامات المناسبة لشكل مخاطر البنك وذلك بشكل واضح ملزم؛
- وظيفة إدارة المخاطر قوية لنظم رقابة داخلية كافية وتصميم عملية وظيفية مع الضوابط والتوازنات الضرورية؛
- قيم مؤسسية قواعد سلوك وغيرها مع معايير السلوك المناسب ونظم فعالة مستخدمة في ضمان الالتزام، ويشمل ذلك مراقبة خاصة لتعويضات مخاطر البنك حيث يتوقع أن يظهر تعارض مع المصالح.
- الشفافية والمعلومات المناسبة.

ومنه يمكن القول أن إدارة المخاطر المالية هي مسؤولية أطراف رئيسة عديدة في هيكل حوكمة البنوك وكل طرف رئيس مسؤول عن أبعاد المخاطر

المطلب الخامس: واقع الحوكمة المصرفية في الجزائر

إن الجزائر وكافتتاح منها على أهمية إتباع أسلوب الإدارة الرشيدة في البنوك ونظرا لتوصيات كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على تبني مبادئ الحوكمة، إلا أن حوكمة البنوك الجزائرية لا تزال في مرحلتها الأولى، ومن أهم ملامح تطبيقها نجد العناصر التالية: (1)

- اعتماد الجزائر على القانون 07-11 الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي الذي يتلاءم والمعايير المحاسبية الدولية من خلال :
- النظام رقم 92-08 المتضمن مخطط الحسابات المصرفية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛
- النظام رقم 92-09 المتعلق بإعداد ونشر الحسابات الفردية السنوية للبنوك والمؤسسات المالية؛
- إصدار قانون رقم 01-05 لمكافحة ظاهرة غسل الأموال ويجرى تنفيذه بمساعدة فنية من جانب بنك فرنسا والبنك الدولي؛
- تمكين الجهاز المصرفي من آليات التحكم الخارجي، والتي تتمثل في الهيئات الرقابية الخارجية أي تلك المتمثلة في اللجنة المركزية وإعطاء صلاحيات واسعة بمراقبة أنشطة البنوك وتجلى ذلك

1 - بريش عبد القادر، متطلبات إرساء أسس الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري، ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي ببشار، 2006، ص ص 11-12

من خلال الأمر 03-11 المؤرخ 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، الذي ألزم البنوك بوضع نظام المراقبة الداخلية؛

- استفادة الجزائر من برنامج دعم وعصرنة النظام المالي الذي أقرته الاتحاد الأوربي من اجل مساعدة البنوك على إجراء عمليات التدقيق الداخلي، وإرساء قواعد محاسبية سليمة تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية ووضع مخطط التسيير الداخلي؛

إضافة إلى هذه الإجراءات نجد كذلك:

- اعتماد مقترحات لجنة بازل وسن تشريعات فيما يخص ظاهرة غسل الأموال التي كان آخرها الأمر 02-12 المؤرخ في 02 فيفري 2012 ومعدل ومتمم بموجب القانون رقم 15-06 الصادر في 15 فيفري 2015 كما اشرنا إليها سابقا؛

- وضع نظام مركزية المخاطر ونظام لضمان الودائع المصرفية.

وفي الأخير يمكن القول أن تطبيق في المنظومة المصرفية الجزائرية لا تزال في مرحلته الأولية إلا انه يجب أن تدعم التجربة خاصة في ظل العولمة المالية أين تصبح الحوكمة الجيدة خط الدفاع الأول لاستمرارية البنك ونجاحه

المبحث الثالث: التكنولوجيا المصرفية ومختلف أشكالها

يعد مفهوم اقتصاد المعرفة من احدث المفاهيم الاقتصادية التي لاقت اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت المعرفة والمعلومات من الأركان الأساسية للعملية الإنتاجية، لاسيما ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين الحافل بتكنولوجيا المعلومات، والتي أفرزت كما هائلاً من التطبيقات شملت جميع القطاعات الاقتصادية وكان في مقدمة المستفيدين القطاع المصرفي، حيث تواجه البنوك في ظل الاقتصاد الرقمي تحديات كبيرة فرضتها العولمة والانفتاح الاقتصادي، وبالتالي هي مطالبة بمواكبة التطورات على كافة الأصعدة.

المطلب الأول: مدخل إلى التكنولوجيا المصرفية

التكنولوجيا المصرفية تضم كافة العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها، بواسطة الوسائل الالكترونية أو الضوئية، وذلك من قبل المصارف أو المؤسسات المالية، وكذلك العمليات

التي يجريها مصدر البطاقات الالكترونية وأيضا المؤسسات التي تتعاطى التحويل النقدية الكترونيا⁽¹⁾ و تهدف المصارف من وراء استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى تحقيق غايتين أولهما الكسب المستمر لإعداد جديدة من الزبائن وثانيها التخفيض المستمر في تكاليف الخدمة المصرفية المقدمة.

تتمتع التكنولوجيا المصرفية بجملة من الخصائص أهمها:⁽²⁾

- إن التكنولوجيا المصرفية هي مجموعة من المهارات والطرق والأساليب المصرفية؛
- إن التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليست هدفا في حد ذاته بل وسيلة يستخدمها البنك لتحقيق أهدافه؛
- إن الخدمة هي المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا؛
- لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا على مجال أداء الخدمة المصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية.

أولا- متطلبات التكنولوجيا المصرفية

التكنولوجيا المصرفية لم تغير من الوظائف التقليدية للبنوك، لكن الذي تغير هو أسلوب ممارسة هذه الوظائف وكيفية إيصال هذه الخدمة إلى الزبائن في جو محتدم من التنافس والمخاطر.

متطلبات التكنولوجيا المصرفية أهمها:

1- البنية التحتية التقنية

البنية التحتية للتكنولوجيا المصرفية ليست ولا يمكن أن تكون معزولة عن بنى الاتصالات وتقنية المعلومات التحتية للدولة ومختلف القطاعات، ذلك أن التكنولوجيا المصرفية تنشط في بيئة الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية، والمتطلب الرئيس لضمان الأعمال الالكترونية يتطلب من بيئة تحتية من حيث الأجهزة والبرمجيات بالإضافة إلى كفاءة الاتصالات ورخص تكاليفها⁽³⁾.

1 - ناظم محمد نوري الشمري وعبد الفتاح زهير العبد للات، الصيرفة الالكترونية الندوات والتطبيقات ومعيقات التوسع، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 28

2 - عبد القادر مطاي، متطلبات إرساء التكنولوجيا المصرفية في دعم الذكاء التنافسي بالبنوك الجزائرية، مجلة الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان 2013، ص 24

3 - زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل، الطبعة الرابعة، الأردن، 2013، ص 353.

2- الكفاءة الأدائية المتفوقة مع العصر التقني

هذه الكفاءة القائمة على فهم احتياجات الأداء والتواصل التأهيلي والتدريبي، والاهم من ذلك أن كفاءة الأداء تمتد إلى كافة الوظائف المتصلة بالنشاط البنكي الالكتروني.

3- التطوير والاستمرارية والتفاعلية مع المستجدات

يتقدم عنصر التطوير والتنوع على العديد من عناصر ومتطلبات بناء هذه التكنولوجيا وتميزها، فالجمود وانتظار الآخرين لا يتفق مع التقاط فرص التميز

4- التفاعل مع متغيرات الوسائل والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية

التفاعلية لا تكون في التعامل مع الجديد فقط أو مع البنى التقنية فقط، وإنما مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني والمالي والخدمي التي جاءت كوليدها لتفكير إبداعي

5- الرقابة التقييمية الحيادية

من هذا المنطلق أقامت البنوك التي تتبنى التكنولوجيا المصرفية جهات استشارية في تخصصات فنية - التسويق - القانون - والنشر الالكتروني لتقييم فعالية موقعها.

إضافة إلى ما سبق هناك متطلبات أخرى كما يلي:

- توفير أرضية وبيئة قانونية مناسبة؛
- ترقية العنصر البشري باعتباره أحد الركائز الأساسية للارتقاء بالعمل المصرفي؛
- تطوير التسويق المصرفي باعتباره أمراً ملحا في ظل احتدام المنافسة؛
- مواكبة المعايير الدولية التي فرضتها الساحة المصرفية العالمية والمؤسسات الدولية؛
- توفير الإشراف القانوني والإداري من قبل الجهات الرقابية المنظمة؛

ثانياً - عقوبات تطبيق التكنولوجيا المصرفية

أهم العقوبات التي تعترى تطبيق التكنولوجيا المصرفية هي: (1)

1 - نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الالكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2008، ص ص 115-

- انتشار ظاهرة القرصنة على الوسائل الالكترونية من خلال عصابات المافيا الدولية، التي ترتكب جرائم منظمة وتستثمر أموالها في عدة نشاطات من خلال تبييض الأموال؛
- عدم نضج وعي العملاء بشكل كاف لمواكبة التطور المتسارع في مجال التجارة والعمليات المصرفية الالكترونية، وما يتبعها في هذا المجال على صعيد الآليات وحتمية التوقيع وغيرها؛
- ضعف شبكة الاتصالات التي تواجه المصارف وخشيتها من احتمال فقدان الاتصال عند القيام بعملية مصرفية معينة، مما يهدد فرص تسويق الخدمات المصرفية الحديثة؛
- ضعف عملية تطوير وسائل الحماية والسرية والأمان لكل العمليات المصرفية والمعلومات المرتبطة بها، مما يهدد ثقة العملاء في انجاز العمليات المصرفية عبر الوسائل الالكترونية؛
- عدم تامين التمويل الذي تحتاجه الاستثمارات الضخمة في مجال تطوير البنية التحتية.

المطلب الثاني: الشكل الأول وسائل الدفع الالكترونية

إن اتساع نطاق التجارة الالكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الالكتروني، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية وكان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة وسيلة بديلة كالشيك وغيرها من وسائل الدفع التقليدية.

أولاً- مفهوم وخصائص وسائل الدفع الالكترونية

لقد تزايدت أهمية وسائل الدفع مع بداية التحول إلى عصر المعلوماتية، وما أحدثته من تغيير في مجال العمل التجاري وبرز مصطلح التجارة الالكترونية، وكما يقال الحاجة أم الاختراع ولذلك كان نظام الدفع الالكتروني هو الوسيلة الأمثل في الاستجابة لمتطلبات التجارة الالكترونية، تتماشى مع الطبيعة الافتراضية لها.

هناك مجموعة من العوامل المساعدة على بروز وتطور وسائل الدفع الالكترونية، وتحولها من الشكل التقليدي إلى الشكل الالكتروني تؤدي نفس الوظيفة بطرق مختلفة وسهلة وسريعة ومنها.

- تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية
- استخدام شبكة الانترنت في المجال المصرفي
- التوجه نحو ظاهرة التجارة الالكترونية

ولنجاح أنظمة الدفع الالكتروني لا بد من توافر مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية الدفع وهي :

- الترابط؛

- الاستقلالية؛
- السرية؛
- الحماية من الخداع؛
- قابلية لتجزئة؛
- سهولة الاستخدام؛
- الرسوم.

تتفرد وسائل الدفع الالكترونية بالخصائص التالية:

- يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية؛
- يتم الدفع باستخدام النقود الالكترونية؛
- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد؛
- يلزم تواجد نظام مصرفي معد لذلك ؛
- يتم الدفع الالكتروني بأسلوبين الأول : من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض الثانية : من خلال البطاقات البنكية العادية؛
- يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات الأولى : شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد والثانية شبه عامة حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

ثانيا - أشكال وسائل الدفع الالكترونية

واهم الأشكال نجد :

1- البطاقات البنكية

كما تعرف البطاقات البنكية على أنها "عبارة عن بطاقة بلاستيكية ومغناطيسية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حمل النقود"، فهي بطاقة بلاستيكية مستطيلة الشكل تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها، وشعارها وتوقيع حاملها، وبشكل بارز على وجه الخصوص رقمها، واسم حاملها ورقم حسابه وتاريخ انتهاء صلاحيتها، فهي وسيلة دفع حديثة تقدم مميزات أفضل من تلك التي تقدمها وسائل الدفع التقليدية، ولذلك انتشر استعمالها عبر مختلف دول العالم.

2- البطاقات الذكية

هي بطاقة بلاستيكية ذات ميكروسوفت مدمج يحتوي على معلومات عن شخص ما -محفظة إلكترونية - في الوقت الذي بطاقات الائتمان تخزن معلومات محدودة في شريط مغناطيسي، وعلى خلاف البطاقة الذكية فان بطاقات الائتمان لا تحوي نقدا فهي تحوي فقط رقم حساب يمكن تحميله، فالبطاقة الذكية يمكن تخزين أكثر من 100 ضعف من المعلومات⁽¹⁾ ، وهذه المعلومات تتعلق بالحقائق المالية ومفتاح الشفرة ومعلومات الحساب وأرقام بطاقة الائتمان.

3- النقود الإلكترونية

تمثل صورة متطورة من النقود والتي يترتب عليها استخدام الطرق الإلكترونية الحديثة، والتي تقوم على فكرة قيام البنك بتحويل جزء من حساب أحد عملائه إلى عملات إلكترونية ذات أرقام وعلامات خاصة وبوحدات عملة صغيرة، ويتم تحميلها بعد تشفيرها على الحاسب الخاص بالعمل⁽²⁾.

إضافة إلى هذه الأشكال نجد كذلك:⁽³⁾

4- المحافظ الإلكترونية

المحافظ الإلكترونية تقوم بتحويل النقد إلى سلسلة رقمية، وتخزن على القرص الثابت في موقع العمل، وهذا يحد من استخدام النقود في المعاملات التي تتم على شبكة الانترنت، ومعظم الحقائق الإلكترونية تقوم بتخزين النقد الإلكتروني على البطاقات الذكية التي تتمكن من دفع أي مبلغ من الحقيبة الإلكترونية في أي مكان

ويمكن تعريف محفظة النقود الإلكترونية بأنها "وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر.

1 - طارق عبد العال حماد ، التجارة الإلكترونية - المفاهيم والتجارب والتحديات، الدار الجامعية ، 2007-2008 ، ص ص 122-123

2- محمد الصيرفي ، التجارة الإلكترونية ، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 215

3 - منير محمد الجنبهي و ممدوح محمد الجنبهي، النقود الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006 ، ص ص 12-13-15

5- الشيكات الالكترونية

الشيك الالكتروني عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الالكتروني المؤمن، وتتضمن هذه البيانات التي يحتويها الشيك البنكي من تحديد مبلغ الشيك واسم المستفيد واسم من أصدر الشيك وتوقيعه، ويكون هذا التوقيع عن طريق رموز خاصة .

6- التحويلات المالية الالكترونية

ويهدف هذا النظام إلى تسهيل وتعجيل المدفوعات والتسويات بين المصارف، وسيكفل هذا النظام للمصارف المحلية قدرة تقديم خدمات أفضل للعملاء، إذ سيتيح لهذه المصارف إمكانية التسوية الفورية من دفع وتلقي الأموال عبر حساباتها الجارية لدى المصارف المركزية وتوفير دفع فوري لعملائها. كما يتيح هذا النظام تسوية المدفوعات عن طريق شبكة المدفوعات والنظام الالكتروني لتداول الأسهم ومقاصة الشيكات

المطلب الثالث: الشكل الثاني البنوك الالكترونية

البنوك الإلكترونية ظهرت عام 1995 وحقت نجاحا كبيرا وأصبحت أكثر التعاملات والاستثمارات الإلكترونية تتم عبر هذه البنوك، كما أنها تمكنت من الاستثمار عبر الانترنت ودفع الأموال بأي شركة تريد وأيضا تستطيع سحب أرباحك من الشركات الربحية والتسوق عبر الانترنت، وإرسال واستقبال الأموال بسهولة.

أولا- مفهوم البنوك الإلكترونية

يستخدم اصطلاح البنوك الإلكترونية (Electronic Banking) أو بنوك الإنترنت كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الالكترونية عن بعد أو البنك المنزلي (Home Banking) أو البنك على الخط أو الخدمات المالية الذاتية، وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وانجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريد الزبون (1).

فالبانوك الالكترونية وجدت تعبيرها في البيئة الافتراضية لا في الواقع الملموس، إلا أنها تحقق تطور واسع في وسائل الإدارة -تقديم الخدمات المصرفية، كل هذا أدى إلى إعادة النظر بما هو سائد من مفاهيم تتعلق بجهات تقديم الخدمة.

البنوك الالكترونية ما هي إلا وسيلة لتنتقل المنتجات والخدمات البنكية الحديثة مباشرة إلى العملاء عبر الانترنت، وهي بذلك تمكنهم من الوصول لحساباتهم وإجراء العمليات والحصول على المعلومات دون الحاجة إلى تنقل بين فروع البنك⁽¹⁾.

ومن المخاطر التي تهدد البنوك الالكترونية نجد:

أ- المخاطر التشغيلية

يقصد بها تلك المخاطر الناشئة عن أخطاء أثناء التشغيل كعدم التأمين الكافي للنظم، ويتمخض هذا الخطر أكثر عند عدم استعمال النظم التشغيلية من طرف العملاء بشكل جيد .

نقيد المخاطر التشغيلية عن طريق استحداث هيكلية موحدة على نطاق المؤسسة، وتوفير بنية تكنولوجية بمقدورها أن تسهل الارتباط والعمل على أنظمة أخرى، والتحقق من أن إجراءاتها سليمة وكافية للضبط والتحكم ونظام تدقيق فعال⁽²⁾.

ب-مخاطر السمعة

تنشأ مخاطر السمعة عند توافر رأي سلبي عام تجاه البنك، والذي قد ينشأ في عدم توافر وسائل الحماية الكافية والمؤكدة للبيانات التي يحتفظ بها البنك والخاصة بعملائها، ووقوع بعض عمليات الاختراق لنظم البنك الالكترونية واقتحامها من قبل بعض الغرباء أو العاملين في البنك نفسه⁽³⁾.

1 - محمود محمد أبو قروة، الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2009 ، ص 25

2 - سيف الدين السمانى عبد الكريم، العمليات المصرفية الالكترونية والإطار الإشرافي، مجلة دراسات مصرفية، اتحاد المصارف العربية ، يناير 2004، ص 70

3 - منير الجنبهيه وممدوح الجنبهيه، مرجع سبق ذكره، ص 21

ت- المخاطر القانونية

تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة، خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية (1).

ووفقا لدراسات جهات الإشراف والرقابة الأمريكية والأوروبية، فإن هناك ثلاثة صور أساسية للبنوك الالكترونية على الانترنت:

- الموقع المعلوماتي ومن خلاله فإن البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.
- الموقع الاتصالي بحيث يسمح الموقع بنوع ما من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الالكتروني.
- الموقع التبادلي وهذا هو المستوى الذي يمكن القول أن البنك فيه يمارس خدماته وأنشطته في بيئة الكترونية.

ثانيا- مزايا البنوك الالكترونية

تتفرد البنوك الالكترونية في تقديم خدمات متميزة عن غيرها من البنوك التقليدية، لتلبية لاحتياجات العمل المصرفي، وهو ما يحقق للبنك مزايا عديدة عن غيره من البنوك المنافسة، وفيما يلي توضيح لمجالات تميز البنوك الالكترونية:

1- إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء

تتميز هذا النوع من البنوك بقدرتها على الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان معين، كما تتيح لهم إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وعلى طول أيام الأسبوع، وهو ما يوفر الراحة للعميل إضافة إلى أن سرية المعاملات التي تميز هذه البنوك تزيد من ثقة العملاء فيها (2).

1 - المرجع السابق، ص 22.

2 - سامر جلدة ، مرجع سبق ذكره، ص 238

2- تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة

تميزت البنوك الالكترونية بأدائها لعمليات مصرفية جديدة، لا يمكن لأي بنك أدائها إلا إذا كان الكترونيا، لما تتميز به تلك العمليات المصرفية من سرعة في الأداء، وبهذا اقتحمت البنوك الالكترونية كل العمليات المصرفية التقليدية وكذا الجديدة التي زادت بانتشار التجارة الالكترونية (1).

3- خفض التكاليف

من أهم العوامل التي ساعدت على بروز البنوك الالكترونية أن التكاليف تقديم الخدمات منخفضة بالمقارنة بالبنوك العادية، إذ تعتبر تقليل التكلفة وتحسين جودتها هي من عوامل جذب العميل (2)، ففي دراسة تقديرية خاصة بتكلفة الخدمات المقدمة عبر قنوات مختلفة تبين أن تكلفة تقديم الخدمة عبر فرع البنك تصل إلى 295 وحدة، في حين تقل عنها فيما لو قدمت من خلال شبكة الانترنت بتكلفة 4 وحدات، وتصل إلى تكلفة واحدة من خلال الصرافات الآلية.

4- زيادة كفاءة البنوك

مع اتساع شبكة الانترنت وسرعة انجاز الأعمال عن البنوك التقليدية، أصبح سهلا على العميل الاتصال بالبنك عبر الانترنت الذي يقوم بتنفيذ الإجراءات التي تنتهي بوقت قصير جدا وكفاءة جد عالية (3).

5- خدمات البطاقات

توفر البنوك الالكترونية خدمات متميزة لرجال الأعمال والعملاء ذوي المستوى المرموق، وتشتمل هذه البطاقات على خدمات مجانية وخدمة مراكز الأعمال والإعفاء من رسوم وعمولات الخدمات البنكية

المطلب الرابع: واقع التكنولوجيا المصرفية في الجزائر

لقد تميز العمل المصرفي في هذا العصر بالاعتماد على التكنولوجيا بغية تطوير تقديم الخدمات المصرفية ورفع كفاءة أدائها، في هذا السياق سعت الجزائر لتكثيف استخدام أحدث تقنيات والمعلومات والاتصال في البنوك من خلال استحداث بعض الأنظمة الجديدة التي تكون لها صفات معينة (أمنة-

1 - منير محمد الجنيهي وممدوح محمد الجنيهي ، مرجع سبق ذكره، ص 16

2 - سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 239

3 - المرجع السابق، ص ص 239 - 240

موثوقة- فعالة- شفافة) تلبية للمعايير التي وضعتها لجنة نظم الدفع والتسوية الداخلية لبنك التسويات الدولية.

أولاً- شبكة النقد الآلي ما بين البنوك SATIM

إن إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك SATIM، ناتج عن مبادرة المؤسسات البنكية الساعية لتطوير وتسهيل التحكم في عملية التحول إلى النقد الآلي وتحديث وسائل الدفع،

وكذا لاستحالة قيام كل بنك بإنشاء مراكز تسيير ودراسة عمليات النقد الآلي الخاصة به، ونظرا لما يترتب عن ذلك من استثمارات وتكاليف ضخمة مما يعيق العملية خاصة كونها في بدايتها.

ومن هذا المنطلق قررت مجموعة من البنوك إنشاء هيئة مشتركة فيما بينها لتسهيل العمليات البنكية الخاصة بالنقد الآلي وهما جاء ميلاد SATIM سنة 1995 م في شكل شركة ذات أسهم SPA، وهي عبارة عن فرع لـ 08 بنوك تجارية جزائرية

المشاركون في رأس المال هم كل من : البنك الوطني الخارجي BAN؛ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR؛ البنك الخارجي الجزائري BEA؛ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP؛ القرض الشعبي الجزائري CPA؛ وبنك التنمية المحلية BDL؛ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA؛ بنك البركة، كما أن هناك مؤسسات أخرى تشارك في شبكة النقد الآلي لا وهي بريد الجزائر ALP؛ BNP؛ ABC؛ AGB؛ Housing Bank؛ Société Générale d'Algérie؛ Paribas Algérie

(1) Natexis Algérie؛

جاء إنشاء نظام النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك بغرض أداء مجموعة من المهام الأساسية والضرورية، التي تحقق السير الفعال لتعاملات النقد الآلي البنكي وتتمثل هذه المهام فيما يلي: (2)

1 - Magazine de la Monétique , Société d'automatisation des transactions interbancaires (SATIM), Alger, 2005.P02.

2- Société d'Automatisation des Transactions interbancaires et de Monétique <http://www.satim-dz.co/> consulté le 8/01/2015

- العمل في مجال تطوير واستخدام وسائل الدفع الإلكترونية؛
- إدماج الموزعات الآلية DAB في المصارف والتي تشرف عليها
- وضع منصة تقنية وتنظيمية لتوفير التوافق الكامل بين جميع اللاعبين في الشبكة المصرفية الإلكترونية في الجزائر؛
- تشارك في وضع قواعد بين البنوك إدارة المنتجات الإلكترونية بين البنوك المصرفية من خلال كونها قوة الاقتراح؛
- يدعم البنك في إنشاء وتطوير المنتجات المصرفية الإلكترونية؛
- تخصيص الشيكات وبطاقات الدفع والسحب النقدي؛
- تنفيذ كافة الإجراءات التي تحكم عمل النظام؛
- تطوير النقد الآلي البنكي من خلال إتباع أحدث التكنولوجيا؛
- المشاركة في التعريف بالمبادئ والقواعد الخاصة بالعمليات التي تتم بواسطة البطاقات البنكية وكذا وضع قوانين وأسس التسيير وأسعار المنتجات النقدية؛
- القيام بعمليات المقاصة.

يظهر اهتمام البنوك بتكنولوجيا الإعلام والاتصال عبر السنوات كما يلي: (1)

- 1991: تطبيق نظام SWIFT لعمليات التجارة الخارجية؛
- 1992: وضع برمجيات Logiciel SYBV لتسيير القروض عمليات الصندوق الفحص عن بعد لعمليات الزبائن، وإدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية؛
- 1994: تشغيل بطاقة التسديد والسحب في بعض الوكالات الرئيسية؛
- 1996: إدخال عمليات الفحص السلبي؛
- 1998: بداية نظام السحب ما بين البنوك؛
- 2002: إطلاق مشروع نظام الدفع ما بين البنوك وتسليم المشروع سلم لشركة SATIM من طرف المنظومة البنكية، التي تجمع مختلف ممثلي البنوك الوطنية والخاصة لتبادل المعلومات والتنسيق في عمليات السحب والدفع للموزع الآلي؛
- 2004: خيار النظام الدفع بالبطاقة المطابق لمواصفات EMV ؛
- 2005: خلق المنظمة النقدية ما بين البنوك COMI؛

- 2006: البداية الأولى لأول بطاقة سحب في الجزائر حيث وزعت على مختلف مستخدمي البنوك للتجريب ومعرفة النقص والاحتياط لها؛
- 2007: تعميم بطاقة C.I.B عبر التراب الوطني في مراكز البريد والمواصلات والبنوك؛
- 2009: تطور عدد الموزعات الآلية ليصل إلى 300 موزع أما بالنسبة للبطاقات الموزعة 400 ألف بطاقة
- 2015: أطلق بنك سوسيتي جينرال الجزائر بطاقة فيزا لإجراء جميع المعاملات البنكية والتجارية، في إطار التقرب من الزبائن من خلال الاعتماد على الأنشطة ذات الطابع الجوّاري للزبائن (1)

ثانيا- نظام الجزائر للتسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل ARTS-RTGS

يعتبر نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل الذي وضعه بنك الجزائر، بنظام التسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحولات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل الذي يقوم به المشاركين في هذا النظام (2)، وهو نظام يخص ما يلي: (3)

- الأموال المحولة بين البنوك أو مع البنك المركزي، بما يسمح بتحسين طريقة تسيير السيولة والاحتياطي الإجباري بتقليل المخاطر التنظيمية؛
- المعالجة السريعة للمدفوعات التجارية بين المؤسسات والذي له أهمية كبيرة نظرا لأنه يساهم في ترقية التجارة وتطوير الاقتصاد؛
- تنظيم الصفقات التي تتم في أسواق رأس المال كالبورصة والسوق النقدي بما يحسن ويزيد من تطويرها.

كان هذا النظام بمبادرة البنك المركزي بالتعاون مع وزارة المالية وقد شارك فيه كافة البنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى الخزينة العمومية وبنك الجزائر (4)، الذي دخل حيز التنفيذ في 08 فيفري.

1 - سوسيتي جينرال تطلق خدمات بطاقات فيزا، جريدة الخبر، 04 افريل 2015

<http://www.elkhabar.com/> consulté le 8/01/2015

2 - النظام رقم 04-05 مؤرخ 13 أكتوبر 2005 يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 02، الصادر بتاريخ 15 يناير 2006، المادة 02 .

3 - وهيبة عبد الرحيم ، وسائل الدفع التقليدية في الجزائر -الوضعية والأفاق ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 02، 2011، ص44

4- la Banque d'Algérie, rapport 2012, op. cit, p90

يعالج النظام مختلف العمليات المصرفية بين المؤسسات المالية و المصرفية و المشاركين عامة، و ذلك على النحو التالي: (1)

- **عمليات ما بين المصارف** : حيث يتم من خلال هذا النظام تحويلات بين المصارف أو حسابات الزبائن و التي تكون فيها المبالغ هامة أو مستعجلة؛
 - **عمليات بنك الجزائر**: إن بنك الجزائر هو المشارك الوحيد القادر في حدود اختصاصاته توجيه و إصدار الأوامر للقرض أو الخصم من حسابات المشتركين؛
 - **تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الإلكترونية** : إن المبالغ المدينة و الدائنة الناتجة عن طريق المقاصة الإلكترونية تعالج بهذا النظام قرضا و دينا في نفس الوقت، وفي حسابات المشاركين تعمل على أساس مبدأ " الكل أو لا شيء " و في حالة استحالة تطبيق العملية ترفض من قبل غرفة المقاصة الإلكترونية و على الراغب أن يعيد العملية و في وقت لاحق؛
 - **حساب التسوية**: إن بنك الجزائر الذي يشرف على إدارة النظام يفتح في سجلاته باسم كل مشارك حسابات تسوية، تقسم إلى حسابات فرعية، و هذه الحسابات تحول حسب الحالات في زيادة أو نقص مبالغ الحسابات الجارية للمشاركين و التي تضبطها المحاسبة العامة لبنك الجزائر و التسويات التي تتم عن طريق النظام حيث تتم بصفة مستمرة و في وقت حقيقي، و بعد التأكد الآلي بوجود مخزون كافي في حساب المشارك المعني ، يطبق في هذا المبدأ " أول من يدخل أول من يخرج " مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات المبينة فيما يلي :
- **الأولوية الأولى** : عمليات بنك الجزائر.
 - **الأولوية الثانية** : المبالغ المخصصة للمقاصة.
 - **الأولوية الثالثة** : أوامر مستعجلة بطبيعتها

يهدف نظام التسوية الإجمالية في الجزائر إلى تحقيق الأهداف التالية(2):

1 - واقع استخدام التكنولوجيات الجديدة للاتصال بالجزائر على الموقع الإلكتروني التالي:

htm C:\Users\PC\Desktop consulté le 8/01/2015

2 - عرابية رابح، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصنة الجهاز المصرفي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 20

- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي وكل وسائل الدفع الأخرى؛
- تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظم الدفع الإلكتروني؛
- تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات؛
- تخفيض أجال التسوية وتشجيع استعمال النقود الكتابية؛
- جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة؛
- تقوية العلاقات بين المصارف؛
- تشجيع إقامة المصارف الأجنبية.

خلال سنة 2013 توافر هذا النظام بنسبة 99.77% مسجلة 269550 عملية تسوية في دفاتر بنك الجزائر مقابل 237311 في عام 2011 بمبلغ إجمالي 535234 مليار دينار مقابل 680123 مليار دينار سنة 2011⁽¹⁾.

ثالثا - نظام تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الإلكترونية ATCI

نظام المقاصة الإلكترونية يعتمد على المعالجة عن بعد Télétraitement لتسويات المعاملات فيما بين البنوك والمؤسسات المالية، ويعرف بنظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة، بحيث تتم عملية المقاصة بصورة آلية بين البنوك بالاعتماد على الربط الشبكي فيما بينها، وهذا تحت إشراف وإدارة البنك المركزي، يميز هذا النظام ما يلي: (2)

- لا يقبل هذا النظام إلا التحويلات التي تقل قيمتها الاسمية عن 1 مليون دينار جزائري، كما يجب أن تنفذ أوامر التحويل التي تفوق أو تساوي قيمتها الاسمية هذا المبلغ، ضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل؛
- يقوم بنك الجزائر بمراقبة ATCI وفقا للمادة 56 من الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض؛
- يفوض بنك الجزائر مهمة تسيير نظام ATCI لمركز المقاصة المصرفية CPI، هذا الأخير عبارة عن شركة أسهم وفرع تابع لبنك الجزائر، تم إنشائه في 04 أوت 2004

1 - la Banque d'Algérie, rapport 2012, op cit, p91

2 - النظام رقم 05-06 المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع، الجريدة الرسمية العدد 26، الصادر بتاريخ 23، 04، 2006 المواد 02-03-04-05.

برأس مال اجتماعي قدره 862.950.000 دج وبمشاركة 18 بنكا. ويتولى بالضبط أربعة مهام وهي: (1)

- تسيير التبادلات للمقاصة الالكترونية وأرشفة البيانات؛
 - تسيير تدفقات المبادلات وحساب الأرصدة المتعددة للمشاركين المختلفين لنظام **RTGS**؛
 - الإشراف على عمل النظام؛
 - التحكم في ضمان سرية المعلومات المتبادلة بين البنوك.
- يعمل نظام المقاصة الالكترونية على تحقيق الأهداف التالية: (2)
- 0 تألية التبادل ما بين البنوك لعمليات الدفع التي ينفذها المتعاملون؛
 - تقليص أجال التحصيل بالمقارنة بالعمليات التي يقوم بها كل بنك؛
 - ضمان امن المبادلات لتفادي حدوث خسائر أو مشاكل في المحاسبة؛
 - إمكانية مركزة (Centralisation) أرصدة التسوية، إذ يصبح هناك حساب واحد للتسوية مع رصيد واحد صافي يمكن متابعته مركزيا من طرف البنوك؛
 - تحسين تسيير السيولة على مستوى البنوك التجارية؛
 - تمكين البنك المركزي من التحكم ومراقبة الكتلة النقدية.
- من خصائص نظام المقاصة الالكترونية انه يعمل تدعيم نوعية الخدمات وإدماج تكنولوجيا جديدة على جهاز الدفع، أما عن الأدوات التي يمكن معالجتها بنظام المقاصة الآلية وهي الشكات ؛ التحويلات؛ الاقتطاعات؛ عمليات السحب والدفع بالبطاقة البنكية.

حسب إحصائيات بنك الجزائر في تقريره الصادر سنة 2013 سجل هذا النظام 17.387 مليون عملية مقابل 13.039 مليون عملية سنة 2011 بمجموع قدره 11.766 مليار سنة 2012 مقابل 10.581 مليار دينار سنة 2011 بزيادة قدرها 33.5% في الحجم وزيادة 11.2% في القيمة (3).

1 - وهيبة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 45

2 - واقع استخدام التكنولوجيات الجديدة للاتصال بالجزائر على الموقع الالكتروني التالي:

المبحث الرابع: الخصصة البنكية

من بين أهم وأبرز الانعكاسات والتغيرات التي أحدثتها العولمة التوجه نحو خصصة البنوك العمومية، فقد أبرزت العولمة والتحرر الاقتصادي المصاحب لها أن التدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي كان كابحا للنشاط المالي بصفة عامة والجهاز المصرفي بصفة خاص، إذ تعتبر الخصصة المصرفية إحدى وسائل الاستجابة لمتطلبات العولمة المالية، ومظهر من مظاهر الديمقراطية المالية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الخصصة البنكية

خصصة البنوك يحظى بأهمية بالغة خاصة إذا ما قورن بخصصة المؤسسة الاقتصادية، وترجع ذلك لأهمية هذا القطاع وحساسيته، ويعد ذلك من أهم مبررات ببطء مسار الخصصة في كثير من البلدان .

أولاً- مدخل إلى الخصصة Privatization

تعرف الخصصة على " أنها تحويل الموجودات أو الخدمات من القطاع العام الذي يحضى بالدعم الضريبي والسياسي إلى المبادرات الخاصة والأسواق التنافسية العاملة في القطاع الخاص "(1)، وعليه ينظر إلى الخصخصة على أنها هي مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف التحويل بشكل جزئي أو كلي لمؤسسات إنتاجية أو خدمية تملكها الدولة إلى القطاع الخاص، لتفعيل آليات السوق وتحقيق الميزات التنافسية، والاستفادة بمبادرات القطاع الخاص، من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

كذلك تعرف "بأنها انتقال عمل ما كلياً أو جزئياً من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بما ينطوي عليه ذلك من اعتماد متزايد على فعاليات القطاع الخاص وقوى السوق سعياً لتحقيق الأهداف المنشودة" (2).

ولا تقتصر الخصخصة على مجرد البيع الجزئي أو الكلي لوحدات مملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، وإنما هي رؤية متكاملة للتصحيحات الهيكلية ولكيفية إدارة الاقتصاد القومي بكفاءة أعلى وبفعالية أكبر، لكونها تشمل ثلاثة مستويات متداخلة ومعقدة لعملية الخصخصة.

1 - نزار قنوع، الخصصة الاقتصادية بشكل عام - إيجابياتها وسلبياتها، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 2، 2005، ص 52
2 - نفس المرجع والصفحة السابقة.

يوجد نوعان من الخصوصية

- الخصوصية الكلية : ويقصد بها انتقال ملكية المشروع العام بصفة كلية إلى القطاع الخاص
- الخصوصية الجزئية : ويتم من خلال تخلي الدولة عن جزء من المؤسسة لصالح القطاع الخاص

الخصوصية هي مجرد أداة للوصول إلى هدف اسمي وهو القيمة الاقتصادية، فالخصوصية لا تعني نفي القطاع العام أو إبعاده بل هي مرحلة قائمة بذاته بقدر ما هي تفاعل دائم ومشارك ما بين القطاع العام والحكومي والقطاع الخاص

ثانياً - تعريف خصوصية البنوك

تعتبر عملية خصوصية البنوك من العمليات بالغة الأهمية، وهذا لما تمليه من تأثير شامل على الاقتصاد الوطني، إذ تعتبر من ضروريات التنمية الاقتصادية الشاملة، تلك التنمية التي تأخذ في حساباتها كل شيء، وذات طابع حركي في تفاعل مستمر ما بين البنوك العامة والبنوك الخاصة هته الأخيرة التي تبلورة كنتيجة للخصوصية.

تعرف خصوصية البنوك على أنها الاتجاه نحو تحويل البنوك سواء كلياً أو جزئياً ذات الملكية العامة إلى بنوك ذات ملكية خاصة (المحلي أو الأجنبي) (1)، بهدف تطوير قطاع الأعمال ونموه وإدارته، من خلال آليات متنوعة وفتح أسواق جديدة محلياً وخارجياً أمام الخدمات المقدمة.

فالخصوصية قائمة على توسيع نطاق الملكية يضم رأسمال إضافي جديد، أكيد هذا الرأسمال ستزيد من قدرة البنك القائم ويمكنه من توسيع نطاق خدماته، والدخول إلى مجالات إنتاج تفاعلية متكاملة مع هذا النطاق، مما يمكنه من تحقيق وفورات السعة والنطاق، وهذه كلها مؤشرات تدفع البنك إلى التوسع والتطور والاستمرار.

يعد قرار خصوصية أي بنك من البنوك بداية أفق جديدة من أجل جذب مزيد من الاستثمارات الهيكلية والنوعية، خاصة عندما يمتلك البنك قدرته وفعاليتته بعد هذا التحول الجذري نحو القطاع الخاص، وبالتالي يعيد البنك صياغة ذاته مع هذه الانطلاقة إلى عالم أفضل من الأعمال المتجانسة التي تشكل واقع الأعمال الجديد.

1 - طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 178

يحتاج قرار الخصخصة أي بنك من البنوك إلى وعي إدراكي وشامل إلى كافة الأبعاد، ويتم ذلك من خلال دراسات وبحوث تحليلية للواقع العملي .

من ضروريات الفهم الجيد لقضايا الخصخصة إدراك متطلباتها في الوقت ذاته محاذير التعامل معها، فان قرار خصخصة أي بنك من البنوك يوقف على مقدار الحسابات الدقيقة لكافة هذه الجوانب.

ومن ثم فان هناك محاذير في خصخصة البنوك أهمها ما يلي: (1)

- الخطر من أن يقوم بعملية الخصخصة من لا يحسن القيام بها، حيث يجب أن توكل المهمة إلى خبراء مختصين كل في موقعه، وهي عملية تحتاج إلى حسن إدراك متخذ القرار في عمليات الخصخصة؛
- التدهور والانحدار السريع لأعمال البنك فور الإعلان عن خصصته، ومن أسوء الأمور التي تنجم عن اتخاذ قرار خاطئ يصيب البنك بالشائعات والتوتر، ويؤدي إلى مناخ وحالة من عدم الثقة في هذا البنك، وما يترتب عنه نتائج وخيمة ؛
- أن تكون العملية فردية - جزئية وعشوائية حيث من مواصفات العمل أن يأخذ بصفة جماعية يراعي فيه جميع الأبعاد، ويتم بناءا على دراسات وتحاليل مسبقة؛
- أن يتم تجاهل نتائج خصخصة البنك ولا يقوم أحد بمتابعتها، وهو ما قد يحدث له الكثير من النتائج السلبية من حيث قيام البنك الذي تم خصصته بعدد من سلوكيات التي تؤدي إلى إفلاسه وكثير من العمليات الناجمة عن عدم المتابعة؛
- أن تصبح الخصخصة هدفا في حد ذاتها ولست أداة لتحقيق أهداف، أي أن يتم خصخصة البنك باعتباره عملا وهدفا في حد ذاته وان يقف دور الدولة بعد ذلك؛
- أن تكون عملية الخصخصة محاولة لإخفاء فساد، حيث يوضع البنك في دائرة الفساد ومن جوانب متعددة سواء كان ذلك كليا أو جزئيا، حيث يصبح البنك المتجه إلى الخصخصة بنكا قد عتش الفساد فيه.

المطلب الثاني : شروط نجاح الخصخصة البنكية وأهدافها

في مسيرة خصخصة اي بنك لابد من التقيد بجملة من الشروط والضوابط من اجل نجاح هذه العملية وتحقيق الأهداف المسطرة

1 - محسن احمد الخضري، خصخصة المصارف والبنوك مقدمة في علم إدارة التوازنات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره،

أولاً- :شروط وضوابط نجاح الخصخصة البنكية

أهم الشروط:(1)

- لا تكتمل خصخصة البنوك بدون إعادة هيكلة شاملة للبنوك محل الخصخصة؛
- مرحلية عملية الخصخصة وخاصة أن هياكل القطاع المصرفي حالياً يضم كل أنواع الملكية في البنوك، والقوانين البنكية لا تفرق بين القطاع الخاص والمحلي والأجنبي؛
- أن تتم خصخصة البنوك دون السماح لسيطرة الأجانب على البنوك المحلية؛
- ضرورة تأكيد استقلالية البنك المركزي وزيادة قوته بفاعلية، فالخصخصة يجب أن تتم بما لا يخل بضروريات الرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية؛
- اختيار الأسلوب الملائم لخصخصة البنوك ومن بينها الأسلوب القائم على توسيع قاعدة الملكية من خلال الاكتتاب العام ؛
- تفعيل نظام التأمين على الودائع حتى يزداد قدرة البنك على المنافسة، وتحقيق نتائج مرضية خاصة في ظل عدم ثقة المودعين في الجهاز المصرفي ككل.

كذلك نجد :

- تهيئة الرأي العام ومناقشة الجوانب المختلفة لمعملية خصخصة المصارف؛
- تحضير الأرضية القانونية لخصخصة المصارف بإصدار قوانين وتشريعات منظمة لعملية الخصخصة؛
- تدعيم كفاءة الرقابة المصرفية والمالية.

بالإضافة إلى هذه المتطلبات الضرورية، لابد من توافر جملة من المؤكدات تضمن نجاح عملية الخصخصة وتحقيق الأهداف المرجوة، وأهم هذه المؤكدات نجد:(2)

- الحوكمة الذاتية للقائمين على عملية الخصخصة؛
- الوعي والإدراك الشامل بكافة جوانب عملية خصخصة البنك؛
- امتلاك العلم - المعرفة- التكنولوجيا المصرفية والخبرة العملية؛
- امتلاك فاعلية وحرية الحركة؛

1 - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك ، مرجع سبق ذكره، ص ص 223 -224

2 - محسن احمد الخضري، خصخصة المصارف والبنوك مقدمة في علم إدارة التوازنات الاقتصادية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص ص 121 - 130

- تحقيق النمو المتوازن والاستقرار المتنامي في عمليات البنك؛
- تنمية الجانب الاجتماعي ومكانة البنك الاجتماعية؛
- الشفافية والإفصاح والعلانية في كل مراحل العملية؛

ثانياً - أهداف الخوصصة

- تعمل الدول على تسطير أهدافا محددة في المجال المصرفي، تسعى لتحقيقها عن طريق خوصصة مصارفها العمومية، تتلخص أهم هذه الأهداف في ما يلي:⁽¹⁾
- زيادة المنافسة المصرفية وتحسين الأداء الاقتصادي، من خلال زيادة ابتكار واستحداث خدمات مصرفية جديدة أو في امتلاك القدرات التنافسية التي تعني تقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية وسعر تنافسي،
 - تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة ملكية الأسهم، وهذا من خلال الأسهم المطروحة في السوق المالي من طرف المصارف العامة، وبالتالي زيادة المعروض من الأوراق المالية ومن ثم زيادة سعة السوق وتعميقها وتطويرها،
 - تحديث الإدارة وزيادة كفاءة الخدمات المصرفية حيث البنوك المخصصة تستقطب أفضل العناصر البشرية المتاحة لدى البنوك العامة، وكل ذلك يتيح أداء الخدمات المصرفية بكفاءة اعلي
 - ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية من خلال تخفيض سيطرة الدولة على المصارف، بالإضافة أن خوصصة البنوك تتيح إدارة السياسة النقدية بطريق غير مباشر مثل استخدام عمليات السوق المفتوحة وكفاءة أكبر في ضل وجود سوق أوراق مالية متطورة
 - مشاركة الأجانب من خلال مشاركتهم في عملية الخوصصة، مما سوف يسمح بنقل التكنولوجيا وتقنيات العمل وتسمح أيضا بالاندماج والانفتاح على الاقتصاد العالمي.

1 - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره ، ص ص 222 - 223

المطلب الثالث: دوافع خصوصية المصارف

هناك عدة دوافع تجبر أي بلد إلى اتخاذ قرار تحويل ملكية المصارف العامة إلى القطاع الخاص نجد منها: (1)

1- الدافع السياسي والقانوني

مع ظهور العولمة زالت دوافع الملكية العامة للمصارف، حيث أدى التدخل المتزايد للحكومات في النشاط الاقتصادي إلى كبح النشاط المالي والمصرفي، وذلك عن طريق تحديد أسعار الفائدة وفرض سقف على أسعار الإقراض والاقتراض.... وبالتالي ظهور الأسواق المالية الحرة أدى إلى دفع السياسيين إلى التوجه إلى القطاع الخاص والتخلي عن القطاع العام، زد على ذلك اهتمام المنظمات الدولية بعملة الخصوصية منها:

- وكالة الولايات المتحدة للتعاون الدولي،
- البنك الدولي للإعمار والبناء،
- موقف الشركات متعددة الجنسيات.

2- الدافع الاقتصادي والمالي

تزيد الخصوصية من الكفاءة في الأنظمة الاقتصادية الحرة التي تعتمد على آليات السوق والمنافسة وترفع فعالية ومعدلات الأداء وتزيد من الجودة، فهي تساعد في:

- معالجة ضعف ونقص الكفاءة الاقتصادية المرتبطة بالملكية العامة للمصارف، زيادة حصيلة الدولة من بيع المصارف العامة وبالتالي زيادة الإيرادات العامة،
- تشجيع القطاع المصرفي الخاص على القيام بدوره في التنمية الاقتصادية،
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة وبالتالي زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

1 - كمال رزيق ورحمون بوعلام ، تقنيات وأساليب خصوصية المصارف، الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة، مخاطر وتحديات يومي 10-11/05/2005 ، جامعة جيجل، بدون صفحة.

3- دافع العولمة المالية

تعتمد الدول إلى خصوصية بنوكها لمواجهة آثار العولمة المالية، وتتمثل هذه الآثار في:

- ظهور المصارف الشاملة وبالتالي شدة المنافسة،
- تزايد اتجاه المؤسسات غير المصرفية إلى اقتحام العمل المصرفي،
- اتجاه الأفراد إلى تحويل مدخراتهم على المصارف إلى أدوات الاستثمار على سوق العمال،
- التوسع في الخدمات الالكترونية المصرفية وتطويرها وتحديثها،
- انتشار ظاهرة التكتل والاندماج المصرفي في تكوين كيانات مصرفية عملاقة،
- تطوير الإدارة في رفع مستوى كفاءة العاملين وزيادة الإنتاجية وتحسين الخدمات المصرفية وتوسيع النطاق الجغرافي.

4- الدافع الاجتماعي

هي الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج، وتحقيق انضباط على السلوك داخل مجالات العمل، مما يؤدي إلى زيادة في الإيراح لكل من العامل والمصرف الذي يعمل فيه.

المطلب الرابع : طرق وأساليب خصوصية البنوك

هناك عدة طرق لخصوصية المصارف منها:

أولاً-التنازل في السوق المالي

يكون التنازل في السوق المالي، وتتم عملية الخصوصية بتقنيتين، إما عن طريق البيع بالمناقصة بسعر افتتاحي قابل للارتفاع، أو البيع عن طريق سعر محدد: (1)

1- سامية نزالي، التأهيل المصرفي للخصوصية-دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدرج ضمن نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة، 2005، ص 74-77

1- البيع بالمناقصة

تتم عملية البيع بالمناقصة بإيجابيات نظرية تتم على أساس السوق، كما أنها تتجنب تثبيت سعر إصدار أعلى أو أقل من القيم الحقيقية للمؤسسة، في حين يتعين على الدولة تعظيم أرباح البيع، في المقابل تعتبر هذه العملية معقدة، ولا تشجع صغار حاملي السندات وتحالف تنمية مساهمة الجمهور.

2- البيع عن طريق سعر محدد

يكون السهم مسعرا مسبقا، ومن إيجابياته إنه يؤمن دخلا معلوما ومحددا مسبقا للدولة، كما أنها توفر فرصا لصغار حاملي السندات، في المقابل تشكل خطرا على النقابة أي نقابة العمال، لذا يقترح عملية تسويق قوية.

تتم خصوصية المصارف في السوق المالي خاصة عن طريق البورصة، وتتميز هذه المصارف بجملة من المخاطر وهي:

- خطر نزع الملكية المالية؛
- تحمل تكاليف جد مرتفعة؛
- يصعب على السلطات المعنية الحفاظ على سلطة التأثير على سير العملية؛
- تتطلب العملية سياسة اتصال وثيقة وقوية؛
- ضرورة ملاءمة الظروف الاقتصادية وأوضاع البورصة.

المزايا وهي:

- توسيع عدد المساهمين عن طرح الأسهم لمختلف فئات المستثمرين سواء كانوا أفراد أو إجراء لدى المصارف، أو مستثمرين أساسيين محليين أو أجنبي؛
- إشهار أرباح المؤسسة المصرفية المعنية بالخصوصية عن طريق نشر البيانات والمعلومات الخاصة بها وإمكانية إطلاع المستثمرين على هذه البيانات لتأكيد قرار الشراء من عدمه
- سيولة السندات عن طريق إمكانية تداولها في البورصة أو عن طريق مبادلتها بأسهم المصرف المخصص
- توسيع حجم المعاملات نتيجة توفير موارد إضافية؛
- تنشيط سوق الأوراق المالية.

ثانيا - التنازل خارج السوق المالي

وتتم عملية الخوصصة عن طريق تحويل الملكية بالتراضي، أي بيع الأسهم بسعر محدد لجزء أو لكل رأس المال لأحد أو لمجموعة من المستثمرين المختارين. واللجوء إلى التنازل الودي أو بالتراضي له ثلاثة جوانب: (1)

- قلق اتجاه استقرار وضع المساهم وخاصة في مجال المؤسسات المالية؛
- البحث عن شريك فيما يخص قاعدة تقوية رأس المال، نشاطات مكملة، توسيع جغرافي؛
- مساعدة المؤسسات التي هي في طريق الإفلاس.

واستعمال هذه التقنية يستجيب لعدة أسباب منها:

- استحالة البت في العملية على مستوى البورصة، وهذا في حالة عدم أهلية هذه الأخيرة لذلك، أو إمكانية إحداث خلل في السوق أو بسبب ضعف كفاءة المؤسسة المعنية؛
- محاولة الحفاظ على بعض الرقابة على نشاطات المؤسسة المصرفية؛
- محاولة دفع المؤسسة المصرفية للاستمرار عن طريق رفع الأرباح؛
- ضرورة إعادة هيكلة المصرف.

ثالثا - خصوصية الإدارة

وذلك بالاحتفاظ بالملكية العامة لرأس المال، كما يمكن للدولة أن تقدم الأموال اللازمة الخاصة بالمصرف، حيث تقوم هذه الأخيرة بتقديم مجموعة من المهارات الإدارية الضرورية للنجاح في المنافسة المصرفية.

وتتمثل فوائد هذا الأسلوب في التغلب على مشاكل عدم مرونة العمالة الحكومية مع التغيرات في طبيعة العمل وظروفه، والتخلص أيضا من أعباء التسيير اليومي للمصارف والنفقات الإضافية.

رابعا - البيع لمستثمر رئيسي

هذا الأسلوب يتميز بدرجة عالية من التكنولوجيا والإمكانيات الواسعة، وذلك من أجل تحسين أداء المصرف ورفع كفاءته، ويستخدم طالما يتمتع المصرف المركزي بالقوة والاستقلال والفعالية في ضبط

¹ نفس المرجع، نفس الصفحة

السوق النقدي والمالي، وحماية أموال المودعين وضبط المعروض النقدي والسيولة، والقيام بالرقابة الفعالة على المصارف.

المطلب الخامس : خصوصية البنوك في الجزائر

قامت الجزائر منذ الثمانينات بإجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية وسياسات تصحيحية بغرض إعادة للمؤسسة الاقتصادية اختصاصها وكذا استعادة النمو الاقتصادي، إلا أنه ورغم مرور عشرية من الزمن عن هذه الإصلاحات إلا أنها اتصفت بعدم الثبات، والغموض، ولم تحقق النتائج المنوطة منها، مما أدى إلى اللجوء إلى عملية الخصخصة كحلقة من سلسلة إصلاحات اقتصادية طويلة، تهدف إلى إبعاد الدولة عن التدخل في الاقتصاد وفتح المجال أمام اقتصاد السوق.

ومن النصوص التشريعية والتنظيمية التي صدرت بشأن الخصخصة،

- المرسوم التشريعي 94-08 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتضمن قانون الملكية التكميلي لسنة 1994 ولا سيما المادتين 24 و 25 منه؛
- المرسوم التشريعي 94-415 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994 الذي يحدد كيفية تطبيق المادة 24 من المرسوم التشريعي 94-08؛
- الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية .
- الأمر 97-01؛ المؤرخ في 19 مارس 1997 المعدل والمتمم للأمر 95-22.
- المرسوم التنفيذي 27-329 المؤرخ في 10 سبتمبر 1997 الذي يحدد شروط منح امتيازات خاصة والدفع بالتقسيت لصالح مقتني المؤسسات العمومية المخصصة؛
- نصوص تنظيمية أخرى تتناول مسائل مثل تحديد شروط وكيفيات ممارسة حق اكتساب السهم النوعي بعد خصخصة المؤسسة العمومية أو تحديد شروط وكيفيات انتقال ملكية أسهم المؤسسات العمومية والقيم المنقولة الأخرى للجمهور .

بهدف تكوين بنوك قوية من خلال رفع كفاءة إدارتها وزيادة رأسمالها، وفي هذا الصدد قامت السلطات الجزائرية باتخاذ إجراءات هدفت في مجملها لتمهيد لخصوصية البنوك العمومية، ومن هذه

الإجراءات قيام الحكومة الجزائرية اللجوء إلى خوصصة ثلاث بنوك حكومية وهي : CPA , BNA BDL⁽¹⁾.

أشرفت على هذه العملية وزارة المالية بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي، أول وقع الاختيار على بنك الفلاحة والتنمية المحلية للشروع في إعادة هيكلته ثم بعد ذلك خوصصته كليا، وهذا لما يمتاز به عن باقي البنوك وثاني بنك تقرر خوصصته هو بنك CPA أين تم اختيار بنك الأعمال الذي يشرف على عملية فتح رأسمال قبل نهاية 2006، وهذا لكونه أكثر استعدادا وجاهزية للخوصصة بعد تطهير محفظته وارتفاع نسبة الملاءة عنده، إضافة إلى تحقيقه نتائج إيجابية، لكن بعد مرور سنتين على مشروع فتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري لم تحسم الجمعية العامة لحد الآن في هذا الملف

فهذه التجربة تبين أن خوصصة البنوك ليست عملية سهلة وان توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية التي تحتوي في بنودها تحرير الخدمات يتطلب القيام بالمزيد من الجهد لعصرنة القطاع البنكي وجعله يتماشى مع اقتصاد السوق.

المبحث الخامس : الاندماج المصرفي

تعد ظاهرة الاندماج المصرفي أحد ابرز مظاهر الاستعداد لعالم ما بعد العولمة والمنافسة والتحكم بآليات الاقتصاد العالمي حيث زادت حدثها في الآونة الأخيرة نتيجة متغيرين أساسيين تتمثل أولهما في اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية أما الثاني فيتعلق باتفاقية بازل ومعيار كفاية رأس المال إذ يسمح الاندماج بتكوين وجدات مصرفية كبيرة الحجم قادرة على المنافسة وتحقيق فوائد كثيرة تنجم عن اقتصاديات الحجم والرقى بالخدمة المصرفية بالمفهوم الواسع.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاندماج

لقد أضحت الاندماج المصرفي ضرورة ملحة تلجا إليها البنوك الكبيرة منها والصغيرة في الدول المتقدمة منها قبل النامية أيا كان الغرض الذي تسعى إلى تحقيقه من وراء السياسة تحقيق رقى الخدمة وتحسين القدرة التنافسية أو مواجهة المنافسة الأمر الذي يقتضي تعريف الظاهرة ومختلف دوافعها

1 - Belghersa Abdelatif, **Questionnements sur la privatisation Des banques publiques en Algérie**, Revue des Sciences Humaines-Université Mohamed Khider Biskra, N°11, Mai 2007,pp 82-83.

أولاً- مفهوم الاندماج

يعبر الدمج عن الاتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة وقد يؤدي الدمج إلى زوال كل المصارف المشاركة في هذه العملية وظهور مصرف جديد له صفة قانونية مستقلة، أو زوال أحد المصارف من الناحية القانونية وضمه إلى المصرف الدامج الذي يمتلك جميع حقوق المصرف المدموج يلتزم بكافة التزاماته تجاه وقد يكون الدمج جزئياً من خلال تملك أحد المصارف لحصص معتبرة من لهم مصرف آخر.

فالاندماج تحرك جمعي نحو التكتل والتكامل والتعاون ما بين بنكين أو أكثر لإحداث شكل من أشكال التوحد يتجاوز النمط والشكل الحالي إلى خلق كيان أكثر قدرة وفعالية على التحقيق للأهداف المسطرة كانت تبدو بعيدة قبل تبني عملية الاندماج (1).

فالاندماج من الناحية القانونية يعني اندماج مؤسسة بمؤسسة أخرى بإحدى الطرق المعروفة، إذا كانت طريقة الإدماج بالامتصاص بالتجمع بالتوحيد والضم فإنه تقوم على أربعة عناصر: (2)

- شركتان أو أكثر قائمتان قبل الاندماج
- اتفاقية اندماج تربط بين الشركات المعنية
- وضع كافة الشركاء لحصصهم في هذه الشركات فمجموع مشترك
- فناء الشخصية المعنوية للشركة المندمجة

فالاندماج لا يحدث بطريقة عشوائية بل هو نتيجة دراية شاملة تناولت شكله العام سواء على المدى القصير أو الطويل، فالدمج يحتاج إلى وعي إدراكي شامل لكافة الجوانب والتأثير الحالي والمستقبلي حتى يأتي منتجا لأهدافه الموضوعية ولا ينجم عنه أي سلبيات.

الدمج المصرفي أحد الوسائل الهامة لتحقيق مفهوم البنوك الشامل وتكوين كيانات مصرفية عملاقة لما يكتسب لدمج أهمية بالغة في ظل تواجده العالمي للتكتلات الكبرى، ومن هذا المدخل الاندماج المصرفي انتقالاً من وضع تنافسي إلى وضع تنافسي أفضل، وله أبعاد جديدة أهمها: (3)

1 - محسن احمد الحضري ، الاندماج المصرفي ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 35.

2 - زهية بركان، الاندماج المصرفي بين العولمة و المسؤولية عن اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02 ، ص 175

3 - محمود احمد التونسي، الاندماج المصرفي، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2007، ص ص 64، 65.

البعد الأول :

- اقتصاديات إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة في أحسن الشروط والوصول إلى أعلى عائد ممكن؛
- اقتصاديات تسويق الخدمات المصرفية بشكل أفضل من خلال الترويج - الإعلان وتسعير الخدمات؛
- اقتصاديات التمويل الخدمات المصرفية وتوليد إدارات تمويلية جديدة، وزيادة كفاءة الاستثمار والتوظيف والربحية؛
- الاستفادة من اقتصاديات الموارد البشرية، بما يؤدي إلى امتلاك الكيان المصرفي المندمج قدرات بشرية عالية الكفاءة الإنتاجية.

البعد الثاني

هو خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد، تتعزز فيه القدرة التنافسية للكيان المصرفي الجديد وفرص الاستثمار والعائد وإدارة الموارد والدخل الجديد بأكثر فعالية وكفاءة.

البعد الثالث

إحلال طاقم إداري جديد أكثر كفاءة والخبرة مما يؤدي إلى اكتساب الكيان الجديد شخصية أكثر نضجا ومن جانب العاملين بمستقبل وظيفي أكثر أمانا وانطبعا جماهيريا ايجابيا، يجعل من البنك المندمج ينعم بمزيد من الثقة والأمان في معاملاته وتقاؤلا معنويا أكثر إشراقا من جانب العاملين بمستقبل وظيفي أكثر أمانا.

إن هذه الأبعاد تمنح الاندماج المصرفي خصوصية تتعدى الظاهر إلى النسيج الضمني الخفي المكبوت في أعماق البنوك المندمجة، وتوجيهها نجد الاندماج في إطار من التكامل والترابط والانسجام عبر أفاق وأهداف مشتركة يسعى الجميع إلى تحقيقها عبر الاندماج.

ثانيا - شروط وضوابط الاندماج المصرفي

1- شروط الاندماج المصرفي

تتمثل شروط الاندماج المصرفي فيما يلي: (1)

1 - عبد الحميد عبد المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 173

- أن تتوفر لدى إدارة المصرف المقبل على عملية الاندماج إرادة ورغبة حقيقية صادقة؛
- أن يتم وضع تصور عملي لمراحل عمليات الاندماج المصرفي يتضمن الإعداد وتهيئة البيئة؛ الداخلية والخارجية، ويتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج؛
- أن يتم اختبار المصرف الجديد ومجلس الإدارة ومصادقية تقديم الخدمات؛
- إيجاد التنسيق الفعال بين وحدات البنوك المندمجة خاصة من حيث اللوائح والقوانين والمقررات.

إضافة إلى الشروط السابقة نجد كذلك: (1)

- الإفصاح والشفافية في المعلومات الخاصة بكل مصرف راغب في الاندماج خاصة من الجانب المالي كحجم الودائع والاستثمارات وحجم القروض ومختلف أنواعها وكيفية تحليل الضمانات ولتقييم جدوى تقديم القروض والعمليات خارج الميزانية، إضافة إلى الجانب السابق وهو الجانب الإداري والوظيفي، ويظهر من خلال حجم العمالة واختصاصاتهم ومؤهلاتهم وخبراتهم؛
- توفر الموارد المالية والبشرية لعملية الاندماج المصرفي .

2-ضوابط نجاح الاندماج المصرفي

إن شروط لاندماج ليست لوحدها ضامنا لنجاح الاندماج، بل يجب إضافة أسس وضوابط كفيلة تساعد على نجاح مسيرة عمليات الاندماج في الوصول إلى الغايات المرجوة، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي ومن هذه الضوابط نجد:

- ضرورة توافر مجموعة من الامتيازات والحوافز والتي من شأنها تشجيع عمليات الدمج كتقديم إعفاءات ضريبية تقدم للبنك المندمج؛
- تهيئة مناخ المنافسة عن طريق سن قوانين التي تخص المنافسة ومتطلبات الاستثمار؛
- ضرورة دراسة الاندماجات السابقة هذا من اجل الاستفادة من تجاربها ومحاولة تطبيقها على بنوكنا؛
- إجراء هيكلية شاملة للبنوك المندمجة سواء على مستوى الأجهزة القائمة على إدارتها أو على نطاق السياسات المالية التي يتعين عليها انتهاجها والعمل على حسن تنفيذها؛
- يتعين إجراء عملية الاندماج على معطيات ودراسات وافية والجدوى الاقتصادية والاجتماعية له، وذلك من اجل الوصول لتحقيق النتائج المطلوبة.

1 - جو سرور، الإبعاد المصرفية و المالية و الاقتصادية لعمليات التجميع ضمن القطاع المصرفي، مجلة اتحاد المصارف العربية، كانون الأول، يناير 2004، ص 37.

ثانيا - محددات الاندماج المصرفي

الهدف الرئيسي من ووراء عملية الاندماج هو الوصول الوحدة المصرفية إلى حجم معين يعكس زيادة الكفاءة وتخفيض التكاليف وتعظيم الإيراح من اجل الاستمرار النمو والبقاء، فمن الأجدر القائمين على صناعة الاندماج أن يأخذوا في اعتبارهم مجموعة من المجالات الهامة واللازمة لنجاح العملية ومن أهمها نجد: (1)

- تحديد الأهداف الطويلة الأجل للكيان المصرفي الجديد والتحقق من مجموعة المعايير المتحكمة في عملية الاندماج، والتي تربط بتلك الأهداف ومن أهمها ما يلي:

✓ تحسين الإيرادات المستقبلية من خلال الاندماج المصرفي

✓ مدى التحسين في إدارة المخاطر

✓ مدى تحقيق استخدام الأمثل للإمكانيات والموارد المالية المتاحة للبنوك المندمجة

✓ مدى القدرة على تعظيم فرص الاستثمار المرحة نتيجة لهذا الاندماج

- سلامة السياسات المصرفية للكيان المصرفي الجديد بعد الاندماج؛

- موقف الإدارة والعاملين في البنوك محل الاندماج؛

- فعالية الرقابة المصرفية على عملية الاندماج المصرفي، وذلك من خلال رفع كفاءة الرقابة المصرفية وتدعيم الملائة المالية وتطوير التشريعات المصرفية؛

- استمرار درجة المنافسة حتى بعد إجراء عملية الاندماج المصرفي ومنع حدوث الاحتكار من خلال سن قوانين؛

- تتم عملية تمويل الاندماج من خلال أسلوبيين الأول هو شراء الأسهم والثاني فيمكن في الإقراض؛

- التغير المحتمل في ربحية الأسهم للكيان المصرفي الجديد وتصور المستويات الربحية ؛

- ضرورة وجود خطة حوافز محكمة للعاملين في الكيان المصرفي الجديد يساعد على نجاح الاندماج المصرفي.

المطلب الثاني: أشكال الاندماج

يتمكن تبويب أشكال وأنواع الاندماج المصرفي وفقا لمعياري طبيعة النشاط للوحدات المندمجة أو طبيعة العلاقة بين الأطراف العملية أو وفق معايير أخرى.

1 - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص 173، 174.

أولاً- الاندماج حسب طبيعة النشاط

تتعدد أنواع الاندماج المصرفي الناتجة عن ارتباط بنكين معا سواء يعملان في أنشطة متماثلة ومشابهة أو غير متشابهة، ويمكن لنا تقسيم الاندماج وفقا لهذا المعيار كما يلي :

1-الاندماج الأفقي

هو الدمج الذي يتم بين بنوك تعمل في نفس نوع النشاط أو أنشطة مترابطة فيما بينها كالبنوك التجارية أو بنوك الاستثمار⁽¹⁾، ويثار جدل حول جدوى الاندماج الأفقي لتحقيق اقتصاديات الحجم بدلا من تحقيق نمو داخلي كما يؤدي إلى خلق قوة احتكارية للمصرف المندمج، بما يمكنه من القيام بعمليات تؤثر على المنافسة في السوق ويتم استخدام هذا النوع من الاندماج من أجل:

- معالجة خطر التركيز الائتماني؛
- زيادة الحصة السوقية؛
- امتلاك قدرة أفضل في تنويع المحافظ الائتمانية.

2-الاندماج المصرفي العمودي

في كون هذا النوع من الاندماج بين المصارف الصغيرة في مختلف المناطق والمصارف الكبيرة في المدن الرئيسية، إذ تصبح البنوك الصغيرة كفروع لها والهدف من وراء هذا الدمج ضمان توفير الخدمة بشكل أفضل والوصول إلى الأسواق البعيدة.

1-الاندماج المختلط

يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة، وبما يحقق التكامل في الأنشطة بين المصرفين المندمجين كبنك تجاري مع بنك متخصص، وهو ما يعني اختلاف نوعية الخدمات المقدمة من طرف البنك الجديد، مما يؤدي إلى مزيد من الخدمات إلى العملاء مما يكسبه مزايا تنافسية كبيرة.

1 - نزار قنوع، الاندماج المصرفي و ضروراته في العالم العربي، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية،

سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 31، العدد 01، 2009. ص111

ثانيا - الاندماج حسب طبيعة العلاقة

1- اندماج طوعي (إرادي)

وهو الذي يتم بموافقة كل من إدارة المصرفيين الدامج والمندمج، بهدف تحقيق مصلحة مشتركة بحيث يتعين عرض المسألة على الجمعية العمومية، كما يوافق المساهمون على صفقة الدمج وذلك من خلال قيام المصرف الدامج بشراء أسهم المصرف المندمج إما نقداً أو على شكل أسهم لديه⁽¹⁾.

وتشجيع السلطات النقدية في العديد من الدول هذا النوع من الاندماج لتحقيق الحجم الاقتصادي الأمثل للوحدات المصرفية وجعلها قادرة على مواجهة المنافسة وتحقيق معدلات اعلي من الربحية والنمو ضمانا لبقاء في سوق الأقوياء، مع العلم أن هذا النوع من الدمج غالبا ما يستوجب إدارة كفوءة في كلا المصرفين مقتتعة بدواعي الدمج وبناء على ضوء دراسات قائمة على حسابات كافة الجوانب العملية الاندماجية، وبما يتعلق من نواحي اقتصادية قانونية إدارية فنية بهدف تحقيق المصلحة المشتركة.

2- الاندماج القسري

وهو الذي يتم بين بنكين احدهما متعثر والأخر ناجح وتلجا السلطات النقدية إليها كوسيلة لتنقية الجهاز المصرفي من المصارف المتعثرة، والتي تعاني صعوبات مالية أو غير مالية وهي بصدد الإفلاس أو التصفية وعلى الأرجح يجب تبيان الفائدة المتأتية من هذا الدمج.

وغالبا ما يتم الدمج القسري عن طريق قانون يشجع المصارف على الاندماج لقاء إعفاءات ضريبية أو تسهيلات للبنك الدامج لقاء تحمله التزامات بنك المندمج.

3- الاندماج المصرفي العدائي

وهو الاندماج الذي يأخذ نوع الاستحواذ ويتم بين مصرفين بطريقة غير ودية ودون مراعاة رغبات مجالس إدارة البنك المستهدف، وهو يحصل في حال وجود إدارة غير فعالة وضعيفة فيسعى البنك الناجح في السوق للسيطرة على المصرف الضعيف، من خلال تغيير إدارته غير الفعالة بأخرى تتميز بالكفاءة والفعالية وتظهر رفض الطرف الأضعف في هذه العملية (البنك الضعيف) نظرا لتدني السعر الذي يقدمه المصرف الدامج أو رغبته في الاحتفاظ باستقلالته.

1 - احمد سفر، الدمج و التملك المصرفي في البلدان العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص 87.

ثالثا - أنواع أخرى من الاندماج

1- الاندماج بالابتلاع التدريجي

ويتم من خلال ابتلاع بنك لبنك آخر، وذلك من خلال شراء فروع معينة للبنك المراد ابتلاعه ثم فرع آخر بع مدة زمنية أخرى إلى أن يتم الاستحواذ على كافة فروعه والوحدات التابعة له

2- الاندماج بالحيازة

وهذا من خلال شراء أسهم البنك الذي يتم إدراجه ويكون بشكل تدريجي في ظروف معينة

3- الاندماج الضم

ويتم بين بنكين على أساس أن يكون البنك الموحد الجديد يحمل اسم كل من البنكين السابقين

4- الاندماج بالمزج

و يكون عن طريق مزج بنكين ليخرج بنك جديد باسم جديد ووضع تنافسي جديد في السوق

المطلب الثالث: دوافع ومراحل ومزايا الاندماج

الاندماج المصرفي عدة دوافع تكون الحافز في اتجاه البنوك اليها الكبيرة منها قبل الصغيرة لتستفيد من المزايا التي يحققها خصوصا اذا راعينا المراحل التي يتم بها الاندماج

أولاً- دوافع الاندماج

لقد تعددت دوافع الاندماج في عالم البنوك حيث تقع بين معالجة إختلالات قائمة وبين اكتساب مزايا ومنافع واقتصاديات أفضل في المستقبل، وبالتالي ليس بالضرورة وجود دافع واحد بل هناك ازدواجية بين المعالجة الحاضرة والاكتساب المستقبلي للمزايا وفي هذا السياق أهم الدوافع نجد:

1- الحصول على اقتصاديات أفضل (وفورات الحجم)

وهي أما إن تكون داخلية أو خارجية فالداخلية تتوفر في القدرة على تحسين الكوادر الإدارية، وكذلك استقطاب أفضل المهارات وزيادة القدرة على الاستثمار في مجال التكنولوجيا المصرفية الحديثة، هذا فضلا عن إمكانية تطوير النظم الإدارية ولوائح العمل وإعادة توزيع الموارد البشرية، بما يتفق مع

الاعتبارات الاقتصادية للشغل⁽¹⁾، أما الخارجية فشروط وضعية أفضل للتعامل مع البنوك وتنويع النشاط التمويلي واقتحام مجالات مصرفية أو غير مصرفية والتموقع المناسب في السوق المحلي والدولي والتوسع الجغرافي المحلي والإقليمي والدولي، والتكيف السريع مع المتغيرات والمستجدات واستعان تأثيرها وأثرها بسهولة، أما الوفورات الإدارية وهي الناتجة عن إمكانية جذب أفضل الكفاءات المصرفية وإتاحة الفرصة لتدريب العمالة وإعدادها وتوفير الخدمات اللازمة لها، وهذا ما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية ورفع مستوى أداء العمليات وتفعيل الرقابة الداخلية المصرفية ،

وبهذا تصبح البنك المندمج أكثر قدرة على تحمل المخاطر وتعزيز مكانته وزيادة فعاليته من حيث الاستخدامات، بما يتوافق مع التوجه الجديد للصناعة المصرفية

2- امتلاك ميزة تنافسية أفضل

خصوصا في ظل الأوضاع التنافسية التي تفرضها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات إذ أضافت ملاحق الخدمات المالية بعدا جديدا لضرورة الاندماج⁽²⁾

بحيث البقاء في الأسواق المحلية والدولية يتطلب ميزات تنافسية متصلة كالتالي:

- ميزة في تبني التسويق المصرفي؛
- ميزة في تطوير وتقييم الخدمات المصرفية سواء الحديثة أو التقليدية؛
- ميزة للظفر بالكوادر البشرية وتدريبهم والقيام تامين، بالعمل المصرفي على أكمل وجه.

فبحكم الاتفاقية ولما تفرضه من فتح الأسواق للخدمات المالية (البنوك، شركات تامين، المؤسسات الناشطة في البورصة) في الدول الموقعة على هذه الاتفاقية، والتي تشكل اكسر من 95 % من سوق الخدمات المالية في العالم ومن هنا لم تعد المنافسة مقتصرة على المحلية فقط بل تعدت إلى العالمية

1 - علي محسن حسن هويدي، الاندماج المصرفي دراسة في بعض الجوانب المحاسبية للتجربة المصرية، ورقة بحثية تندرج ضمن المؤتمر العلمي الرابع الريادة والإبداع استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا، 2005/03/16، ص 06.

2 - مرجع سبق ذكره ، ص 06.

3-تحقيق اقتصاديات النطاق

وهذا يتم من خلال الدمج الأفقي ويتم ذلك بين مؤسستين ماليتين مختلفتين من حيث تقديم الخدمات كدمج بنك مع مؤسسة تأمينية ومن ذلك تكون المؤسسة الجديدة المندمجة قادرة على توسيع مجال تقديم الخدمات من حيث الكمية والتنوعية تحت سقف واحد

4-سلامة الجهاز المصرفي

يمكن أن تكون السلطات النقدية باتخاذ قرارات الدمج لصالح بعض البنوك والتي بدورها تعاني مشاكل تؤدي إلى الإفلاس، وذلك بهدف تأمين سلامة الجهاز المصرفي وحمايته وتقادي حدوث أزمات مصرفية تؤثر سلبا على الثقة به وتدعيم الجهاز المصرفي بالصورة التي تزيد من قوته وسلامته، مما ينكيف ويخدم السياسة الاقتصادية وتوجه الدولة

5-صغر حجم البنك وضعف هيكلها التمويلية

قد يعكس لنا ضعف القدرة التنافسية لبعض البنوك مدى انخفاض حجم أصولها خاصة عند وضعها في مضمار المقارنة مع البنوك العالمية، وبالتالي فإن زيادة حجم البنوك المندمجة من خلال تدعيم مركزها المالي بزيادة أموالها الخاصة وتعزيز إمكانياتها وقدراتها على دخول ميادين عمل جديدة

6-ضيق الاسواق وضرورة النمو والتوسع وتقديم الأفضل

التوجه نحو زيادة عدد الفروع وانتشارها في أقاليم الدولة أو خارجها مجالها من خلال عمليات الدمج، فهي أفضل وسيلة للنمو والتوسع من اجل الاستمرارية وتقديم الأفضل⁽¹⁾.

وتتيح البنوك المندمجة قدرات أكبر على الاستحواذ على نصيب متزايد من السوق المصرفي الكبير منتجة الحصول على الريادة من خلال تقديم الجيد والأفضل، من حيث الخدمات المتطورة والوصول على الرضا المتزايد من طرف العملاء خصوصا إذا تم إشباع حاجتهم والحصول على استقرار العاملين والحفاظ على دافعية العمل

1 - محمود احمد التونسي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

7- مواجهة سياسة التحرر العالمية

بعد الاندماج أحد الأساليب التي تمكن المؤسسات المصرفية اللجوء إليها لمواجهة ما فرضته سياسة التحرر العالمية، والتي أراستها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات⁽¹⁾، والتي شكلت بالنسبة للمصارف دافعا إضافيا للاتجاه نحو الاندماج نظرا لما انطوت عليه من وجوب فتح أسواق الخدمات المالية في البنوك وشركات التأمين والبورصات وسوق الأوراق المالية في الدول الموقعة على هذه الاتفاقية، والذي يزداد يوما بعد يوم.

8- مواجهة مخاطر العولمة والتغيرات في الأسواق العالمية

بفعل تحرير تدفقات رؤوس الأموال وعولمة أسواق الصرف وأسواق الأموال الدولية فضلا عن التوسع والابتكار في أدوات العمليات خارج الميزانية، مما تزايد الأزمات المالية والاضطرابات فما كان على البنوك تتوجه نحو الكيانات العملاقة عابرة للحدود قارة على امتصاص لزامات من خلال الوسع والنمو والتنويع

9- ثورة الاتصالات والتكنولوجيا وتطبيقها في مجال العمل المصرفي

تعتبر أحد ركائز الظهور في الأسواق المحلية والعالمية والقدرة على الاستمرارية والمنافسة والتي لا تستطيع البنوك الصغيرة احتضانها في ضوء ارتفاع تكاليفها، وخصوصا في المزايا التي توفرها عند الاعتماد على التكنولوجيا المصرفية المتطورة مثل سرعة تقديم الخدمات إلى الزبائن وسهولة تبادل المعلومات.

ثانيا - مراحل الاندماج

تتمثل مراحل الاندماج فيما يلي:⁽²⁾

- التمهيد للاندماج من حيث ترتيب المصارف الدامجة والمندمجة في الداخل والإعداد الجيد له وإيجاد المفاهيم الوحدة والضوابط والمحددات القياسية للوحدة والوجهة والضابط للعمل المصرفي.
- إعلان الاندماج ومواجهة التأثيرات سلبية كانت أم ايجابية سواء من جانب العملاء أو من جانب المصارف المنافسة أو من جانب السوق المصرفي ككل.

1 - محمد إبراهيم موسى، اندماج البنوك في مواجهة آثار العولمة ، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص ص 107، 108.

2 - جو سرور، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37.

- المضي في عملية الاندماج لتكوين كيان مصرفي فاعل وقوي في السوق المصرفية المحلية مع ما يتطلبه ذلك من الرسم المسبق الجاهز لتنفيذ الإستراتيجية ولخطة تطوير شاملة ومتكاملة للمصرف الجديد الناشئ عن عملية الاندماج تمكنه من تحقيق الأهداف التي من أجلها تمت هذه العملية.

الفرع الثالث: مزايا الاندماج

أهم المزايا نجد: (1)

- الحصول على مزايا اقتصاديات الحجم والسعة والنطاق المترتبة على كبر إعمال وأنشطة البنك وعمليات المختلفة؛
- زيادة قدرة البنك بعد عملية الاندماج على اتفاق على البحوث والدراسات وإجراء عمليات التطوير والتحسين، من خلال الإنفاق على إدخال التكنولوجيا المصرفية المتطورة؛
- زيادة قدرة البنك على فتح فروع جديدة داخلية وخارجية وعلى توسيع حجم الفروع الحالية والارتفاع بدرجاتها وصلاحيتها خدمة للزبون؛
- تعزيز القدرة التنافسية بالإضافة الى امتلاك مزايا تنافسية أفضل فالكيان المندمج القدرة على تحقيق:

✓ مزيد من الدقة القائمة في عملياته

✓ مزيد من السرعة القائمة في عملياته

✓ مزيد من الفاعلية الإشباعية للمتعاملين معه

المطلب الرابع: اثر الاندماج المصرفي على البنوك

أهم الآثار المترتبة عن الاندماج بالنسبة للبنوك هي:

1- الوفاء بمتطلبات الملاءة المصرفية

تشكلت لجنة بازل للأنظمة المصرفية والرقابة في عام 1974 وعملت لعدة سنوات قبل أن تنشر تقريرها النهائي في جوان 1988 وتعتبر مقررات لجنة بازل الدولية، التي أقرتها الدول الصناعية الكبرى من بين أهم التحديات المعاصرة التي تواجه الصناعة المصرفية، حيث انصرفت إلى فرض متطلبات على المستوى الدولي يتعين على المصارف الوفاء بها تحت وطأة حرمانها من التعامل، ومن جراء ذلك الاستفادة من مختلف التسهيلات مؤسسات التمويل الدولية خاصة إذا ما تعلق الأمر بمعيار كفاية رأس

1 - محسن احمد الخضري، مرجع سبق ذكره، ص ص 77-78.

المال وإدارة المخاطر المتزايدة جراء انفتاح الأسواق المالية والمصرفية على بعضها البعض في مختلف مناطق العالم.

2- الرغبة في التنوع والتوزيع للمخاطر والانتشار

يعمل الاندماج للبنوك المندمجة على توسيع شبكة فروعها وزيادة امتدادها الجغرافي، وبفعل هذا الانتشار الكبير فإنها تعمل على تبني فلسفة تبني إدارة المخاطر وتنويع وسائل الحماية والوقاية والتي تعتبر مقدمة لإدارة الأزمات .

3- تحسين الأداء

تشير الدراسات إلى وجود تأثير ايجابي للبنوك على معدلات أدائها وانخفاض مخاطر الإفلاس، وخاصة البنك المندمج لأنه يساعد على تخفيض التكاليف ويؤدي إلى الأصول الأكثر ربحية والأقل مخاطرة⁽¹⁾.

4- تحسين الكفاءة الإنتاجية

تشير الدراسات التي كانت على بعض البنوك أن كفاءات الإنتاج بعد الاندماج البنوك الكبيرة زادت في المتوسط %12 عن البنوك الكبيرة التي لم تندمج، وزيادة كفاءة التكاليف (هيكله التكاليف) التي تنخفض حوالي %10⁽²⁾.

إضافة إلى بعض العناصر التي تعتبر اثر غير مباشر وكذلك دافع للاندماج.

- ارتفاع القيمة السوقية للبنوك المندمجة؛
- استثمار في الموارد البشرية واستقطاب الكفاءات المصرفية؛
- امتلاك التكنولوجيا المصرفية والمالية المتطورة؛
- خلق إستراتيجية دفاعية؛
- تعزيز القدرة التنافسية وتعظيم الربح.

1 - طلعت رشاد عبد الفتاح ، اثر الاندماج على ربحية البنوك المندمجة دراسة تطبيقية على البنوك المصرية، المجلة

العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد 08، يناير 2011 ، ص 202-203-204

2 - نفس المرجع، والصفحة السابقة.

المطلب الخامس: تطور عمليات الاندماج بفعل الأزمة المالية وتوصيات لجنة بازل الثالثة

شهدت عمليات الاندماج المصرفي في العشر السنوات الأخيرة نمواً كبيراً في جميع أنحاء العالم، فقد وصلت مبالغ وأحجام عمليات الاندماج إلى مستويات قياسية غير مسبوقة في الوقت الراهن، وتعزى العوامل الرئيسية لذلك إلى التوجه السائد نحو العولمة وانخفاض تكلفة التمويل بالإضافة إلى أزمة الرهن العقاري والتشريعات المصرفية الدولية و الطبعة الثالثة للجنة بازل للرقابة التي تدفع المصارف نحو تغيير أساليب ومجالات عملها، وقد بدأت مصارف دولية عديدة في إعادة النظر في انتشارها الجغرافي سعياً إلى تقليص المخاطر التي تتعرض لها، لكن السعي نحو تعزيز الأموال الخاصة والعائد عليها وتخفيض مخاطر الموجودات من جهة، وتقليص كلفة رأس المال من جهة أخرى تجعل من الصعب على المصارف تحديد نطاق الأعمال التي يمكن أن تحقق لها الاستخدام الأمثل لأموالها الخاصة من ناحيتي الملاءة والربحية في الوقت نفسه،

فالاندماج ظهر في ظل الحاجة إلى خلق كيانات كبيرة تستطيع المنافسة للبحث عن النمو والربح، وكذلك ازدياد تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول المختلفة وارتفاع مستوى عولمة الاستثمارات التي تبحث عن عائدات أعلى وفرص للتنوع وإدراك الكثير من البنوك الحاجة إلى الخروج باستثماراتها إلى البلدان الخارجية على غرار " مصرف باركليز ثالث أكبر مصرف في بريطانيا، الذي قرر الدخول السوق السعودي عن طريق الاندماج مع اي بي إن أمرو الهولندي في صفقة تقدر قيمتها بحوالي 166 مليار دولار سنة 2007 ، قد تخول له دخول السعودية أكبر سوق في منطقة الخليج. ويوجد أي بي إن امرو في السعودية تحت اسم البنك السعودي . الهولندي حيث يمتلك حصة 40% في البنك، وكان الهدف من وراء الاندماج رفع أرباح عملياته خارج المملكة المتحدة بنسبة 50% مقابل 25% سنة 2005 إلا انه لم يحدد إطاراً زمنياً لذلك"⁽¹⁾.

1 - باركليز يتطلع لدخول السوق السعودي بعد الاندماج مع اي بي إن أمرو، الجريدة الالكترونية العالم اليوم، العدد 10411 على الموقع الالكتروني:

أكد بحث أجرته مؤسسة بنك مورجان ستانلي للنشر مؤخراً أن هناك طفرة عالمية في عمليات الاندماج والاستحواذ علي البنوك في 2007 وتشير الإحصاءات إلي أن حجم صفقات الاندماج فيما بين البنوك والاستحواذ علي بنوك أخرى أو حصص فيها بلغ 263 مليار دولار حيث تعدت 115 عملية استحواذ قيمة كل صفقة تتجاوز المليار دولار، وهو ما يعادل خمسة أضعاف قيمة الصفقات في عام 1989⁽¹⁾، فحجم الصفقات للاندماج المالي فيما بين البنوك الخاصة في نهاية التسعينيات كانت تشوبها التشوهات المالية الهيكلية لكن الآن فإن الملاءات المالية للبنوك المندمجة تبدو قوية سواء بين المشتري أو البائع ، والدول التي شهدت أكثر عمليات اندماج في أوروبا هي المملكة المتحدة 438 مليون دولار فرنسا 303 ملايين دولار، إسبانيا 270 مليون دولار، ألمانيا 299 مليون دولار، إيطاليا 169 مليون دولار.

وليست الأزمة المالية العالمية الأخيرة و التشريعات والمعايير المصرفية المتشددة التي صدرت في السنوات الأخيرة هي وحدها التي تحول دون عودة الزخم إلى عمليات الدمج والتملك في القطاع المصرفي، بل التطلعات الحذرة بالنسبة للنمو الاقتصادي العالمي، علماً أنه يفترض أن تشجع كلفة الاستدانة المتدنية على عمليات الدمج.

مما سبق إن الاندماج المصرفي في ظل العولمة المالية ضرورة حتمية للبنوك الصغيرة واتفاق لتعظيم العائد للبنوك الكبيرة، حيث يؤدي إلى ترقية الخدمة المصرفية كمدخل لتحسين القدرة التنافسية والتمتع بوفرات الحجم الكبير وزيادة الاتساع على التطبيق تكنولوجيا العمل المصرفي، وإعادة هيكلة البنوك بحث تكون على دراية أكبر بالتعامل مع العولمة والكيانات المصرفية العملاقة التي تشكل في عصر التكتلات الكبيرة.

1 - قناة العربية على الموقع الإلكتروني

خلاصة

يعرف العالم في السنوات الأخيرة عدد من التحديات التي فرضتها العولمة المالية والتدويل وتحريك التجارة في الخدمات المالية، التي انعكست أثارها على الأنشطة البنكية، فظهرت الاندماجات التي تعمل على تطوير العمل المصرفي، والقيام بأداء خدمات مصرفية حديثة تتلاءم مع اقتصاد السوق في ظل تحرير التجارة العالمية، وتواجد قوى البنوك العالمية على الساحة الدولية التي تتميز بالكفاءة والجودة المطلوبة في تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة، فالاندماج المصرفي في ظل العولمة المالية ضرورة حتمية للبنوك الصغيرة واتفاق لتعظيم العائد للبنوك الكبيرة، حيث يؤدي إلى ترقية الخدمة المصرفية والتمتع بوفرات الحجم الكبير وزيادة الاتساع على تطبيق التكنولوجيا المصرفية.

إضافة إلى بروز البنك الشامل الذي يتبنى فلسفة التنوع في الخدمات التي يقدمها وذلك بتنوع مصادر التمويل، ومجالات الاستثمار من مختلف القطاعات فهي تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال، فتجمع بين الخدمات التقليدية والخدمات الحديثة، ومن هنا يتمكن البنك الشامل من جذب العملاء وبذلك تقلص حجم الإخفاقات البنكية نتيجة تنوعه لمجالات تدخلاته (التمويل البنكية، التدخلات في الأسواق المالية والمحلية والدولية). ، رغم الأهمية التي تكتسبها البنوك الشاملة لم يتبنى أي بنك جزائري صفة البنك الشامل خصوصا في ظل أزمة الرهن العقاري، حيث يعتقد كثير من المحللين أن الأزمة المالية الناجمة عن أزمة الرهن العقاري الأمريكية غيرت ميزان القوة لصالح البنوك الشاملة بما لديها من قدرات على تقديم خدمات الأفراد والعمليات الاستثمارية على حد سواء، و بذلك سحبت البساط من تحت أرجل البنوك الاستثمارية الكبرى التي انهارت بفعل الأزمة

مجيئ الحوكمة المصرفية التي تنطلق من أنها توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة البنك وتسهل إيجاد عملية مراقبة فعالة، ومنه تمكن البنك باستغلال موارده بأحسن طريقة، فمنذ سنة 1997 تاريخ حدوث الأزمة المالية الآسيوية (أزمة الثقة) مرورا إلى الأزمة المالية لسنة 2008 كلها أحداث أبرزت أهمية الحوكمة كمنهاج أمثل للمعالجة والوقاية من الأزمات

ومن الانعكاسات والتغيرات التي أحدثتها العولمة التوجه نحو خصوصية البنوك العمومية، فقد أبرزت العولمة والتحرر الاقتصادي المصاحب لها أن التدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي كان كابحا للنشاط المالي بصفة عامة والجهاز المصرفي بصفة خاص، إذ تعتبر الخصوصية المصرفية إحدى وسائل الاستجابة لمتطلبات العولمة المالية.

بزوغ التكنولوجيا المصرفية التي لم تغير من الوظائف التقليدية للبنوك، لكن الذي تغير هو أسلوب ممارسة هذه الوظائف وكيفية إيصال هذه الخدمة إلى العملاء في جو محتدم من التنافس والمخاطر، وفي ظل التطورات الراهنة والتغيرات الاقتصادية التي تعيشها الجزائر ومن أجل مواكبة التطور التكنولوجي الهائل، بادرت البنوك التجارية الجزائرية بإنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM ، بالإضافة إلى تبني نظام تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الالكترونية ATCI وكذلك نظام الجزائر لتسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل.

الفصل الخامس:
تطوير الخدمات المصرفية
كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية
في البنوك الجزائرية

تمهيد

نظرا للتطورات الحاصلة على المستويين العالمي والإقليمي فإن القطاع المصرفي الجزائري يجب أن يهيأ نفسه لدخول هذه المرحلة، التي تحمل في طياتها عدد من التحديات بقدر ما تكون درجة الاستعداد قوية ومبنية على أسس علمية مدروسة، فإن استفادته تكون أكبر خاصة وان حجم النشاط الاقتصادي سيزداد وينمو على مستوى المنطقة بشكل عام، هذا بدوره يتطلب زيادة كفاءة وفعالية البنوك الجزائرية أكثر من أي وقت مضى من اجل زيادة دورها وتفعيلها في شتى المجالات التنموية، كما أن المنافسة الشرسة التي من المتوقع أن يشهدها السوق المصرفي في المنطقة وامتداد أنشطة البنوك وتفرعاتها خارج مواطنها خاصة على ضوء الجولة الحالية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يتضمنه من تحرير قطاع الخدمات المالية والمصرفية.

فان على البنوك الجزائرية تطوير خدماتها كضرورة ملحة باعتبار البنك كيان عضوي يرتبط بالمجتمع الذي يتواجد فيه ويتفاعل معه، ويقوم على خدمته من خلال تعديل وتطوير هذه الخدمات ضمن مدخل تحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

ضمن هذه الفكرة الأساسية جاءت مباحث هذا الفصل كما يلي:

- المبحث الأول: الخدمات المصرفية والحاجة إلى تطويرها؛
- المبحث الثاني: توظيف توجهات الصناعة المصرفية في تطوير الخدمات المصرفية؛
- المبحث الثالث: القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية؛
- المبحث الرابع: متطلبات تدعيم القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية.

المبحث الأول: الخدمات المصرفية والحاجة والى تطويرها

لقد زاد الاهتمام في الوقت الحاضر بالخدمات إذ أصبحت عملية تقديمها بشكل عام والخدمات المصرفية بشكل خاص من ضروريات الحياة اليومية للأفراد، وذلك نتيجة للتعقيدات والصعوبات الحاصلة في الحياة العامة لهم وفي البيئة المحيطة بهم وإن الخدمات المقدمة يمكن أن تكون عنصرا أساسيا في العرض الكلي.

المطلب الأول: مفهوم الخدمات المصرفية وتقسيماتها

تعتبر الخدمة المصرفية أهم عنصر من عناصر المزيج التسويقي، بما تتمتع به من خصائص مميزة تنعكس أثارها على بقية العناصر، الأمر الذي يحتم على إدارة المصارف ضرورة تقديم أكبر عدد ممكن من الخدمات المصرفية الشاملة، بحيث يتم تقديم مزيج خدمي متكامل بأفضل جودة ممكنة.

أولاً- مفهوم الخدمات المصرفية

الجمعية الأمريكية للتسويق عرفت الخدمة "بأنها النشاطات أو المنافع التي تعرض للبيع أو التي تعرض لارتباطها بسلعة معينة"⁽¹⁾.

هذا التعريف يعتبر الخدمة نظاما يتفاعل بداخله العاملين بالمؤسسة من الاتصال بالعميل الذي يستفيد من الخدمة، أما ketler فيعتبر الخدمة بأنها أي نشاط أو أداء أو منفعة يمكن أن يقدمها طرف إلى طرف آخر، حيث تكون بشكل أساسي غير ملموس ولا ينتج عنه ملكية أي شيء وقد يرتبط إنتاجها بسلعة مادية أو لا يرتبط⁽²⁾، فالتعامل مع الخدمات تتعامل مع شيء غير ملموس وليس بالضرورة حيازته ولكن عند إنتاجه نحصل على منافع.

أكد هذا التعريف على خاصية اللا ملموسية وهي من الخواص التي تميزها على المنتجات المادية.

1 - بشير عباس العلاف و حميد عبد النبي الطائي، تسويق الخدمات: مدخل إستراتيجي، وظيفي تطبيقي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن 1999، ص ص36-37.

2 - ثريا عبد الرحيم الخزرجي وشرين بدري البارودي، اقتصاد المعرفة بالأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية، الوراق للنشر والتوزيع، 2012، ص151.

أما بالنسبة للخدمات المصرفية فهي تمثل: (1)

- نشاط أو عمل يقدم إلى المستفيد من قبل الأفراد والأجهزة.
- أن تقديمها قد يرتبط أو لا يرتبط بسلعة فعلى سبيل المثال:

- إن حصول المستفيد على المعلومات التي تحتاجها من خلال التقاءه بالعاملين في المصرف يجعل هذا النوع من الخدمة مرتبطة بالشخص الذي يقدمها؛
- إن عملية استقبال المستفيد وأسلوب المعاملة مرتبط بالشخص الذي يقدمها؛
- إن سحب المستفيد للنقود عن طرق الصراف الآلي يرتبط باستخدام هذا الصراف؛
- إن ملئ استمارة السحب أو الإيداع يرتبط بالأفراد الذين يتعاملون مع المستفيد وعلى استخدام سلعة مساعدة وهي مستندات السحب أو الإيداع؛
- إن مستوى إشباع المستفيد يرتبط بمدى كفاءة العاملین ومستوى تطور الآلات والأجهزة المستخدمة والتي تساعد على سرعة انجاز وتقديم الخدمة؛

كذلك تعرف الخدمة استنادا إلى الدور الذي تلعبه في انجاز الأعمال أو التسهيلات الذي يحصل عليها المستفيد، "حيث تعتبر الخدمات المصرفية منتجات غير ملموسة يتم التعامل بها في أسواق معينة، تهدف إلى تلبية حاجات ورغبات المستفيدين وتقدم لهم منفعة(2).

وعلى هذا الأساس فالخدمة تمثل تفاعل ما بين مقدم الخدمة ومتلقيها من أجل إنتاج شيء وتحقيق الرضا لمتلقي الخدمة.

في ذات السياق تعرف الخدمة المصرفية مجموعة الأنشطة والعمليات ذات المضمون المنفعي في العناصر الملموسة وغير الملموسة والمقدمة من قبل المصارف، والتي يدركها المستفيدين من خلال ملامحها وقيمتها المنفعية والتي تشكل مصدرا لإشباع حاجاتهم ورغباتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية، وفي الوقت ذاته تشكل مصدرا لأرباح المصرف من خلال العلاقة التبادلية بين الطرفين(3).

يحمل تعبير الخدمة المصرفية مفهومين:

- 1 - محمود جاسم الصميدعي و ردينة عثمان، التسويق المصرفي: مدخل استراتيجي -كمي- تحليلي، دار المناهج، الأردن، 2005، ص59.
- 2 - زكي خليل المساعد، تسويق الخدمات وتطبيقاتها، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص256.
- 3 - تيسير العجارمة، التسويق المصرفي، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص32.

المفهوم الأول تسويقي: كونها مصدر لإشباع احتياجات ورغبات الزبائن.

المفهوم الثاني منفعي: ويتمثل في مجموعة المنافع التي يسعى الزبون تحقيقها من جراء استخدامه للخدمة المصرفية.

ويصفة عامة تعرف الخدمة المصرفية بأنها الأنشطة والعمليات المقدمة من المصرف والتي يدركها العملاء من خلال ملامحها وقيمتها المنفعية الكامنة في العناصر الملموسة وغير الملموسة، والتي يشكل مصدرا لإشباع حاجاتهم ورغباتهم المالية والائتمانية والحالية والمستقبلية، وفي الوقت ذاته تشكل مصدرا لأرباح المصرف من خلال العلاقة التبادلية بين الطرفين.

ثانيا - محيط وتقسيمات الخدمات البنكية

1- محيط الخدمات البنكية

هناك عدة عوامل ساهمت حاليا في تغير تسيير الخدمات البنكية منها:

- عدم وجود قوانين في قطاع البنوك تمنح للزبون إمكانية اختيار المؤسسة الخدمية دون أي عائق جغرافي؛
- التوجه إلى خصوصية القطاع العام الخدمي وتحويله إلى وحدات اقتصادية مسيرة من طرف الخواص ذوي أهداف مختلفة؛
- تأثير الخدمة المصرفية بالتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات وثورة المعلومات التي أثر في شكلها ومضمونها.

فالخدمة المصرفية من الخدمات التي تعتمد بشكل كبير ومكثف على أداء مهارات الموظفين مع الهياكل المادية المرافقة، فمقدم الخدمة يسعى إلى تكوين صورة جيدة عن الخدمة وأهميتها بالنسبة للزبون، وذلك من خلال المعلومات التي يزودها من خلال عملية الاتصال أثناء تقديم الخدمة.

2- تقسيم الخدمات المصرفية

يمكن تقسيم الخدمات المصرفية حسب معيارين الأول حسب نوع الخدمة والثاني حسب نوع العملاء

أ- حسب نوع الخدمة

تنقسم إلى نوعين الأول خدمات مصادر الأموال والثاني خدمات توظيف الأموال كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 1.5: تقسيم الخدمات حسب نوع الخدمة

خدمات توظيف الأموال	خدمات مصادر الأموال
- الاعتمادات المستندية	- الحسابات الجارية
- القروض	- الودائع الثابتة (لأجل)
- بطاقات الائتمان	- حسابات التوفير
	- الشهادات الادخارية والاستثمارية
	- صناديق الاستثمار

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على السيد عبده ناجي، تسويق الخدمات المصرفية الأسس والتطبيق العملي في البنوك، اتحاد المصارف العربية، 2003، ص 199.

ب- حسب نوع العملاء

تنقسم إلى نوعين الأول خدمات قطاع الأفراد والثاني خدمات قطاع المنظمات كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 2.5: تقسيم الخدمات حسب نوع العملاء

خدمات توظيف الأموال	خدمات قطاع الأفراد
- حسابات جارية	- حسابات جارية
- ودائع ثابتة	- حسابات توفير
- خطابات ضمان	- شهادات استثمار
- تحويلات عملة	- شهادات ادخارية
- صناديق استثمار	- تحويلات عملة
- قروض	- صناديق الاستثمار

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على السيد عبده ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 199-200.

المطلب الثاني : خصائص الخدمات المصرفية

تتفرد الخدمات المصرفية بعدد من الخصائص وصفات معينة ومنها نجد:

أولاً: اللا ملموسية

تتصف الخدمة المصرفية كغيرها من الخدمات باحتواء مضمونها الخدمي على مجموعة من العناصر الغير ملموسة، والعناصر الملموسة التي تتمثل في الجوانب المادية المرئية للخدمة كالأجهزة المستخدمة والحاسب، غير ذلك من المرافق والتسهيلات الموجودة في البيئة المادية للمصرف، أما العناصر الغير ملموسة والتي يتعذر على الفرد لمسها أو رؤيتها فإنما تكمن في إدراك العميل وتوقعاته وما تتضمنه من قيم منفعية غير مباشرة ولكن لها دلالات هامة في تقييمه للمضمون الخدمي⁽¹⁾.

يترتب عن هذه الخاصية ما يلي:

- صعوبة اللجوء إلى أساليب المضاربة التقليدية في قطاع الخدمات، حيث لا يمكن شراء الخدمة وعند زيادة عرضها أو انخفاض سعرها وبيعها عند نقصان العرض وارتفاع أسعارها، في حين أن المضاربة في السلع أكثر شيوعاً
- لا يمكن تخزينها، حيث أن عرضها محدود تبعاً للطاقات الإنتاجية المتوفرة؛
- لا يمكن حمايتها بواسطة دفاتر بنكية ما يسمح بتقليدها؛
- عدم التملك حيث أن الخدمة لا يمكن امتلاكها لشيء ملموس كونها تستهلك مباشرة؛
- اقتصار عملية توزيع الخدمة المصرفية على الوكلاء

ثانياً: التلازمية

تتصف الخدمة المصرفية بتلازم إنتاجها وتوزيعها أي عدم إمكانية فصل هاتين العمليتين، حيث يتم إنتاج الخدمة وتوزيعها في المصرف نفسه أو أحد فروعها أو عن طريق أي من نظم توصيل الخدمة لديه، حيث أن هذه الخاصية تفرض وجود علاقة شخصية مباشرة بين المصرف وعملائه من شأنها أن توفر تغذية عكسية تساعد الإدارة على الوقوف على رد فعل العملاء⁽²⁾.

1 - معلا ناجي، الأصول العلمية للتسويق المصرفي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007، ص 47

2 - المرجع السابق، ص 48.

ثالثا: التأكد من تقديم ما يطلبه وتذبذب الطلب

لأن الخدمة بطبيعتها ليست شيئا ملموسا يمكن الحكم على موصفاته بمعايير مطلقة وثابتة بين

كل العملاء، فالحكم النهائي على ما يقدمه موظف البنك سوف يرتبط بما يطلبه ويتوقعه العميل من هذه الخدمة، والحقيقة أن موظف الشباك في البنك لا يبيع خدمة الحساب الجاري لعميل الحساب الجاري (1).

رابعا: خاصية عدم التجانس

يمكن السيطرة على جودة الخدمات المصرفية من خلال تقليل من التباين (عدم التجانس) فيها من خلال إتباع الخطوات التالية: (2)

- الاختيار الجيد للموظفين في البنك وتدريبهم على الطرق المستخدمة في تقديم الخدمة المصرفية؛
- تنميط خطوات وإجراءات تقديم الخدمات في جميع أنحاء البنك؛
- التعرف على ما يرضي الزبائن وعلى ردود فعلهم إزاء الخدمات المقدمة لهم، وذلك من خلال المعلومات المرتدة واستقصاءات الزبائن.

1- التغيير أو التمايز (المدى الطويل)

المؤسسات المصرفية تعمل على تقديم مدى واسع من الخدمات والمنتجات لملاقة الحاجات المصرفية المتنوعة من قبل زبائن مختلفين في مناطق مختلفة، حيث تقدم من جهة خدمة خاصة للزبون صناعي مثلا وفي الجهة الأخرى تقديم خدمة الزبون فرد عادي (3).

سادسا: التشتت الجغرافي

المصرف قادر على الوصول إلى العملاء الحاليين والمحتملين في أماكن تواجدهم أو حيث يحتاجون إلى الخدمات المصرفية، بمعنى أن المصارف يجب أن تكون صانعة لأسواقها وليس العكس، وذلك من خلال وجود شبكة مصرفية متكاملة تحقق المنفعة المكانية والزمانية.

1 - وسيم محمد الحداد، الخدمات المصرفية الإلكترونية، دار المسيرة، الأردن، 2012، ص 45.

2 - حمد صالح المؤذن، مبادئ التسويق، دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 227.

3 - العجارمة تيسير، مرجع سبق ذكره، ص 33.

ثامنا: الخدمات البنكية تقدم مباشرة للزبائن

حيث مكان للوسيط التجاري بغض النظر عن مختلف أنواع الوسطاء، فالبنك مطالب بإقامة علاقات شخصية مع كل زبائنه فالزبون يقصد البنك والشخص الذي يتعامل معه هو عامل البنك⁽¹⁾.

تاسعا: المشاركة والتوازن بين النمو والخطر

1- المشاركة

في اغلب الأحيان يتطلب أداء الخدمة المصرفية ضرورة وجود العميل أثناء تقديمها ومشاركته فيها، فلو أخذنا عملية الإقراض أو الإيداع مثلا فلا بد من وجود العميل لإتمام هاتين العمليتين كتقديم الطلب اللازم للحصول على القرض أو لفتح حساب جديد وبالتالي يعتبر العميل جزءا هاما من عملية أداء الخدمة المصرفية.

2- التوازن بين النمو والخطر

يقوم جانب من عمل المصارف على تقديم احتياجات من تقديم القروض هو نوع من شراء المخاطر، وعليه تقتضي الضرورة في هذا الصدد العمل على خلق من التوازن بين التوسع في التجارة المصرفية وبين اخذ الحيطة والحذر، فأى عمل مصرفي موضعي يتضمن إتاحة المجال لإيجاد التوازن بين التوسع والنشاط ودرجة المخاطرة وتحمل المخاطرة⁽²⁾.

عاشرا: الخدمة المصرفية التي تقدم هي قابلة للاستدعاء

وبمجرد الحصول عليها لا يمكن إضافة تحسينات عليها أو سحبها، وفي حالة عدم انسجامها مع توقعات العميل فالبدل الوحيد للإصلاح هو الاعتذار، مع مراعاة العمل مستقبلا على توفيرها حسب قناعة واحتياجات العميل⁽³⁾.

فالمصارف يجب النظر إلى الخدمة من زاوية المنافع ودرجة الإشباع التي يتوقع العميل الوصول إليها، من خلال الحصول على هذه الخدمة لذلك على إدارة التسويق في المصرف النظر إلى الخدمة من زاوية العميل.

1 - Sylvie de coussergues, **gestion de la banque**, édition Dunod, Paris, 2010. P211

2 - مروان محمد أبو عرابي، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية، دار تسنيم، الأردن، 2006، ص 78

3 - صباح محمد أبو تايه، التسويق المصرفي، بين النظرية والتطبيق، دار وائل، الأردن، 2008، ص 70

المطلب الثالث: التطور التاريخي للخدمات المصرفية

لقد مرت الخدمات المصرفية بعدة مراحل تاريخية نوجزها فيما يلي:

أولاً-الخدمات المصرفية في مرحلة ما قبل التصنيع:

كانت المجتمعات في هذه المرحلة تعتمد بدرجة كبيرة على الزراعة والصيد في توفير احتياجاتها ولقد تميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية: (1)

- 1- **الاكتفاء الذاتي:** حيث كل أسرة تنتج ما تحتاجه من سلع وخدمات لهذا تتصف هذه المرحلة بعدم وجود أي نشاط تسويقي وكذلك مالي أو مصرفي
- 2- **تبادل الفائض بين الإنتاج:** بعد أن برزت ظاهرة التخصيص في الإنتاج حدث ظهور فائض في الإنتاج مما دفعهم إلى إجراء عملية المبادلة بالسلع (مقايضة سلع بسلع أخرى) أما بالنسبة للخدمات فكانت ذات طابع بسيط شخصي طوعي ولكن الخدمات المصرفية فان معالمها لم تظهر بعد.
- 3- **ظهور النقود:** نظرا لصعوبة إجراء عملية التبادل والمقايضة وذلك لعدم تكافؤ السلع والخدمات من حيث الجودة والقيمة الحقيقية.

4. **الإبداع:** بعد ظهور المسكوكات الذهبية والنقود ومن ذلك ظهور أصحاب الثروات الذين يخشون عليها من السرقة والضياع قام بإبداعها في المعابد وهنا تظهر الفكرة الأولى للمصارف والخدمات المصرفية بشكل بسيط وهو الإبداع

5. **الإبداع والقروض:** أصبح أصحاب الثروات والقروض يقومون بإيداع أموالهم لدى الصياغ ومن جانب الصياغ لجأوا بإعطاء القروض لقاء فائدة معينة ويكون القرض لفترة قصيرة وفي هذه الفترة ظهرت خدمة القروض إلى جانب خدمة الإيداع.

6. **بداية المصارف:** تطور عمل الصياغ من الإيداع والقروض والتحصيل على الفائدة إلى التنسيق والتعاون فيما بينهم وقاموا بإنشاء المصارف وإصدار أوراق البنكنوت لإجراء عملية المقايضة أما بالنسبة للخدمات المصرفية اقتصر على الإيداع- الإقراض- الفائدة إصدار أوراق البنكنوت

ثانيا- الخدمات المصرفية في مرحلة التصنيع

ما يميز هذه المرحلة هو التراكم لرأس المال مما دفع أصحابه إلى استثماره في المشاريع الصناعية مما تضاعفت الثروات كنتيجة للاستثمار وهنا ظهرت الحاجة بشكل أكبر إلى المصارف أكثر تخصصا من الفترات السابقة بالشكل الذي جعلها تمثل مؤسسات قائمة بذاتها من تنظيمها وكوادرها ذوي الخبرة وهذا راجع لزيادة لمبالغ الإيداع وزيادة رأس مال المصارف زيادة إمكاناتها في منح القروض وإعطاء الاستثمارات.

ثالثا- الخدمات المصرفية في مرحلة التقدم الصناعي

تتميز هذه المرحلة باستخدام التكنولوجيا المتطورة في تقديم الخدمات المصرفية، ولقد أصبحت المؤسسة تتسابق فيما بينها في استخدام الأساليب الحديثة والتقنيات المتطورة، لكي تتمكن من تلبية حاجات ورغبات الزبائن وجلب أكبر قدر ممكن من الأفراد، لأن عملية الإيداع والاقتراض والاستثمار أصبحت غير مقتصرة على أصحاب الثروات الطائلة، وإنما أصبح أغلب الأفراد يطلبون الخدمات المصرفية وذلك من خلال الإيداع، طلب القروض، تحويل الأجور إلى مصارف، طلب بطاقة الائتمان وغيرها من الخدمات المصرفية⁽¹⁾.

رابعا- الخدمات المصرفية في مرحلة ما بعد التقدم الصناعي والمرحلة الراهنة

إن التطور الكبير الذي حصل في جميع المجالات أثر بشكل كبير على الخدمات المصرفية وهذا ناتج من:⁽²⁾

- تزايد الطلب على الخدمات المصرفية؛
- زيادة عدد المصارف وتنوع الخدمات المقدمة؛
- زيادة عدد الفروع التابعة للمصارف؛
- اتساع الرقعة الجغرافية التي تنتشر عليها هذه المصارف وفروعها؛
- استخدام الحاسوب الآلي في تنفيذ العمليات المصرفية؛
- الاشتراك في شبكة الانترنت لتسهيل عملية الترويج والاتصال بالزبائن؛

1 - محمد محمود مصطفى، التسويق الإستراتيجي للخدمات، دار المناهج، الأردن، 2003، ص 60.

2 - محمود جاسم الصميدعي و ردينة عثمان يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 47.

المطلب الرابع: الحاجة إلى تطوير الخدمات المصرفية

إن هدف البقاء والاستقرار التي يستهدفه أي بنك يملى عليه الاهتمام بتطوير خدماتها أو ابتكار خدمات جديدة، حيث يمكنها الارتقاء بهذه المنتجات الخدماتية إلى مستوى الحاجات والرغبات الاستهلاكية التي تتحقق بدرجة عالية من التطور.

أولاً: مفهوم تطوير الخدمات المصرفية

لقد أصبح تطوير الخدمات المصرفية ضرورة حتمية تنتج من الظروف المتغيرة والتحولت التي يشهدها العالم الآن وعلى رأسها العولمة المالية، وما تحمله من منافسة قوية بالإضافة إلى وجود العديد من محفزات التطوير الأخرى كفرص وتهديدات المرتبطة بالتطور الهائل في مجال الاتصالات والمعلومات وارتفاع تطلعات الزبائن حيث صار مستوى تطوير الخدمة هو معيار الاختيار بين البنوك بالنسبة للزبائن وليس ولاء الزبون للبنك.

يقصد بتطوير الخدمات المصرفية إضافة مزايا جديدة لتلك الخدمات بحيث تؤدي هذه المزايا إلى زيادة لطلب هذه الخدمات⁽¹⁾.

وفي ذات السياق نعني عملية تطوير الخدمات المصرفية طرح منتجات معروفة حالياً في السوق ولكنها جديدة على المصرف⁽²⁾، وبهذا المنظور فعملية تطوير الخدمة المصرفية دراسة شاملة للتغيرات الاقتصادية مع وضع التعديلات والطرق الواجب اعتمادها لمسايرة هذا التغير بما يقتضي جعل التطوير نظرية ديناميكية.

إن الهدف الرئيس لعملية التطوير هو مسايرة العولمة المالية وما تفرضه من تحديات إلا أننا نلتزم أهداف فرعية أهمها:

- زيادة حجم تعامل للزبائن الحاليين؛
- جذب المزيد من المتعاملين؛
- زيادة حصة المصرف السوقية؛
- اكتساب القدرة على الاستمرار والتواصل السليم في السوق؛
- تحسين ربحيته على المدى القصير؛

1 - محمود جاسم الصميدعي و ردينة عثمان يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 249.

2 - نفس المرجع ، الصفحة السابقة

- تخفيض تكلفة تقديم الخدمات المماثلة التي تقدمها المصارف المنافسة.

نلاحظ أن الإستراتيجية الأكثر خطورة في تطوير الخدمات سواء بتعديل الخدمات الحالية أو ابتكار خدمات جديدة إلى أسواق مختلفة بشكل جوهري، فقد تقوم الكثير من البنوك بتطوير الخدمات إلا أنها تؤول إلى الفشل وهناك عدة أسباب تؤول إلى الفشل وهي: (1)

- قد تقوم الإدارة بتنفيذ الفكرة الجديدة بغض النظر عن النقض في الأدلة والبراهين الداعمة لها؛
- وجود أنظمة تنظيمية ضعيفة لتقييم وتطبيق الأفكار الخاصة بتطوير الخدمات؛
- الضعف في قياس حجم السوق وإمكانيات التنبؤ؛
- عدم وجود منافع تطوير الخدمة بنسبة للعملاء؛
- الضعف في تصميم وعرض الخدمة الجديدة؛
- ارتفاع تكاليف تطوير الخدمة الجديدة بشكل يفوق كل التوقعات؛

هناك جملة من العوامل المؤثرة على تصميم سياسة الخدمات المصرفية للبنك منها الخارجية وأخرى داخلية

فالجارية تتمثل في: (2)

- قوة وأنشطة المنافسين؛
- التنبؤات الاقتصادية والظروف الاقتصادية المستقبلية؛
- المناخ التجاري الملائم؛
- التشريعات الحكومية والقيود التي قد تحد من قدرة إدارة البنك على اتخاذ القرارات وتحد كذلك من طبيعة واتجاه الأنشطة التسويقية، وبالتالي تؤثر بشكل مباشر على الخدمات المصرفية التي يمكن ترويجها في السوق.

وهناك أخرى داخلية تتمثل فيما يلي: (3)

- قدرة البنك على تقديم خدمات مصرفية جديدة أو تعديل وتطوير المنتجات الحالية؛

1 - هاني حامد الضمور، تسويق الخدمات، دار وائل للنشر، الأردن، ط5، 2009، ص298.

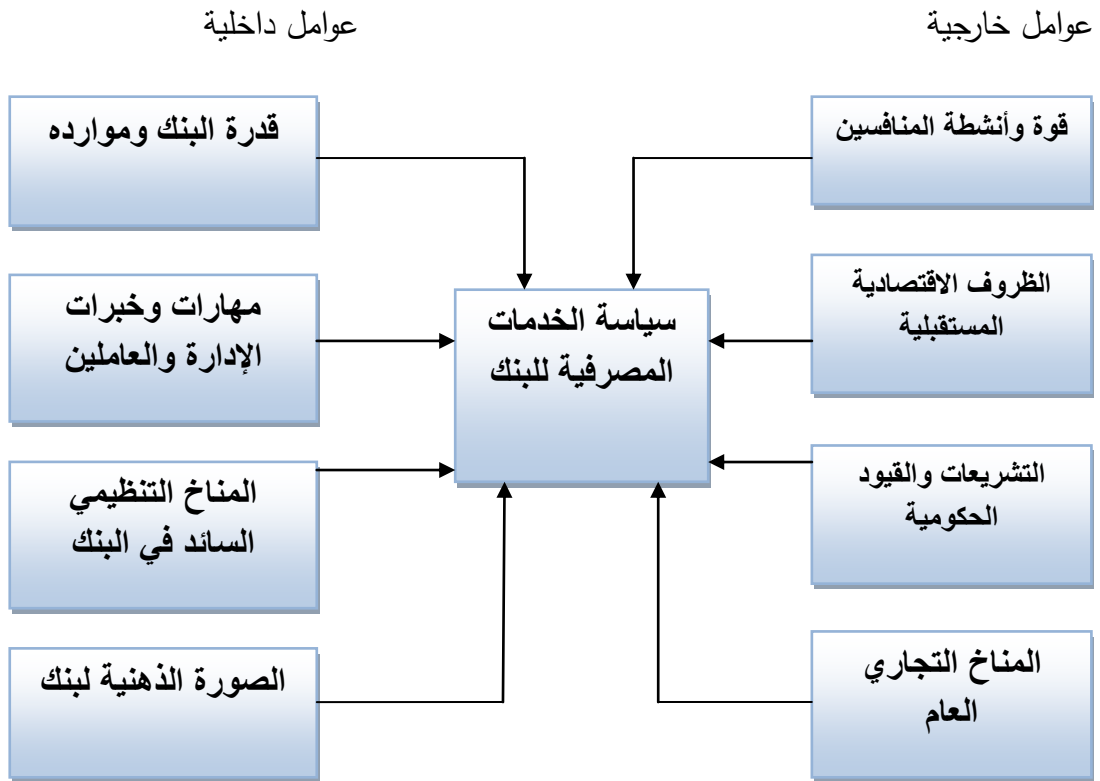
2 - وصفي عبد الرحمن أحمد النعسة، التسويق المصرفي، دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011،

ص ص 144-145

3 - نفس المرجع والصفحة السابقة

- مهارات وخبرات وإدارة البنك والعاملين لديه وكذلك عمليات الفروع؛
- الروح المعنوية للعاملين في البنوك وسياسات الأجور ومعدلات الدفع وكذلك فرص التدريب والتعليم وفعالية الاتصالات وغيرها من العوامل السائدة في البنك؛
- قدرة البنك على البحوث والدراسات المستمرة لتقييم أداء البنوك في السوق؛
- الصورة الذهنية للبنك لدى العملاء.

الشكل رقم 5-1: العوامل المؤثرة على تصميم سياسة الخدمات المصرفية للبنك



المصدر: عوض بدير الحداد، تسويق الخدمات المصرفية، البيان للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص 168.

ثانيا- واقع تطوير الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية

عند التحدث عن تطوير الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية، فلا بد من رصد مميزات وسمات

هذه الخدمات، لكي يتسنى معرفة نقاط الضعف وتكون أساسا لنبدأ عملية التطوير.

تتسم الخدمات المصرفية في النظام الجزائري حاليا بما يلي (1)

- خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب حتى لأبسط التطور الحاصل في المجتمع ، ففي الوقت الذي تقوم فيه المصارف في العالم بتقديم أكثر من 360 خدمة لزيائنها ، فإن المصارف الجزائرية لا تصل حتى إلى مستوى خدمات المصرفية المقدمة في الدول النامية ، حيث تقدر في الجزائر بـ 40 خدمة مصرفية مما يقلل من قدرتها التنافسية وتنمية رأسمالها؛
- غياب التسويق المصرفي، الشيء الذي يقف كعائق أمام هذه المصارف في تسويق الخدمة المصرفية . انخفاض معدلات الفائدة وتوفير الاستثمارات المربحة في السوق السوداء ، بالإضافة إلى التهرب الضريبي والاستفادة من تكاليف الفرص البديلة في الدائرة غير الرسمية (أكثر من 1400 مليار دينار جزائري خارج الدائرة الرسمية للتداول) ؛
- توسيع وامتداد المجال الجغرافي مما يعوق التنسيق الداخلي وتبادل المعلومات بين مختلف الهياكل الإدارية للمصرف؛
- ثقل الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات في المعاملات المصرفية، حيث تتجاوز فترة دراسة ملف طلب قرض السنة في معظم الأحيان، كما أن تحصيل شيك من ولاية إلى أخرى يأخذ في الغالب أكثر من شهر؛
- ضعف كفاءة وأداء العنصر البشري، خاصة أن هناك مدرسة وحيدة متخصصة وطنية وغير كافية .
- استخدام قليل لتكنولوجيا المعلومات داخل المصارف الجزائرية

عند مبادرة أي بنك جزائري نحو تطوير خدماته فانه يصطدم بجملة من المعوقات وهي:

- عدم استيعاب موظفي المصرف للتكنولوجيا الحديثة استيعابا كاملا؛
- تدخل الوسائط في التوظيف بدل الاعتماد على الكفاءات؛
- عدم إدخال المكننة الشاملة لجميع أنظمة المصارف في البلد؛
- ارتفاع تكلفة الأجهزة الخاصة بالتطوير وارتفاع عملية التطوير بشكل كامل؛

1 - محمد يدو، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في تحديث الخدمة المصرفية-دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدرج ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص:مالية، نقود، بنوك، جامعة البليدة، 2005، ص 128

- بعض القوانين والتشريعات المتعلقة بتنظيم النشاط المصرفي في الجزائر؛
- البطء في تقبل عملية التطوير عند تقديم خدمة مصرفية جديدة من قبل العملاء والموظفين؛
- تضارب الأفكار والاقتراحات عند شروع المصرف في تطوير خدمة مصرفية معينة؛
- المنافسة في تقديم خدمات مماثلة لتلك الخدمات التي يطورها المنافسون؛
- مقاومة الموظفين والعملاء لكل تغيير وهو موقف إنشائي معروف؛
- تنافس المصارف واستقطاب العملاء مما لا يفسخ المجال للمصرف لأخذ الوقت اللازم لاستكمال عملية التطوير ذلك إن عددا كبيرا من العملاء يفضل الطرق التقليدية.

ثالثا-مراحل عملية تطوير الخدمات المصرفية

تتم عملية تطوير الخدمات المصرفية من خلال مجموعة من الخطوات عليها خطوات تطوير الخدمات الجديدة وهذه الخطوات هي:

1- مرحلة توليد الأفكار: وتشمل البحث عن أفكار جديدة ذات مضامين خدمية عالية وحتى يكون البنك نظام في تكوين الفكرة يجب أن تقوم بالخطوات التالية:⁽¹⁾

- يجب أن يوجد التزام للبحث عن الأفكار بشكل دائم ورسمي؛
- تحديد مسؤولية القيام بهذا العمل بحيث يجب أن تكون موكلة لشخص أو جماعة معينة أو مصلحة معينة؛
- يجب وضع إجراءات معينة للبحث عن الأفكار الجديدة بشكل نظامي؛
- يجب أن تضمن هذه الإجراءات مكونات حلقة فيما لو تم العثور على أفكار جديدة هذه هي الخدمات المصرفية.

وفيما يلي باقي المراحل:⁽²⁾

2- غربلة الأفكار: وتتضمن عملية فرز الأفكار وتخفيض عددها إلى أقل عدد ممكن لكي يتم تحديد الخدمات الجديدة ذات الجودة العالية.

1 - هاني حامد الضمور، مرجع سبق ذكره، ص 251.

2 - أنظر: - محمود جاسم الصميدعي و ردينة عثمان ، التسويق المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 250-251.

- محمود جاسم الصميدعي و ردينة عثمان يوسف، تسويق الخدمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص 185.

- 3- تطوير مفهوم الخدمة المصرفية: لغرض توضيح أهمية الخدمة ومدلولها للزبون.
- 4- اختيار مفهوم الخدمة: لتحديد دور فعل واستجابات العملاء المرتقبين وإجراء التعديلات اللازمة للخدمة.
- 5- التحليل التجاري: وينطوي على مراجعة التقديرات الخاصة بحجم المبيعات الخدمة والتكاليف الخاصة بإنتاج وتسويق الخدمة والأرباح المتوقعة منها للوقوف على مدى تلبيتها للأهداف الأساسية لمصرف وانسجامها معها.
- 6- التطوير النهائي للخدمة: وهنا يتم إخراج مفهوم الخدمة إلى صورته بوصفه منتجا فعليا.
- 7- الاختيار التسويقي للخدمة: بهدف اختيار قدرة الخدمة على إيجاد موطئ قدم لها في السوق الحقيقية أي معرفة مدى قبولها من قبل المستفيدين ومن ثم معرفة ردود أفعال الزبائن نحو الخدمة الجديدة في السوق لاسيما لتسعير والترويج.
- 8- تقديم الخدمة المصرفية الجديدة: إلى السوق على نطاق واسع، والتي تشير إلى بدء دورة حياة الخدمة المصرفية.

المبحث الثاني: توظيف توجهات الصناعة المصرفية في تطوير الخدمات المصرفية

لقد شهدت البيئة الاقتصادية والمالية والمصرفية العالمية في السنوات الأخيرة تغيرات وتحولات متسارعة، أملتتها بشكل خاص ظاهرة العولمة بصفة عامة والمالية بصفة خاصة التي يشكل مصدرها النظام الاقتصادي الجديد والثورة الهائلة في وسائل الاتصال.

مواكبة لهذه التغيرات وما رافقها من تسارع في عولمة الخدمات المالية والمصرفية في إطار اتفاقية الجاتس لتحرير تجارة الخدمات، وإزالة القيود أمام توريد الخدمات المصرفية وافتتاح الأسواق، حيث بدأت البنوك العالمية تغير من ممارستها المالية بصورة جوهرية الأمر الذي أدى إلى تزايد اتجاه البنوك العالمية والمحلية لتطوير خدماتها

المطلب الأول: مبررات تطوير الخدمات المصرفية

تتعدد مبررات تطوير الخدمات المصرفية وعلى رأسها العولمة المالية، التي تحمل في طياتها المنافسة، بالإضافة إلى تطور حاجات الزبون وتنوعها الذي دائما يصبو إلى الخدمة الجيدة.

أولاً: العولمة المالية

لقد ازداد إدراك المصرف التجاري لأهمية تطوير الخدمات المصرفية وذلك بالنظر إلى حقيقة ما يشكل ذلك من ضمانة أساسية لبقائه واستمراره، في ظل العولمة المالية التي ارتبطت بموجة التحرير المالي فازداد الاندماج للأنظمة المالية والنقدية لمختلف الدول، وتجددت هذه الظاهرة في الواقع من خلال تكريس سوق مالي دولي يتحرك رأس المال فيه بمنطق تحقيق المصلحة الخاصة، هذه العولمة المالية التي فرضت المنافسة الشرسة من جانب والكيانات العملاقة التي تدخل الأسواق المالية في ظل تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بالإضافة إلى وجود العديد من محفزات التطوير

1- عولمة التكنولوجيا

يعتبر التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي، حيث اهتمت البنوك بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات وتطويرها بكفاءة عالية، إذ هذه التكنولوجيا تعمل على تطوير الخدمات من خلال:

- تحسين الإنتاجية ويقصد بها إنتاجية الموارد البشرية المادية والطبيعية كما وكيفا؛
- تحسين الخدمات حيث تلعب التكنولوجيا دورا في استحداث خدمات جديدة وتعديل الخدمات القائمة كالبنوك الالكترونية؛
- السيطرة على التعقيد ومن بين الوسائل المستعملة نماذج المحاكاة ووسائل تحليل النظم وباتت هذه التكنولوجيا عاملا مساعدا وفعالا في حل الكثير من المشاكل في البيئة الإدارية؛
- المرونة حيث تمثل الوجه الآخر للعملة فيما يخص التعقيد وسرعة التغير ففي وسط هذا الكم الهائل من الظواهر التي يصعب التنبؤ بها يعتبر عامل المرونة عاملا أساسيا لضمان سرعة التكيف وتجاوبها مع المطالب العديدة؛
- تقديم خدمات مصرفية كاملة وهذا ما يؤدي إلى الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء

2- تدويل العمل المصرفي الذي يقصد به قيام المصارف بتوسيع نطاق أعمالها إلى دائرة أكبر من الدائرة المحلية ألا وهي العالمية، وهي بذلك تعد جزء من عملية الانفتاح الدولي وبفعل هذا الدور أصبحت المصارف تمارس الإقراض الدولي لشركات والدول، تؤدي إلى تطوير الخدمات المصرفية خلال:

- تجنب الخطر عن طريق تنويع الأسواق؛
- تخفيض التكاليف
- الاستفادة من بعض الحوافز والامتيازات التي تقدمها الدول المنطقية

3- ظهور الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات

تغير دور مقدم الخدمات مع ظهور اتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات حيث أدى إلى سقوط الحواجز أمام دخول في صناعة الخدمات المالية وتآكلت الفروق بين المؤسسات المالية ويجري عرض عدد متزايد من الخدمات التنافسية والمنتجات من قبل أنواع مختلفة من المؤسسات المصرفية وغير مصرفية حيث يصبح معيار الكفاية وتخفيض التكاليف والتنوع في الخدمات المتاحة هو سيد الموقف وكذلك نحو خلق فرص الانطلاق في الأسواق الخارجية والاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الاندماج

4- المنافسة

لقد تزايد مستوى وكثافة المنافسة في ميدان الخدمات المالية بين المصارف المحلية والمصارف الأخرى المنافسة لها وما اقتناء التقنيات الحديثة والتشجيع على استخدامها إلا ظاهرة واضحة في مجال المنافسة التي كان من نتائجها الاتساع في تقديم خدمات مصرفية جديدة حيث تدفع الضغوط التنافسية لإيجاد خدمات متطورة بأفضل تموقع سوقي في المستقبل⁽¹⁾.

أ- أنواع المنافسة

- **المنافسة المباشرة:** من المصارف الموجودة وتتركز في الممارسات التي تقوم بها المصارف الكبيرة أو تلك التي تتصف بمعدلات نمو عالية.
- **منافسة المصارف الجديدة:** سواء كانت هذه المصارف أجنبية أو الفروع الجديدة التي يتم تأسيسها من قبل المصارف الحالية والتي تستهدف تحقيق تغطية جغرافية واسعة.
- **منافسة المؤسسات المالية:** المحتمل أن تدخل إلى السوق المصرفي فلقد زادت حدة المنافسة من جانب هذه المؤسسات الغير مصرفية وتعتبر هذه المؤسسات مصدر تهديد حقيقي للمصارف التجارية أكثر من المصارف نفسها بل أن تحول كثير من المصارف المتخصصة (غير التجارية) إلى مزاولة العمليات المصرفية التجارية قد زاد حجم المنافسة من وجه المصارف التجارية.

1 - رعد حسن الصحن، عولمة جودة الخدمة المصرفية، دار التواصل العربي ومؤسسة الوراق للنشر، 2008، الأردن، ص 84.

ثانيا: المساءلة القانونية

إن إدارة البنك تكون مسؤولة أمام القانون عن أي خطأ قصور في تأدية الوظيفة البنكية هذا بالإضافة إلى مسؤوليتهم عن أي عمل لتمويل مشروعات تمس بالصالح العام للمجتمع وإزاء ذلك تعمل البنوك جادة على احترام ما تنص عليه من تشريعات بنكية وكذا القيام بتطوير الخدمة لتكون أكثر دقة وأمانا وقبولا لتجنب المساءلة القانونية.

ثالثا: تطور حاجات الزبون وتنوعها

وذلك لأن تحسين مستوى المعيشة والمستوى العام في المجتمع يؤدي إلى تغيير حاجات الفرد ونوعية الوسائل والمنتجات والخدمات المطلوبة إشباعها مما يفرض على البنوك متابعة هذه التغيرات في حاجات وأذواق وطلبات الزبائن والاستجابة السريعة لها من خلال تطوير وترقية منتجات المصرفية (1).

الطبيعة الديناميكية للأسواق وتغير أذواق الزبائن والعملاء ومعايير اختيارهم والتطور في حاجاتهم تتطلب من البنك المتابعة المستمرة في محاولة تلبية وإشباع هذه الحاجات عن طريق منتجات جديدة.

المطلب الثاني: مستلزمات ودوافع التطوير

إن توجه أي بنك نحو تطوير خدماته نابع من مجموعة من الدوافع التي تحفزه لخوض هذه التجربة، ويتوقف نجاحها على جملة من المستلزمات يجب توافرها.

أولا: مستلزمات التطوير

لنجاح التطوير المنشود لابد من توافر مستلزمات محددة.

1- توافر البيانات والمعلومات اللازمة وخاصة فيما يتعلق ب:

- معلومات عن الوضع الحالي للمصرف أي تحديد الحالة الراهنة من حيث الخدمات المقدمة واتجاهات العملاء حول هذه الخدمات.

1 - نجم عبود نجم، إدارة الابتكار المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة، دار وائل، الطبعة الثانية، الأردن، 2015، ص258.

- معلومات حول الخدمات المقدمة حاليا في المصرف ومدى تطابقها مع تلك المقدمة في مصارف مماثلة سواء في السوق المحلي أو في الدول المجاورة، والتعرف على متطلباتها وأسعار تقديمها ونوعية الموظفين وقدرتهم على التعامل مع الخدمات المطورة ووسائل الترويج لها.

2- وجود تخطيط للخدمات المقدمة

أي أن تنسيق الخدمات المصرفية يتطلب التنسيق بين الخدمات المقدمة حاليا والخدمات المطورة وبالتالي على إدارة المصرف وضع خطة واضحة حول الخدمات المصرفية وتوضيح اتجاهات التطور ضمن فترة محددة قادمة والأسلوب والتوقيت والمزيج الترويجي المرافق.

3- **بناء تنظيمي سليم:** وذلك من حيث التنسيق بين المستويات الإدارية في المصرف وتحديد الاختصاصات وتكافؤ السلطات مع المسؤوليات ووضوح الإجراءات والسياسات الإدارية بما يمهّد الطريق أمام التطوير المراد تطبيقه كما أنه ساعد على اكتشاف المعوقات الإدارية والعقبات التي تقف حائلا أمام التطوير.

4- **مراعاة الظروف التي يعمل بها الجهاز المصرفي ككل:** وذلك من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة.

5- متابعة التطوير

إن عملية التطوير هي عملية دائمة ومستمرة ولا تتوقف أو تنتهي عند فترة محددة أي ليست جامدة كما أنها لا بد من أن تأخذ بعين الاعتبار الظروف الطارئة وإعادة النظر بالعملية بشكل مستمر بتحديد النتائج التي وصلت إليها وإحداث التغييرات المطلوبة لاستمرار عملية التطوير والوصول إلى النتائج المرغوبة.

6- ترقية قدرات الموظفين مع تطوير الخدمات

أي رفع كفاءة الموظفين بما يتناسب مع مستوى الخدمات المقدمة وتنمية مهارتهم وقدراتهم مع التأكد على أن عملية تطوير الخدمات المقدمة لا بد من أن تسير وبشكل موازي مع تطوير كفاءة القائمين على تقديمها.

ثانيا: دوافع استخدام تطوير الخدمات

إن دوافع التطوير من وجهة نظر المصرف جاءت كما يلي:⁽¹⁾

- تخفيض النفقات والسيطرة عليها وتقديم أفضل خدمة بأعلى إنتاجية.
- مواجهة احتياجات المنافسة لمقابلة طلبات العملاء بأكبر قدر من الرخاء والقناعة.
- زيادة أو المحافظة على الأقل على حصتها من عملاء البنوك.
- الالتحاق بالثورة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ومواكبة العصر.
- مواجهة احتياجات العملاء التي أصبحت أكثر تعقيدا وأكثر حساسيتهم بسبب تقديمهم العملي وارتفاع ثقافتهم.

فالمصارف تتجه نحو العولمة المالية ولا يمكن لأي جهاز مصرفي أن يساير التطور العالمي دون تقديم منتجات مصرفية سريعة مرضية للزبائن، لذلك يجب على المصارف أن تراعي التالي:⁽²⁾

- تعزيز الابتكارات المصرفية وتقديم خدمات مصرفية جديدة تنسجم مع فكر العولمة في تطوير الخدمات المصرفية.
- تطوير الخدمات المصرفية وإدخال المكننة فيها كونها أبحاث سمة مميزة للعمل المصرفي في حقل المعرفة.
- وضع الضوابط الكفيلة لرقابة الأداء المصرفي بصفة عامة والأداء الائتماني بصفة خاصة.
- ربط المصارف المحلية بالمصارف العالمية بواسطة الشبكات العالمية وتطبيق المواصفات المصرفية الدولية.
- إعداد الموارد البشرية المصرفية (رأس المال البشري) للتعامل والتكيف مع متطلبات العولمة محليا وعالميا.

المطلب الثالث: مصادر تطوير الخدمات المصرفية

إن تطوير الخدمات المصرفية يمثل محورا هاما في أية إستراتيجية يتبناها المصرف لمواجهة التحديات، وبمقتضيات التغيير وصولا إلى تدعيم بقاءها واستمراره في السوق، ولذلك فإن قدرة المصرف على التكيف مع المستجدات تعتبر إحدى المؤثرات الرئيسية في بقاءه ومن هنا فإن الإدارة المصرفية تجد نفسها أمام حتمية التطوير والابتكار ومن بين العوامل المؤثرة في عملية تطوير الخدمة المصرفية نجد: المصادر الداخلية والمصادر الخارجية

1 - مروان محمد أبو عرابي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

2 - ثريا عبد الرحيم الخزرجي وشرين بدري البارودي، مرجع سبق ذكره، ص 158.

أولاً: المصادر الخارجية

1- البحوث والدراسات الأكاديمية

المتخصصة التي تقدم الأفكار الجديدة والمبتكرة من خلال البحوث والدراسات والمؤتمرات واللقاءات المتخصصة، التي تتعدد بشكل دوري وهي غالباً ما تعتبر مصدراً غنياً للأفكار الجديدة المنتجات والخدمات المصرفية.

2- المنافسون

إن تحليل المنافسون الذي يتم من خلاله تحديد نقاط الضعف والقوة للمصرف وعلى صوبها يتم تحديد الفرص لتمييزه ككل أو كخدمة مصرفية معينة، إذ المصرف يستطيع أن يتعلم من أخطاء ونجاحات التي يحققها المصارف المنافسة، ليتجنب الوقوع في نفس الأخطاء ويعزز النجاحات التي يحققها المنافسين لصالحه أيضاً.

3- علاقات الزبون بتطوير الخدمة

من المهام الرئيسية الموكلة لتسويق الخدمات المصرفية تكمن في جذب الزبون واستمرارية تعزيز العلاقات معه، وتهدف إلى بناء علاقات الخدمة المتميزة على المدى الطويل وتحصيل الرضا الكلي له عن الخدمات المصرفية، فالزبون أصبح يطمح في تعاملاته وضع جوانب جودة الخدمة في مقدمة الأمور المطلوبة، فالإبداع والسحب والتحول مثلاً كلها أمور ترتبط بعنصر الجودة من حيث السرعة والدقة والكفاءة في العمل⁽¹⁾.

4- معرفة ما تحتاجه الحكومة أو المنظمات الحكومية:

يعد اتساع وتطوير دور الدولة وقيامها بتعظيم دورها في تخطيط وترويج وتقديم الخدمات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، أصبحت الدولة في حاجة إلى خدمات مصرفية ذات طبعة ومواصفات خاصة لخدمة هذا الدور⁽²⁾، ومن خلال تطلعات الدولة يمكن للبنوك من اكتشاف مجموعة من الخدمات المصرفية التي يمكن إدخالها لأول مرة والقيام بتطوير الخدمات الحالية لتوافق مع احتياجات الدولة في شكلها الجديد خصوصاً مع تيار العولمة الذي أتى على كل شيء.

1 - تيسير العجاردة، مرجع سبق ذكره، ص 35

2 - محسن أحمد الحضري، التسويق المصرفي، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 269.

ثانياً: المصادر الداخلية

1- مديري البنك ورؤساء قطاعاته

يمكن لمديري البنك ورؤساء قطاعاته التنفيذية نتيجة لمعايشتهم لواقع العملي والظروف المختلفة المحيطة بالبنك، ومعرفتهم بها أولاً بأول التقدم باقتراحات لتطوير الخدمات المصرفية الخاصة بالبنك⁽¹⁾.

2- موظفي البنك والعاملين فيه

نتيجة للاحتكاك المباشر بين موظفي البنك وعملائه، ومن هذا المنطق يتعرف الموظفون على الانطباع المتولد لدى العميل عن الخدمة ومدى ملائمتها لإشباع احتياجاته ورغباته، وكل الملامح حول تطوير الخدمة المصرفية من نواحي هذا التطوير أو أوجه القصور⁽²⁾.

3- إدارة التسويق بالبنك:

من وظائف الإدارة التسويقية للبنك هو العمل على تحسين وتطوير الخدمات المصرفية وتقوم إدارة التسويق المصرفي بالبنك من خلال الدراسات التحليلية لكل من:⁽³⁾

- السوق المصرفي المحلي والدولي والمستجدات والمتغيرات التي تطرأ في أي خدمة منها سواء من جانب المنافسين أو من جانب قوى السوق المنظمة له؛
- احتياجات ورغبات العملاء في ظل تنامي السوق المصرفي واتساعه يشمل كافة اتجاه العالم في إطار تيارات التحرير المالي والعولمة المصرفية؛
- أساليب تقديم الخدمات المصرفية وما طرأ عليها من تحسينات وتطورات سواء بالإضافة أو الحذف أو الدمج أو التعديل من حيث النوعية والمضمون؛

4- الاهتمام ببحوث التطوير والابتكار:

إذا كان سر بقاء المصرف كاهنا في قدرته على التكيف مع معطيات البيئة والاستجابة لمتغيراتها فإن بحوث التطوير والابتكار وتخصيص الموازنات الكافية لذلك يصبح من الآليات التي يتم بها إحداث هذا التكيف.

1 - المرجع السابق، ص 266.

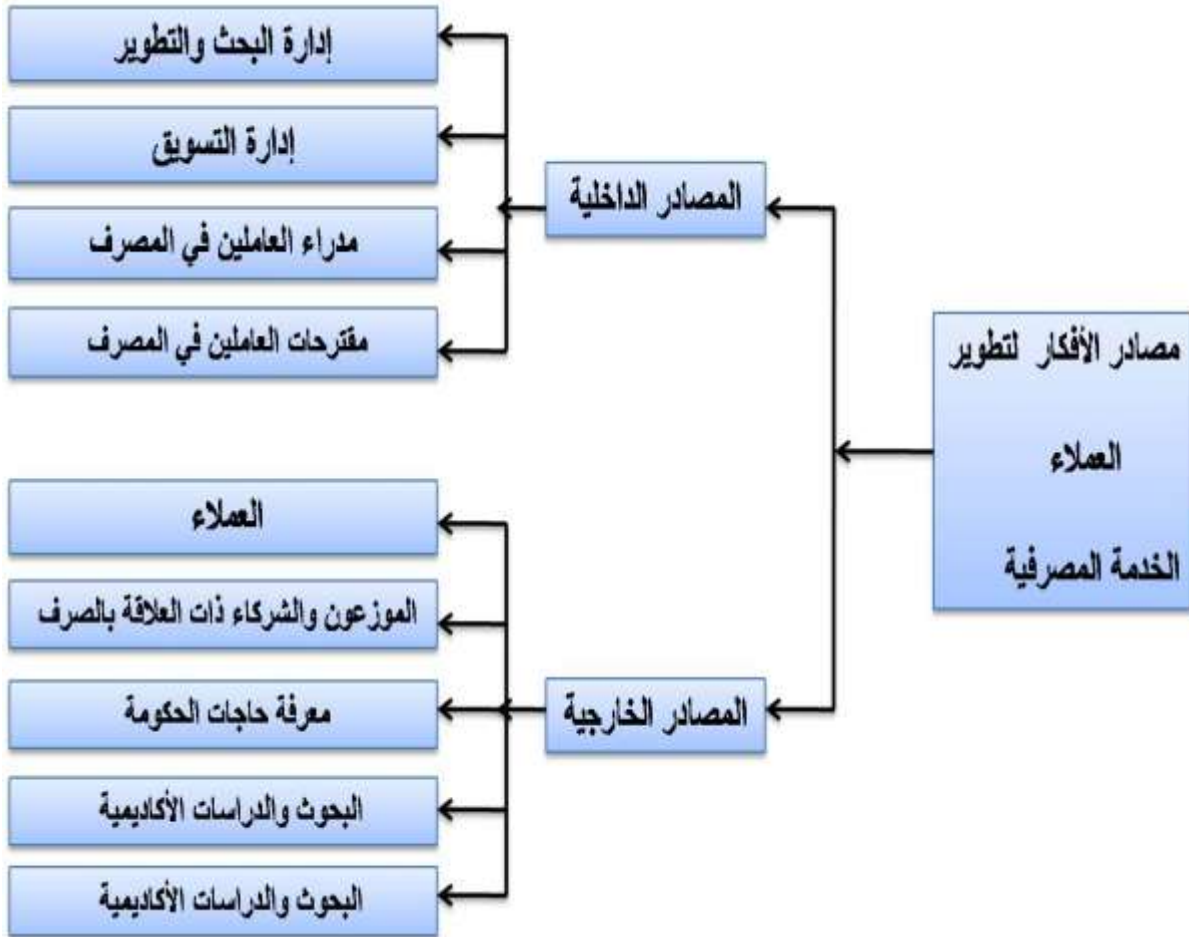
2 - المرجع السابق، ص 267.

3 - المرجع السابق، ص 266.

برامج البحوث والتطوير يجب أن تستهدف تحقيق الغايات التالية:⁽¹⁾

- إنتاج خدمات جديدة قادرة على تلبية الحاجات والرغبات المتجددة للعملاء؛
- الوصول إلى استخدامات جديدة لخدمات مصرفية حالية؛
- تحسين مستوى الجودة للخدمات الحالية؛
- تحسين وتطوير طرق وأساليب أداء الخدمة بما يؤدي إلى تخفيض تكلفة تقديمها؛
- تطوير أساليب البيع والترويج بطريقة تقود إلى زيادة حجم التعامل وتحسين المركز التنافسي للمصرف.

الشكل رقم 5- 2: مصادر تطوير الخدمات المصرفية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع السابقة الذكر

المطلب الخامس : أبعاد تطوير الخدمة المصرفية

إن تطوير الخدمة المصرفية التي تقدمها المصاريف يمكن أن يتم:

1. إضافة خدمات مصرفية جديدة إلى الخدمات الحالية وبعبارة أخرى عن طريق تنويع خطوط الخدمات المصرفية المقدمة أو التطوير بالإضافة والابتكار.
2. التطوير بالتعديل في الخدمات الحالية من حيث الشكل أو المضمون أو الخصائص أو عن طريق دمج أكثر من خدمة.
3. التطوير بحذف أو إسقاط خدمات مصرفية جديدة.

أولاً- التطوير بابتكار خدمات جديدة

تعد عملية ابتكار الخدمات المصرفية الجديدة إحدى الإستراتيجيات التي يمكن لإدارة البنك أن ترد بها على التحديات التي تملها عليها ديناميكية الأسواق.

ينطوي هذا المدخل على زيادة خطوط الخدمة التي يقدمها المصرف للعملاء فخط الخدمة الجديدة يجب أن يكون قادراً على إشباع حاجات لدى العملاء غير تلك التي يتم إشباعها من قبل الخطوط الأخرى⁽¹⁾.

وهناك مجموعة من العوامل التي تدعو إلى تقديم:⁽²⁾

- انخفاض مبيعات البنك وأرباحه.
- المنافسة الحادة بين البنوك والتي قد تؤدي إلى انخفاض حصة البنك في السوق وبالتالي نسبة الربحية التي تحققها.
- التوصل عن طريق البحوث إلى أسواق جديدة تحقق للبنك معدلات ربحية متزايدة.
- تأثير الخدمات الجديدة على معدلات التدفق التقدي على بقية الموارد وكذلك تأثيرها على الخدمات المصرفية الحالية.
- حجم السوق المتوقع للخدمة وسهولة الوصول إلى هذه السوق.

1 - معلا ناجي، إستراتيجيات التسويق في المصارف والمؤسسات المالية، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 1995، ص159.

2 - وصفي عبد الرحمن و أحمد النعسة، مرجع سبق ذكره، ص ص155-156.

إضافة خطوط جديدة إلى الخطوط الحالية لا يحمل أي معنى للتمييز بين الخدمات المصرفية التي يقدمها والخدمات التي يقدمها المصارف المنافسة ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين هما:

1. سهولة قيام المصارف الأخرى بتقليد الخدمة المصرفية الجديدة المضافة.
2. اتساع مدى الخدمات المقدمة إلى الدرجة التي يستحيل معها نقل الاختلافات في الموافقات التي تتوفر في الخدمة الجديدة بسهولة وفعالية إلى غير العملاء الحاليين للمصرف وبالإمكان دمج عملية تكوين خدمات جديدة مع وسائل أخرى لتطوير الخدمة المصرفية بحيث ينتج نوع من التميز إلا أن هذا التميز قد لا يتحقق هو الآخر إلا في حالة إضافة شيء جديد أو مبتكر للخدمة المصرفية بحيث يجذب انتباه واهتمام العملاء ويخلف عنده الرغبة في الشراء فعند المبادرة في تقديم خدمات جديدة لابد من عوامل يجب مراعاتها:

- تحديد ما يفضله العملاء؛
- تحدد الخدمات التي تحتاج إلى تحسين؛
- وضع المعايير التي يجب التطوير وفقها؛
- جعل تحقيق هذه المعايير هدفا أساسيا؛
- تدريب الموظفين لتحقيق هذه المعايير؛
- إبلاغ الموظفين بالتطور الذي ساهموا في تحقيقه؛
- تطوير المعايير لتتلاءم مع حاجات المتعاملين.

يتجسد هذا المدخل من خلال الصيرفة الشاملة التي تتبنى فلسفة التنوع والشمولية الديناميكية والابتكار، فهي تجمع بين الوظائف التقليدية المتمثلة بتلقي الودائع والإقراض والوظائف الجديدة المتمثلة التسويق والتوزيع للأوراق المالية والتوريق، بحيث تقوم بتحويل قروض البنك إلى سندات وبيعها في الأسواق المالية، والتعامل بالمشنقات على غرار المبادلات والخيارات وممارسة التمويل التاجيري، بمقتضى هذه العملية تساعد على قيام مشاريع جديدة التي تعاني نقص من رأس المال، بالإضافة إلى كل هذه الخدمات الجديدة نجدها تقوم بدراسات الجدوى للمشاريع الجديدة وصناعة الأسواق المتكاملة والقابلة للنمو من خلال توفير المعلومات للمستثمرين وتبني برامج تأهيل المؤسسات وكذلك الترويج للمشاريع المطروحة للخصوصة .

على الرغم من الأهمية المتزايدة لإنتاج وابتكار الجديد إلا أنه يجب على إدارة البنك أن لا تغفل عما تكتفه هذه العملية من احتمالات الفشل مما يستدعي درجة كبيرة من التنسيق والرقابة على مجموعة الأنشطة التي تحويها العملية.

ثانيا - التطوير بالتعديل

هناك طرق كثيرة لتعديل الخدمات المصرفية:

- تعديلات على نوعية الخدمة المصرفية.
- تعديلات في الخصائص الضمنية المصرفية.
- تعديلات على نمط الخدمة المصرفية.

يكون التعديل أحيانا وفي أوقات معينة يكون أفضل بالنسبة للمصرف من أجل تقديم خدمة مصرفية لأن ذلك حيث أن هذا يعني وجود مخاطر مالية أقل ولكن المزايا التجارية الناتجة عن تعديل الخدمة المصرفية يجب أن تتم دراستها ومعرفة أهمية مثل هذا التعديل قبل طرحها في السوق.

1- التعديل على النوعية

تهدف إلى تحسين المصداقية والنوعية والمقدرة على الاستمرار في تقديم الخدمة ضمن المستوى نفسه. وتؤدي التعديلات على النوعية إلى إنتاج خدمة تكون منسجمة أو متوافقة مع أو تساعد على إعادة تعزيز صورة المصرف الذهنية، فيما يتعلق بالنوعية المرغوبة من قبل العملاء المستهدفين وتؤدي التعديلات على نوعية أيضا إلى تقادي المنافسين الآخرين.

2- التعديلات على خصائص مضمون الخدمة

تعتبر عملية إضافة فوائد ومزايا جديدة لخدمة مصرفية قائمة هي الأكثر ملائمة وبشكل عام تعتبر الطريقة الأرخص للمحافظة على الوضع التنافسي للمصرف في السوق، ومن المزايا التجارية الرئيسية لهذه الطريقة بالنسبة للمصرف أنها رخيصة وتتم بسرعة ويمكن ترك هذه الطريقة بسرعة أيضا عند الضرورة ولكن يؤخذ عليها أنها تقلد بسهولة وبسرعة من قبل المنافسين.

3- تعديلات على نمط الخدمة

ويتضمن ذلك التعديلات على الطريقة التي يقوم المصرف فيها بتقديم خدماته المصرفية المختلفة للعملاء ومزايا هذه الطريقة من الصعب التنبؤ بها وقد يكون أي نظام خدمي جديد مرحبا به من قبل العميل.

لتجسيد هذا النموذج نجد تبني البنوك للتكنولوجيا المصرفية، حيث أن هذه التكنولوجيا لا تغير في وظائف البنوك لكن الذي يتغير هو أسلوب ممارسة هذه الوظائف، وكيفية إيصال هذه الخدمة إلى

الزبائن، حيث تساهم في رفع الكفاءة الأداةية المتعلقة بعصر التقنية من اجل التطوير والاستمرارية والتفاعل مع المستجدات، فالتكنولوجيا المصرفية أوجدت البنوك الالكترونية التي تتفرد بتقديم خدمات متميزة تمكنه من الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء وصولا إلى الصيرفة الالكترونية التي تتعدد قنواتها على غرار أجهزة الصرف الآلي المباشر ونظام الإيداع المباشر.

ثالثا: التطوير الدمج وإسقاط خدمات

1- التطوير الدمج

تتمثل في دمج مزايا ومنافع خدمتين أو أكثر في خدمة مصرفية واحدة مثل دمج مزايا الحساب الجاري وخدمة دفاتر التوفير في خدمة واحدة، وكلما كان العمل المصرفي يتمتع بالحيوية والفاعلية، كلما كانت عملية التطوير جيدة وتعطي ثمارها من حيث الاحتفاظ بالعملاء الحاليين وجذب المزيد من العملاء.

يهدف الدمج إلى معالجة الاختلالات القائمة واكتساب مزايا تنافسية مستقبلية وتحقيق اقتصاديات أفضل (وفورات الحجم) حيث يصبح البنك أكثر قدرة على تحمل المخاطر وتعزيز مكانته وزيادة فعاليته للوصول إلى اقتصاديات النطاق.

2- إسقاط الخدمات

إسقاط بعض الخدمات وخاصة المتعثرة منها من المزيج ككل والإبقاء على تلك الواعدة منها فقط بالإضافة إلى تحقيق درجة عالية من التبسيط داخل الحدود⁽¹⁾.

إن الطبيعة الحقيقية للخدمات المصرفية تدل على أنها يجب أن تستجيب للعملاء والتكيف مع التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية، وهذا يعني مستوى الخدمة المصرفية يجب أن يلتقي أو يفوق توقعاتهم وهذه التوقعات يجب أن تترجم إلى معايير أداء وموصفات جودة عالية .

المبحث الثالث: القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية.

سوف نتطرق في هذه النقطة إلى التنافسية المصرفية مع إظهار واقع المنافسة في البيئة المصرفية الجزائرية، وأسباب تضائلها ومن ثم التعريف بالقدرة التنافسية من خلال مفهومها ومعاييرها واهم القدرات التي تشكلها.

1 - معلا ناجي ، الأصول العلمية للتسويق المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص72.

المطلب الأول: التنافسية المصرفية

يعد القطاع المصرفي رافدا أساسيا لتمويل معظم العمليات الإنتاجية، والنشاطات التجارية في اقتصاديات الدول، فكفاءة النظام المالي وفعاليتيه تؤدي دورا مهما في التنمية الاقتصادية، لأثرها المباشر على تكاليف التمويل المستخدمة لتمويل الفرص الاستثمارية المتاحة، بما يسهم إسهاما حقيقيا في رفع مستوى الإنتاج الكلي، وهذا ما أشار إليه دولتوفيت وفاسكليتيز (Deltuvaite et Vasklaitis, 2007) بأن تركيبة السوق والتنافسية في النظام المالي تعد من أهم قضايا السياسة الاقتصادية، وذلك لما لدرجة المنافسة من أثر على كفاءة إنتاج الخدمات المالية والمصرفية، وبالتالي كفاءة النظام البنكي واستقراره المالي، الذي ينعكس بدوره على نوعية التمويل المتاحة وكلفته، وأثر ذلك الإيجابي على قطاعات الاقتصاد الوطني.

أولا: مفهوم التنافسية المصرفية ومبادئها

1- مفهوم التنافسية المصرفية

يشير مفهوم التنافسية المصرفية إلى الكيفية التي تستطيع المؤسسة المالية أو البنك أن يميز بها نفسه عن أقرانه ومنافسيه ويتفوق عليهم، حيث أن تحقيق القدرة التنافسية هو محصلة لعوامل حقيقية عديدة تنعكس في تخفيض الكلفة وتحسين الجودة، وتعرف التنافسية المصرفية بـ: "أنها الدرجة التي يمكن بها لبنك إنتاج خدمات (في ظل شروط السوق) تلبى متطلبات المنافسة الأجنبية، وتقوم (في الوقت ذاته) بالمحافظة على توسيع الدخل الحقيقي المحلي".

إن تنافسية القطاع المصرفي، هي قدرة هذا القطاع في المحافظة على حصته في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، والعمل على زيادتها وزيادة حجم أرباحه من خلال التنويع في عمليات المصرفية المقدمة للعملاء وخدماته، وتطوير هذه العمليات والخدمات بما يتلاءم وأذواق العملاء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وتحقيق عائدات مرتفعة للمساهمين والمودعين، وتحسين دخول العاملين فيه.

وعلى العموم فإن النظام المالي ذو التنافسية العالية هو النظام القادر على:

- أن يحقق كفاءة في نظام الدفع؛
- أن يسهل عملية تخصيص الموارد، وتمويلها بشكل مستمر وكفاءة؛

- أن يوفر الأدوات والضمانات التي تقلل من حالة عدم التأكد بالنسبة لقيمة النقود والأدوات المالية، وأن يقدم للمستثمر سيطرة معقولة على المخاطر؛
- أن يسهل إصدار أدوات الدين ورأس المال من المشاريع المحتاجة للتمويل؛
- أن يقدم للجمهور معلومات عن أسعار الخدمات المصرفية.

2- مبادئ التنافسية المصرفية

تكمن أهمية القدرة التنافسية بالنسبة للمؤسسات والبنوك، في أنها تؤدي دورا هاما في إيجاد بيئة تنافسية خصبة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها، وتشجيع الإبداع والابتكار مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتعزيزها، والارتقاء بنوعية الخدمة المقدمة، وهذا ما ينعكس مباشرة على رفع مستوى الأداء وكذا خفض التكاليف والأسعار.

ويعتمد تحسين تنافسية القطاع المالي على عنصرين رئيسيين:

أولاً: تشجيع الاستثمار المحلي واجتذاب الاستثمار الأجنبي، بوصفهما مصدرا مهما للتمويل، ووسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج، إضافة إلى المهارات والقدرات، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية، وبالتالي تحتاج البنوك الجزائرية إلى الاهتمام بشكل جيد بهذا العنصر.

ثانياً: تنشيط قطاع الصادرات الذي يحفز النمو الاقتصادي، من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد، عن طريق فتح أسواق جديدة، وتحسين المنتجات ونوعيتها، بما يعزز قدرة الصادرات على المنافسة في الأسواق الخارجية، وبالتالي يتوجب على البنوك لتدعيم التجارة وضع إستراتيجية مستقبلية لها لتتقدم وتسوق عملها المصرفي خارجا من خلال قدراتها التنافسية الدولية، إذ يركز البرنامج التأهيلي التنافسي على بعدين، أولهما: تأهيل المؤسسة، والآخر: تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسة

ثانيا- واقع التنافسية المصرفية في الجزائر

منذ صدور قانون النقد والقرض 90-10 من 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض بما يتضمنه من تحرير النشاط المصرفي وإلغاء مبدأ التخصص المصرفي، بات المجال مفتوح للتنافس بين مختلف المصارف فيما يتعلق بالنشاطات والأعمال البنكية

حسب إحصائيات 2012 هناك 29 بنك ومؤسسات مالية نجد منها 6 بنوك عمومية و14 بنك خاصة والملاحظ أن البنوك العامة هي المهيمنة خاصة (BEA - BNA - CNEP Panque) - ومحل هذه الهيمنة بعض المؤشرات :

يصل مجموع الشبايبك في المصارف إلى 1478 شباك سنة 2012 مقابل 1441 شباك سنة 2011 (1367 سنة 2010 و1301 شباك سنة 2008) وهو ما يعادل شباك واحد لكل 25500 نسبة مقابل شباك واحد لكل 40005 نسمة. (1)

بالنسبة لإجمالي الودائع (موارد السوق) حيث وصلت النسبة إلى 87.1% بالنسبة للبنوك العامة سنة 2012 مقابل 12.9 للبنوك الخاصة التي ارتفعت بنسبة طفيفة مقابل 10.9 في سنة 2011 هذا راجع إلى تراجع الدولة عن قرار منع المؤسسات العمومية من إيداع مواردها المالية في البنوك الخاصة تعتبر مؤشر الحصة السوقية للموارد والتفاوت الكبير بين البنوك العامة والخاصة ويعتبر مؤشر الحصة السوقية أكبر دليل على غياب التنافسية في السوق الجزائرية وهذا راجع لجملة من الأسباب سمحت بهيمنة للبنوك العمومية التي تسيطر بفعل طبيعتها وهمشت البنوك الخاصة التي تريد فرض نفسها.

- قرارات منع الائتمان تعود إلى الدولة لخفيات سياسية واجتماعية تحت شعار شراء السلم الاجتماعي ولا يستند لمنطق الرشادة الاقتصادية مثل "مسح ديون الفلاحين في 16 سبتمبر 2010 قصد تدعيم القطاع الفلاحي، حيث بلغ عدد المستفيدين أكثر من 77 ألف فلاح عبر الوطن بغلاف مالي وصل إلى 37 مليار دينار في انتظار استكمال العملية التي خصص لها غلاف مال قدره 41 مليار دينار" (2).

- التخصيص القطاعي وهو ما يتعارض مع فكرة البنوك الشاملة وتقليص دور الوساطة
- تمويل القطاع المصرفي للتجارة الخارجية ذات الربح السريع عوض تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية
- أزمة الثقة في البنوك الخاصة بعد سلسلة الأزمات التي هزت البنوك الخاصة على غرار بنك الخليفة، الذي كان أول بنك تجاري خاص تم تأسيسه بقرار من مجلس القرض والنقد الحامل رقم 01-98 يوم 25 مارس 1998 قدرت أصوله بـ 1.5 مليار دولار كما بلغ رقم أعماله 400 مليون دولار، مع العلم أن هذا البنك تأسس ضمن مجموعة الخليفة من أكبر المجمعات الخاصة في الجزائر حيث وظفت 14 ألف عامل في 13 شركة تعمل في قطاعات الطيران، السياحة الإعلام، البنوك، وتم سحب الاعتماد منه بقرار من اللجنة المصرفية رقم 03-2003 بعد إعلان إفلاسه مخلفا ثغرات مالية بقيمة

¹ la Banque d'Algérie, rapport 2012, **op.cit**, p80.

2 - بوابة الوزير الأول على الموقع الإلكتروني:

32 مليار دينار جزائري خسائر قدرها 5 مليار دولار للدولة الجزائرية وثاني فضاء البنوك هو بنك التجاري والصناعي الجزائري الذي تم إنشائه بقرار مجلس النقد والقرض في تاريخ 28 جوان 1997 أعتمد من طرف بنك الجزائر في 14 سبتمبر 1998 برأس مال اجتماعي قدر بمليار دينار جزائري في شكل شركة ذات أسهم، واعتبر كبنك إيداع وإقراض وفي أوت 2003 صدر قرار يسحب الاعتماد من البنك وإشهار إفلاسه مخلف ثغرات مالية قدرت بـ 11.66 مليار دينار

ناهيك عن أزمات بنوك خاصة أخرى على غرار مصرف الريان الجزائري، الشركة الجزائرية للبنك، مونابنك، أركو بنك، جينرال ميديتريانيان، يونين بنك، أنترناشيونال بنك... هذه البنوك أفلست بعدة عوامل أهمها: (1)

- عدم التنوع في محفظة النشاط واحترام معايير التوازن المالي بحيث تم تخصيص موارد قصيرة الأجل لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل، بالإضافة إلى التحويلات المالية المفرطة نحو الخارج وكذلك منح أسعار قائدة مرتفعة على الودائع.
- أدى انفتاح القطاع المالي والمصرفي إلى عدم تحديد الشروط والضوابط والمعايير لدخول الخواص للاستثمار في القطاع المصرفي وانعدام الخبرة اللازمة لممارسة الإدارة المصرفية.
- لم تقم اللجنة المصرفية بدورها الرقابي على أكمل وجه وتغاضيها عن عدم احترام قواعد الحذر في إدارة البنوك المفلسة وتدخلها المتأخر بما تسبب في ثقل تكلفة إفلاس البنكين الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري
- إهمال الاهتمام بترقية البنوك الخاصة ودعمها بل اعتبرت دخيلة على القطاع المصرفي

المطلب الثاني: القدرة التنافسية وأسباب الاهتمام بها

وقبل التطرق بإسهاب في المقدرة التنافسية فيجب توضيح بعض المصطلحات.

- المنافسة هي حرية المؤسسة في الدخول إلى السوق أو الخروج منه مع مواجهة المتعاملين الآخرين لتحديد الأسعار وتبادل الخدمات ضمن شروط السوق المحددة مسبقا
- إن معرفة القوى التنافسية ساعد أي مؤسسة على تجد لها مكانا قويا داخل صناعتها أو تجارتها ويقلل تعرضها للهجوم والانتقاد
- التنافسية هي قدرة المؤسسة على مواجهة هذه المنافسة والتفوق عليها.

1 - زكية بوسة، القدرة التنافسية في الخدمات المالية والمصرفية في الجزائر وفق أحكام الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، دار زهران، الأردن، 2014، ص 230،

- الميزة التنافسية فهي تمثل في ذلك الاختلاف والتميز الذي تحوزه المؤسسة على منافسه.
- القدرة التنافسية مفهوم أوسع وأشمل والميزة التنافسية جزء من القدرة التنافسية.

ويستخدم مصطلح القدرة التنافسية على نطاق واسع من جانب العديد من الاقتصاديين والسياسيين وقد بدأ شيوع هذا المصطلح عندما بدأ الرئيس الأمريكي الأسبق "ريجان" بتكوين لجنة لبحث تنافسية الصناعات الأمريكية وتدهور قدرتها التنافسية أمام مثيلتها اليابانية، ثم أنشأ بعد ذلك مجلسا للسياسة التنافسية الأمريكية⁽¹⁾.

ومن هنا يمكن تعريف القدرة التنافسية بأنها قدرة الدولة أو المؤسسة الإنتاجية على توليد ثروة أكبر من منافسيها في الأسواق العالمية، ويرجع الفضل في تطوير مفهوم القدرة التنافسية إلى الفكر الاقتصادي الذي تناول مفهوم الميزة النسبية منذ كتابات آدم سميث، باعتبارها حجر الزاوية في تحديد مسار التجارة الدولية ومجالات التخصص وتقسيم العمل في منتصف السبعينيات برز مفهوم القدرة التنافسية ليحل مكان الميزة النسبية، وأصبح التحدي الكبير يواجه رجال الاقتصاد والإدارة هو كيفية تحويل الميزة النسبية إلى قدرة تنافسية⁽²⁾.

أولاً- مفهوم القدرة التنافسية للبنوك

القدرة التنافسية للقطاع المصرفي ككل هي قدرة القطاع على المحافظة على حصته في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية والعمل على زيادة حجم أرباحها، من خلال التنوع في عملياته وخدماته المصرفية المقدمة للعملاء وتطوير هذه المعاملات والخدمات بما يتلاءم مع أدواق العملاء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

أما القدرة التنافسية للبنك هي عملية ديناميكية تتغير باستمرار بتغير مكوناتها الذاتية والتي تشمل الموارد البشرية الموارد التقنية، ويعتبر البنك قادراً على المنافسة إذا استطاع المحافظة على حصته في السوق أو زيادتها عبر الزمن، غير أن تكوين وتنمية قدراتها التنافسية يتوقف على تكامل العناصر

1 - شاكر تركي إسماعيل، أثر جودة المنتج وسعره وقيمتها المدركة على القدرة التنافسية لشركات الأدوية الأردنية (من وجهة نظر المستهلك الأردني)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 26، كانون الثاني 2012، ص72.

2 - المرجع السابق والصفحة السابقة.

والمقومات التي تتعامل معها الإدارة من خلال مدخل النظم⁽¹⁾ فالخصائص المميزة لها هي الموقع في السوق والقيام بأداء أعمالها من خلال تقديم وتطوير خدماتها الحالية والجديدة.

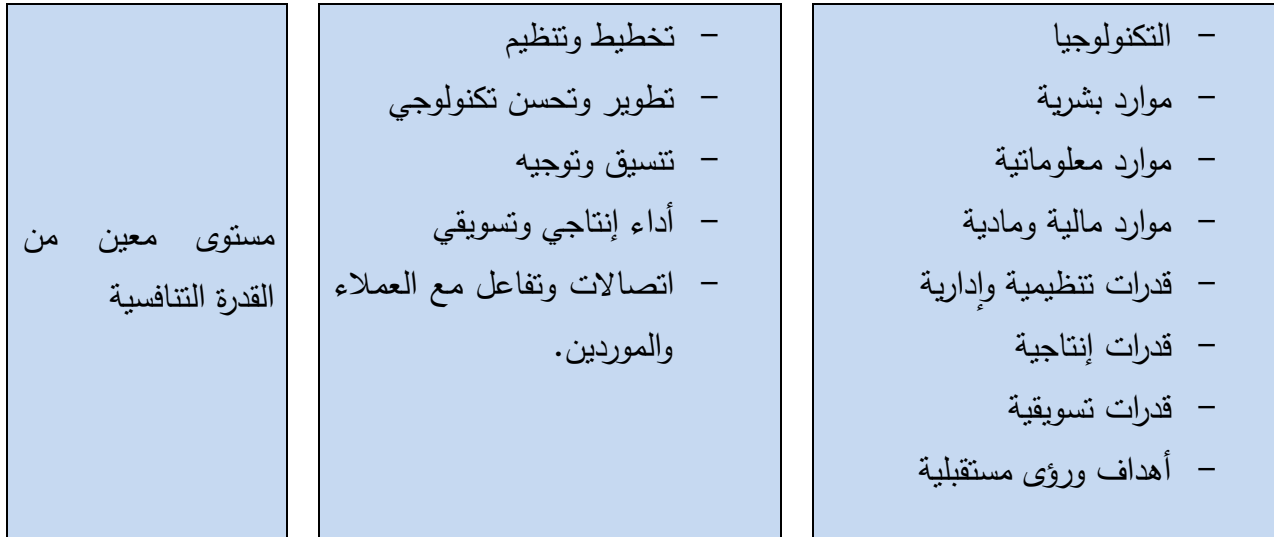
كذلك يمكن النظر للقدرة التنافسية على أنها "هي القدرة على مواجهة المنافسين وزيادة حصص السوق" بينما يراها العملاء على أنها جاذبية المنتج أو الخدمة التي يقدمها المؤسسة البنكية وتجعل العميل يفضلها عن غيرها⁽²⁾.

وتتمثل القدرة التنافسية في النماذج التالية:

- الجودة الأعلى للمنتجات والخدمات.
- الوقت الأقل في الإنتاج والتسليم للعمليات.
- العناية بخدمة وحل مشكلات العملاء.
- المرونة في الإنتاج والتسويق وعلاقات العملاء.

ويمكن تنمية القدرات التنافسية بالعوامل كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 5-3 : نظام تكوين وتنمية القدرة التنافسية



المصدر: محمود أحمد التوني، مرجع سبق ذكره، ص 43.

1 - مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كأسلوب لتحقيق الميزة التنافسية للبنوك، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 15، ص 57.

2 - بلال خلف السكارنة، دور العلاقات العامة في تعزيز القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال دراسة تحليلية على البنك الوطني العماني، مجلة الإدارة، الاردن، العدد 130، السنة 34، سبتمبر 2012، ص 21.

فيمكن القول أن القدرة التنافسية في البنوك هي المهارة أو التقنية المتميز الذي يتيح للبنك إنتاج خدمات ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه المنافسون، مما يؤكد تميزها واختلافها عن هؤلاء المنافسون من جهة نظرا العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تفوق على ما يقدمه لهم المنافسين الآخرين.

ثانيا- أسباب التنافسية الاهتمام القدرة التنافسية

ترجع الأسباب التي جعلت التنافسية الركن الأساسي في نظام الأعمال المعاصرة إلى عوامل متعددة من أهمها:⁽¹⁾

- ضخامة وتعدد الفرص في السوق العالمي بعد أن انفتحت الأسواق أمام حركة تحرير التجارة الدولية نتيجة OMC.
- وفرة المعلومات عن الأسواق المالية والسهولة النسبية في متابعة وملاحقة المتغيرات نتيجة تقنيات المعلومات والاتصالات، وتطوير أساليب بحوث السوق والشفافية النسبية التي تتعامل بها المنظمات الحديثة في المعلومات المتصلة بالسوق وغيرها من المعلومات ذات الدلالة على مراكزها التنافسية.
- سهولة الاتصالات وتبادل المعلومات بين المنظمات المختلفة وفيما بين وحدات وفروع المنظمة الواحدة، بفضل شبكة الانترنت وغيرها من آليات الاتصالات الحديثة.
- تدفق نتائج البحوث والتطورات التقنية وتسارع عمليات الإبداع والابتكار بفضل الاستثمارات الضخمة في عمليات البحث والتطوير، ونتيجة للتحالفات بين المنظمات الكبرى في هذا المجال.
- مع زيادة الطاقات الإنتاجية وارتفاع مستويات الجودة والسهولة النسبية في دخول منافسين جدد في الصناعات كثيرة الأسواق وتحول السوق إلى سوق مشتري تتركز القوة الحقيقية في العملاء الذين انفتحت أمامهم فرص الاختيار والمفاضلة بين بدائل متعددة لإشباع رغباتهم بأقل وبأيسر الشروط ومن ثم تصبح التنافسية هي الوسيط الوحيد للتعامل في السوق من خلال العمل على اكتساب وتنمية القدرات التنافسية.

1 - محمد سمير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 140.

المطلب الثالث: مؤشرات القدرة التنافسية.

أهم مؤشرات القدرة التنافسية كما يلي:

أولاً- الربحية

تسعى البنوك لتحقيق أقصى حد من الأرباح على نشاطها التي تقوم بها سواء من خلال عمليات الإقراض والاستثمار والعمولات على الخدمات التي تقدمها للعملاء والربح هو ضرورة ملحة للبنوك، حتى تتمكن من مقابلة المخاطر التي يتعرض لها وكلما زادت الربحية زادت الثقة في البنك.

ثانياً- التكلفة

تعتبر التكلفة في البنك مؤشراً لتنافسية البنوك بالقياس مع مثيلاتها في القطاع، إذ أن ارتفاع التكلفة يعني أن المؤسسة البنكية لديها مشكلة في قدرتها التنافسية، وقد يعزى ذلك إلى عدة أسباب لعل أهمها انخفاض إنتاجيتها⁽¹⁾.

ثالثاً- الحصة السوقية

تعتبر حصة المؤسسة في التعامل فيه مؤشر من مؤشرات القدرة التنافسية، وتعكس هذه الحصة نطاق أسواق المؤسسة، إذا كان التعامل قاصر على الأسواق المحلية فقط، أو يمتد إلى الأسواق الخارجية ومقدار هذا التعامل، فقد تكون المؤسسة في وضعية تكون من خلالها تحقيق الربحية⁽²⁾.

رابعاً- معدل الإنتاجية الكلية

يدل معدل الإنتاجية الكلية على مدى فاعلية المؤسسة وبذلك يمكن للمؤسسة قياس قدرتها التنافسية من خلال مقارنة معدلات إنتاجيتها الكلية بإنتاجية منافسيها، وهو مؤشر على قدرة استخدام المؤسسة لموجوداتها بفاعلية ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بارتفاع مستوى الطلب الكلي على ما تقدمه من منتجات تفي باحتياجات العملاء، ولا يكون ذلك في سوق تنسم بالمنافسة إلا بارتفاع الحصة السوقية

1 - سامي احمد الصمادي، تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية للفترة 2000-2009، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 09، العدد 01، 2013، ص 99.

2 - إبراهيم براهيمية، تدنية التكاليف كأسلوب هام لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاتها بالشلف ECDE، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2011، ص 102

والتي يمكن للمؤسسة من خلالها الوصول إلى نقطة اقتصاديات الحجم الكبير التي تأتي عندما تكون التكاليف الكلية أقل ما يمكن.

خامسا - خدمات الزبائن

والذي يمثل مقدار قدرة البنوك على تقديم خدماتها للزبائن بأفضل وأحسن الطرق وباستخدام أفضل الوسائل التكنولوجية وبأسرع وقت ممكن ومقدار سرعة الاستجابة لحاجات ورغبات الزبائن⁽¹⁾.

سادسا - الجودة

يتضح مما سبق أن القدرة التنافسية لمنشأة ما لها صلة وثيقة بالمحيط الذي ننشط فيه وكي تتمكن المؤسسة من تعزيز قدرتها على المنافسة يجب الانتباه جيدا للبيئة المحيطة بكافة متغيراتها مع الأخذ بعين الاعتبار كل العوامل التي تعزز هذه القدرة وهذا ما يضمن للمؤسسة النمو والاستمرارية.

المطلب الرابع: القدرات التي تشكل القدرة التنافسية ومعاييرها

تتألف القدرة التنافسية من مجموعة من القدرات الفرعية تمس نواحي مختلفة تسويقية -تمويلية- بشرية - قيادية -معلوماتية، إضافة إلى معاييرها التي تعتبر كمؤشر لجودة الإدارة في البنك.

أولا- معايير القدرة التنافسية للبنوك

تتعدد معايير القدرة التنافسية للبنك والتي يمكن اعتبارها من زاوية أخرى أحد مؤشرات جودة الإدارة ويمكن تحديد أهم هذه المعايير كما يلي:

- مدى تبني مفهوم وأسلوب إدارة الجودة الشاملة؛
- مدى الاهتمام بالتدريب المستمر للعاملين وحجم المخططات التي ترصد لذلك؛
- مدى الاهتمام ببحوث التطوير المستمر؛
- مدى وجود توجه تسويقي أي استلهاج حاجات ورغبات العملاء كأساس لتصميم أهداف وإستراتيجيات وسياسات الأداء المصرفي والخدمة المصرفية إضافة إلى السعي المستمر للاستجابة لهذه الحاجات والرغبات والتكيف مع متغيراتها؛
- مدى زرع وتنمية روح الفريق الواحد مع مختلف مستويات البنك؛

1 - بلال خلف السكارنة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

- مدى توفر العمالة المصرفية المؤهلة؛
- مدى استخدام أحدث تكنولوجيا الصناعة المصرفية؛
- الحصة السوقية للبنك ونسبتها إلى إجمالي الحصة السوقية للجهاز المصرفي؛
- القدرة على التعامل مع المتغيرات البيئية المحلية والعالمية.

ثانيا- القدرات التي تشكل منها القدرة التنافسية للبنك

يمكن تلخيص أهم القدرات التي تشكل القدرة التنافسية في البنك في الجدول رقم 3-5

الجدول رقم 3-5: القدرات التي تتشكل منها القدرة التنافسية للبنك

النتيجة	القدرات المتاحة للبنك
قدرة تنافسية تحقق التميز على المنافسين وتخلق مركزا وقيمة تنافسية للبنك	<p>1. قدرات معلوماتية: تتمثل في نظم المعلومات والاتصالات الفعالة ورصد المصرفة المتاحة عن عناصر نظام الأعمال ومتغيرات السوق.</p> <p>2. قدرة تنظيمية: التنظيم الهيكلي المرن المبني على أساس معلوماتي والمتفتح على البيئة.</p> <p>3. قدرة إنتاجية: الطاقات الإنتاجية والنظم والإمكانيات البحثية والتطويرية القادرة على إنتاج سلع وخدمات متميزة.</p> <p>4. قدرة تمويلية: الموارد المادية والمالية المناسبة.</p> <p>5. قدرة تسويقية: أساليب وإمكانيات الاتصال بالسوق والوصول إلى العملاء لتحقيق تدفق السلع والخدمات إليهم بحسب متطلباتهم وفقا لتوقعاتهم.</p> <p>6. قدرة بشرية: الموارد البشرية المدربة والمتحمسة والطاقات الذهنية المبدعة والراغبة في المشاركة.</p> <p>7. قدرة قيادية: القيادات المتفوقة ذات الرؤية والالتزام بالابتكار والتطوير والمرونة.</p>

المصدر: مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كأسلوب لتحقيق الميزة التنافسية للبنوك، مرجع سبق ذكره، ص58.

المبحث الرابع : متطلبات تدعيم القدرة التنافسية في البنوك في البنوك الجزائرية

نتناول في ها المبحث ثلاث نقاط الأولى نخصصها للاستراتيجيات التنافسية في البنوك، والثانية نحاول التطرق فيها إلى طرق دعم القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية عن طريق إدخال التكنولوجيا الحديثة وتطوير القدرات التنظيمية والإدارية، والنقطة الثالثة نبرز فيها أهمية تطوير الخدمة المصرفية في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

المطلب الأول: الاستراتيجيات التنافسية في البنوك

بات من الأولوية قبل التطرق إلى الاستراتيجيات التنافسية في البنوك وجب الإشارة إلى القوى المؤثرة على المنافسة في البنوك، حيث يرى M PORTER أن المنافسة في أي صناعة ما هي إلا محصلة لخمس قوى التنافس هذه القوى هي التي تتحكم فيها وتؤثر في درجتها

1- تهديدات المنافسين الجد

إن دخول أي منافس جديد للصناعة المصرفية يعد خطر على البنك وله مفعول سلبي لا هذا الدخول يؤدي إلى: (1)

- تزايد الصراع على الحصة السوقية المحدودة؛
- ارتفاع إجمالي الطاقة الإنتاجية وزيادة مستوى العرض ما يؤثر على السعر والربحية؛
- تبدل موازين القوى في الصناعة المصرفية لان القادمين الجدد يأتون بأفكار وطرق ومعارف جديدة.

2- المنافسة بين البنوك المحلية

الذي يهم هنا هو عدد وقدرة المنافسين إذا كانت تواجه عدد من المنافسين وكان بالإجمال يقدمون خدمات جيدة فان هذا على الأرجح سيقبل من قوتك التنافسية لان العملاء أكيد سيتجهون نحو الخدمة الجيدة

1 - مدونة صنهات على الموقع التالي:

3- تهديدات الخدمات البديلة

تؤثر الخدمات البديلة على مستوى رغبة الزبائن في شراء المنتجات، حيث كلما استطاعوا العثور على أحد غيرك يؤمن ما يحتاجه بصورة أفضل فإن هذا بالتأكيد سيضعف قدرة التنافسية ويقلل من جاذبية خدماتك.

4- قوة المساومة لدى الزبائن

تعتبر من أهم القوى المؤثر على التنافسية في البنوك وتتجلى ذلك من خلال قدرتهم على المساومة وتأثيرهم على ربحية البنك إما بمطالبة بخفض الأسعار أو خدمات جديدة أو تطوير الخدمة.

5- القوة التفاوضية للموردين

وتعنى ازدياد قدرة الموردين على الضغط على البنك وتزداد قدرتهم التفاوضية عندما يزودون البنك بمورد مهم لا يمكن الاستغناء عنه.

الجدول رقم 5-4 الاستراتيجيات التنافسية في البنوك

الميزة التنافسية	الإستراتيجية التنافسية	حجم السوق المستهدف	
إدراك الزبائن لانخفاض أسعار منتجات المؤسسة عن منافسيها	القيادة في التكلفة	جميع قطاعات السوق	
إدراك الزبائن الشيء الفريد الذي تقدمه المؤسسة	التمييز		
إدراك الزبائن في قطاع المؤسسة الشيء الفريد الذي تقدمه المؤسسة	التركيز	قطاع معين في السوق	

المصدر: عبد الرحيم ليلي، اثر جودة الخدمات المصرفية في اكتساب الميزة التنافسية للبنوك دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 09، 2013، ص 77.

تندرج تحت عنصر الميزة أو القدرة التنافسية ثلاث محاور أساسية التكلفة والجودة والسعر، حيث يمكن للبنوك أن تكون لها ميزة أو قدرة تنافسية في إحدى تلك العوامل أو كلها

وتعرف على أنها مجموعة من النظريات تؤدي إلى تحقيق ميزة متواصلة ومستمرة عن المنافسين وتشمل إستراتيجيات التنافس الإستراتيجيات التالية:

- إستراتيجية قيادة التكلفة
- إستراتيجية التمييز
- إستراتيجية التركيز

وفيما يلي شرح لهذه الإستراتيجيات:

أولاً- إستراتيجيات قيادة التكلفة

إن هذه الإستراتيجية تهدف إلى تكلفة أقل بالمقارنة مع المنافسين، وهناك عدة دوافع تشجع الشركات على تحقيق التكلفة الأقل، وهي توفر اقتصاديات الحجم الكبير، الخبرة، وجود فرص مشجعة على تخفيض الكلفة وتحسين الكفاءة.

وتحقق هذه الإستراتيجية عدد من المزايا الجذابة للمؤسسات المنتجة بأقل تكلفة وهي:

- تكون الشركة المنتجة في أفضل موقع من حيث المنافسة على أساس السعر.
- الشركة المنتجة بتكلفة أقل سوف تتمتع بحصانة ضد العملاء الأقوياء حيث لا يمكنهم المساومة على تخفيض الأسعار.
- في حالة دخول منافسين جدد يمكن للشركة المنتجة بتكلفة أقل من استخدام تخفيضات السعر في مواجهة المنافسين الجدد.

ثانياً: إستراتيجية التمييز

هناك العديد من المداخل لتمييز منتج إحدى الشركات عن الشركات المنافسة وهي: تشكيلات مختلفة للمنتج، سمات خاصة بالمنتج، تقديم خدمة ممتازة، جودة متميزة، وثوق المنتج، الريادة التكنولوجية وأخيراً السمعة الجيدة.

يمكن تحقيق ذلك بعدة طرق نذكر منها:¹

1 - عبد الرحيم ليلي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

- تقديم خدمات مصرفية تكميلية جديدة غير معلومة للمنافسين؛
- جعل حصول العملاء على الخدمات المصرفية أكثر سهولة؛
- التطوير المستمر لجودة الخدمات المصرفية الحالية

ثالث- إستراتيجية التركيز

تهدف إستراتيجية التركيز أو التخصص إلى بناء ميزة تنافسية والوصول إلى موقع أفضل في السوق، من خلال إشباع حاجات خاصة لمجموعة معينة من المستهلكين، أو بواسطة التركيز على موقع جغرافي محدود، أو التركيز على استخدامات معينة للمنتج.

فالسمة المميزة لإستراتيجية التركيز هي تخصص الشركة في خدمة نسبة معينة من السوق الكلي وليس كل السوق.

يمكن تحقيق الميزة التنافسية في إستراتيجية التركيز من خلال:

- تقديم منتجات وخدمات مصرفية بأسعار اقل؛
- تقديم منتجات وخدمات متميزة بالمقارنة مع المنافسين⁽¹⁾.

المطلب الثاني: طرق دعم القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

رغم التحسن الذي حققه الجهاز المصرفي الجزائري في السنوات الأخيرة، إلا أن الفترة المقبلة تختلف كليا ظروفها ومتطلباتها عن الفترة الماضية، إذ أن المنافسة ستكون أقوى مع احتمال إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يترتب عنه من تحرير الخدمات المالية واندماج الأسواق المحلية ضمن السوق الدولي، إذ سيخلق مناخا أكثر خطورة حيث أصبح العمل المصرفي ليس مقتصرًا على العملاء المحليين فقط، إضافة للانفتاح على العالم من خلال الثورة التكنولوجية ومنه يتطلب تنمية القدرة التنافسية للبنوك تحقيق التمايز في المؤسسات المصرفية الجزائرية رفع مستوى أدائها وجودة منتجاتها وخدماتها من خلال التركيز على مجموع من العناصر:⁽²⁾

1 - نفس المرجع، الصفحة السابقة

2 - حمداوي وسيلة، الجودة ميزة تنافسية في البنوك التجارية، مديرية النشر لجامعة قالم، الجزائر، 2009، ص 137-138-140.

أولاً- إدخال التكنولوجيا الحديثة

تعتبر التكنولوجيا من أهم العناصر التي يمكن إدخالها في البنك التجاري لتحقيق التطوير كميزة تنافسية حيث يمكن إحداث التطور عبر تصميم منتجات أو خدمات جديدة كذلك حيث تساعد التكنولوجيا البنك على القيام بالعمليات التالية:

- تسهيل العمليات البنكية وتقليل الأخطاء.
- تدفق نتائج البحث والتطوير ومساعدة البنك على خلق وإبداع منتجات جديدة أو خدمات جديدة أو تطوير المنتجات الحالية.
- القيام بدراسات السوق لمعرفة احتياجات ومتطلبات العملاء.
- تحديد العمليات والمهام المختلفة.
- تراكم الخبرة في التكنولوجيا بما يؤدي إلى زيادة حجم العمليات البنكية وتحسين نوعيتها.

ثانياً- الضغط على التكاليف:

يعتبر سومبتير التطور على أنه مزج عناصر الإنتاج بطريقة مختلفة وذلك بواسطة الإبداع حيث يمكن تحقيق التمايز عبر التقليل أو الضغط على تكاليف الإنتاج والتكاليف الأخرى المباشرة وغير مباشرة من خلال القيام بمختلف المهام اليومية ويمكن تحقيق ذلك عبر:

- الإنتاج بأدنى تكلفة من خلال تنظيم المهام وتوزيعها بطريقة متناسقة وملائمة (تحقيق التوافق بين الأشخاص والوظائف).
- تحسين نوعية العمليات عبر تبسيطها ونزع التكرار منها.
- تحقيق أعلى إنتاجية عمل عبر تكوين الأشخاص وتحفيزهم.
- الاهتمام بالمهام التي لها صلة مباشرة بالعملاء.

ثالثاً- إدخال التقنيات الحديثة في التسويق

إن وظيفة التسويق هي التي تحدد احتياجات ومتطلبات العملاء عبر القيام بدراسة السوق والجودة وهي تسعى إلى الإجابة على هذه المتطلبات بطريقة ملائمة لما يتطلبه العميل حتى يتم تحقيق الرضا والولاء من طرف العميل ومن أهم الأهداف المنظرة من وظيفة التسويق كما يلي:

- دقة الاستجابة لطلبات العميل.
- الاستجابة السريعة والملائمة بشكل ملائم

- تسعير الخدمات المتاحة بشكل ملائم
- إدخال منتجات وخدمات جديدة وخلق الطلب عليها.
- تسهيل إمكانية اتصال العميل بالبنوك.

رابعاً- تطوير القدرات التنظيمية والإدارية

إن تطوير الهياكل التنظيمية المناسبة والأساليب الإدارية الملائمة ووضع النظم التي تتسق المعلومات والمعارف وإلى غير ذلك لا يكفي لإدخال التغيير الجذري المناسب كاختيار القيادة التي لها القدرات اللازمة لإحداث التغيير أمر ضروري ويتم ذلك من خلال اختيار الكفاءات التي لها المعرفة والخبرة اللازمة والقدرة على التكيف وإدارة التغيير ومن أهم المواصفات التي يجب أن تتوفر لدى القائد في العصر الحالي.

- القدرة على الخلق والإبداع والقدرة على التنبؤ بالتغيرات في المحيط الخارجي والتكيف معها.
- القدرة على الوقوف تجاه المخاطر.
- القدرة على تحويل فكرة إلى فرصة ناجحة.

إضافة إلى ما سبق نجد:

خامساً- تطوير الموارد البشرية

لان الموارد البشرية هي أثن أصول البنك وعلى البنك تخصيص استثمارات كافية لتعزيز إنتاجية هذه الموارد، فقد أصبحت المعرفة أهم من رأس المال والمعرفة تكون أساسا في عقول البشر، ومنه ازدادت الحاجة إلى المدير والموظف الكفاء على رأس مال قائمة احتياجات البنك لتعزيز القدرة التنافسية، وبذلك يتعين اعتبار العاملين كراس مال فكري أثن موارد البنك فبإمكانهم توليد الأفكار وتتطور الابتكارات وتصاغ الاستراتيجيات، ويتجسد الاهتمام المطلوب بالموارد البشرية والاختبار والتدريب والتحفيز وتقييم الأداء وتخطيط المسار الوظيفي.

سادساً- القدرة على التأقلم

وذلك بمواكبة أو حتى استباق المتغيرات المتلاحقة في البيئة المحيطة للبنك، فالبيئة المعاصرة ديناميكية وسريعة التغيير فعامل السرعة في تحديد الأهداف وتنفيذها يعتبر عاملا مهما لتكيف مع المتغيرات.

المطلب الثالث: أهمية تطوير الخدمة المصرفية في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية

تمثل الميزة التنافسية القاعدة الأساسية التي يركز عليها أداء البنوك، حيث تميز بها الخدمة بمجموعة من الخصائص التي تضمن لها التفوق على منافسيها، فالميزة التنافسية هي القدرة على تحقيق احتياجات ورغبات العملاء، باعتبار أن العميل هو الحكم في السوق فأرضائه يعتبر الهدف الأساسي الذي يسعى إليه البنك، ومنه فالميزة التنافسية تعني تقديم منتجات متميزة عما يقدمه المنافسون في السوق وإرضاء العملاء بشكل يختلف أو يزيد عنهم.

تتميز الميزة التنافسية للخدمة البنكية بالخصائص التالية: (1)

- أن يتولى الزبون نفسه تقييمها فالميزة التي لا يقدرها الزبون لن ينتج عنها أي زيادة في الأرباح؛
- أن تكون قابلة للإحلال أو الاستبدال وتحدث قابلية الإحلال عندما يستطيع المنافس استخدام ميزة مشابهة؛
- توفر الموارد والإمكانيات التي تمكنها من تقديم الميزة التنافسية؛
- أن تتصف الميزة التنافسية بصفة الدوام بما يعني صعوبة تقليدها.

تعد الخدمة المصرفية كأسلوبا فعالا تنافسيا تستعمله البنوك كوسيلة لتمييز خدماتها عن منافسيها لتحقيق ميزة تنافسية ويتطلب التنافس اعتمادا على تطوير الخدمة المصرفية عدة مقومات أهمها: (2)

- استلهم حاجات العملاء وتوقعاتهم باعتبارها أساس لتصميم الخدمة وكافة الوظائف والنظم داخل البنك أي اعتبار العميل المحور الرئيسي الذي تدور حوله كل إستراتيجيات البنك؛
- جعل تطوير الخدمة المصرفية المقدمة المحور الأساسي لعمل الإدارة العليا للبنك؛
- زرع وتنمية ثقافة الجودة والتطوير لدى كل العاملين بالبنك؛
- اختيار وتدريب وتحفيز العاملين لتقديم أداء متميز قائم على الإبتكار البنكي؛
- تبني فلسفة تأكيد الجودة والتطوير من المنبع والأداء السليم من المرة الأولى بدلا من تبني فلسفة مراقبة الجودة؛

1 - مصطفى محمد محمود، التسويق الاستراتيجي للخدمات، دار المناهج، عمان، 2010، ص ص 93-94

2 - بريش عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة شمال إفريقيا، العدد 03، ص ص 259-260.

- استخدام البنوك بتكنولوجيا المعلومات في تصميم وتقديم الخدمات المصرفية تكون ذات جودة عالية تساهم في اكتساب البنك لمزايا تنافسية تعمل على زيادة ولاء المستهلك ودفعه للاستمرار في التعامل معه.

إن تطوير الخدمات المصرفية تؤدي إلى تحقيق جملة من المزايا:

- تحقيق ميزة فريدة عن بقية البنوك وبالتالي مواجهة الضغوط التنافسية؛
- الدقة الكاملة التي لا تترك مجالاً للقصور أو احتمال الخطأ؛
- الفعالية الإشباعية المتناهية التي تحقق الرضا التام للعميل؛
- تحمل تكاليف أقل بسبب قلة الأخطاء في الأعمال المصرفية؛
- إن الخدمة المتميزة تتيح الفرصة لبيع خدمات مصرفية إضافية؛
- الخدمة الجيدة تجعل من العملاء بمثابة مندوبي البنك في توجيه وإقناع عملاء جدد.

تظهر أهمية الميزة التنافسية من خلال مساهمتها الكبيرة في تعزيز قدرة البنك على المنافسة، وذلك من خلال تقديم خدمات متطورة تضمن التكلفة المنخفضة وذات جودة ومرونة عالية وذات اعتمادية وسرعة، وبالتالي البنك سوف يحقق إنتاجية عالية ويحصل على حصة سوقية كبيرة ومركز تنافسي أفضل، مما يؤدي إلى تعظيم أرباحها وصولاً إلى تعزيز العلاقات مع الزبائن

خلاصة

لقد أصبح تطوير الخدمات المصرفية ضرورة حتمية تنتج من الظروف المتغيرة والتحول التي يشهدها العالم الآن وعلى رأسها العولمة المالية، وما تحمله من منافسة قوية بالإضافة إلى وجود العديد من محفزات التطوير الأخرى كفرص وتهديدات المرتبطة بالتطور الهائل في مجال الاتصالات والمعلومات وارتفاع تطلعات الزبائن حيث صار مستوى تطوير الخدمة هو معيار الاختيار بين البنوك بالنسبة للزبائن وليس ولاء الزبون للبنك.

يعتبر التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي، حيث اهتمت البنوك بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات وتطويرها بكفاءة عالية، إذ هذه التكنولوجيا تعمل على تطوير الخدمات التي تمثل محورا هاما في أية إستراتيجية يتبناها المصرف لمواجهة التحديات، وبمقتضيات التغيير وصولا إلى تدعيم بقاءها في السوق، ولذلك فإن قدرة المصرف على التكيف مع المستجدات تعتبر إحدى المؤثرات الرئيسية في إستراتيجيته ومن هنا فإن الإدارة المصرفية تجد نفسها أمام حتمية التطوير والابتكار.

تتعد طرق تطوير الخدمة المصرفية التي تقدمها المصاريف والتي يمكن أن تتم بإضافة خدمات مصرفية جديدة إلى الخدمات الحالية عن طريق تنويع خطوط الخدمات المصرفية المقدمة أو التطوير بالإضافة والابتكار إضافة إلى التطوير بالتعديل في الخدمات الحالية من حيث الشكل أو المضمون أو الخصائص أو عن طريق دمج أكثر من خدمة.

تعد الخدمة المصرفية أسلوبا فعلا تنافسيا تستعمله البنوك كوسيلة لتمييز خدماتها عن منافسيها ومدخل من مداخل تحسين القدرة التنافسية للبنوك، التي هي في حقيقتها عملية ديناميكية تتغير باستمرار بتغير مكوناتها الذاتية والتي تشمل الموارد البشرية الموارد التقنية، ويعتبر البنك قادرا على المنافسة إذا استطاع المحافظة على حصته في السوق أو زيادتها عبر الزمن، غير أن تكوين وتنمية قدراتها التنافسية يتوقف على تكامل العناصر والمقومات التي تتعامل معها الإدارة من خلال مدخل النظم فالخصائص المميزة لها هي الموقع في السوق والقيام بأداء أعمالها من خلال تقديم وتطوير خدماتها الحالية والجديدة.

أما فيما يخص المنافسة في القطاع المصرفي الجزائري فمنذ صدور قانون النقد والقرض 90-10 من 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، بما يتضمنه من تحرير النشاط المصرفي وإلغاء مبدأ التخصص المصرفي، بات المجال مفتوح للتنافس بين مختلف المصارف فيما يتعلق بالنشاطات والأعمال البنكية، إلا أن الفترة المقبلة تختلف كليا ظروفها ومتطلباتها عن الفترة الماضية، إذ أن المنافسة ستكون أقوى مع احتمال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يترتب عنه من تحرير الخدمات المالية

واندماج الأسواق المحلية ضمن السوق الدولي، إذ سيخلق مناخا أكثر خطورة حيث أصبح العمل المصرفي ليس مقتصرًا على العملاء المحليين فقط، إضافة للانفتاح على العالم من خلال الثورة التكنولوجية، ومنه يتطلب تنمية القدرة التنافسية للبنوك تحقيق التمايز في المؤسسات المصرفية الجزائرية ورفع مستوى أدائها وتطوير منتجاتها الخدمية.

الْحَاتِمَةُ

يهدف موضوع أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، إلى دراسة أهم الاستراتيجيات التي تبنتها البنوك من أجل مواجهة التحديات التي فرضتها العولمة المالية، ومن نقطة أخرى كيف يمكن أن نوظف هذه التوجهات في تطوير الخدمة المصرفية التي تعد إحدى سبل تحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

العولمة المالية عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة لرؤوس الأموال تتلشى في ظلها كل أشكال الحواجز (جغرافية، قانونية، تنظيمية)، لتسود بذلك حرية التدفقات المالية من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف صيغ رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، في البحث على أعلى مرودية لتلك الأموال، والنظام المالي الدولي يمثل سوق شامل وموحد لرؤوس الأموال يتعامل بالمنتجات المالية الشاملة، والتي هي نواة العولمة المالية حيث هذا السوق يتميز ب: وحدة مكانية؛ وحدة زمنية؛ وحدة العمليات.

تعد البنوك من المؤسسات المالية الحيوية التي تلعب دورا رياديا في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة الاقتصادية للدولة بعنصرها المالي والنقدي،، هذا الأمر يتطلب تفعيل هذه المؤسسات لرفع كفاءتها الإنتاجية وتطوير فعاليتها الإدارية، ومن هذا المنطلق بادرت الجزائر بجملة من الإصلاحات المصرفية على غرار قانون النقد القرض.

اختبار الفرضيات

- تعمل العولمة المالية على تطوير النظم المالية حيث يؤدي فتح القطاع المالي والمصرفي أمام الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة المنافسة، مما يؤدي إلى رفع كفاءة وأداء المؤسسات المالية والمصرفية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛
- تعتبر عمليات التحرير المالي الغير مضبوطة وفق إجراءات وقواعد احترازية محددة وفعالة ستؤدي حتما إلى حدوث اختلالات كبيرة وتسبب أزمات ثقة تجر إلى انهيار المنظومة المصرفية بأكملها، وخير دليل على ذلك أزمة البنوك الخاصة في الجزائر، إذ أن الجهاز المصرفي الوطني لم يقم بدراسات كافية تحضيرا لسياسات التحرير المصرفي وكان بعيدا عن توصيات لجنة بازل، إضافة إلى تساهله مع القطاع الخاص الذي يفتقد إلى الخبرة الكافية والوعي بمخاطر هذا النشاط وأبعاده، مما

أدى إلى ظهور أزمة مصرفية حقيقية، وما زاد الطينة بلة هو صمت الحكومة الجزائرية حيال القضية في البداية ولم يتحرك تشريعيا إلى بعد تقاوم وتأزم الأمر وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛

- الاندماجات في قطاع الخدمات المصرفية سواء على الصعيد المحلي وعبر الحدود، هي واحدة من الاتجاهات الرئيسية لهذا القطاع في العولمة المالية، نتيجة للحاجة الملحة للبنوك لوفورات الحجم والنطاق في بيئة أكثر انفتاحا، وينعكس من خلال زيادة عمليات الدمج والتملك، سواء في البلدان المتقدمة والاقتصاديات الناشئة، هذه العملية من شأنها التأثير فير تغيير هيكل ملكية المصارف المحلية، وهو ما يؤكد الفرضية الثالثة؛

- إن الهدف الرئيسي من عملية تطوير الخدمات المصرفية هو مسايرة العولمة المالية وما تفرضه من تحديات، إلا أننا نلتزم أهداف أخرى منها محاولة تلبية تطلعات ورغبات الزبائن وجذب المزيد من المتعاملين، من أجل زيادة حصة المصرف السوقية بغية اكتساب القدرة على الاستمرار والتواصل السليم في السوق، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة؛

- تمثل تطوير الخدمات المصرفية مدخل لتدعيم القدرة التنافسية للبنوك، ومحورا هاما في أية إستراتيجية يتبناها المصرف لمواجهة التحديات وبمقتضيات التغيير، وصولا إلى تدعيم بقاءها واستمراره في السوق، ولذلك فإن قدرة المصرف على التكيف مع المستجدات تعتبر إحدى المؤثرات الرئيسية في بقاءه، ومن هنا فإن الإدارة المصرفية تجد نفسها أمام حتمية التطوير والابتكار، وهو ما يؤكد الفرضية الخامسة.

النتائج

من خلال هذا البحث وصلنا إلى جملة من النتائج:

- تؤدي العولمة المالية إلى تحسين الوظائف المرتبطة بالأسواق المالية من طريق تحسين نجاعة هذه الأسواق إضافة إلى تنويع المحفظة من خلال توسع فضاءات الاختيارات التي يريدها كل الفاعلين بما فيها مستثمرين ومدخرين، والتي ترمي إلى تحسينها محليا ودوليا، فمخ الموارد المالية ونجاعة وسائل الإعلام يرتبط بفكرة السعر؛

- تعتبر المؤسسات الاقتصادية العابرة للحدود، وإحدى السمات الأساسية للنظام العالمي الجديد وقاطرة نحو الاندماج العولمي، فبحكم ضخامة مركزها المالي والسيطرة المحكمة على اقتصاد العالم وتسييره

- بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى فاستفادت من التحرير التجاري لتسويق منتوجاتها وتخصيص مواردها في إطار نظرية تقسيم العمل، وعولمة الإنتاج وتحريك أموالها بغرض البحث على فرص استثمار أحسن دون مراعاة أي حدود في إطار ما يسمى بالعولمة المالية؛
- ظهور الصيرفة الشاملة وتحول معظم البنوك إليها رغبة في مواكبة العصر، وكنتيجة لذلك اقتحمت البنوك أعمال التامين وغيرها من أنواع الخدمات المالية؛
 - إجراءات التحرير المصحوبة ببرامج الخصوصية تخلق بيئة مشجعة للنشاط الخاص ومما يؤدي إلى جذب كبير لرؤوس الأموال التي يحتفظ بها المقيمون في البنوك الخارجية وهو ما يؤكد أن العولمة المالية تحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج؛
 - يعتبر تجاوز الجهاز المصرفي مع هذه الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات مرهون بمجموعة من المحددات كمستوى العمالة ومدى توافر التكنولوجيا المصرفية والبنية التشريعية المنظمة للجهاز المصرفي وحجم السوق المحلي ومدى التزام البنوك المحلية بمعايير العمل المصرفي الدولي؛
 - نتيجة التطور المصرفي الذي تشهده الصناعة المصرفية على صعيد الأدوات المالية المستخدمة، وتزايد نشاط البنوك وبحثها المتواصل عن عوائد مرتفعة ظهرت بيئة مصرفية تتسم بالاستقرار تكتنفها مخاطر عديدة، الأمر الذي تطلب تطوير مستمر لآليات العمل المصرفي الرقابي، بما يواكب تطوراته ذات الأمر نفسه استدعى الاسترشاد بمعايير ومقررات لجة بازل لرقابة المصرفية لتفعيل العمل الرقابي المصرفي ؛
 - في اتجاه لمعرفة العلاقة بين إفرزات العولمة المالية وحدوث الأزمات المالية فقد ظهر بان التغييرات التي طرأت على أنظمة الرقابة لدى البنوك خلال تسعينات القرن حتى مطلع القرن الواحد والعشرين (تعقد العمليات المصرفية، التأكد على متطلبات رأس المال... الخ)، أدت إلى تزايد احتمال حدوث الأزمات المالية مع وجود تناقض بين تحرير أسعار الفائدة والرقابة على سلوك المصارف، فأصبح ينظر إلى العولمة المالية وإفرزاتها على أنها الوقود الذي يغذي الأزمات المالية خصوصا في خضم التطور التكنولوجي وغزو الاقتصاد الرقمي للعالم؛
 - أن تطبيق الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية لا تزال في مرحلته الأولى ولم يصل إلى المستوى المطلوب، إلا أننا نلمسه في بعض القوانين والتشريعات التي لا تعد كافية، حيث يجب أن تدعم التجربة الوطنية خاصة في ظل العولمة المالية، أين تصبح الحوكمة خط الدفاع الأول لاستمرارية البنك ونجاحه؛

- لقد ازداد إدراك البنوك لأهمية تطوير الخدمات المصرفية وذلك بالنظر إلى حقيقة ما تشكله عملية التطوير من ضمانة أساسية لبقائه واستمراره، في ظل العولمة المالية التي ارتبطت بموجة التحرير المالي فازداد الاندماج للأنظمة المالية والنقدية لمختلف الدول، وتجسدت هذه الظاهرة في الواقع من خلال تكريس سوق مالي دولي يتحرك رأس المال فيه بمنطق تحقيق المصلحة الخاصة، هذه العولمة المالية التي فرضت المنافسة الشرسة من جانب والكيانات العملاقة التي تدخل الأسواق المالية في ظل تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بالإضافة إلى وجود العديد من محفزات التطوير؛
- يعتبر التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي، حيث اهتمت البنوك بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات وتطويرها بكفاءة عالية، إذ أن هذه التكنولوجيا تعمل على تطوير الخدمات من خلال تحسين الإنتاجية واستحداث خدمات جديدة وتعديل القائمة كالبنوك الإلكترونية؛ والسيطرة على التعقيد والمرونة وتقديم خدمات مصرفية كاملة وهذا ما يؤدي إلى الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء؛
- مازالت البنوك العمومية الجزائرية تستعمل معدل كوك، والذي يغطي فقط خطر السوق دون الأخطار الأخرى كخطر التشغيل؛ خطر سعر الفائدة؛ خطر السوق.

التوصيات

- بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث يمكن تقديم التوصيات التالية:
- إعادة هيكلة البنوك وتجسيد خصوصيتها من أجل المساعدة على تقوية المنافسة، وتحسين كفاية رأس المال وزيادة القدرة على جمع المدخرات؛
 - تعزيز الرقابة على البنوك لضمان سلامة عملها وخاصة ما يتعلق بوجود رقابة داخلية وإدارة سليمة للإلتزام والمخاطر؛
 - إفساح المجال أمام الكوادر البشرية المؤهلة لقيادة التغيير الاستراتيجي المسطر له، عن طريق التشجيع على الإبداع والابتكار وخلق خلايا بحث تهتم فقط بابتكار منتجات متطورة أو جديدة؛
 - ضرورة إنشاء إدارة للبحث والتطوير في المصرف مهمتها القيام بدراسات لاستكشاف التغيرات المصرفية العالمية، ومحاولة رسم استراتيجيات للتكيف معها؛
 - ضرورة تجسيد الإصلاحات المصرفية وتسريع وتيرتها لمسايرة الإصلاحات الاقتصادية من أجل تفعيل الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

- تطوير القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية بالاعتماد على عدة مداخل؛
- دعم الحوكمة في الجهاز المصرفي لإضفاء المزيد من الشفافية في تسيير البنوك الجزائرية، والحد من الفضائح المالية لاسيما الفساد المالي؛
- توسيع دائرة المنافسة في مجال الخدمات المصرفية بالنسبة للمؤسسات المالية؛ مما ينعكس إيجابا على تطور الجهاز المصرفي؛
- وجوب إدخال نظام معلوماتي متطور وسريع للبنوك العمومية الجزائرية، الذي يساهم في توفير المعلومات يمكن الاعتماد عليها حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على إدارة المخاطر؛
- تشجيع عمليات الاندماج والاستفادة من وفورات الحجم.

أفاق البحث

- و في الأخير، نعلم جيدا أننا لم نلّم بجوانب الموضوع كلها، بل ما تزال بعض النقاط تستوجب التوضيح والدراسة بشكل أعمق والتي ارتأينا إلى اقتراحها في شكل مواضيع تتلخص فيما يلي :
- اثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المالية في الجزائر؛
 - مساهمة العولمة المصرفية في رفع كفاءة البنوك الجزائرية؛
 - اثر الرسمة البنكية في تحسين القدرة التنافسية للبنوك؛

تم بحمد الله وعونه

المراجع

أولاً: باللغة العربية

الكتب:

1. أبو تايه صباح محمد، التسويق المصرفي، بين النظرية والتطبيق، دار وائل، الأردن، 2008.
2. أبو شادي محمد إبراهيم، OMC ودورها في تسوية المنازعات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
3. أبو عربي مروان محمد، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية، دار تسنيم، الأردن، 2006.
4. أبو قروة محمود محمد، الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الإنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
5. ألكفري مصطفى العبد الله، ظاهرة غسل الأموال، بحوث اقتصادية عربية، خريف 2010، العدد 52.
6. أياضة عصام الدين أحمد العولمة المصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.
7. التوني محمود أحمد، الاندماج المصرفي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
8. جماد طارق عبد العال، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
9. الجنبهي منير محمد و الجنبهي ممدوح محمد، النقود الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
10. الحاجي محمد عمر، ظاهرة العولمة الاقتصادية، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2001.
11. الحداد وسيم محمد، الخدمات المصرفية الإلكترونية، دار المسيرة، الأردن، 2012.
12. الحضري محسن أحمد، الاندماج المصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
13. الحضري محسن أحمد، العولمة، مجموعة النيل العربية، مصر، 2000.
14. حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، مصر، 2005.
15. الحمادي خالد حمد محمد، جريمة غسل الأموال في عصر العولمة، مصر، 2006.
16. حمزة حسن كريم، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
17. حمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

18. خبابة عبد الله ، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
19. الخزرجي ثريا عبد الرحيم و البارودي شرين بدري، اقتصاد المعرفة بالأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
20. خصاونة أحمد سليمان، المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل -تحديات العولمة إستراتيجية مواجهتها، دار للكتاب العالمي، عمان، 2008.
21. خضر حسان، برامج إصلاح التجارة الدولية و تقييمها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.
22. الخضري محسن احمد، خصخصة المصارف والبنوك مقدمة في علم إدارة التوازنات الاقتصادية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، 2009.
23. خطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
24. خلف فليح حسن، العولمة الاقتصادية، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2010.
25. الربيعي حاكم محسن وراضي حماد عبد المحسن ، حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة، دار اليازوري، الأردن، 2011.
26. رجب مصطفى، العولمة ذلك الخطر القادم، مؤسسة الوراق، الأردن، 2009.
27. رزيق كمال و عبد السلام عقون ، سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2011.
28. رشوان عبد المنصف حسن على، العولمة و أثارها، المكتب الجامعي الحديث، أم القرى، 2006.
29. رمزي زكي، العولمة المالية، منشورات دار المستقبل العربي، مصر، 1999.
30. رمضان زياد و جودة محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل، الطبعة الرابعة، الأردن، 2013.
31. الزبيدي حسن لطيف كاظم، العولمة و مستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2003.
32. سالمى جمال، الاقتصاد الدولي و عولمة اقتصاد المعرفة، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.
33. سامر بطرس ، النقود والبنوك ، دار البداية، عمان، 2008.
34. سامر جلدة ، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة لنشر والتوزيع، الأردن، 2011 .
35. سطناوي زكريا سلامة عيسى، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، دار النقاش، الأردن، 2009.
36. سفر احمد، الدمج و التملك المصرفي في البلدان العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.

37. سلامة مصطفى، منظمة التجارة العالمية و النظام الدولي للتجارة الدولية، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2006.
38. السن عادل عبد العزيز، غسيل الأموال من منظور قانوني واقتصادي وإداري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008 .
39. السنة فلاح كاظم، العولمة و الجدل الدائر حولها، دار الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2002.
40. شافي نادر عبد العزيز، المصارف والنقود الالكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2008.
41. شاکر قزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، الجزائر، 2008.
42. الشرفاوي عبد الحكيم مصطفى، العولمة المالية و إمكانيات التحكم عدوى الأزمات المالية ، دار الفكر الجامعي، مصر ، 2005.
43. الشمري ناظم محمد نوري وزهير عبد الفتاح، الصيرفة الالكترونية الندوات والتطبيقات ومعوقات التوسع، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
44. الصميدعي محمود جاسم و عثمان ردينة، التسويق المصرفي، دار المناهج، الأردن، 2005.
45. الصيرفي محمد ، إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009.
46. الصيرفي محمد ، التجارة الالكترونية ، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع ،الاسكندرية ، 2005.
47. الضمور هاني حامد، تسويق الخدمات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الخامسة، 2009.
48. طارق عبد العال، التجارة الالكترونية - المفاهيم والتجارب والتحديات - الدار الجامعية، مصر، 2007-2008.
49. الطاهر عبد الله وموفق على الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2005-200 .
50. طه طارق ، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية ، 2007.
51. عبد الحميد عبد الطلب، البنوك الشاملة و عملياتها إدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008
52. عبد الحميد عبد المطلب، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
53. عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
54. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2005.
55. العجارمة تيسير ، التسويق المصرفي، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
56. عرفة سيد سالم ، اتجاهات حديثة في إدارة التغيير ، 2012

57. العزاوي محمد عبد الوهاب وعبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية. قديما وحديثا أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة، دار إثراء، عمان، 2010.
58. العطار علي، العولمة و النظام العالمي الجديد، دار العلوم العربية، بيروت، 2002.
59. العلاف بشير عباس و الطائي حميد عبد النبي، تسويق الخدمات: مدخل إستراتيجي، وظيفي تطبيقي، دار زهران ، الأردن، 1999.
60. على احمد شعبان محمد، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، 2006.
61. عنيح أحمد، الأزمات المصرفية والمالية، الأسباب، النتائج والعلاج، دار النشر مجهولة، القاهرة، 2005
62. غضبان حسام الدين ، محاضرات في نظرية الحوكمة، دار حامد، الأردن، 2015.
63. فارس اروى و قطيشات ايناس محمد، جريمة غسيل الأموال المدلول العام والطبيعة القانونية، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.
64. فودة موسى، التحرير المالي في الأردن ما بين الفشل والنجاح، شركة ومطبعة الجامعة، الأردن 2011.
65. قابل محمد صفوت، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2008.
66. قندوز عبد الكريم أحمد، المشتقات المالية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2014
67. كامل تامر و المهداني ياسر، العولمة و فجوة الأمن في الوطن العربي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2004.
68. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات غ الجامعية، الطبعة السادسة، 2007، الجزائر.
69. اللقماش سمير، منظمة التجارة العالمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الرياض، 2004.
70. مبروك نزيه عبد المحمود، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.
71. المساعد زكي خليل، تسويق الخدمات وتطبيقاتها، دار المناهج، الأردن، 2005.
72. مصطفى محمد محمود، التسويق الإستراتيجي للخدمات، دار المناهج، الأردن، 2003.
73. معلا ناجي، الأصول العلمية للتسويق المصرفي، الطبعة الثالثة، المكتبة المركزية، الأردن، 2007.
74. المؤذن حمد صالح، مبادئ التسويق، دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

75. موسى محمد إبراهيم، اندماج البنوك في مواجهة آثار العولمة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.
76. النبي محمد احمد عبد، إدارة المخاطر، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، 2010.
77. النجار إبراهيم عبد العزيز، الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، مصر، 2009.
78. النجار فريد، الاقتصاد الرقمي الانترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية ، الدار الجامعية، 2007، الإسكندرية.
79. ياسين سعد غالب، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.
80. يعدل بخراز فريدة، تقنيات وسياسات التسيير البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر ، 2005.

المجلات:

1. ارزقي رابح و غريغوار روتا، مخاطر هروب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2013.
2. إلياس سالم، التكتلات الاقتصادية كآلية لتعزيز فرص التسويق الدولي-اتحاد المغرب العربي نموذجاً-، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، العدد 03، 2012.
3. البردعي أحمد منير، المصارف العربية في عالم المخاطر، مجلة اتحاد المصارف العربية، 2003.
4. بركات عبد الله عزت، غسل الأموال وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04.
5. البنوك الشاملة، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، السلسلة السادسة، العدد4، نوفمبر 2013.
6. بوكساني رشيد و رشام كهينة، اتفاقيات للتعاون و الربط بين الأسواق المالية العربية في إطار تحقيق مشروع البورصة العربية الموحدة، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، العدد 12، جوان.
7. بركان زهية ، الاندماج المصرفي بين العولمة و المسؤولية عن اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02.
8. التدفقات رأس المال العالمي، تتحدى الجاذبية، مجلة التمويل و التنمية، مارس 2007.
9. التكتلات الإقليمية، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة اسويط ، العدد39، ديسمبر 2003.
10. جبار محفوظ وعمر عبده سامية، أسواق رأس المال الدولية: الهياكل والأدوات، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة بسكرة، العدد 03، جوان 2008 .

11. حبل علاء الدين و أبو رشيد هائل، اثر العولمة المصرفية على دعم المركز المالي للبنك (دراسة ميدانية)، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 55، 2008.
12. داداي عدون ناصر و متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف و العراقيل، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، 2004.
13. ریحان الشریف والطاوس حمداوي، بورصة الجزائر -رهانات وتحديات التنمية الاقتصادية، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34، جوان 2013، جامعة عنابة.
14. سرور جو، الإبعاد المصرفية و المالية و الاقتصادية لعمليات التجميع ضمن القطاع المصرفي، مجلة اتحاد المصارف العربية، كانون الأول، يناير 2004.
15. سعد أمير، قضايا نظرية في العولمة المالية، مجلة التواصل، العدد 15، ديسمبر 2005.
16. السمانی سيف الدين عبد الكريم، العمليات المصرفية الالكترونية والإطار الإشرافي، مجلة دراسات مصرفية، اتحاد المصارف العربية، يناير 2004.
17. سيليا بارازيا شيوجلو واخرون، الوجه المتغير للمستثمرين، مجلة التمويل و التنمية، مارس 2007.
18. الشماع خليل، بازل II، المخاطر الائتمانية، المدخل المستند للتقييم الداخلي، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، العدد 2، المجلد 18، عمان، 2007 .
19. الطيب ياسين، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، 2003.
20. عايشي كمال، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة، العدد العاشر ، نوفمبر 2006.
21. عبد الفتاح طلعت رشاد، اثر الاندماج على ربحية البنوك المندمجة دراسة تطبيقية على البنوك المصرية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد 08، يناير 2011.
22. العبسي نزار، تأثيرات التحرير المالي على السياسة النقدية و المضاعف النقدي، الحالة الأردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية، المجلد 21، 2007.
23. عبيرات مقدم وعبد المجيد قدي، العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، 2002.
24. عرابية رابح، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصنة الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 08، 2012.

25. عرابية رابح، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية - مع الإشارة إلى حالة مصر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس.
26. عبد الرحيم وهيبية ، وسائل الدفع التقليدية في الجزائر -الوضع والافاق ، مجلة الباحث، العدد 02، 2011، جامعة ورقلة.
27. قاسيمي أسيا و كرمية توفيق، الصرفة الشاملة كخيار استراتيجي لتحدي العولمة المالية، مجلة معارف، جامعة البويرة، ديسمبر 2010.
28. قانة زكي، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 09 جوان 2011،
29. قذافية أمينة، فعالية العلاقات العامة في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 15، ديسمبر 2013.
30. قنوع نزار، الخصصة الاقتصادية بشكل عام - ايجابياتها وسلبياتها، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 2 ، 2005 .
31. قنوع نزار، الاندماج المصرفي و ضروراته في العالم العربي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 31، العدد01، 2009.
32. الكفري مصطفى العبد الله، ظاهرة غسيل الأموال، مجلة بحوث اقتصادية عربية، خريف 2010، العدد 52.
33. كوزي إيهان و آخرون، العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم، مجلة التمويل و التنمية، مارس 2007.
34. ماورود باولو، تدفقات رؤوس الأموال الدولية، إرساء العولمة المالية على مسار النجاح، مجلة التمويل الدولية و التنمية ، 2007.
35. مجلة الدراسات المالية و المصرفية، المجلد 15، العدد 04، السنة 15، ديسمبر 2007.
36. مجلة الدراسات المالية و المصرفية، المجلد 15، العدد 04، السنة 15، ديسمبر 2007.
37. مطاي عبد القادر، متطلبات إرساء التكنولوجيا المصرفية في دعم الذكاء التنافسي بالبنوك الجزائرية، مجلة الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان 2013.
38. مفتاح، صالح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، جوان 2002.
39. منصور عبد العزيز، العولمة والخيارات العربية المستقبلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، سوريا، 2009.
40. ناجي السيد عبده، تسويق الخدمات المصرفية الأسس والتطبيق العملي في البنوك، مجلة اتحاد المصارف العربية، 2003

41. ناجي فضل على، الجهاز المصرفي اليمني والتكيف مع تحرير تجارة الخدمات المصرفية المتوقعة، مجلة العلوم الإدارية، كلية الاقتصاد، جامعة عدن، العدد التاسع و العاشر، ديسمبر 2012.
42. نعيم دهمش والرمحي زاهد، إدارة المخاطر في المصارف، مجلة البنوك في الأردن، المجلد الثالث والعشرون، 2004.
- الملتقيات و المؤتمرات:
1. بريش عبد القادر، متطلبات إرساء أسس الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري ، ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية ،المركز الجامعي ببيشار ، 2006.
2. بلوناس عبد الله وقاسيمي اسيا، التكامل للأسواق المالية كوسيلة لتحدي العولمة المالية، الملتقى الوطني حول عولمة الأسواق المالية - الفرص والتحديات -12-13 اكتوبر 2011 ، المركز الجامعي بغليزان.
3. بوفافة وداد، المضاربة المالية ميزة الاقتصاد الافتراضي ودورها في تسعير المواد الأولية للاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصادية الدولية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصادية الدولية يومي 13-14 مارس 2012 بالمركز الجامعي- خميس مليانة .
4. حريبي عبد الغني، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المالي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية أيام 20-21 اكتوبر 2009 ، جامعة سطيف.
5. رزيق كمال و حسن توفيق، الجوانب النظرية لازمة المالية، المؤتمر العلمي حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن ، يومي 10-11 نوفمبر 2009 .
6. رزيق كمال ورحمون بوعلام، تقنيات وأساليب خصوصية المصارف، الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة، مخاطر وتحديات يومي 10-11/05/2005، جامعة جيجل
7. رغيب شهرزاد ولمياء عمالي، العولمة المالية تعيد صياغة الأنظمة المالية على قاعدة السوق الواحد، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية و المؤسسات المالية 09، 10 نوفمبر 2010، جامعة سكيكدة.
8. زايدي عبد السلام، مقران يزيد، الازمة المالية العالمية و انعكاساتها على الاقتصاديات العربية، دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر، الملتقى الدولي الثاني: الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي بخميس مليانة، يومي 05-06 ماي 2009

9. السيد علي عبد المنعم، مستقبل النظام الرأسمالي و استقراره في ظل الأزمات المالية العالمية و العولمة المالية، المؤتمر العلمي العاشر للاقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، 18 و 19-2-2009، لبنان.
10. شريفي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية أيام 20-21 أكتوبر 2009، جامعة سطيف.
11. قاسيمي اسيا و البز كلتوم، مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة ومنظمة التجارة العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات يومي 26-27 فيفري 2012 بالمركز الجامعي بالواد.
12. مفتاح صالح، إدارة النظام المعرفي الجزائري من قبل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005.
13. مغاري عبد الرحمان ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف يومي 20-21 أكتوبر 2009.
14. النجار احمد منير، عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول العربية، المؤتمر العلمي الرابع للريادة والإبداع : استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا 16/03/2005، الأردن.
15. هويدي علي محسن حسن، الاندماج المصرفي دراسة في بعض الجوانب المحاسبية للتجربة المصرية، المؤتمر العلمي الرابع للريادة و الإبداع استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا، 16/03/2005، الأردن.

الرسائل و الأطروحات:

1. الجموعي قريشي محمد، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2003)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.
2. أوكيل نسيمة، الأزمات المالية و إمكانية التوقى منها و التخفيف من أثارها مع دراسة حالة جنوب شرق أسيا ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2008 /2007 .
3. صغير مهدية، خصوصية البنوك العمومية، واثر ذلك على النظام المصرفي الجزائري- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة تدرج ضمن نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009 .

4. نزالي سامية ، التأهيل المصرفي للخصوصة-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود.مالية وبنوك، جامعة البليدة، 2005.
5. يدو محمد ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في تحديث الخدمة المصرفية-دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدرج ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص:مالية، نقود، بنوك،2005، جامعة البليدة.

التقارير

1. كريم جودي، وزير المالية الجزائري السابق، ندوة حول الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي في البلدان العربية، بنك الجزائر، 01-12-2012، الجزائر.
2. محمد لكاسي، تطورات الوضعية المالية و النقدية في الجزائر لسنة 2009، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني،
3. محمد لكاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه السداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2013

الأوامر و التعليمات:

1. الأمر رقم 71-47 المتضمن مؤسسات القرض بتاريخ 06/07/1971، الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادر الصادرة بتاريخ 30-07-1971
2. مضمون القانون 86-12 المؤرخ في 19-08-1986 المتعلق بنظام القروض والبنوك،الجريدة الرسمية رقم 34، الصادرة في 20-08-1986
3. القانون 88-06 الخاص باستقلالية المؤسسات المالية والمصرفية والمعدل والمتمم للقانون رقم 86/12 المؤرخ في 12-01-1988، الجريدة الرسمية رقم 02الصادرة بتاريخ 13-01-1988
4. القانون رقم 92-02 المؤرخ بتاريخ 22-03-1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع، الجريدة الرسمية رقم 22 التاريخ 22-03-1992
5. الأمر رقم 03-02 الصادر في 2003 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الصادر عن مجلس النقد
6. قانون 04/15 المؤرخ في 10/11/2004 المعدل والمتمم لقانون العقوبات رقم 71 لسنة 2004

7. القانون رقم 05-01 المعدل والمتمم المؤرخ في 6 فيفري 2005 يتعلق بالوقاية من تبييض الاموال وتمويل الارهاب ومكافحتها ،الجريدة الرسمية العدد11 الصادر في 11 فيفري 2005
8. نظام رقم 05-04 مؤرخ 13 أكتوبر 2005 يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 02، الصادر بتاريخ 15 يناير 2006 .
9. النظام رقم 05-06 المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع ، الجريدة الرسمية العدد 26، الصادر بتاريخ 23، 04، 2006
10. قانون رقم 15-06 مؤرخ في 15 فيفري 2015 يعدل ويتم القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها ، الجريدة الرسمية رقم 08، الصادر بتاريخ 15 فيفري 2015

مواقع الانترنت:

- 1- خبابة عبدا لله، إشكالية الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي الجزائري، على الموقع الالكتروني www.shatharat.net.
- 2- الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية ، بوابة الوزير الأول على الموقع الالكتروني:
<http://xn--mgbaa2be1idb4afr.xn>
- 3- جريدة الخبر ، 04 افريل 2015
<http://www.elkhabar.com/> consulté le 8/01/2015
- 4- الجريدة الالكترونية العالم اليوم ، العدد 10411 على الموقع الالكتروني
htm C:\Users\PC\Desktop\65
- 5- قناة العربية على الموقع الالكتروني
alarabiya.net/aswaq

1. ثانيا: باللغة الفرنسية

Livre :

1. Abéles Marc, **Des anthropologues à l'OMC** , CNRS EDITIONS , Paris, 2012
2. ADDA Jacques, "**la mondialisation de l'économie**", édition La découverte , Paris, 2012.
3. ADDA Jacques, **la mondialisation de l'économie**, édition La découverte, Paris ,2012
4. AGLIETTA Michel et KHANNICHE Sabrina et RIGOT Sandra, **Les hedge funds, Piliers ou fossoyeurs de la finance ?**, édition Perrin, Paris (France), 2010
5. ALLEGRET Jean Pierre - MERRER Pascal, «**Economie de la mondialisation**», édition De Boeck, Belgique (Bruxelles) , 2007.
6. ALLGRAT Jean piere, **monnaies, finance et mondialisation**, édition vuibert, paris, 2003.
7. AUDOUIN Odilon, **Guide opérationnel de la lutte anti blanchiment dans la banque**, édition Afges eds ,Paris (France), 2007.
8. AUDOUIN Odilon, **Guide opérationnel de la lutte anti blanchiment dans la banque**, édition Afges eds ,Paris (France), 2007.
9. BAUDRAND Vincent - Gérard Marie HENRY, «**La mondialisation**», édition Studyrama, Paris , 2012.
10. BELLO Walden, **LA démondialisation: Idées pour une nouvelle économie mondiale**, Editions du Rocher, France, 2011.
11. BEN HAMMOUDA Hakim et SADNI JALLAB Mustapha, **le G20 ET LES DÉFIS DE LA GOUVERNANCE GLOBALE**, édition De Boeck, Belgique (Bruxelles), 2011.
12. Bernier Aurélien, **Comment la mondialisation a tué l'écologie**», édition Fayard, Paris , 2012.
13. BISMUT Claude - MEKKAOUI de FREITAS Najat - LEBEGUE Daniel, **Fonds de pension Aspects économiques et financiers**, édition Economica, Paris, 2000.
14. bourguignon François, **trajectoires et enjeux de l'économie mondiale**, nota bene, Paris, 2012.
15. Bourguimut Henri, **finance internationale**, édition presse universitaire de France, 1997
16. BRENDER Anton et DISAMA florence, **les marches et la croissance**, C P R, édition Economica, Paris, 2002.

17. CALVEZ Jean Yves , **80 mots pour la mondialisation**, édition Desclée De Brouwer, Paris , 2008 .
18. CAPOCCI Daniel, **Introduction aux Hedge Funds**, édition Economica, Paris, 2010
19. CARROUE Laurent et al, **Géographie et géopolitique de la mondialisation**, édition Hatier ,Paris ,2011 .
20. Christian De Boissieu, **les systèmes financiers; mutation; crises et régulation**, 2 édition, economica, paris, 2006.
21. de coussergues Sylvie, **gestion de la banque**, édition Dunod, Paris, 2010.
22. DELAHOUSSE Laure, **Les Fonds de pension en Questions**, édition Gualino, France, 2008.
23. DEMEY Paul et FRACHOT Antoine et RIBOULET Gaël, **Introduction à la gestion actif- passif bancaire**, édition Economica, Paris,2003.
24. Dominique Carreau et Juillard Patrick, **droit international économique** , 4^{ème} édition, I G J delta, Paris ,1998.
25. DUPUY Gabriel, **mondialisation et technologies de l'information, dans** Laurent CARROUE et al, "**Géographie et géopolitique de la mondialisation**", édition Hatier ,Paris (France),2011.
26. Durvussset Maurice, **la mondialisation de l'économie** , Alipses ,Paris,1994.
27. Fabregoule Catherine colard , **l'essentiel de l'organisation mondiale du commerce (o m c)**, édition Gualino, Paris, 2003.
28. FLEURIET Michel SILOM Yves, **Bourse et marchés financiers**, 2^{ème} édition, édition Economica, Paris (France), 2000.
29. FONTAINE Francis, **La mondialisation pour les nuls**, édition First, Paris , 2010
30. FOUGIER Eddy , **parlons mondialisation en 30 questions**, édition la documentation française, Paris, 2012.
31. FRANCAIS Pascal, **les produits dérivés financiers**, édition Dunod, Paris, 2005.
32. GACQUILLAT Bertrand, **HEDGE FUNDS PRIVATE EQUITY, MARCHÈS FINANCIERS: LES FRÈRES ENNEMIS**, Cahiers cercle des économistes, 2008.
33. GAVANOU- Jean François - VALIN Gérard, **«Gouvernance Sociale et fonds de pension»**, édition Economica, Paris (France), 2004.
34. GEORGE Susan et WOLF Martin, **LA MONDIALISATION LIBÉRALE**, Grasset & Fasquelle , Paris, 2002.

35. GILLES .C et BRASSEUL. J et GILLES .ph ., **Histoire de la globalisation financière**, édition Armand colin, Paris, 2010 .
36. HAYE ROSSEU Pascale, **Le rôle du notaire dans la lutte contre la blanchiment de capitaux**, édition Répertoire Defrénois, Paris (France), 2008.
37. HAYE ROSSEU Pascale, le rôle du notaire dans la lutte contre la blanchiment de capitaux , 2008 .
38. HOUDU Michel - RAVET Hyacinthe, **La mondialisation**, édition Ellipses Marketing ,Paris ,2005.
39. Karyotis Catherine, **Mondialisation des marchés et circulation des titres**, Revue Banque édition, 2005
40. KORTEN David c, **Quand les multinationales gouvernent le monde**, Yves Michel, 2007.
41. LANDAU Hervé et all, **Pratique de la lutte anti blanchiment**, édition revue banque, Paris (France), 2007.
42. LANDAU Hervé et all, **Pratique de la lutte anti blanchiment**, édition revue banque ,France, 2007
43. LAUTIER Delphine et SIMON Yyes, **LES 100 des marches dérivés**, 2^{ème} édition, édition P.U.F, Paris,. 2012.
44. **Lemoine Mathilde et autres**, «Les grandes questions d'économie et finance internationales», 2^{ème} édition, édition De Boeck, Belgique (Bruxelles), 2012
45. LUCY Christophe Emmanuel, **L'odeur de l'argent sale"**, édition d'Organisation, Paris (France), 2003.
46. MARIE Jean, **Crises Financières Internationales et Risque Systémique**, édition De Boeck, Paris, 2003.
47. MARTEAU Didier, **Monnaie, banque et marchés financière**, édition Economica, Paris, 2008..
48. minguet Albert, **Des marchés financiers en pleine mutation titres à revenus fixes marchés dérivés marché des changes**, édition revue banque, Paris, 2005 ,
49. Noël Giraud Pierre **LA MONDIALISATION ÉMERGENCES ET FRAGMENTATIONS** , édition Sciences Humaines, Paris, 2012.
50. PASTRE Olivier et autre, **la nouvelle économie bancaire**, édition Economica, Paris, 2005.
51. Philippe Dalvisenent Jean Piette petit, **Économie internationale la place des banques**, Dunod, paris, 1999
52. PICHET Eric, **GUIDE PRATIQUE DES OPTIONS ET DU MONEP**, édition Sefi ,Paris (France), 2011.

53. Plihon Dominique, **Les enjeux de la globalisation financière**, Casbah , Alger, 1997.
54. Saidane Dhafer, **l'industrie bancaire mondialisation des acteurs et des marchés**, édition Revue Banque, Paris, 2007
55. SARDI Antoine ,**Bale II**, édition afges , paris , 2004
56. Teulon Frédérique, **les marchés des capitaux, Bourses, marché monétaire, marché des changes, produit dérivé**, édition de seuil, 1997.
57. Teulsn Frédéric, **la nouvelle économie mondiale**, édition presses universitaire de France, Paris,1993,
58. VEDIE Henri Louis, **Les fons souverains: une puissance Financière insensible aux crises** , édition ESKA, paris (France), 2010.
59. YANN Galenna, **Plaidoyer pour la mondialisation** , Revue Projet, 2010.
60. **Mondialisation au-delà des mythes**, Casbah éditions, Alger, 1997

Revue:

1. Belghersa Abdelatif, *Questionnements sur la privatisation Des banques publiques en Algérie*, Revue des Sciences Humaines-Université Mohamed Khider Biskra , N°11 , Mai 2007,
2. Blamcard Gumther capelle et soubeyran jézabel couppey, **mondialisation et crises financières, Questins internationales** , n°34, édition documentation française, Paris ,2008.
3. Boucher Christophe, **Les fonds d'investissement**, les échelons cahiers français :comprendre les marchés financiers, édition la documentation française, Paris n°361, Mars 2011
4. Chesmais Rbancois, **la mondialisation du capital, nouvelle édition augmentée** Syros, Paris, n° 125, mars 1995
5. Fabre Thomas, **les bienfaits attendus de la globalisation financière**, revue cahiers français, n°345, 2008.
6. RUGEMINTWARI Clovis et SAUVIAT Alain et TAREZI Amine, **Bâle 3 et la réhabilitation du ratio de levier des banques: pourquoi et comment?**, Revue économique: revue bimestrielle, volume: 63, n°: 04, Paris (France), juillet 2012.
7. Veillelond Édouard, **les échelons de la gouvernance financière :nationale ,européenne ou mondiale ?** , cahiers français :comprendre les marchés financiers, édition la documentation française, Paris n°361, Mars 2011.
8. VINCENT Philippe, **L'OMC et les pays développement**, Revue québécoise de droit international, volume 25.1, Bruxelles, 2011

9. Magazine de la Monétique, Société d'automatisation des transactions interbancaires (SATIM), Alger, 2005.

Rapports :

1. unctad, world investment report, 2011
2. unctad, world investment report, 2005
3. GUIDE des banques et établissements financiers en Algérie 2012 , édition KPMG Algérie SPA.
4. la Banque d'Algérie, rapport 2012, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2013.
5. Comité de bale sur le contrôle bancaire, Renforcement de la gouvernance d'entreprise dans les établissements bancaires, banque des règlements internationaux, Février 2006.

Lois et instructions :

1. Règlement 91-09 du 14/Août 1991 fixent les règles prudentielles de gestion des Banques et établissement financier, Art N°= 02.
2. Banque D'Algérie, Instruction N°=74-94, du 29 novembre 1994, relative à la fixation des règles prudentielles de gestion des Banques et des établissements Financier, Art N°= 03.
3. le Règlement de la Banque d'Algérie N° 08 / 04 du 23/12/2008 Relatif au capital minimum des banques et établissements financiers exerçant en Algérie.

Sites internet :

1. la banque d'Algérie, <http://www.bank-of-algeria.dz/banque.htm>
2. Autorité de Régulation de la Poste et des Télécommunications ARPT
<http://www.arpt.dz/fr/>
3. WWW :oecd. ORg
4. –Commerce des services
https://www.wto.org/french/tratop_f/serv_f/serv_f.htm
5. Société d'Automatisation des Transactions interbancaires et de Monétique
<http://www.satim-dz.co/>

الملخص

يهدف موضوع أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، إلى إبراز أهم إفرازات العولمة المالية التي من شأنها التأثير على البنوك بصفة عامة والبنوك الجزائرية بصفة خاصة، في محاولة لبناء توجهات جديدة للصناعة المصرفية من أجل البقاء والمنافسة لمواجهة هذا التأثير من جهة، ومن جهة أخرى كيف يمكن أن نوظف هذه التوجهات الحديثة في تطوير الخدمة المصرفية، إذ تهدف عملية تطوير الخدمات المصرفية إلى تعزيز القدرة التنافسية للبنوك، وبالتالي زيادة ربحيته على المدى الطويل

الكلمات المفتاحية: البنوك، العولمة المالية، الخدمات المصرفية، المنافسة، القدرة التنافسية

Résume :

Le thème que traite L'impact de la mondialisation financière sur le développent des prestations bancaires et l'amélioration de pouvoir concurrentiel des banques algérienne, vise a mettre en exergue les répercussions de la mondialisation financière a qui il appartient d'influencer sur les banques d'une manière générale et sur les banques algérienne d'une manière particulière, cette démarche s'inscrit dans le cadre le l'élaboration de nouvelles procédures dans l'industrie bancaire pour veiller a sa survie et pour instaurer la concurrence, ces deux éléments considères comme étant des moyens fiables pour affronter cet impact d'un cote, et trouver les méthodes adéquates pour appliquer ces nouvelles procédures imposées dans la promotion des prestations bancaires d'un autre cote, ainsi ces procédures visent a renforcer le niveau concurrentiel des banques, et a augmenter leur rentabilité a long terme.

Mots clés :

Les banques, La mondialisation financier, Les prestation bancaires, La concurrence, La pouvoir concurrentiel.

Abstract:

This Essay which is entitled: "The effect of financial globalization in developing banking services and ameliorating the competence level of Algerian banks" leads to project the most important discharges of financial globalization which have an influence on banks in general, and Algerian banks in particular, these elements contributes to establish new destinations in financial sector in order to keep staying and to compete Algerian for facing this effect in one side, and to improve procedures in another side, as these procedures leads to develop banking services and to improve competition level of banks which contributes in making more benefits at a long term.

Key words:

Banks, Financial globalisation, Banking services, Competition, Competitive power.

